





BIBLIOTHECA MUSEI
473

622

Handwritten text in Arabic script on a palm leaf manuscript. The text is written in a cursive style and appears to be a single line of a longer passage. The leaf is aged and shows signs of wear, including discoloration and small holes along the bottom edge.

استغفر الله

عز وجل

١٧٦

ف

ب

٦٢٢



وقف عمدة ملوك الدوران وبيس نخبة عثمان من سكة الورع الحسنات
مصباح من ارق مجالس لمبرات محلي سنة امام الامه السلطان بن السلطان
السلطان ابولمحيس والمهاجيب عثمان خان ابن السلطان مصطفى خان
لا زالت ايامه مصابيح الاقبال وسعيه الجليله مفاتيح البواب
وانا الداعي لدوله الخاج ابراهيم حبيب المصطفى
الحرمين السعيد
عمره



MIKROFILM

Amiv No. 2458

NURUOSMANIYE KÜTÜPHANESİ	
Kismi :	N. 0.
Yeri :	473
Eski : ayıl :	622
Tasnif No.	297.2 (077) = 927

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي جعل كلامه القديم الذي هو حسن الحديث فرعا وهدى وضعف اوه قلة
 في كل ف منه عشر حركات وزاد بعضهم عدلا وفضل وجعل تاي كلامه
 كلام رسول كاطاعة اطاعته نوعا وفضل والصلوة والسلام على من تواترت
 سوابق دلالات معجزة واستمرت لواحق خوارق عادة بابا في دونه
 متصلة بعنوان كراماته وموصولة بتبليغ كماله اعني سيد الانبياء وسند
 الاصفياء محمد المصطفى والحمد لله المفضل ومحمدا المجتبي وعلى اله وصحبه الذين ادركوا
 اسرارهم وشاهدوا انوارهم واحضروا اخبارهم واتبعوا انوارهم **ابعد**
 فيقول الافتقار الى العالقي البار علي بن سلطان محمد الهادي القاري ان بعض
 اصحابه ومنهم من جله اجاب طلب من ان يقرأ على شرحه ثمانية الف مرة في كل
 اهل الارض لولانا وسيدنا وشيخنا في كل سنة ناعمة العلماء الاعلام وزينة
 الفضل الكرام ومقتدر الانام وشيخ الاسلام وخاتمة الحفاظ والمحدثين
 ونادرة المحققين والمحققين العلامة العالم الرباني الشيخ سها بالدين
 الحسين جرج العبد في روح الله رده وفتح ان فتوحه في كل
 الفاتحة اجمع ما يظفر في كلامه وما اظهره بعض الفضلاء في الفاتحة فيكون
 تبصرة لادب الباب وتذكرة للاصحاب والاحباب فان آت الورد
 في المقصود فاقول بغير الله الملك المعبود قال الشيخ **بسم الله الرحمن الرحيم**
 عمدا بالقراءة الجيدة واقتداء بالفقهاء الحميد وتاسيا بالحديث المشهور
 عند ارباب الارز كل احدى بال لا يبداد فيه بسم الله الرحمن الرحيم
 فهو ابره واما بالكسفانة به تعالى التبر عن قول والقوة وبيان التي
 حريته في جمع بين جمع الصرف والتفرقة لتلايودي الى العقلة والزندقة
 وانعاز الى الرد على المعتزلة والمرجئة واردة لظلال عن صديق ريفه

السمعة والرياء الى صفاء الاخلاص الذي هو جبل مقام الاختصاص وكم
 ان من المعاني المنطوية في ابن المبان محبان اليها في اول كل من المتن والشرح
 في الحال الاول والثاني وكان المصنف يجمع بينهما لفظا واكتفى باحدهما كتابة لوزن
 المتن والشرح منزلة كتاب واحد واما ما في بعض النسخ من قوله قال الشيخ
 فالظاهر انه في كلام بعض التلامذة النقاد اعلم ما به انه تصنف الاستاذ ليظهر الاستاذ
 ويصير للاعتماد والاستند ولكنه يؤهم ان الشيخ لم يأت بالبسملة مطلقا
 وهذا لا يظن به حقا فحاشا الواجب ان يأتوا بالبسملة متصلة بالحمد على ما في نسخة النسخة
 يودي الى تغيير التصنيف وتحويل التاليف ويحتمل ان الفاظ المتن والشرح في كل
 ملحقة وقدم الشيخ البسملة تعظيما له كما في نسخة من يحن جزي في مقدمة
 حيث قال بعد البسملة يقول راجي عفد رب سمع محمد الهادي الثاني الحمد لله
 الله على نبيه مصطفى ثم انكر ادب الشيخ هو الكامل في فنه وتكون باواما حشر
 بعضهم من انه من حيثين الى ثمانين وهو ليس الذي يجب ان يكون اسما في حديث
 فيه بل خلاف فكل من الصحيح في كسبائه في محله فانه عمر من عبد الفوز لم يبلغ اربعين
 وحدث الامام مالك حين بلغ عمره عشرة من فاك حصل انه يرايه شيخ الاسلام
 وهو ان يكون من جبال الصحاح ويبدل عليه حديث الشيخ في قرمه كالبني في امته
 اسند الذي ياتي في الشيخ هو الكبير بنا ورتبة وما حسن كلام العباس في مثل
 انك اكبر او النبي صلى الله عليه وسلم فقال انه اكبر دانا استع الامام المقتدي
 وهو امام ائمة الانام كالسيوطي وابن الهمام والسخاوي والقسطلاني ومنه قاسم
 كسفي وغيرهم من العلماء الاعلام العالم ارا العالم الكامل او العالم المشهور في هذا
 العلم فانه له تصانيف كثيرة وتاليف شهيرة وجلبها فتح البار في شرح النجاشي
 الذي هو في هذا الفن غاية بل في سائر العلوم الشرعية نهاية الحافظ هو من
 احاطا عليه مجائة الف حديث ثم لم يزل يجمع الى جملته بعدة حجة وهو من جمل
 بثلثمائة الف حديث ثم لم يزل يجمع الى جملته بعدة حجة وهو من جمل

قول العارف ابن الفارض ولو خطرت لي سواك ارادة على خاطري سهوا حلت
به دني ومنه حديث صدق كلمة قالها السلف كلمة لبسها كل
شي من ماضى السلف واليه الايمان بقوله مع كل شيء هالك الا وجهه نعم ظله
مظاير محمد الحق هو المحمد المسمى محمد المنعوت بالحمد مخلوق او المعنى جنس الحمد
مستحق له مع سواه حمد اول محمد ويسمى الله بالحمد المحمود في كل حاله وقال تعالى
وهو الولي محمد واما ما قيل اذا كان اللام للجنس فافادته قاصرة اذا لا يلزم
من انبات الجنس لاحد احاطة افراده له فمذموم هنا بان لا يحد لخاصة
فلا يخرج فرد من هذا المقام الخاص فيرجع معناه الى الاستواء وقول صاحب المذاهب
وللام فيه الاستواء عندنا خلافا للمعتزلة يريد به انه المعتزلة لا يجوزونه
بناء على سبب خلق الافعال وليس معناه انه كونها للجنس هو منه ذهب
المعتزلة فقط كما توهم فانه البضاوي وغيره من المحققين جوزوا الجنس
لارجوه وقد سوه على الاستواء لانه الاصل في التعريف كالمستهور
انه جملة الحمد له منها اخبارية ومعناها انتائية وسئل ابن الهمام
عنها فاجاب بانها انتائية فقبل على خبرية قال لا ليس لنا حادثة
فقبل فاذا ليس له حقيقة الحمد بانه انتهم ومعنى كلام ابن الهمام انه
لا تكون حامدين مع انه يقال لقائلها حامدا ولو كانت خبرية مع
لم يسم الا بحادثة المعلوم انه لا يشتق للجنة عن شيء اسم فاعل من ذلك
الشيء اذا لا يقال لمن قال الغضب مولى ضارب لكن يمكن دفعه
بانه جاز ان بعد السماع عن الخبر بثبوت الحمد له تعالى حامدا ثم الشيخ رحمه الله
الى بالحمد له بعد السبحة تخلقا بالخلق الربانية وتعلقا بالكمال
السمائية وجمعها بين الخبر النبوية والامار المصطفوية حيث قال كل
بال لم يسبدا فيه بالحمد له وفي رواية بجمده وفي رواية بالحمد فاقطع
وفي رواية اخره اي مقطوع البركة ثم الابداء وان كان يحصل لكل من السبحة

والحمد له لما في رواية لا يسبدا فيه بذكر الله الا ان الجمع بينهما افضل وثوابها
احمل ثم الابداء في يمينه الشروع في المقصد والاول حقيقي والثاني ظاهري
والاول اولي بالحقيقي فانه الثاني بمنزلة الشكر على توفيق الذكر الالهي المقصود
لتصحيح النية بالعبادة على ملأ فظة المنية ومطالبة المعونة والتبري من
الحول والقوة **الذي لم ينزل على قديرا** كانه الاول منسوبة معناه ان يقول
عليها قديرا ليدل على كثرة العلم وسعة القدرة واما ما قيل لو قال ولا يزال
ليصبح بان علمه لا يحد وقدرته ابدى كما ان كلامها ازال الى الكائن حسن فيجب عنه
بان ما ثبت قدمه استحالة عدمه وهو احد الاجوبة عن قوله تعالى انه كان علما
قد راجح قيوما فيقول من القيام اي القام بذاته المقيم بغيره قيس لما ذكر
في المتن انه تعالى متصف بالعلم والقدرة ازالا بانه في السمع على انه لا يزال
كذلك سرمد بقوله حيا قيوما لانه معناه دائم البقاء ونوقس بانه انما يلد
على انه ذاته ابدية ودفعه طاهر لانه الصفات الذاتية لا تنفك عن الذات
الالهية سميعا بصيرا قيل اللابق انه يزير مريرا متكلما لشدة الصفات الذاتية
بتمامها من كون وجيب بان القدرة تستلزم الارادة والتكلم واغرب
محسن جميل فقال انما لم يقبل متكلما لانه التكلم شكل وقال سارح وجيبه
قيل اللابق ذكر جميع الصفات الذاتية وسكت عن جواب بالكلية
ولعل الشيخ اكتفى بالوصف الباقين في المتن استعارا بانه العلم
بسموه الخبريات والكليات يتضمن السموات والمبشرات والبقرة
تستلزم بقية الصفات واسمه اورد عليه انه عطف الفعلية الذات
على الاسمية الاخبارية ودفع بانه الحمد له كما تقدم في المعنى انتائية وبان
اصلة حمدت الله اول الحمد حمد افكاره في المعنى فعلية وهذا انما هو بسبب
على الكلام في الاعتبار الرسمية والافلا منع من عطف الاسمية
على الخبرية وعكسه كما ورد في كلام اهل العونية ثم معناه اسند اقترع عن صميم

قلب اخبر عن علم يقين فلا يسكن قوله والله يشهد ان المناقبة الخاذلة
 بعد قوله وويل اذا جاءك المناقبة قالوا اشهد انك رسول الله ولذا قدم
 دفع الوهم بقوله والله يعلم انك رسول الله ان تحفة من منقولة اي انه لا اله الا الله
 والمنصور ان خبر لا محذوف وهو موجود وقال صاحب الكشف بجواز ان يكون لا اله
الا الله جملة تامة من غير تقدير حذف الخبر يعني لا اله متبداً وال الله خبره قيل يلزم
 ان يكون المتبداً انكروا الخبر معرفة قال السبكي لا محذور لا يصل الكلام في التقدير
 الله الله قدم الخبر فقال انكار المنكر فصار الله اسم اريد به نفي الالهة واثباته قطعي
 فدخل في صدر الكلام من الجملة حرف لا وفي وسطها الا ليحصل عوضهم فصار لا اله الا الله
 انتهى والمنصور ان وضع الجمل لا على البدلية من الضميمة المستندة في الخبر المقدر وجوبها
 على الاستثناء من الضميمة المذكور قيل من الكلمة توحيد اجماعاً ولا يستقيم ذلك
 عالم يكن صدر الكلام نفي الكل معبود ويجب واسم الله للمعبود بالحق ومنه يكون
 تناقض القول بوجوب كلمة التوحيد المجمع على صحتها وجوب بان المنفرد هو
 الكلام مفهوم كلي كالاله والى خود في مدلول الجمل لا فرد خاص من مفهوم الاله
 بمعنى ان لفظ الله علم للمعبود بالحق المود الخالق للعالم لانه اسم لذلك
 المفهوم الكلي كالاله وقال السيوطي في الاتفاق وقد توجب الضميمة النحوية
 التقدير وان كان المعنى غير متوقف عليه فقالوا لا اله الا الله ان خبر محذوف
 اي موجود وقد انكره الامام الرازي وقال هذا كلام لا يحتاج الى تقدير وقد روي في النجاة
 فاسد لان نفي الحقيقة مطلقة اتم من نفيها مقيدة فانها اذا انتفت مطلقة
 كان ذلك دليلاً على سبب التامية مع القيد واذا انتفت مقيدة بقيد
 مخصوص لم يلزم نفيها مع قيد آخر وقد بان تقديرهم موجود يستلزم نفي كل اله
 غير الله قطعاً فان عدم الكلام فيه فهو في الحقيقة نفي الحقيقة مطلقة لا مقيدة
 ثم لا بد من تقدير خبر لا محذوف مبتداً بل خبر ظاهر او مقدر وانما تقدير الخبر يعطى
 القواعد حقها وان كان المعنى معنوياً انتهى وفيه بحثان الاول ان كلام الامام

تحقيق

تحقيق رند قسوس في المرام ورده مصادرة بل مكابرة بل نظام والساني كلامه
 لا يدل على نفي التوحد النحوية بالكلمة بل ذهب الى مسلك الكشاف في عدم
 الحاجة الى تقدير كلمة يكون من فوعة بالخبرية وعلى تقدير التقدير ينبغي ان يقدّرنا
 لتلا بردي من عدم التحقيق علينا اعادة للجانين ومحافظة للمذهبين وكان
 الجهور نظر والى ان المعهودم لظهور حدوثة لا يصحح للمالوطية الى نفيه او نفيه
 يفهم بالبرهان الاول او ارادوا بوجوده نعم من ان يكون موجوداً في حال ادراكه
 والله علم بالمال وحده حال على مذهب الكوفي او تقديره متوخدا او منفردا على مذهب
 البصري وهو حال مؤكدة كقوله لا شريك له او اراد بالاولى وحدته في الذات
 وبالثنائية وحدته في الصفات والكبرية له او اراد بالاولى وحدته في الذات
 وبالثنائية وحدته في الصفات اي اعظمه واعتقده انه اكبر من ان يحاط بكبريته
 تكبير اي تكبير اكبر الشهد ان يكون رسول الله كذا في نسخة نصية والظاهر انها
 ملحقة من النسخ لعدم اتيان السج ما يناسب المقام من الجمع كما هو ذاب
 ارباب الكلام ولا يلزم ان يكون ما بعد من المتن متمم له لوجود او الفصل
 لكن يشك في بان الخطبة لا تتم بدون تلك الزيادة اللهم الا ان يشك في بان يقال
 وصلى الله في مقامها ثم قيل قيل اورد المصنف السهادة في الخطبة عملاً بقوله صلى
 الله عليه وسلم خطبة ليس فيها تشهد في كاليه كبرياء رواه ابو داود والترمذي
 في حاشية ونفس بانه كان عليه ان يورد في خطبة المتن ايضا ودفع بانه
 لم يورد في المتن اسارة الى ان قد ثبت الوارد في فضل الاعمال في حسن العمل
 وان كان ضعيفاً والظاهر ان يقال صرح بلفظ السهادة في السج عملاً بظاهر
 الحديث وانه في المتن بمصانها كما قيل به في تأويل الحديث على ما نقل عن الترمذي
 وغيره واعادة للايجاز والاطناب بحسب ما يليق بكل باب من الكتاب ويمكن
 ان يقال انما تكرر السهادة في المتن بناء على ان المراد بالخطبة الخطبة على المنبر
 المتعارفة في زمنه صلى الله عليه وسلم ولما بها في السج عملاً بالاحتياط في خطبة

ضعيف فليحجب به واورده في خطبة السج
 ارباب الحديث

الكتاب لانه العبرة بعدم الالفاظ لا بخصوص الاسباب والله اعلم بالصواب
وصلى الله على سيدنا محمد بحسب خبره لفظا ودعائية معني والصلوة هي الصلاة
ادراك الرحمة واظهار الرحمة وتعدية بعلي للحصول الاستقلال وتوهم بعضهم
انه على مطلق الضرر واللام للنفع وليس كذلك بل يخص بفعل تارة يغير
باللام ودره على كماله ودعا عليه وسند له وعليه وحكم له وعليه لا يقال صلى
بمعنى دعائه لانه لا يرد توافق المترادفين في التعدية الا ترانه لا يقال صلى له
مع انه الصلوة انما وردت بمعنى انه عاذ بحجر فزال الاشكال في صلته **محمد** هو
في الاصل اسم مفعول من حمد بالتشديد وباللغة عطف بالتحقيق سمي رجاء ان يكون
بحمد الاولين والآخرين وكان ادسه قدرا مقدرا واذن قيل ان سماه تنزل السماء
فتنزل من الوصفية الى العلمية الذي ارسله اي جعله رسولا بعد ما صيره نبي
للناس اي اجعل لهم قديرا فالمراد بالناس المؤمنون فانهم المستفوعون كما قيل
في قوله صلى الله عليه وسلم اذ علم انهم كانوا قبيلا في قوله صلى الله عليه وسلم
والجن تابع لهم او يطلق الناس عليهم ويحتمل انه يكون اللام بمعنى الى كما قيل عليه
وقيل بعث الى خلق جميع حتى الحيوانات والجمادات كافة هي من السجود
قيل اي ارسله كافة بمعنى عامة لهم فهي مفعول مطلق او جامعا لهم في الابل
حال في الضمير المنصوب في ارسله والتاء للبالغة والظاهر اننا في هذا المقام
من الناس وانما قال ايضا في قوله صلى الله عليه وسلم انما ارسلنا الاكافه للناس لا يجوز
جعلها حالا من الناس على المختار لانه تقدم حال المجرد عليه كقوله المجرد على الجار
قال ابو حنيفة في هذا ذهب الجمهور وذهب ابو علي وابن كبر في ان ابن برهان
وابن مالك في جواز هذا الصحيح **سيرة** اي سيرة المؤمنين بالجنة ونزولها
اي ومنذ راو نحو الكافرين بالتأني وحذف مفعولا ههنا لوصفها بالذهب
الوهم كل من ذهب وايمان الى انه لا يمكن بيانها وعلى ال محمد اي قاربه وثابت
قال في جهة النسب روى عن ابن عباس قال قال الله جل وعز وعقيل العباس

ومن جهة الدين روى عنه صلى الله عليه وسلم ال محمد كل تني رواه الطبراني
في الاوسط عن انس ويمكن حمل الحديث على العموم ويحتمل انه يكون تعريفا
للاول فتأمل فانه المعقول بقدرية قوله **وصحبه** لانه الاصل في العطف المتغاير
وانه حصل التخصيص بعد التعميم بناء على الثاني وفي ذكرها ايماء الى رد المخارج والروايات
وهو المجمع وقيل جمع وسبب معناه المصطلح **وسلم** بفتح اللام عطف على صلى
وجمع بينهما لقوله صلى الله عليه وسلم اتينا والامراد بابراد **سيرة** اظهار
زيادة التعظيم واخاذا التكمية كما هي رالية بقوله **سيرة** وقد ورد المراد
الصلوة على فانه صلواتكم على مفعولة لانه لم يكن في حديث قدسي من صلى عليك
صليت عليه ومن سلم عليك سلمت عليه ثم هذا الذي نقله في ذكر الصلوة على رسوله
بعد الحمد له تعالى هو عادة العلماء على ما قاله النووي وعن مجاهد في قوله صلى الله عليه وسلم
ذكر ك قال لا اذكر الا ذكرت معي **اما بعد** اي بعد ما ذكرول كانت اما
متضمنة لمعنى السراط كما هو مقرر في بالفاء الجزائية في قوله **فانه** وقيل له دفع
توهم الاضافة وقوله **التصانيف** جمع تصنيف ما حوذا من الصنف لانه المؤلف
بجميع بين انواع الكلام ويجعلها صنفا صنف لتمام النظام **في اصطلاح اهل الحديث**
اي في عرفهم وهو توافقهم على استعمال الالفاظ مخصوصة بتداولها على وجه
التعارف فيما بينهم كما اصطلاح اهلها **قد كثر** اي التصانيف لا تامة
حال من ضمير كثر في القديم والحديث اي في قديم الزمان وجدهم فيها بين
المتقدمين والمتأخرين فمن صنف وفي نسخة فمن اول من صنف في ذلك
اي في اصطلاح اهل الحديث القاض ابو محمد اي الحسن بن عبد الرحمن بن الحسن
الرازي في بفتح الميم الاول وضم الهاء وسكون الراء وضم الميم الثانية بعد ما
راى حجة بذكره ستان وفي الكلام استعار بوجوه بقدر التصنيف في قرن
القاض وعدم تحقيق الاولية وببانه انما للتبعية واول اسم التفضيل بمعنى
لجاعة فانه اصل التفضيل المستعمل بالاضافة كيز فيه الافراد المطابقة لمنزله

فالمعنى من اوان المصنفين في ذلك القاموس كان في عصره وحدثوا
ولم يسبقهم احد في التصنيف والمصنف لم يعلم اولاهم بالحقيقة فادرد
من العبارة والافحقة ان يقول فاول من صنف بيان اول المتقدمين
فانه امر اضافي كتابه بالنصب لفعل مقدر كانه قيل اي شي صنف فقال صنف
كتابا او اعني بما صنف كتابه ولا يصح نصبه بصنف المذكور لان من في من
صنف قوم من جعلتهم القاموس كما سبق وتوضيحي ان فاعل صنف المذكور ضمير
ولم يصنف هذا الكتاب الا واحد منهم لا جميعهم ثم ابرل عن كتابه بقوله
المحدث بتدريسه الى المكسرة اي اراد ان يراى في القاموس بالصادى
اي القاموس بينهما وبين طريق الحديث وسناد لكنه اراد القاموس وكتابا لم يثبت
اي القاموس باجمعها من جمع المراد وجميع المواد والحكم عطف على القاموس ابو عبد
الغياث بوري بفتح النون والسبب المهمة نسبة الى بلد مشهور بخزان
لكنه اي الحاكم وان استوعب لم يهذب بالتنقيح والتفصيل ولم يرب
اي لم يجعل الاشياء في مراتبها على وفق ما بها كما ينبغي عند الفصيح والنصيح وتلاه
اي تبع الحاكم في ترتيبه وعدم تهذيبه او جاء بعده ابو نعيم بضم النون وفتح
العين الا صنفها في بكسر حزة وفتح وبناء مفتوحة في لغة اهل الشرق وهو حديث
في الثوب فعمل ابو نعيم على كتابه اي معترضه على كتاب الحاكم او على سوال
كتابا واما ما قيل وكذا ان تقول اي فزاد كتابا به بكنه ياباه قوله على كتاب
فانه الانسب ان يقول عليه مكان على كتابه فكلام غير موجه فانه قوله على كتابه
متعلق بعمل لا يتلوا مع انه لا يتعلق التلاوة بمعنى القراءة في غير القوام
ثم قوله مستخرج بكرة اراد حال من فاعل عمل المتزل منزلة اللازم يقال كتب
فلان مستخرجا على الصحيح اي ستر كما عليها والفرق بين الاستخراج والاستدراك
ان الاستدراك في الاستخراج بالفتح من المستخرج بالكسر بخلاف الاستدراك فانما
هنا بالاستخراج اولى من الاستدراك وقيل انما من معناه زاد ابو نعيم على كتاب

الحاكم استبان واستدرك عليه ما فاته في يكون قوله مستخرجا على بناء المفعول
مفعول عمل وقوله على كتابه متعلق بقوله مستخرجا وتفسير محسن الاستخراج
بالاختصار غير ملائم للمقام مع معارضته بنقله يقال كتب فلان مستخرجا
على الصحيحين او معترضه وابقى اي مع ذلك ترى شيئا اي كنية للمتقرب
اي الذي جاء بعده زمانه او للمعترض ولو في ادائه ثم جاء اي بهيمة بعد ان
اي بعد القاضي والحاكم ابو نعيم المتقدمين الخطيب هو اول المتأخرين او
المتقدمين وصاحب المنهل ابو بكر السعدي يجوز ايهال له الدين واعني بها
واعمال الاول في ايهال الثاني وعلمه هو الاصح المردى عن الساطع فصنف في قوام
الرواية اي اصولها وقواعدها الكلمة المستعملة على المثل لونية كتابا اي كفا
وايقاساه الكفاية ارج قوامين الرواية كما ان اليه في ادائها اي وصنف
في اداب تحمل الرواية وادائها كتابا اي خلا كما ساه لجامع لاداب الشيخ
اي في الاداد والسمع ارج التحمل واخره مراعاة السمع او قدم الشيخ لتعظيمه
ولا منع من الجمع وقيل فمن من فنون الحديث وهي كنهه وستون فن
تقريبا على ما ذكر النودى في التوسيع الا وقد صنف استثناء من اعم الاحوال
والعلة بمعنى النذرة او الشئ العدم اي لما يوجد فن من فنون الحديث بوصف
منه الا وصاف الاحال كونه متصفا بهذه الصفة اي بان صنف هو فيه
اي في ذلك الفن كتابا مؤد كما ستره ركات والمستخرجات والمؤلف
فكان اي الخطيب كما قال اي في حقه كما قط ابو بكر بن نقطة بضم النون سكون
القاف بعد ما ظاهرها مهمل وهاهنا ثانيا اسم جارية ربته جدته ام ابيه فها
كل من انصف من الانصاف وهو العدل علم ان الحديثين اي من الاصوليين
بعد الخطيب اربعه ايضا بنف عيال عيال الرجل بكسر العين من يعوله ذلك
الرجل اي ينفقه وينفق عليه والمعنى عيال له معتمده ومن على كسبه
ياخذ من منها نصيبا وهذا نظير قول النبي الخلق كلهم عيال اب حنيفه في الغفة

ما حكى ان السانعي سمع رجلا يقع في اية حنيفة فذعاه فقال يا هذا تقع في حل
سلم له جميع الناس ثلاثة ارباع الفضل وهو لا يعلم لهم الربح قال وكيف ذلك
قال الفقه سؤالا وجواب وهو الذي تفرد بوضع المسئلة مسلم له نصف العلم
ثم اجاب عن الكل وخصومه لا يقدر لونه انه خطا في الكل فاذا جعل ما وافقوا
فيه مقابل ما خالفوا فيه سلم له ثلثه ارباع العلم وبقي الربع مستر كما
بين الناس وبهذا يتبين معنى الفرق بين المعيلين والعاملين ولهذا
حين يقول بعد الخطيب ثم ان يقول على كنهه لا كلامه انه الفضل للمنفذين
وانه ما زاد عليه حمد من المتأخرين ثم جاء اي بعدهم بعض من تأخر
عن الخطيب اي من المحدثين فاخذ من هذا العلم اربع اقسام المحدث اذ من هذا
العلم المذكور كتب الخطيب بنصيب اي حفظا عظيما وفهم قويم والبارز
فجمع القاصر عياض اي من بعض من تأخر وخذ لحظ الا فرقت بالطبق اي موجزا
ظريفا سماه الامام بكسر الهمزة من مع البرق اضاء كالمع وكان فيه اشارات
كاللغات الى المراتب وادرجفص البياجي بفتح الميم قبل التختية وكسر التاء
وحجيم بفتح من اذ ربحا في علمه يومين من مراغة وهو متقرب
مبانه اي جمع جوا اي رتبة مختصرة سماه اي ذلك لانه لا يسع
اي الشيء الذي لا يطيق الحديث جملة وفي نسخة بنصب الحديث
ورفع جملة اي لا ينبغي للحديث جملة وامثال ذلك اي هذا امثال
ذلك على انه العطف على سبيل المعنى اي التصانيف الكثيرة
ما ذكره امثال ذلك وقيل التقدير وامثال ذلك كثيرة على انه
مبتدأ خبره مخدوف وهو الاظهر قيل ويجوز انه يكون عطفا مخدوف
المعطوف كقولهم تلك والذين تبوء الدار والايمان اي وخلصوه
ومنهم قوله علفته تبنوا ما باردا اي وجمع امثال ذلك او صنف
ذلك وامثال ذلك من التصانيف التي اشتهرت **وسبط**

بصيغة المجهول اي جعلت التصانيف المجمل في المتن المفضل في الجملة
في الشرح مبسوطة تارة ليتوفا اي يتكرر علمها بسبب كثرة الفاظها
فانه الغالب دلالة زيادة المباني على افادة المعاني ولا ان البسط غالبا يكون بالاضافة
وجب يتعلق به علم كل احد فيكثر بخلاف الايجاز والجمال والسهولة والبيان
فانه كل احد لا يدركه ضيق العلم به **واختصر** اي مع هذا ايضا تارة
لتنبيه قارئها الطائفة بقول حفظها لكن لما كان الاختصار سببا لتيسر الحفظ
وهو يستلزم تيسر الفهم غالبا لانه التطويل يشتت الفكر ويضعف فهم المراد
والمقصود الحقيقي هو الفهم وضع موضع الحفظ قال ملائيم الحنفى تلمذ النص
اوردت على الصراخ الاختصار لتيسر الحفظ لا لتيسر الفهم فاذا اراد
فهم متين لا يزدل سرعا فانما اذا اختصرت سهل حفظها وجب لسهولة فهمها
بسبب حفظها ولا كنه تلك المبسوطة فانه اذا وصل الى الاخر قد يغفل عن الاول
وقوله الى ان جاء متعلق بمقدراي استمر الاداء على ما ذكر من الكثرة والبسط
والاختصار الى ان جاء اي ظهر الى فظ اي السنة الضيقة اي الشريعة
تلقى الدين اي المتقى في دينه ابو عمر والحمازة بن الصلاح اي صلاح الدين
وهو لقب لابي عبد الرحمن السمرزوري بفتح المعجمة وسكون الهاء وفتح الراء
وضم الراء في مدينة بيلد والمراغة بين موصل ودمشق بناها زور بن الضي ك
خرم من دمشق بكسر الهمزة وفتح الميم وتكسر على في القاموس مدينة عظيمة بالاسم
شبهية بالاسم اي نازل مسكنه فيه فجمع ابن الصلاح لما دلى بضم الراء وفتح الراء
اللام المكسورة اي حين اعطى تدريس الحديث اي علم الحديث اصوله فروع
بالمدسة اي التي في دمشق والباء بمعنى في الاسرنية اي التي درس فيها النووي
كتابه مفعول جمع المشهور بمقدمة ابن الصلاح فندب اي تفرغ فتوى اي
اي اصناف اصول علم الحديث واملاها بالالف في نسخة صحيحة فاعلم
اي كتبه به شيئا حال من المنسوب بعد شئ صنفه اي واقف بعين

والمسمى خزنة ودره كما مست الى جهة اليه وحملت الداعية عليه
 وادار بالبعدية البعدية العونية فان العترة يوردي العصور والتعطل
 ينسب اليه فانه من قول محسن كل اهل بيتا بعد سني واشنع كلام
 على اي ترتيب ومع وبوبه ما ذكرنا فقلت فلهذا اي اهل بيت لم يكن
 العترة في خاطره ولم يرتبها اجمالا في ذهنه كما هو في المصنفين وذاب
 المؤلفين لم يحصل ترتيبه اي ترتيب ابن الصلاح او ترتيب كتابه
 على الوضع المناسب ابر بين القنود واعتنى اهم في فظ تصانيف الخطيب
 اي مجملها المتوقعة اي في العترة في نسخة صحيحة المتوقعة فجمع الى فظ
 سنان مقاصدها بفتح السين والنا المحققة ارسنقات مقاصد
 تصانيف الخطيب والسنات والسنات مصدر انما بمعنى
 التفرقة والافتران وضم اليها اي الى التصانيف المذكورة او المقاصد
 المسطرة من غير انما غير تصانيف الخطيب تحت عنوانها
 بضم النون وفتح الهمزة جمع تحته وهي في الشئ منصوب على انه
 مفعول ضم وصيغته فرائده بالغير والثاني باعتبار كونه عبارة عن تصانيف
 الباقية او باعتبار المضاف اليه قوله وما يجب الديار شقق قلبي
 وجوز رجوع الضمير الى تصانيف الخطيب ارسنقات المتعلقة وقال
 ارجع فرائده فتنو الحديث فكانها اراد انها المفهوم من سياق الكلام
 كما هو معلوم فاجتمع في كتابه ارسنقات ابن الصلاح ما تنوع اي
 من العترة في غيره ارسنقات غير كتابه عكف الناس عليه اي قبل الحديث
 الذين في الحقيقة هم الناس او زعم الناس على كتابه وتوجهوا اليه
 من كل باب فانه العكف والعكوف اجبال ان على الشئ مثل زواله
 بحيث لا يصرف عنه وجهه عنه ومنه اخذ الاعتكاف في المسيحية
 وساروا بسيرة بفتح السين وسكونها اي اي وذهبوا مذهب

فلهذا ارسنقات الخطيب وغيره

واخذوا مشربيه ويجعل ان يكون بكسر السين وفتح الباء اي بطرقة المصنعة
 في جمع متوفات العترة الخديشية ولا يحسن ارسنقات ولا يحسن ارسنقات
 كتابه كالواحد والآخر منها بفتح السين وفتح السين وفتح السين
 ومنه ركب بكسر الراء عليه اي زانه عليه ما فاته كالسلفيني ومغذ طرقت
 بكسر الصاد فكثير من العلماء ابر تارك منه ما زاده فالاعتصار الانيان بالمقصود
 كلمة بلفظ اقل من الادل في الاعتصار هو الانيان ببعض المقاصد ومعارض له
 اي كابر ان الهم بانيان كتاب من كتابه او بالاعتراض في الفاظه ومعانيه وترتيب
 ابوابه وهو الاظهر لمقابلته قوله ومنه ركب اي ناصر الكتاب باظهار بابيه وكشف
 نقابه ومنه ركب لم يتأدب بادابه كالمصنوع وشيخه **فاني بعض الاخوان**
 في نسخة بعض احواله اي في الهم ارسنقات العترة ويجعل الحقيقة وقيل هو غلاة
 من جماعة وقيل هو الشيخ شمس الدين محمد بن محمد الزركشي بعض الفضل من اهل
 الادب المطارحين للمؤلف وغيره والفاء تعقيبية وقيل للسببية لانه لما
 كانت التصانيف بعضها مبسوط وبعضها مختصر ولم يكن في منها ملخصا
 صار سببا لسؤاله **ان الملخص** اي لذلك البعض واخره باعتبار لفظ مع احتار
 افراده حقيقة وفي نسخة لهم باعتبار معنى البعض ويجعل التغليب اي ابر
 وغيره **الهم** ارسنقات الملخص فانه التخليص تبين المراد لانه في الاصل ارسنقات الملخص
 بفتح السين العترة من العترة على ما في الصلح وقد يستعمل في الاختصار لانه
 حذف الزوائد والاكتفاء بالمقاصد **من ذلك** اي مما ذكر من التصانيف
 في الاصطلاح او مما في كتاب ابن الصلاح فليخصه ارسنقات الملخص وهو الاو الذي
 يوقع صاحبه في اهم تفصيله في اوراق الحقيقة ارسنقات يسيرة سميتها ارسنقات
 الادراك باعتبار ما فيها من الانفاظ ومعانيها تحته الفكر بكسر الفاء ففتح الكاف
 جمع الفكر والتخنة بالضم فعلة بمعنى المفعول اي تارة تختب وتختار والى حصل
 خياري حاصل من الافكار في علم الاخبار في مصطلح اهل الاثر اي اهل الحديث

والخبر قال السخاوي الاثر لغة البقية وصرطها الاحاديث وروضة كانت او روضة
على القول المعتمد وان قصر بعض الفضل على الموقوف ويمكن ان يراد باهل الارض
من يتبع اثر النبي عليه السلام على عمله وقاله حاله على ترتيب اي عجيب
متعلق بمحضته وجملة سميتها معترضة ابتكرته اي اخترعته ولم سبق له مثله
يقال ابتكر الشيء اذا اخترع ما كونه وحياله كسبيل اي على طريق غريب
التمجته اي جعلته منها جاي سبيل وسما وطريقا وضمي يقال انتاج الطريقة
استبانها مع بالتمت اليه اي من عند و هو حال من مفعول لمحضته اي
مقدونا ذلك الملم المخلص مع مثل صحتها اليه وزدتها عليه وبين المضموم
بقوله من سوار الفوائد باضافة الصفة الى الموصوف ان التقايس الحنة
والنكت المستحسنة الصعبة الوصول اليها النافذة عن الذهن كدقة
الحصول كدورها وفراشه الدرر كبارها جمع فريد والسوار دمج ساردة
من سرد البعير اذا نفر عنها بالسوار لانها كثرتها وقدم انضباطها ساردة
عن الذهن وزاد الفوائد طاهره انه عطف تقية والتحقيق ان الاحاد
بالاولى ما يتعلق بكلام القدم من النكت والمعاني اللطيفة والبحث
الشريفة وبالثانية زوائد المسائل التي كانت المتقدمة من او حدثت عند
المؤلفين فربما اي ذلك البعض من الاضواء بعد تكميل المتن ما نزل الى
تأنيبا اي بعد طلب المتن اوله انما اخرج وضع عليها اركان النجدة شرحا يجل رموزها
اي المتعلقة ببيانها ويفتح كنوزها من المصنوعة بمعانيها ويوضح بالتخفيف
ويجمل التفسير وهو تقسيم الجملتين المتقدمة متين اي يظهر ما خفي على المتقدم من ذلك
اي مما ذكره الرموز والكنوز وانما قيل بالمستد لان المنتهى بهم ذلك
من المتن ولذا قيل العلم نقطة كثرها الحيل والارصاد واسباب التشكيك
لحصول التيسير ومن ثم اصناف التفسير ههنا **افاجبة** اي سائل المتشكك
الى سواله اي متوجها الى مسأله ومائلا الى ما موله **رجاء** **الانه راج** اي لرجاء انه راجي

اوراجيا اندراجي ودخولي **في فلك** **تلك المسالك** اي من المصنفين
ومقاصد المؤلفين لتخصيص الشاهد الدنيا والجزا في العقب وقيل راجيا
اندر ارج الطالبين لذلك المخلص في معرفة اصطلاحات المحدثين وقيل راجيا
اندر ارج الكتاب في مسلك كتب الائمة بان ينفع به كما نفع بذلك الكتب
وهو قصد لطيف ومخطط سرليف فبالفت الفاد لتعريف اي بعد
ما فرغت من متنها سرعت على وجه المبالغة او على طريق بليغ اضافة لمغوبة
ثاني في سرها وهو طرف وقوله في الايضاح متعلق بالفعل اي في ايضاح
لفظها والتوجيه اي في توجيه معناها وقال تلميذ الشيخ الفاد في فبالفت
تفسيره لقوله فاجسته وفاء فاجسته تعقيبية للشرح وهو خلاف ما اخترناه
فلما لم في ذلك تشكيل وهو ان عبارة المتن بحسب ما سرت بغيره
كتب بعض المتن بعد الشرح ونهت على جبايا جمع جنبه وهو ما سرت رويها
جمع زاوية اي على نكت من المعاني الشريفة كانت مخفية تحت اسرار
الفاظها اللطيفة لان صاحب البيت ارى بابنه وفي نسخة بالذني فيه
اي علم بتفصيل ما في بيته من الامور الحسية او في شوه من الامور المعنوية
وهو حكم غالبي والافهم من شارح اظهر من المعاني ما لم يحيط بها صاحب المبادي
وظهر في اي غنة ارادة شري ان يراد ما شرح على صورة البسط البين اي الكرم
ملامية كما يدل عليه لفظ الشرح بل البسط متعين وكأنه اراد زيادة البسط
على قل ما يمكن ودجها بالنصب للعطف عما اراد من الضمير راجع الى المحقق
المسمى بالنجدة ضمن نوصيها بحيث لا يتميز المتن من الشرح وضمن منصوب
بشرح الحافض او قبح اي اكثر دقاقا واظهر اتفاقا فانه الراجح هو الدخول في الشيء
يقال راج الشيء في الشيء اذا دخل في الشيء واستتر فيه فالمنع ان يكون
داخلا ضمن موصفيها وسرها بحيث يكون المجمع كتابا واحدا غير متروك

من المتن شيء ولا منفصل بعضه عن بعض كما في السردج اولى الحق قيل
فيه تفليك الضمير لا ضمير ابراهيم راجع الى السردج وضمير دمجها الضمير وهو
اذ محله ان يكون الضمير ان لم يذكر او لم يثبت ووجهها مختلف ومع هذا
فالمتعمد صراحة عند وجود القرينة كما في قوله تعالى ان اقد فيه في التابوت
فانه فيه في اليم وقوله عز وجل فانزل الله سكتة عليه وامن بجنبه ولم يزد بها
لعمري ابراهيم في محله على قوله السابق فاجبته فانه بظاهرة في المتن جواب السؤال
الاول وفي السردج جواب السؤال الثاني واليحيى في هذا الكتاب باعتبار روجه
انه جعل لفظ مو باعواب في المتن وباعواب في السردج وامثال ذلك وهذا
عيب حق كما هو ظاهر في المحرر انه لا يتغير اعواب المتن ويتبين الال
من الفروع وما قيل من انه الصواب منها الادراج فليس شيء
لانها في اللغة مترادفات والادراج بمعنى الادراج حاض بمرحبه
كما سلكت ههنا الطريقة المسماة بالدرج القليلة التلك
اي مطلقا وفي زيادة ادنيها بين الحديث **فانقول** الفاجئة انية اراد ان كان الادراج
فاقول ويمكن ان يكون عاطفة والعدول الى المضارع كاستحضار الحال كما ضمه
طالب اي حال كونه سائلا من الله التوفيق وهو جعل الشيء مطابقا لما هو واقع
للامداد فيها هناك اربعة بيانه في المتن واختيار هناك بعد مراعاة
السيرج لا يما الى بعد زمان تصنيف السردج عن زمان تحرير المتن ثم حصل اذ الى
افقه مرتبة كما يدل عليه قوله فرفع الى بعد قوله في كما قيل في قوله
الم ذلك الكتاب كذا قيل والانسب بقاعدة المزج ومطابقة الترتيب
ان يكون الإشارة الى مجموع المتن والسردج **فخبر** عند علماء هذه الفرة عندهم ورام
ببيل قوله بعد قيل وقيل وفيه إشارة الى المبالغة في تضعيف القولين
الاخيرين قيل وهذا اذا جعل القول في قيل من علماء هذه الفرة واما لو جعل
من غيرهم فلا حاجة الى التفسير بجمهور مرادف خبر الخبر قيل الا ان

مع الحديث

معنى الحديث ثم يقول والخبر مرادف ويمكن دفعه بانه المفاعلة
للمن ركة فينبغي ملازمة وترك التوقيف للموضوع او اعتمادا على ما
يفهم من المتن فكانه قال الخبر الا ان مرادف الحديث وهو في اللغة
ضد القديم وبمعنى قليل الكلام وكثيره قال تعالى فليأتوا بحديث مثله
ان كانوا صادقين وفي اصطلاحهم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم
وفعله وتقريره وصفته حتى في الحركات والسكنات في اليقظة والكنام
ذكر السخاوي في الخلاصة او الصحاح او السابغ لم ويرادفه السنة عند الخبر
واما الاثر في اصطلاح الفقهاء فانهم يستعملونه في كلام السلف والخبر حديث
الرسول صلى الله عليه وسلم وقيل الخبر والحديث ما جاء عن النبي عليه السلام
والاثر اعم منهما وهو الاظهر وقيل حديث ما جاء اي كلام ما جاء منقول
او ما نقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فتشمل الموضوع واضع في مثل
الاولى بالنسب او هو ما صدر ظهر عنه صلى الله عليه وسلم قوله او فعل او تقررا
او وصفا خلقيا او نفقا خلقيا والخبر ما جاء عن غيره اي موقوف عليه لا موقوف
اليه صلى الله عليه وسلم فهما مباينان ومن ثم اي ومن اجل هذا التوقيف او من
جهة هذا التوقيف قيل اي يقال لمن يستعمل بالتواريخ جمع التاريخ وهو العلم
بالوقت الذي يضبط به الوقفيات والمواليد ويعلم به ما يلحق به ذلك حوادث
والوقائع التي من افرادها الولايات كالخلافة والتملك وكونه كالمستبلا
على البلاد واستحقاقها والطواغيت والغلاة والمعاكلا والامور العجيبة
والاحوال الغريبة وما شاكلها اي من اخبار اهل الكتاب من القصص
والحكايات للملك وغيرهم الاخبارى ولمن يستعمل بالسنة النبوية الحديث
فيه انه مقتضى المقابلة ان يكون الحديث مختصا بروايات الاحاديث
المرفوعة والى حال انه اعم لسنونه رواية الصحابة والتابعين وعلقه على
التقليد وتمر منها عموم وخصوص مطلق فان خبر اعم من حديث

حيث على كل مما جاء من النبي وغيره خلاف الحديث فإنه يختص بالنبي صلى
 الله عليه وسلم وبما أنه قوله فكل حديث خبر إذا جاء عنه عليه السلام
 وعن غيره من غير عكس أي لا كل خبر حديث لا يختص الحديث به صلى الله
 عليه وسلم وفيه مناقشة لأن الخبر لا يعم خبر غيره صلى الله عليه وسلم مطلقا
 بل ينحصر عنه الحديث في الصحيحين والتابعين كونه أقبيل الغناء للتعليل لا للتعويض
 لعدم ظهور راعية الخبر مما ذكر مطلقا حقيقيا بل اصطلاحيا اضافيا وهذا
 يندفع المناقشة وقيل الغناء للتفصيل فإنه لما قيل بينهما عموم وخصوص
 مطلق وحتمل عموم أحدهما فضله بقوله فكل حديث لا واغوب محش هنا
 وقال وفيه أن الحديث قد يكون أن فكيف يصدق كل حديث خبر
 فإنه الظاهر المراد بالخبر ما يحتمل الصدق والكذب فبينهما عموم ومن وجه
 أشهر وجه غائبه مما لا يخفى ثم علم أن علم الحديث علم يعرف به
 حال الراوي والروى من حيث القبول والرد وموضوعه الراوي والروى
 من حيث ذلك وغايته ما يقبل وما يرد ومن ذلك ما ذكره كونه كشيء
 من المقاصد كذا ذكره الشيخ ذكره في شرح الفقيه العراقي وقال الجلال السيوطي
 في الغيبة **شعر** علم حديث ذو جوانين تحت يدي بها احوال مستحسن وسند
 فذا نك الموضوع والمقصود أن يعرف المقبول والردود وقيل علم الحديث
 حده أنه علم يشمل على نقل ما اضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم قبله إلى الصحابة
 والتابعين من قول أو فعل أو تقرير أو صفة وموضوعه ذات النبي صلى الله
 عليه وسلم وغايته الفوز بسعادة الدارين فدخل فيه الأحاديث المتعلقة
 بصفاته صلى الله عليه وسلم فإنها أحاديث مرفوعة باجماع المخدنين
 وهم صلى الله عليه وسلم كحديث أنه هم بقلب الرواء في الاستسقاء فإنه دخل
 في قسم الفعل فإنه الأهم فعل القلب وعنه أي المؤلف ههنا أي في المتن بالخبر
 أي رد الخبر جواب عن سؤال مفرد وهو أن الحديث خاص صلى الله عليه وسلم

على جميع الأقوال فهو أولى أن يكون موقفاً علم الحديث فاجاب بأنه عبر
 عنه بالخبر ليكون اشتمال أي على القول الأخير حتى يكون ما ذكر بعد من الأحكام
 يتناول خبر الرسول وغيره وقال تسمية المقول لأنه يتناول المرفوع عنه وهو
 باعتبار الترادف ويتناول الموقوف والمنقطع عنه من عند الجمهور وقال المحقق
 قوله ليكون اشتمال باعتبار الأقوال فاما على الأول فواضح وأما على الثالث فلا يخفى
 الخبر اعم مطلقا فكل ثبت العلم ثبت الإخص وأما على الثاني فلا بد إذا عرفت
 من الأمور الخبر الذي هو وارد عن غير النبي صلى الله عليه وسلم فلا بد بعينه ذلك
 فيما ورد عنه وهو الحديث من باب الأولى بخلاف ما إذا عرفت في الحديث
 فإنه لا يلزم اعتبار ما في الخبر لأنه ادو من رتبة من هذا الحديث على هذا القول قال
 التلمية ما ذكرته أولى إذ في هذا التقدير لا يصح وهو قوله فكلما ثبت العلم ثبت
 الإخص مع الظناب المحل انتهى ويمكن دفعه بأنه مراده خصوص هذا المقام
 لا مطلق العلم لكن برده على تعليله للثاني أن الأمور المعتمدة ماعدا التواتر
 غير معتبرة في الخبر الذي وارد عن غير النبي صلى الله عليه وسلم فإنه المشهور
 والتعزيز والغريب وما يثبت عليها كلها من أفراد الحديث المصطلح دون
 غيره فهو الخبر باعتبار وصوله إليها أي باعتبار أو صفة من الصحة وحسن
 والضعف وغيره ولا من كونه مرفوعاً وموقوفاً ومقطوعاً وكذا **أما أن يكون**
 أي يوجد **لأن** جمع طريق بمعنى سبيل وهو ما يوصل إلى المقصود المستعبر
 للموصل إلى المطلوب المعنوي ولذا قال أي سبيل وهو جمع إسناد والمراد به حال
 الحديث فإنهم يسندون الخبر إلى ما انتهى إليه السند فذا رصحة وغيره عليهم
 فالإسناد بمعنى السند الذي عليه الاعتماد ولذا قال ابن المبارك الإسناد من الراس
 ولولا الإسناد لقال من هذا ما ساد وقال ابن سيرين إن هذا الحديث من
 فأنظر وأمرنا فخذوه من دينكم وقال أبو نصر بن سلام ليس شيء أثقل على أهل
 الأحكام ولا أبغض إليهم من سماع الحديث ورواياته وإسناده كذا ذكره في

واستشكل بان المولد القوي ينبغي ان يكون ابغض اليهم او مساويا للحديث
 او مساويا للحديث في الالبغضية وجيب بانه انما حكم بذلك بناء على ان
 الحديث مفسر للقوام وقاض عليه واحا قول بعض الصوفية حذو ثاباب من ابواب
 الدنيا ثم اده لمن غرضه عرض من اعراضها او لمن اخبره بعلو سنده لحصول سكرته
 عوض من اعراضها كثيرة صفة اسانيد والمالم يلزم من وجود اصل الجمع الكثرة
 الزائدة على اقل الجمع على انه لا يجمع طرقا جمع طرق وهذا واضح وانما ذكره
 لانه لو طنة اوله دليل لنفسه الطريق بسانيد وفعل اي ما يكون على قوله
 على وزنه ففعل من الاسماء المفردة في الكثرة ارفع حال ارادة الكثرة به وهو فرق
 العشرة الى الالاف لانه لا يجمع على فعل بضمين كما فعل هنا فدل على زيادة
 الكثرة على اصل الجمع وبه تم التعليل بل يتبع بزيادة افادة قاعدة فقال
 وفي القلة اي وفي حال ارادة القلة وهي ثلثة وعشرة وما بينهما يجمع على فعلة
 بفتح الحرة ويسكون الفاء وكس العين كالحركة في رقيقة ودرغيف وارضفة ثم جملة
 فعيل في حاله وقوله والراد بالطريق الاسانيد عطف على قوله طرقا فيكون
 من تمة تعديل نفس الطريق بالاسانيد الكثرة فكذلك الانسب ان يقول والراد
 بالطريق الاسناد اي انما في الطريق بالاسانيد لانه راد بهم بالطريق انما هو
 الاسناد وانه اقل محسن وبوجه ما قال شارح وانما قال والراد بالطريق الاسانيد
 وان كان ما سبق مغنيا عنه على ان ما ذكره من التفسير ليس مدلوله حقيقة الطريق
 وانما هو استعارة عن السبل انتهى وما ضفي هذا الى ادراك على التلميز
 قال قوله والراد بالطريق الاسانيد مستدرك لما علم من كلامه اوله
 والاسناد حكاية طريق المتن قال التلميز صار الى اصل ان الطريق حكاية
 الطريق ولما طرق النص في الالاف اي قال التحقيق ان الكثرة الالاف
 بيانية في قوله حكاية طريق المتن فقلت التحقيق خلاف هذا التحقيق
 لانه الحكاية فعل والطريق اسماء الترواة فلا يصح ان يكون حكاية على الالاف

اسهل

طالتي

انتم وقيل يمكن ان توجه العبارة بان تجعل من ضافة الصفة
 الى الموصوف اي الاسناد هو الطريق المحكي للمتن كما سيجي غاية ما انتهى
 اليه الاسناد فيوافق ما سياتي عنه في معنى المرفوع والموقوف تعريف
 الاسناد بنفس الطريق على انه عرف الاسناد بما هو تعريف للسند قيل
 ذكر الطيبي ان السند اخبار عن طريق الحكم المتن والاسناد رجع الى حديث
 الى قائله جيب بانه مبني على اختلاف في فهمهم والطا ان مؤداها واحد وقد قال
 السخاوي في شرح تذكرة ابن الملحق الاسناد والسند هو الطريق الموصل
 للمتن والمتن هو الغاية التي ينتهي اليها وقيل معناه ان الاسناد
 تبين طريق المتن انه متواتر او احاد ويؤيد ما في بعض النسخ والاسناد
 حكاية عن طريق المتن وقيل المراد بالطريق ما يوصل الى المتن فلا دور
 ووجه ان الاشكال انما من حمل الطريق على المعنى الاصطلاحي واما
 اذا حمل المعنى اللغوي فيستقيم التعريف كما قيل في قول الصرفيين الماض
 فعل وجذب الماض و تلك الكثرة ارا المذكرة في فهم اسانيد كثره ووط
 التواتر اي الخمسة او الاربعة على كميته واعترض عليه بانه لم يعين معنى الكثرة
 فانه يصح ان يكون مع المحصر وبه وانه فكيف يقول وتلك الكثرة احد شرط التواتر
 ودفع بانه معناه ان تلك الكثرة انما تكون شرط التواتر اذا كانت بلا عدد
 معين وكان المعترض عن عقل عن قوله افراد ردت ارا الكثرة او الاسانيد
بلا حصة عدد معين باضافة لفظه لانه هو من جملة النسخ الى عدد الذي
 هو من جملة المتن وهو من غير غريب كما سبق الكثرة اليه والاعتراض عليه
 وزاد السخاوي ولا تعييد بعد الله ولا سلم و تركه الشيخ هنا لانه التواتر
 لا يبال من احوال رجاله كما سياتي ثم التقدير بلا اعتبار حصر عدد معين اذ المراد
 انه ليس للتعيين فيه مدخل ولا يكون الملحوظ في كثرته عدد والحاصل انه لا يوجد
 في عدده التعيين لانه يؤخذ عدم التعيين فتأمل فانه محل زلل قال السخاوي

فيه اشتراك عن خبر قوم محصورين وشارة الى انه لا يشترط في التواتر عدد معين
كما هو من ذهب البعض انتهى ولا يخفى ما فيه من المناقضة بين كلاميه وعدوله
عن ذهب المختار قيل فيه انه ليس للحصر في عدد معين مدخل في المشهد مثلا
فانه قد يرد بلا حصر كما سيجي معنى قوله الاني ادع حصر ما فوق الاثنين انه قد يكون
كذلك في العطف نوع خدشة وايضا في العطف نظر لانه المتواتر والمشهد
كلية ما شئت كان في انها مع الحصر ما فوق الاثنين وليس للتعيين مدخل فيها
نعم بينهما فرق وهو انه يحصل الشهادة في اربعة مراتب ما فوق الاثنين
خلاف التواتر فانه يقتصر في جميع مراتب المتواتر والحق انه لا يستلزم تعريف التواتر
بجماله من المتن فيتعين ان يكون قوله في السمع بل يكون العادة تقية لقوله
بلا حصر عدل يجعل بل للانتقال فانه لو اراد التعيين لقان بان يكون العادة
قد اختلفت اي غدت وجعلت محالا تواترهم ان توافقهم قصد
سواء تواتر فيها بينهم ام لا على الكذب بفتح الكاف وكسر الهمزة في اللغة
الفصحى الواردة في التواتر ويجوز كسر الكاف وسكونه ذال وقيل لا خبر حتى
اذا ذكر في مقابل الصدق حسن المقابلة الوزنية قال السيد اصيل الدين في
الطواعي يجرم العقل بواسطة العادة والتكرار والتعبير وبالعادة او بال
للتواتر بموجب جرم العقل وكذا وقوعه اي وكذا احواله العادة وقوع الكذب
منهم اتفاقا اي غلطا او سهوا قال السخاوي فتقوله عن غير قصد تاكيد وكذا قال
التكميل فتقوله اتفاقا يعني عن قوله عن غير قصد وخلاصة الكلام ان التواتر
لا يحصر عدده ويكون ذلك العدد الذي لا يحصر بحيث لا يمكن عادة تواترهم على
الكذب وكذا وقوع الكذب منهم اتفاقا قد غير قصد حتى لو اجتمع غير
محصور بما يجوز توافقهم على الكذب عليه لغرض من الغرض او اتفاق الكذب
منهم عليه لا يكون متواترا فيحصل ان الكثرة هي السمة الاولى واحالة العادة
هي السمة الثانية والشرط طائفة على مقتضى كلام المصنف قال في بيان

التفسير

طائفة تواترهم
على الكذب وكلاهما
صحيح لا يلزم

فاذا

فاذا اجمع بين الشرط الاربعة ولا يتصور كونها اربعة بدون جعل هذا
ثانيا والمحققون على انه تفسير للكثرة وعدم الحصر بمعنى ان المعبرة في كثرة الخبر
بلوغهم حد الاحتجاج عند العقل تواترهم على الكذب لا ان لا يدخل تحت الضبط
كاسبق تحقيقه فالشرط عند اهل اربعة رتبة فعلى هذا الواجب تجميع
محصور تحصيل العقل تواترهم على الكذب يكون متواترا ام اذا كان حد
التواتر فاذا ذكر قلنا معنى لتعيين العدد قال الاصيل وانما الضابط هو
العلم متى اخبر به الجميع واذا خبرهم العلم علمنا انه متواتر والا فلا وقال ابن
الحكم المتواتر خبر جماعة يفيد العلم بالقرائن المنفصلة بل بنفسه قال
ابن المملك في شرح المناهضة المحققة بانه خبر جماعة يفيد العلم بنفسه
بصدقه فتقوله بنفسه يخرج خبر جماعة اذا العلم بالقرائن الزائدة عن الخبر
كشوق لليوب والتفجع في الخبر بكونه ولهم على الصحيح قال المصنف ان الذي
عليه الجمهور هو مقابل للاقول الانية في قوله ومنهم امر من المحققين او من علماء اصول
الحديث او اصول الفقه من عينة اي عدد المتواتر في الاربعة اعتبارا
باربعة شهداء ورد بانهم لو شهدوا بالقرائن يفيد قولهم العلم المتكامل حياهم
الى التزكية وتوقف القاضي ابو بكر الباقلاني في الحنة وقيل في الحنة اعتبارا
بعدد اللغات وقيل في السبعة وقيل في العشرة قال الاصيل في اقل
عدد للجمع الذي يفيد خبره العلم عشرة لانه ما دونها احاد وقيل في الاثنى عشر
بعدد النقص في قوله يوبعنا منهم اثني عشر نقيبا بعنوا كما قال اهل الحديث
النفس للكنة نبيين بالسام طليعة لبني اسرائيل المأمورين بعبادتهم
ليخبروهم بما لهم فكونهم على هذا العدد ليس الالانية اقل ما يفيد العلم المطلوب
في مثل ذلك وقيل في الاربعة لان الله تعالى قال يا ايها النبي حسبك الله
ومن اتبعك من المؤمنين وكانوا كما قال اهل التفسير اربعة رجل
حملهم عمر رضي الله عنه بدعوة النبي صلى الله عليه وسلم فاجابوا الله عنهم بانهم

كانوا بينهم يستدعي احبا اخبارهم عن انفسهم بذلك ليطعن قلبه فكونهم
 على هذا العدد ليس الالان اقل ما يفيد العلم المطع في مثل ذلك فيستدل
 لانه العدد تعالى واختار موصوفه سبعين رجلا لميتقاتنا الى الاعتقاد الى الله
 من عبادة العجل والسماعهم كانه جبار ونهى بيخه قومهم بما يسمعون فكونهم
 على هذا العدد ليس الالان اقل ما يفيد العلم المطع في ذلك وقيل غير ذلك
 فيقول اقله عشرة ولا لانه تعالى ان يكون منهم عشرة من صابر ولا يغلبوا ما تبين
 فيوقف بعث عشرة من لمانتين على اخبارهم بصبرهم فكونهم على هذا
 العدد ليس الالان اقل ما يفيد العلم المطع في ذلك وقيل اقله ثلث مائة
 وبضعة عشر على اهل غزوة بدر وعكة اثم المؤمنين وعشرة وثلاثة عشر
 وهي البطنة الكبر التي بها اعز الله الاسلام وهذا لا يقتضيه زيادة احترامهم
 يستدعي التعقيب عنهم ليعرفوا وانما يعرفونها خبرهم فكونهم على هذا
 العدد المذكور ليس الالان اقل ما يفيد العلم المطع في ذلك قال المحل
 في شرحه في الجمع واجب عن جميع بمنع اليسيرة في جميع ثم قال والاصح انه
 لا يستلزم طاعة المتوازي الاسلام في روايته ولا عدم اعتداد بلده عليهم فيجوز ان يكونوا
 كفارا وان يجوبهم بلده كما يجزى اهل قسطنطينية يقتل ملكهم لانه الكثرة مانعة
 من التواطى على الكذب وقيل لا يجوز ذلك لجواز تواطى الكفار واهل بلد الكذب
 فلا يفيد خبرهم العلم وتلك كل قائل بدليل اي بانه او حديث وقول الساج
 اي خبر صدر من غير خبر جاء فيه اورد في خصوص ذلك الدليل ذلك العدد كما بينا
 بعض ادلتهم ما قاد ذلك العدد العلم بالنسبة الى ذلك الدليل والمحال ان ليس لازم
 ان يطرأ اي ذلك العدد فاقادته العلم في خصوص ذلك الدليل في غير
 اي في غير ذلك الدليل والى اصل انه لا يجب ذلك العدد ان يفيد في كل موضع وكذا
 لا يجب ان لا يفيد اقل منه في غير ذلك الموضع واغرب المحشنة فقال ولا وجه في غير
 غيره ظاهر الاحتمال الاختصاص اي اختصاص افادة العلم في الاحر
 الذي ورد فيه عدد معين لذلك الاحر وغيره وابعدها في حيث قال

في حاشية اي الاحتمال اختصاص اهل الامم المعدودين من دون غيرهم
 من حيث العقدة والضبط والحفظ والعدالة وسائر اسباب القبول
 والترجيح وقال التلميذ لم يرد الاربعة والحكمة والسبعة والعشرة والاربعون
 في دليل افاد العلم اصلا فلا يصح ان يقال في هذه وليس يلزم ان يطرأ
 في غيره انتهى وانت علمت ما تقدم من استدلال كل بدليل يفيد العلم
 في الجملة نعم يمكن ان يقال لا يفيد العلم اليقيني وعليه فكل من المص يجعل على الترتيب
 مع انه يحتمل اختلاف الافادة باختلاف الاسماي قال الخواري قد يكون التواتر
 نسبيا فنبتوا في عدد قوم دون اخرين كما يصح الخبر عن جماعة دون اخرين
 فاذا ورد الخبر كذلك اي كما ذكر في الكثرة التي غير مخصوصة على وجه الاحالة
 المذكورة وانضاف اليه اي انضم لذلك اي ورد كذلك او لا الخبر يستلزم الاد
 اربعة الخبر في الكثرة وفي نسخة ان يستدعي فيه اي في الخبر الكثرة وهو طرد في حجة
 ان يستدعي فيه في الكثرة المذكورة اي مع الاحالة المستورة من ابتداء الخبر
 الى انتهائه كخبرنا الى انبينا صلى الله عليه وسلم فانه يشترط ان يستدعي الكثرة
 والاحالة في الابداء والاشاء الى الانتهاء وهذا اذا كان له ابتداء وانتهاء اما
 اذا لم يكن له ذلك فالاستدعاء ليس بشرط بل غير ممكن كما اذا سمع من الصحابة
 على وجوه التواتر وهذا ثالث الشروط على مقتضى كلام المص ويخرج الخبر الذي رواه
 الاقل من عدد التواتر ثم زاد حجة وصل الى عدد التواتر بعدد وبيد ذلك
 فانه لا يطلعن التواتر والراد بالمتواتر ان لا ينتقض الكثرة المذكورة في بعض المواضع
 اي عن العدد الذي احالت العادة له كما صرح به المحل صرح وليس المعنى انه
 لو كان العدد او الفاقا متلا ثم نقص واحد منهم متلا ثم يبع متواتر كما يراه ظاهر
 العبارة لانه لا تزيد اي الكثرة اذا الزيادة ههنا اي في باب الخبر ولو تواتر
 مطلوبة لزيادة الدلالة اليقينية لقوله في حاشية وكذا ليطعن قلبه في باب الاول
 لانه العلم اذا حصل بدون الزيادة فعلا لا شك انه اولي بالحصول واخرى بالوصول

واقوى للقبول وان تكون عطف على ان يسرى مستند انتهاء بفتح النون
اي محل استناد انتهاء كبر وموضع اعتماد الاثر الادراك اهدى الى الحق او المسموع
اي يكون اخرا يؤول اليه الطريق ويتم عن طريق الاستناد مثل رايه او سمعت من فلان قيل
ضمهما بالذات كاعتبار اللغالب والافاضل ط انتهاء الى مطلق الحس السامع
للمحس كحس الظاهرة من الذوق والشم والسمع والبصر كما يشع به
كلام المحس فيما بعد وقيل ضمهما الى البحث في المتواتر قوله صلى الله عليه وسلم
وفعله وتقرره لا في المحقق الاول من السموعات والثاني والثالث من البصر
او ترك غيرهما للمقابلة عليهما وقيل المراد بالسامع ما يقابل الغيبة
فتناول مطلق الحس فقولنا فالمسموع تخصيص بعد تعميم لتعلق الكثرة بالخيالية
وهذا هو السطر الرابع والاربعون نقله عنه صلى الله عليه وسلم في نسخة
ان ينتهي الى الحس لا ما ثبت بفضيلة العقل الصرف كوجود الصانع
وقدمه وقدم صفاته وحدوث العالم ومفادته وحكيته وزيادته عدد الاثنين
بالنسبة الى الواحد فاذا اجمع اى الخبر بين السطر والاربعين قيل هذا الى قوله انتهاهم
الحس مفسر لقوله السابق فاذا ورد الخبر فلما يتحد بين وقوله الا في هذا هو المتواتر
جزء لا حد لها حال كونه مقيدا بقوله وانضاف في نظيره قوله صلى الله عليه وسلم
كتاب من عند الله مصدقا بما معهم وكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا
فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به حيث قيل ان جواب لما الاول دل عليه جواب الثانية
فظهر ضعف ما قيل من ان قوله فهذا جواب لقوله فاذا اجمع وهو معجزة قوله
فاذا ورد لما فيه من عدم رابطة لفظية ووجود ركاكة معنوية وهي اى الاربعين
احد ما او منها عدد كثير وثانيها المستند في قوله بلا عدد احواله العادة قيل
لو قال حال العقل لم يخرج الى السطر الى الحس وهو ان يصح خبرهم افادة العلم
لسامعه وامام فلا يرمنه لانه احواله العادة شيئا لا تستلزم احواله العقل
ايه فلا يكون مستندا كحصول العلم اليقيني تراطوا بهم وتوافقهم نقل عن المحقق قال

مطلق

16
في الزوق بينهما ان التواطؤ هو ان يتفق قوم على اختراع معين بعد المتواترة
والتقرير بان لا يكون احد خلاف صاحبه والتوافق حصول هذا الاختراع من غير
متواترة بينهم ولا اتفاق يعني سواء يكون من سوادهم او غلطا او عن قصد على الكذب
قبل ترك قوله وقوله منهم اتفاقا اعتمادا على ما ذكره في مل والنقص
رد ذلك عن مثلهم من الابداء الى الانتفاء قال المحقق في خبر هذا المحل
المراد مثلهم في كونه العادة كحيل تراطوا بهم على الكذب وان لم يبلغوا عددهم
فالسبعة العدول ظاهر وباطن مثل العشرة العدول في الطاف فقط مثلا فان الصفات
تقدم مقام الذات بل قد يفيد قول سبعة صلى الله عليه وسلم ولا يفيد قول عشرة
دو منهم في الصلح فالمراد المماثلة في افادة العلم لا في العدد وقال تلميذ الكلام
الاول هو الصحيح وقوله فالسبعة الى اخره ليس بشئ اذ لا دخل لصفات الخبرين
بل في باب التواتر والمقام مستغن عن هذا الاستدلال هو طاهر قولهم من ان المتواتر
لا يبحث فيه عن رجاله لكن التحقيق ان احواله العادة قد تكون في حيشة الكثرة غير
الملاحظة الوصفية وقد تكون بانضمامها كما اذا روى عن العشرة المبنية مثلا
عشرة من التابعين فانه لا شك ان العادة كحيل اتفاق الاولين على الكذب
ولا كحيل اتفاق العشرة من التابعين عليه ولو كانوا عدولا وكذا اذا نقل عشرة
من المعتنقين والحمد لله رب العالمين يحصل العلم بهم مالا يحصل ما ينقل عشرة
من الطلبة او عشوة من غيرهم فالمراد الاصل في باب التواتر على احواله والافادة
دور اعتبار العدد العدة فهو قد ينضاف الى العدد وصف تقدم به احواله
فتحصل به الافادة فاي اصل عدم كثر او ما عرفت الرجال عنه حصول الكثر
لا كثر اطلاقا عدم اعتبارهم في الاخبار فاعتبروا يا اولي الابصار ورابعها وكما في
بالواو اذ سماعه انه ذكر ما سبق بطريق التقدير اشارة الى ان ما ذكره هو قوة العطف
مستند انتهاهم للحس اى من حيث هو اذ سماعه لانه لا يكون كذلك كحيل
دخول العطف فيه كما اتفق ان سائل سئل مولاي عن عوانة يعني فلم يعطيه شيئا

فلما دلت حجة ابره عوانة فاعطاه دينارا فقال له السال والله لا نفعك
 بها يا ابا عوانة فلما اصبحوا و ارادوا الدفع لم يجدوا حجة وقف ذلك السال
 على طريق الناس وجعل ينادي اذا راى رفقة من اهل العواج يا ايها الناس
 استكروا بيزيد بن عطاء اللبني يعني مولاي عوانة فانه تقرب الى الله تعالى
 اليوم يا عوانة فاعتقه فجعل الناس يرونه فوجأوا الى بيزيد يشكروا له
 ذلك هو بيزيد فلما كثر هذا الصنيع منهم قال ومن يقدر على رد هؤلاء كلهم
 اذهب انت وحكما ذكره السخاوي في شرح الفية الواحة والنفات
 ان انضمامه يصح حرام بالنصب على المفعولة والفاعل قوله
 افادة العلم لسانه وهذا معنى قول بعضهم ان هذا هو السطر الخامس
 احرار العلم هنا الضمري وهو الذي يضطر اليه كما سيجي سوادكم نظرا
 اولايه يعني عقليا بقليل قال السارح ولا يشترط تقدم العلم بالشرائط
 عندنا خلافا لمن زعم ان العلم حاصل عقيب المتواتر نظري بل الضابط
 حصول العلم بصدقه فهذا اي الحجة لجامع للشرائط المستقدمة مع الانضمام
 المذكور من المتواتر وما هو صفة او موضوعه اي والحجة التي تختلف افادة
 العلم عنه اي مع وجود الشرائط المستقدمة فيه كما سنبين في فقرات
 قال التلميد لا بد وان يزيد يماري بل هو صمد والصدق المشهور
 على جميع المتواتر انتهى والطا ان يقول لصدق المتواتر على جميع المشهور
 قال وهذا ينافيه قوله بعد هذا المشهور ماري مع صمد وما فوق الاثنين
 انتهى ويرفع كلامه بان هذه الزيادة ملحوظة في كلام الشيخ كما قد رناه بقولنا
 من الحجة لجامع للشرائط السابقة لا من جملة ما يروى بل هو صمد وقيل
 ولعله بالمشهور المعنى اللغوي لا الاصطلاحي ولهذا قال محسن في قوله فكل
 متواتر مشهور اي لا بالمعنى المقابل للمتواتر قلت لفظ التبادر انه اراد
 المعنى المصطلح عليه فان وجع البحث اليه لانه لا بد من زيادة قيد دل عليه التمام

ط
 الى ذلك اي الى ما ذكره
 الشرط الاربعة

بما يقال

بما يقال فكل متواتر تخلف عنه العلم المشهور و يظهر صحة قوله في غير عكس
 وهو ان لا يكون كل مشهور متواترا بالمعنى المصطلح لجامع للشرائط المنضم اليه
 انضمام افادة العلم وبه يندرج ما قال التلميد هذا اذا قد كسب خبر غير فصل
 وهو تخلف افادة العلم وخطا هذا مابين في بحث المباح في الاصول وقد قيل
 ان الشرط الاربعة اذا حصلت استلزم حصول العلم قبل الرابع
 من الشرط وهو حصول العلم فكيف يكون اربعة بدون صحة تلتزمه فالاول
 ان يقال الثلثة وقد اجاب بعضهم بما ينبغي ان العدد الكثير شرط واحالة العادة
 طواظهم شرط لجامع رناه سابقا وعلى هذا انضمام انضمام الاستدلال اليها
 بصير اربعة بدون حصول العلم وهذا الجواب يعتمد على ما ذكره بعض المنطقيين
 في بحث الدلالات من الوصف في التعريف بمنزلة المعطوف وهو ان الاستدلال
 على الوجه المستطوع كذلك في الغالب اي في غاي الاخبار واثبات الآثار وقيل
 فالمراد من الاستدلال الاستتباع كما هو مصطلح اهل النونية لا امتناع الانشكاك
 كما هو اصطلاح المعقول لانه لا يقبل التجني والغلبة ثم صرح بما علم ضمنا بقوله
 لكن قد يختلف اي حصول العلم من البعض اي بعض الاخبار لما منع قيل كقوله
 السامع وفيه انه لا عبرة به لانه بمنزلة الحيوان اولاهم ووجد بخط السخاوي
 لكونه عاما لما لم يقف على بعض الشرط وقيل انه تقدم انه لا يشترط تقدم العلم
 بل المعتمد هو حصول العلم ولكن قد يقال ان حصول العلم قد يتوقف على موصوفة
 الشرط وقيل كما يروى خبره متناقضا قد جمع الشرط في هذا يختلف
 حصول العلم وفيه ان تواتر التقيضيين محال عادة وقد وضع اي ظهر بهذا
 اي بما قد مناه في التقرير تعريف المتواتر ولما توهم من المتن انه كل ما يرد به
 فهو متواتر دفعه بقوله وخلافه اي غير المتواتر وهو المشهور وقد رناه في
 قال التلميد يقال عليه فاذا ايسر انتهى قيس وكان سمي هذا باسم المشهور
 يطلى على ما استدل على الالة قلت بل العوارب انه يسمى المشهور على ما سبق

الطائر وانما على المتناقض
 عجب الطائر نظر العقل
 شارح

تقريره ونقدم تحريره ويرى عليه لكن فقد بعض الشروط وهو ان لا يستوي طرفا
اولا يكون منتزعا الى الحسن او يتخلف عنه افادة العلم واخر التلميح حيث قال
هم زيادة زاده الشارح تبعا لراي في لاري في الفقه اذ يقع عنها قوله
ما لم يجمع شروط التواتر انتهى وفيه ان هذه الزيادة مع عدم المحصر وقيد ما لم يجمع شروط
المستأثر مع المحصر فتدبر فتاوب فان صاحب هذه المقالة اعلم في هذا الفقه
لا محالة ثم قيل هذا يدل على عدم اجتماع شروط التواتر في شرط في المشهور فيكون
متباينين وما ذكره ادلة في قوله فكل متواتر مشهور يدل على ان بينهما عموم وخصوصا
مطلقا وفيه يجب ان المقصود من التقسيم بيان ما هو غير المتواتر من المشهور لا ان
من المتواتر وغيره فان المشهور المتواتر داخل في عموم المشهور **او مع خبر قيل**
عطف على قوله اما ان يكون في اللطائف عطف على بل هو خبر **بما فوق الاثنين**
اي خبر واقع بعد كائن اكثر من اثنين اي بزيادة فضا عدل وقوله ما لم يجمع
شروط التواتر مستغنى عنه لانه اذا كان مع المحصر فلم يجمع فيه شروط التواتر
لكن قد يقال انه في قوله فضا عدل اذ قد يصل اي كثرة تفيد التواتر **او بها** الاثنين
فقط **او بها** قيل العطف بسبب المعنى والحاصل ان الخبر اما ان يرد بطرق
بل هو خبر او مع خبر ما فوق الاثنين او بالاثنتين او بواحد او عطف على قوله
ان يكون بل باعتبار حذف العاقل اي الخبر اما ان يكون له طرق بل هو خبر او يكون له
طرق مع خبر او يرد باثنين او بواحد كما يرد عليه قوله وان اردت ان يرد باثنين
ان لا يرد باقل منهما فان وضع ما قيل ان التقسيم فاسد لفظا ومعنى اما لفظا
فلان كلمة اما بقيت بلا ختم حيث لا يعطف على يكون ليشي لا باو ولا با
واما معنى فلان تقرير الكلام هكذا او يكون له طرق مع المحصر واحد ولا يخفى في
وقد اجب ان يبين انه لعله ارد بال طرق الجنس مجازا والجنس مطلق على الواحد والاثنين واما
تفسيره باسانيد كثيرة فباعتبار اكثر الاقسام ثم قيل الاول ان يقول ان يرد بها فقط
في بعض المواضع لا في الجميع ولا يرد باقل منهما في موضع قائم ورد اي الخبر بانكره اي برواية

المر

يقول قيل في نظر متاخر

اكثر من اثنين وفيه ان هذا القول لا يجري في قوله بواحد مع انه مطابق ايضا
اللهم الا ان يتكلف ويقال ان ايراد اكثر من اثنين او واحد في بعض المواضع من السند
بيان لبعض الوجوه احراز السند المستعد وقيل الاحسن ان يقول في السند
لان الكلام فيه يعلم حكم السند الواحد وكذا قوله يقع على الاكثر لا يضر اي ورود
الكثرة والاكثرية اذ الاقل في هذا اي في هذا الباب او الفقه او بعض النسخ
في هذا العلم يقع اي حكمه ويجب على الاكثر يعني الاقل هو الحكم والمعتبر السند
حتى اذا وجد في بعض الطبقات ما ينقص من الشروط فخرج عن الشرط طافا لا
قال اول المتواتر قيل فيه نظر لان الاول وهو ماله الطرق بل هو خبر ليس متواتر
فانه اذا لم يحصل الشروط المذكورة لا يسمى متواترا كما صرح المحقق في السمع
وهو إشارة الى ان ما بعده خبر لا صفة **المفيد للعلم اليقيني** اي الفردي
والمحصن صافي يعني ان المتواتر هو المفيد للعلم اليقيني اذ الذي يضمنه الانسان
اليه بحيث لا يمكن دفعه كما يحققة بعينه ذلك **فأخرج** اي التقييد باليقيني
النظري اي الخبر المفيد للعلم النظري عموم مفاد المتواتر على ما ياتي في تورية **بما**
التي تقدمت قيل قوله بشرطه لغو لانه داخل في مفهوم المتواتر وجيب
بانه متعلق بالاول لا بالمفيد كما ذكره شارح اي الاول مع شروطه هو المتواتر
وهنا ينضم نظر السابح واليقين اي علمه هو الاعتقاد هو شامل لجميع
التصديقات وبه جرح الشك واخره بقوله في حازم المراد به القاطع الحازم صاحبه
الضم وهو ترجيح احد طرفي الحكم مع تجوز الجانب الاخر وبنايه الوجه بوجه بقاء
المطابق اي الواقع الجمل المركب قيل لو قال والثابت ليخرج اعتقاد المقلد لانه
يزول بتكيد المستدل كما ذكره اوله ودفع بانه المتبادر من اطلاق الحازم انه
لموجب اي الجزم ناس من سبب فتخرج التقليد وحاصله ان حاد النص بالانضمام
هو الحازم الذي لا يقبل التشكيك **فأخرج** اي كونه المتواتر مفيد للعلم اليقيني
هو المعتمد ان خبر المتواتر اي في انه يقيد وقيل ان بيان لقوله هذا اي ان خبره

لا يقال في ظاهره جعله بيان للمعنى
لا يقال في ظاهره جعله بيان للمعنى

العلم الضروري وهو العلم الضروري الذي يضطر اليه اليه الى العلم
عليه بحيث لا يمكن دفعه اي دفع علمه عن نفسه قبل الضروري كما يطلق مقابل النظر
 يطلق لهذا المعنى ايضا وليس المراد ههنا هو المقابل للنظري ليرد ما قيل من انه
 ليس كل ضروري كذلك وانه قد يكون نظري للحاصل بالبرهان كذلك ايضا
 لا يصح تقييدها فالوجه ان يقال انه بيان ان المواد بالضروري هو هذا القسم
 قال الحكماء ان العلم بالمتواتر ليس بنظري ولا ضروري بل هو وسط
 بينهما وتوقف الامر فيه وقيل لا يفيد اي المتواتر العلم بالنظر اي لا
 ضروريا ولا ما بينهما على ما تقدم والقال به اجماع الحاشية في هذه المسألة والوجه
 البصري والكبرى من المعقولات وليس هذا اي هذا القول بشي اي معتقده لا العلم
 اي الذي هو حاصل بالمتواتر الاول بالمتواتر اي بسببه حاصل من ليس له العلم
النظر كالمعروف منسوب الى العلم ضروري اذ النظر ترتيب امور معلومة
 كقوانين العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث او متطورة كقوانين
 الجدار ماثل وكل ماثل طالع فالجدار طالع يتوصل بها اي بالامر المعلوم او المتطورة
 الى معلوم او متطورة فنسب ترتيب قبل ان المراد من العلم اليقيني كما تقتضيه المقابلة
 يخرج الافكار الواقفة في التصورات والتصورات الجبيلة فانها ليست
 عن ترتيب امور معلومة ومع هذا يضطر اليه حيث لا يمكن دفعه وان كان
 المراد منه التصور والتصور النفس معاد صريح بهذا الاصطلاح الموافق
 برد الاخر افي الثاني دون الاول على ما قيل سابقا وانه كما ان المراد به المعنى العام
 يلزم استدراك قوله منظونة وليس في العام اية ذلك قيل لانه لم يستفسر
 النبي صلى الله عليه وسلم والصحة في سائر العلماء العوام عن الدلائل الدالة
 على الصانع وصفاته حين قرروا على ايمانهم اذ علموا انهم لا يعلمونها قطعا
 وجيب عنه بانهم كانوا يعلمون انهم يعلمون الادلة اجمالاً كما قال الهادي البصرة
 تدل على البعير والقدم على المسير افتضاء ذات ابراهيم وارض ذات فجاج لا تدل

يا باه الغرض الذي في هذا
 مشاير

اللطيف

اللطيف الخبير وقد قال تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن
 الله غاية ما في الباب انهم مضوا عن تفصيل الدلائل الدالة عليه لانه اقل اعطاهم
 والاطهر ان يقول الشئ كما يصعب الذر لا اهتداء له الى النظر اذ العلم كبر ما يكون
 فطنا بل كل عامي يحصل له العلم بالاستدلال فانه يستدل بطول الشمس على وجود
 النهار الى موضع كذا على وقت الظهور وغير ذلك فلو كان اي فائدة المتواتر نظريا
 لحصل لهم اي المعومات المدلول عليه بالعامي ولا في اي بين هذه التواتر المتعدي
الفرق بين العلم الضروري والعلم النظري اذ الضروري يفيد العلم بالاستدلال
قال التكملة الضروري ههنا صفة العلم فيصير معنى التركيب اذ العلم الضروري
يفيد العلم بالاستدلال ولا يخفى ما فيه انتهى ويمكن دفعه بان التقدير الطريقي
 الضروري فكانه الاظهر الاظهر انه يقول اذ الضروري يحصل بالاستدلال والنظر يفيد
 اي العلم لكن مع الاستدلال على الافادة اي على طريقها او على ما يتبادر الى
 من الدالة هذا وقيل فيه انه يستلزم اختصاص النظري بالنظري بالتصديق
 وانه قد يكون الضروري معناه العلم لا مع الاستدلال فالوجه ان يقال معناه انه كل
 خاص يفيد علما عاما في ضمنه بدو الاستدلال عليه وانه كل ضروري نظري
 خاص يفيد علما عاما في ضمنه مع استدلال عليه الى اصل ان الضروري هو حاصل
 والمراد هو الكسب لئلا يختص بالتصديق ولو ترك قوله يفيد وانه بدل الاستدلال
 الكسب لكان اوله وقيل اقام الافادة مقام الاستقادة فتشاكل الالف
 سبب الاستقادة ومعنى اليها وهذا كما قيل في قوله تعالى ما منعك ان تشهد
 ان المعنى ما دعاك الى ترك التسجود لانه المنع عن التسجود داع الى تقبضه فاقف
 برده عليه ان ما ذكره هو الضروري بالمعنى المذكور قلت قوله يفيد العلم ليس
 تعريفا بل هو حكم وانه الضروري عطف على اذ الضروري فانه في معنى انه
 الضروري يحصل لكل سماع والنظري لا يحصل الا لمن فيه وفي نسخة الا لمن
 اية النظر وانما ايهت اى اناسه واما المتواتر في نسخة التواتر هي

السُّرُوط الأربعة المنضفة إلى الخامس في الأصل أي في المتن وتبيين
في السُّرُوح واغرب شارح حيث قال بأنه لم يبين أحوال تلك الكثرة في العادة
وغيرها لأنه أي المتواتر على هذه الكيفية أي المتكثرة في السُّرُوح وقول شارح
أي أحوال الكثرة غير متقيم ليس من مباحث علم السُّرُوح في أحوال أصول
الحديث علم بأصول تعرف بها أحوال حديث الرسول صلى الله عليه وسلم
من حيث صحة النقل منه وضعفه والاحتج بالأدلة إذا علم السُّرُوح في حديث
المراد من الصحة هنا معناه اللغوي ليشمل الحسن أيضا فإنه ليس بمتعلق
متان للصحة أو ضعفه ليعمل به أي في غير الضعيف أو يترك أي العمل
في الضعيف إلا في الفضائل من حيث يتعلق ببعض صفات الرجال
أي رجال السُّرُوح الحديث من العدالة والفضيلة وغيرهما وضعف الأدلة بغيرها
وفتح التحية جمع صيغة وهي سمعت وحدثنا وأخبرنا وكذا والمتواتر لا يفتح
عن رجاله أي عن صفاتهم بل يجب العمل به من غير بحث لا يجاب به اليقين
وإن ورد عن القساق بل من الكثرة فلا يرد ما قال محقق فيه أنه رجاله أي كبره
حيث أحالة العادة في حيث عن رجاله أي قال التلميذ هذا يؤيد ما قلناه
من أنه لا دخل لصفات المخبرين في باب التواتر فاحفظ في باب الرجال بعلينا
فإنه أي هذه فائدة عظيمة يجب أن تحفظ ليعتد المتواتر عن غيره ذكر ابن الصلاح
وهو الأعم للجليس المتفق على حالته في هذا مثال المتواتر على التمسك المتقدم أي الكثرة
في ضمن المتن والسُّرُوح يعز وجوده أي يقال بحيث لا يكاد يوجد إلا أن يدعى
بصفة المجهول ذلك أن المتواتر وقيل يعز بمعنى بعدم فاستثناء منقطع
أي كبر أحوال التواتر ممكن في حديث من كذب على أي منعه أو لم يتبعوا مقعده
من النار لرواية يزيد من مائة صحابة له وفيهم العشرة المبشرة ثم لم ينزل روايته
في أزيد مع اجتماع السُّرُوط فيه وما ادعاه أي ابن الصلاح من العدة أي العلة
ومن بيان لما ممنوع وكذا ما ادعاه غيره كابن جبار والحارثي من عدمه لأن

ذلك

ذلك أن كل من الادعائين من قلة اطلاع على كثرة الطرق وأحوال الرجال صفاتهم
عطف نفسه قال التلميذ تقدم أن التواتر ليس من مباحث علم السُّرُوح وأنه
لا يبحث عن رجاله ومع قلة اطلاع من ذكرهم المتصل على أحوال الرجال
وصفاتهم لم يوجب ما ذكره بقوله المقتضية لابعاد العادة الأولى لاهالة
العادة أن يتواطوا على الكذب أو يحصل أي الكذب بينهم اتفاقا وقد يجب
بأن ذلك إنما ذكر لتأكيد عدم تواترهم على الكذب وليس بسبب طرق التواتر كذا في التبع
بقوله المقتضية صفة لكل كثرة الطرق وأحوال الرجال والأظهر أن صفات
الرجال عندهم العن قد تؤثر في حصول التواتر فإنها كثرة معنوية كما سبق عنه أن
أن الصفات قد تقوم مقام الذات ومن حسن ما يقر به كونه المتواتر موجودا
وجود كثرة في الأحاديث أي وجودا كثيرا بإضافة الموصوف إلى الصفة
مفعول مطلق لموجوداته الكتب المشهورة بفتح أو مبتدأ خبره من حسن
المتداولة بأيدي أهل العلم من قاصدين قال التلميذ لقاتل أن يقول البحث في وجود
المتواتر لا في مكان وجوده كمنقطع بالنصب عندهم بصحة نسبتها إلى مصنفها
قال التلميذ أن سلم القطع فهو بنفس النسبة إلى صاحب الكتاب كالحارثي
مثلا لا يبعد إلى النبي صلى الله عليه وسلم من حديث غير غالب المصنفين لا يبلغ
مبلغا يحيل العادة تواترهم على الكذب إذا خبرهم أصحمت أي الكتب
على أحوال حديث وتعدت طرق تعدد احتيل العادة تواترهم على الكذب إلى أحوال
السُّرُوط أفاد أي الاجتماع المفهوم من قوله إذا اجتمعت العلم اليقيني بغير نسبة
إلى قائمه قال التلميذ دعوى مجردة فلا تقيد في محل النزاع وتلك الكتب المشهورة
قال السُّرُوح في ذكر شيخنا من الأحاديث التي وصفت بالتواتر حديث
الشعاعة والخوض وإن عدد روايتها في الصحابة زاد على الأربعين ومن وصفها
بذلك عياض في السُّرُوح وحديث من ينسب له مسي أو رؤية الله في الآخرة والأئمة
من قريش وكذا ذكر عياض في السُّرُوح حديث حنين الجذع وابن عمر حديث

انتهى عن الصلوة في معاطن الابل ولعن اتخاذ القبور مساجد وابن عبد البر
 حديث ابن عمر عن موت سعد بن معاذ وغيره حديث الشقاق القبر وابن
 وابن بطل حديث النهي عن الصلوة بعد الصبح وبعد العصر والشيخ ابو اسحق
 السمراري قال بعد ذكر الاحاديث المؤدية عن النبي صلى الله عليه وسلم في غسل
 الرجلين لا يقال انها اخبار احاد لا يجوز مجوعها افادتها في المعنى وكذا ذكر غيره
 في التواتر المعنوي كجماعة على وجودها في اخبار الرجال انتشر وفيها ما لا يثبت
 انما نسخ التواتر اللفظي المشتمل على خبر التواتر المعنوي فالخلاف لفظي
 والله اعلم وبه انرفع مدافعة التليد للشيخ ثم جملة الفائرة وقعت
 معترضة بين المتعاطفين حيث قال **الثاني** ان من الاقسام الاربعة
 وهو اول قسم الاحاد اي المقابلة للمتواتر ما موصولة او موصوفة احديث
 له طرق محصورة اي كانه معينة باكثر من اثنين بازيروى جماعة ثلاثة
 او اكثر من جماعة يعني كل منهم عن شيخ وقال السخاوى اي من بعض رواة
 او في جميع طبقاته وهو **المستور** قيل جملة وهو اول قسم الاحاد لا يحمل
 على الثاني فالاول ان يقال والثاني ما له طرق محصورة باكثر من اثنين وهو اول
 قسم الاحاد ويترك الواو من قوله وهو المستور وجيب باز قوله ما له طرق
 خبر لقوله والثاني وان كان الخبر في المتن هو قوله المستور وقوله وهو اول قسم
 الاحاد جملة معترضة بين المبتدأ والخبر فظهر حسن الواو في قوله وهو المستور
 والافضل ان الثاني مبتدأ خبر المستور على ما في المتن وهو اول جملة معترضة
 وما له طرق بل من اول الاقسام واعاد وهو لطور الفصل عند المحدثين حملا
 عن المستور على السنة العامة سمي بذلك لوصفه في اي شهرته لكون رواة
 اكثر من اثنين وهو **مستفيض على رأي** جماعة لفظه في المتن منزه في الشيخ
 مضاف وهو غير مستحسن في الوجه لكن لما كان الكتابان بمنزلة واحد ساغ وضع هذا
 كما في الاول ان يقول جماعة من ائمة الفقهاء من تبعيضية او بيانية والواو جملة

لفظ وهو الرابع الثاني
 متعارف

الفقهاء

الفقهاء الاصوليون في الفقه منهم كما يستفاد من اضافة الائمة الى الفقهاء
 المقصود بهم علماء الفروع فالضافة بمعنى اللام سمي اي النوع الثاني وهو المشهور بذلك
 اي بالمستفيض لا انتشاره اي انتشاره بين الرواة من قاض الى
 اي كبر حتى سال على طرف الوادي بفيض خفيضا قال في سنن العلوم اي اذا
 خرج من جوانب الاناء وفي التاج استفاض الخيرة اي شاع واستفاض الوادي
 شجرا اي الشجعة وكثر شجره ومنهم اي من ائمة الفقهاء او من ائمة المحدثين او من غيرهم
 من غير اي اظهر المغيرة بين المستفيض والمستور بان المستفيض يكون اي اخصا
 كثر طرقة في ابتدائه وانتهائه وزاد السخاوى ووجه ما بينهما مكانة الاول ان يقول
 المعص من ابتدائه الى انتهائه سوله والمستور اعلم من ذلك اي مجاز ذكره غيره بحيث
 يشمل ما كان اوله منقولاً عن الواحد كحديث انما الاعمال بالنية وانما انتقد من الصلح
 في التمثيل به ولا انتقاد بالنظر لما اقتصر عليه في تعريفه اذ الشهادة فيه نسبية
 وقد ثبت عن ابي اسمعيل الهروي انه كتب عن سبعة رجل على يحيى بن حمزة
 سعيد واعتنى لفظ ابو القاسم بن منه كجمعهم وترتيبهم بحيث جمع
 نحو النصف من ذلك كره السخاوى ومنهم من غاير على كيفية اخرى وهي المستفيض
 ما تلقته الامة دون اعتبار عدد رواة قال ابو بكر الصديق انه هو المتواتر بمعنى
 واحد قال السخاوى وذكره قول من يكتفي بالمستفيض وليس بالمستفيض
 من مباحث هذه النسخ يعني كما في المتواتر كما انه لا يبحث فيه عن صحة الرجال
 وضعفهم بخلاف المستور فانه قد اعتبر فيه هذا العدد المخصوص والافضل ان
 ما تلقاه علماء الائمة بالقبول لحديث البخاري وهو اعلم من المتواتر وغيره
 ثم المستور يطلق ان كثير اعلم ما هو راس ذكره وقرر هذا في نسخة هندية و
 باد التنية وعلى ما استدر اي وقد يطلق ايضا على ما استدر على السنة اي السنة
 العلوم فيشمل اي حديث بالاطلاق الثاني على ما له في نسخة صهيونية فيشمل
 ما له اسناد واحد فضا على اي ما لم يجمع فيه سواد المتواتر والمستور عند قوامه ان يطلق

اي كثر بالاطلاق الثاني على ما لا يوجد وفي نسخة صحيحة بل لا يوجد
 له اسناد اي ثابت سواء كان له اسناد من وقوع ادلائه يكون له اصل
 مثل السخاوي يعلم رايه كما نبيا بن اسرائيل وولدت في زمن الملك العادل
 كسر من تسليم الفخالة فقد اشهر على الاسنة وفي المدايع النوية انما
 قد جمعت غالبه في فروع من اتفق عليه الحفاظ على انه موضوع اول اصل له
 ما كتبه حتى السنة العلياء وتنازع في معناه الفضل صاحب السيرة في الايام
 واما حديث الفخالة فقد تبع السخاوي ابن ابي كثير في انه لا اصل له والصحيح
 انه ثابت لانه رواه البيهقي عن طريق وضعه جماعة في الائمة لكن طريقه
 يقوى بعضها بعضا وذكره القاضي عياض في اصرار السخاوي ورواه ابو نعيم
 في انه لا اصل له لكن يكتنفه في حيل وبالجملة فهو ضعيف اوجس لا موضوع
 ولا ما اصل له وقد نقل القائل عن السخاوي ايضا انه قال لكنه
 ورد في الجملة في عدة احاديث يقوى بعضها ببعض او روي في كسح الامام
 ابن حجر الفطلان والاسدي انه علم **والثالث الغريب** وهو انه لا يرويه
 الاظهر هو لا يرويه اقل من اثنين عن اثنين قال السخاوي في مشتمل ما وجد
 في بعض طبقاته ثلاثة فاكهة اسهي لا توالي رواية اثنين فقط عن اثنين
 فقط لا يبيد يوجد ولذا انقضى في عبارة السخاوي فقبل الاول ان يقول وهو
 ما يروى باثنين في بعض المواضع ولا يرد باقل في موضع حتى لا يصدق على المتواتر
 والمستند يرد على ما قال انه يروى منه اثني عشر مرة في نسخة من طريقه لا يرد
 فلو قال اقل من اثنين عن اقل من اثنين لم يلزم ذلك ثم علم ان الغريب مختلف
 في نفسه فقال ابن منده وقرره ابن الصلاح والنووي انه ما يرويه اثنان
 او ثلاثة فعلى هذا يغيب بينه وبين المستند عموم وخصوص من وجه وخص بعضهم
 المستند بالثلاثة والغريب بالاثنتين وضاراه المصنف ولذا قال فيما سبق او بها فقط
 سمي ارحم من المذكور بذلك ان الغريب ما نقله وهو قد فانه يبق في نسخة بعض النسخ

في المضارع

في المضارع غاوة اذ قل حيث لا يكاد يوجد واما كونه غريب فله
 عيون يفتح في المضارع غاوة اذ قل حيث لا يكاد يوجد واما كونه غريب فله
 عززنا ثبات ارقوبنا هما به اي قوي اي الحديث بحجته بلام العلة في نسخة
 بحجته اي سيب ورد ذلك الحديث بعينه من طريق اي اسناد
 اخذ في نسخة اخرى بناء على ان الطريق كالسبيل يذكر ويثبت على ما كتب
 اللفظة **وليس** اي ذكر الحديث في ليس **سنة للصحيح** اذ الصحيح ما وجد له
 اسناد صحيح ولو وجد على الصحيح **فلا فالحق زعمه** وهو اي من زعمه ابو علي
 بضم الجيم وثبت في المروضة ورواه فيلاني النسبة من المعتزلة اي في جملتهم
 بل في ائمتهم واليه الى هذا القول يوجب سكون الواو ورواه في اوه وبيد الى
 في كلام الحاكم ابي عبد الله في علوم الحديث اسم كتاب له حيث قال اي حقه
 الصحيح الذي يرويه وفي نسخة الصحيح ان يرويه الصحابي اراد به الحسن ولذا قال
 الزايل عنه اي المرفوع عن الصحابي اسم الجاهل اراد بها ضد المعرفة التامة المعيرة
 في حد الصحيح بان يكون له اي للمضارع وقيل للحديث الذي رواه الصحابي رواه
 من يرويه اوله **اهل الحديث** اي يتناوبه في الرواية عنه اهل الحديث اي الخلق من
 الحديثين الى وقتنا اي في كل طبقة وهو يرويه ان ضمير الحديث اي في كل طبقة
 وهو يرويه ان ضمير الحديث كما يقويه قوله كالشهادة على الشهادة اي كبت اول
 على الشهادة على الشهادة بان يكون لكل شاهد اصل شاهد اذ فانه يجب الشهادة
 على الشهادة ان يكون لكل من الشاهدين شاهدان على الشهادة واما يرويه ان ضمير
 للصحابة ان قوله بان يكون نفسه لقوله الزايل عنه اسم الجاهل ثم اذا كان ضمير
 للصحابة كما هو الظاهر فلا يكون اثني عشرية الصحابة معبرة في الصحيح فبشكل التذكار
 الآتي عن تفرع في الجواب ان جعل الحديث على ما قيل في فاكهة الاراد فظهر
 وجه تخصيص السؤال بتفرع علقمة عن عمر كني الارسال وسجي لهذا فريه تحقيق
 ورويه بن قتيب وقد اشار المصنف الى ضعف احتمال الضمير للحديث بقوله يروي

بقوله فلهذا انهم يروونه لا يكونه شذوا

كلام الحاكم و توضيح ان كلام الحاكم كقولنا انما يكون الضمير في قوله
انما يكون له رواية راجعا الى الحديث ويكون البناء في قوله بان يكون بمعنى
فعل هذا الصحيح الذي رواه عن الصادق المشهور بالرواية راويان و رواه
عن ابن ابي عمير اربعة و عشرين اولها لا يخفى بعده و ثانيا ان يكون الضمير راجعا
الى الصادق فعلى هذا الصحيح الذي رواه الصادق المشهور بان يكون له رواية
وان كان يروي الحديث عنه اهلها وكذا الحال في يروي عنه راويان وان كان
يروي الحديث عنه اهلها ويكون الغرض من هذا السطر في الرواية و استنباط
ذلك الحديث بصدره عن قوم مشهورين بهما هذا هو الظاهر المعتمد عند
اهل الحديث على الصحيح و صرح القاض ابو بكر بن الوفاء في شرحه اني رايته في ذلك
اي في الحديث لراويين سطران في رواية في نصيحة ابي بصير و اجاب
ان القاض عما اى من اعتراض اورد عليه ان على البخاري في موضع صحيحه او على
القاضي في نسخة من ذلك من ذلك ان هذا السطر اطلاقا مستغنى باجابه
فيه اربعة جوابه نظر انما مل و بحث لانه ان القاض قال اى في جوابه عما روي عنه
فان قيل حديث الامام بالنيابة اى مع كونه صحيحا بل انما روي عن ابي منوف
في طبقة الصحابة والتابعين و بينه بقوله لم يروه اريد ذلك الحديث عن كونه
عن عمر رضي الله عنه الا علمته قلنا قد خطب به عمر على المنبر بحضرة الصحابة
اي في الحديث لابي ابي ابراهيم في حقه ابراهيم عن منبره فلو لا انهم يروونه اى
حديث لا يكرهونه فيه انه لا يلزم من سكوتهم و عدم انكارهم وجود سماعهم و علمهم
تفردوا كما لا يخفى مع انه لو سلم انه يلزم من سكوتهم عدم تفردوا لاسم انه يلزم
عدم تفرد علقته كما هو ظاهر و لذا قال التلميذ حصل السؤال انه لم يروه عن غير
احد و حصل الجواب بوجه انه قد رواه عمر و غيره فلا يخفى هذا السؤال
بوجه قلت قد يوجه بان خطبة عمر رضي الله عنه ما كانت خالية عن حضور التابعين
فبالنسبة الى التابعين بل الى الصحابة لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم

خرج علقته عن التفرد بالنسبة الى الصحابة الذين سمعوه من النبي عليه السلام
فكذلك يروى عنهم يخرج عن عمر عن التفرد و لعله خاطبهم و قال اما سمعتموه او و قد
سمعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فذا من عدم انكارهم موقوفة بالحديث
و نصح بالمعص و هذا ما حفظه بالخط الفاتر و اسلمه بالسراير و الظواهر
فيكون حاصل كلام القاض هو انما عن سؤالين احدهما انه قد روي عن الصادق بل يمكن
ان السؤال يتوجه على وجه يرد على تفرد عمر و علقته جميعا بان يقال انما روي قوله
فردانه فردا بالنسبة الى رواية الاول و هو عمر و قد روي قوله لم يروه انه فردا بالنسبة
الى علقته نعم يبقى عليه تفرد عمر بعد علقته و لذا قال المصنف كذا قال القاض في جواب
عن السؤال الوارد عليه و تعقب بصيغة الجواب اى اعترض عليه من تعقب
الرجل اذا اخذته بنسب صدر منه و قيل التعقب ابطال الكلام من تعقب
على فلا يراى حاشي على منساه و جعل علقته موضع علقته كانه اقرب الى منسبه
في طريقه و ابطال جوابه بانه لا يلزم من سكوتهم سكوتهم اعنه ان يكونوا سمعوه من غيره
و قد سبق ما يفيد و بان هذا الواسع في تفرد عمر منع في تفرد علقته عنه يعني
لو سلم انهم هذا الجواب يمنع تفرد عمر لكن لا يمنع تفرد علقته و ليس معناه ان التفرد
ممنوع كما يتوهم من ظاهر العبارة قال التلميذ طاهر التعقب انه على استرطاف
التفرد في الصحابة و طاهر كلام الحاكم و ابن الوفاء انه لا يشترط التعدد
في الصحابة و انما يشترط في من بعد اقول فقد خفت انكونه و حق المعونة
ثم تفرد محمد بن ابراهيم اى ثم منع في تفرد به اى هذا الحديث عن علقته ثم تفرد يحيى بن
اى منع في تفرد به اى بالحديث عمر بن محمد اى ابن ابراهيم ثم استند عمر يحيى حتى كتب
عنه سبع مائة على ما هو اى المنع المذكور و ان التفرد المستطرد بناء على ما هو الصحيح في الحديث
اي المشهور عنه محمد بن ابراهيم و لعل اراد الجمهور ان الحاكم لم يسمع هذا الحديث عن النبي
عليه السلام الا من رواية عمر رضي الله عنه و لا من غير الا من رواية علقته و لا من علقته
الا من رواية محمد بن ابراهيم و لا من محمد الا من رواية يحيى بن سعيد الا انصاري

وعن يحيى بن بشر وروى عنه الكوفي مانتى ان الكرم ائمة فلهذا قال الائمة
 ليس هو من ائمة اوان كان مشهورا عند الخاصة والعامة لانه فقد شرط التواتر
 في اوله كذا في شرح مسلم قلت وكذا فقد شرط المشهور المصطلح في اوله كما سبق
 قال الباقى في التلخيص الوافية بما في شرح الائمة قوله وتقيب في غير مصيب
 للمخار المقطوع من كذا هو القطع والصراب في تعقبه ان يقال انت فرضت
 ان المعترض اورد عليك تفرد علقمة به عن عمر بن عبد الله عنه ثم اجبت بان قلت انه
 ينبغي تفرد عمر به فلا انت جيت عما اورد السائل ولا جيت فيما ظننت فاجبت
 المحبة عند اخبار محبة له لقبول الخبر لا لكونه ساركة في رواية عمر ورواه عنه انتهى
 وقد عرفت ما فيه ودرج ما ينافيه ثم لما جئت المصنف بما قد ردد عليه في سؤال متضمن
 لا اعتراض بان يقال ان الحديث روى عن غير علقمة ومنه غير محمد ومنه غير يحيى
 فلا يكون متفردا فاجاب بقوله وقد وردت لهم اي المتفردين في ذلك الحديث
 متابعات بفتح الموحدة وهي جمع المتابعة وبيان معناه في محله انما هو انما
 لا يعبر عن الحديث بها اي بذلك المتابعة قال التلميز افاد المصنف في تقريره هذا
 بان هذا ساركة الى ان المتابعة التي وردت لهذا الحديث لا يوجد كونه
 فردا لضعفها وكذا الاسم يحمل ان يكون في شتم كلام المتعقب او من زيادة
 افادة المؤلف جوابه ان الغرض من غير حديث عمر رضي الله عنهما في الاحاديث
 التي تفرد غير عمر من الائمة وغير علقمة من التابعين وانما علم مما اوردته
 البخاري وغيره من ارباب الصحاح قال ابن كثير بصيغة التصغير وقد كان في الغرض
 من نصب علي انه مفعول في بطلان ما ادعى انه اي عدم التفرد او الغرض هو بطلان
 من شرط البخاري اي كما قبل اول حديث من فزع على انه فاعل بفتح كونه
 اي في البخاري يعني فانه جرد بالاحاد وهو حديث الاعمال بالنسبة
 فانه من اول حديث البخاري وليس المراد انه اول حقيقة فانه هو حديث
 به الوحي قال الباقى وكذا الاحاديث من كونه في غير كونه خفيفا

على الله فان ابا هريرة تفرد به عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وتفرد به عن ابي ذر عنه وتفرد به عنه عمارة بن القعقاع وتفرد به عنه
 محمد بن فضيل وعنه انتشر فرواه عنه اسكاف وغيره وادعى ابن حبان
 بكسر الحاء وتشديد الموحدة يقبض عمارة ارضه وهو القاهر فقال اي ابن حبان
 انه رواية اثنين عن اثنين اي وهكذا الى ان ينهي اي كساد الحديث لا يوجد
 اي تلك الرواية في الحديث الصحيح او في مطلق الحديث اصله لا قليل ولا كثير
 قلت فانه المصنف ان اراد ان يبين ان رواية اثنين فقط عن اثنين فقط
 لا توجد اصل فيمكن اي عقلا او نقل انما يسلم انما اراد به واما صورة العوز التي
 حورناها اي ذكرنا حدها وقرناها بالوجود بان لا يرد به اقل من اثنين عن اقل
 و في نسخة عن اقل من اثنين هي العبارة تأخير قوله فوجود الى هنا واما على كل
 فتقدره في موحدة وهي جملة معتدنة بين المبين والمبين ومسال الى
 اي مثال العوز على ما قررناه وامثال ما قررناه والمواد بالمثل الصورة الخيرية
 التي في فرد من مفهوم القاعدة الكلية ما رواه الشيخان اي البخاري ومسلم فلاهما
 من حديث انس رضي الله عنه والبخاري رحمه الله من حديث ابي هريرة رضي الله عنه
 انه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يؤمن احدكم اي حقيقة الايمان او كماله
 حتى الكون حسب اليه من والدين وولد اي جبا اختياريا مستندا الى الايمان لا اصل
 من الاستعداد لا جبا طبعيا لان حب الانسان نفسه ووالده وولده كونه في
 خارج عن حد الاستقامة والمغنى ما يصدق به حتى يندى في طاعة نفسه
 ويؤثر على هواه رضائه وان كان فيه ملاكة الحديث بتثليث الثلثة وتامه
 والنسب الجعيلين ورواه اي الحديث كما في الصحيحين عن انس رضي الله عنه
 عنه قتادة وعبد العزيز بن صهيب بالتصغير ورواه عن قتادة بن سفيان
 وسعيد ورواه عنهم عبد العزيز بن اسمعيل بن علقمة بفتح العين وفتح اللام وتشديد
 التحتية وعبد الوارث ورواه عن كل الرضا بين المذكورين جماعة اركن

من اثنين هذا كان لم يكر رواة ابهرية التقاء بما ذكره رواة انفس او لعدم
تعدد رواة في يقال ان كان المعبر في القوة اثبتية الصحابي وان يكون لكل منهما
راويين وهكذا ينبغي ان يبين راويين راويي ابهرية ايضا وان لم تعتبر
فان وجه الى ذكر ابهرية والظاهر ان تعدد الصحابي غير معتبر في القوة لان هذا
الحديث غريز عند مسلم مع ان صحابييه واحد **الرابع الغريب** وهو ما احدث
بحسب سنده يتوزع بروايت شخص واحد اي عن كل احد من الثقات وغيرهم
في ان موضع وقع التفرد به من السند وفي نسخة في السند اي في طرف السند
الذي فيه الصحابي او التابع او في ثلثاته على ما يستقسم اليه اي في بحث الغاية
الغريب المطلق خبر من احدثه **والغريب النسبي** بغير التوزع وسكو السنين
عطف عليه والحكمة بيان ما يستقسم اليه وفاعله عائد الى الغريب ولو قال من الغريب
لكان اوضح وفي بعض النسخ على ما يستقسم الى الغريب المطلق في ما مضى **وكذلك**
اي القسم الاول المذكورة وهي المتواتر والمستور والغريب **سور الاول**
اي القسم الاول وهو المتواتر **احاد** بهمزة ممدودة اربع اقسام احاد اجمع خبره في
القاموس الاحد بمعنى الواحد ليس له في يقال للوجه ثبوتية ولا لاثنتين
وغيره من جنسه وذكر الطبري عن الازهرى انه قال سئل لعهد من يحيى عن الاحاد
انه جمع خبر فقال هذا الذي ليس بالاحد جمع ولا يبعد ان يقال انه جمع واحد فاحاد
جمع شاهد ويقال لكانها اي من الاحاد خبر واحد بالاضافة بوزنه خبر الاحاد فيكون
كل الاحاد على نفس الالف **الثلاثة** على التسامع فان الاحاد الرواة لا المروي وتكمل
ان يقال المضاف مخزوف في الكلام اربعة احاد ووجه الواحد في اللغة ما يرويه
شخص واحد وفي الاصطلاح اي اصطلاح الحديثين ما لم يجمع شروطا في نسخة المتواتر
اي كل خبر لم يثبت الى التواتر سواء رواه واحد او اثنا اربعة وسمي ايضا
خبر الواحد باعتبار اقل المراتب او باعتبار اشتغال ما في المراتب على الواحد
او باعتبار افادة الظن كخبر الواحد او تسمية الكل بخبر الاحاد باعتبار البعض يسمى

وهو الغريب الرابع الى ما يستقسم اليه
راوية

التواتر

الغريب

الغريب خبر الواحد بوحدة راويه في بعض المواضع واما المستور والعزير
فانما سمي به لما بهما الغريب في عدم شروط التواتر قال التلميز
الذي يحصل ان الخبر ينقسم الى متواتر واحاد وان الاحاد مستور وعزير وغريب
وان المستور ما روى مع حصر عدد بخلاف الاثنين وانما الغريب هو الذي لا يرويه
اقل من اثنين وان الغريب هو الذي يتوزع شخص واحد في موضع وقع
التفرد به وقد تقدم ان خلاف المتواتر قد يرد بلا حصر عدد وهو خارج عن القسم
غير معروف الاسم اشتهر والظاهر ان يسمى المستور الذي فرد من افراد الاحاد لقوله
الاحاد ما لم يثبت الى التواتر غايته انه يكون مستورا لغويا ولقلة وندرة لم يثبت
اسم على حدة فالمنافسة لفظية لا حقيقية **وفيها** اي في الاحاد اي جعلها خمسة
اذ لا شك في قبول التواتر **المقبول** وهو ما يرد فيه حصة القبول من عدة الراوي
وضبطه وهو ما يجب العمل به قال التلميز هذا حكم المقبول وهو اثره المرتب
عليه فلا يصح تعريفه بل هو الذي تخرج صدق الخبر به لقوله في المردود وهو الذي
لم يرد في 4 وهو يشتمل المستور والمختلف فيه بل انه جميع ما حفظ هذا فرما ياتي
ما يخالفه قلت هذا تعريف بالخاصة فهو رسم وقوله عند الجمهور احراز من
المعتبر له فانهم انكره او صوب العمل بالاحاد وكذا القاسم والرافضة وابن
داود وقوله لم يرد في الجماع الصحابة والتابعين على صوب العمل بالاحاد
ببطل ما نقل عنهم في الاستدلال خبر الواحد وعلمهم به في الواقع المختلفة اليه لا تكاد
تخفى وقد نكر ذلك مرة بعد اخرى وساء دفاع بينهم ولم ينكر عليهم احد
والا نقل وذلك لوجوب العلم العادي باتفاقهم كالقول الصحيح **وفيها** اي في الاحاد
المردود وهو الذي لم يرد في صدق الخبر بسببه الباء اي بالخبر سواء رجع كذبه
غلب على الظن كذبه او لم يرد في صدقه ولا كذبه فكل منهما مردود واما الاول فقط
واما الثاني فلانه في حكم المردود كما سيجي **التوقف الاستقلال** بها اي الاحاد
على البحث عن احوال رواة من العدة والقبيل وكما هو **الاول** اي القسم الاول

له وجود المقبول والمردود معا
لا في المتواتر

وهو المتواتر لعدم توقف الاستدلال به على البحث المذكور لانه مداره على التكملة
غير المحصور واذا كان الادلة كذلك فكله ضمنية راجع الى المتواتر لانه اقرب الى الاول
لانه اصل اي مجموع افراده او انواعه مقبول اي قبوله قطعيا لا ظاهريا لا فائدة
اي الخبر المتواتر القطع ارجح من خبره اي خبر المتواتر وكان ترجحه الخبر
باعتبار القوم او الخب أو الجمع او على انه الاضافة جنسية بخلاف غيره
اي خبر خبر المتواتر من اخبار الاحاد من بياينة اي بخلاف خبر المتواتر الذي هو خبر
الاحاد فانه يتوقف الاستدلال به على البحث عن احوال دواته فيقبل بعضه
ويرد بعضه على كسب من وصف المقبول والمردود قيل ان جعل قوله لتوقف علمه
للاختصار المفهوم من تقديم فيها على ما هو الظاهر يكون قوله دون الاول فانه لتوقف
بجذوف مضاف ردونه الاستدلال بالاول وعلى هذا ينبغي ان يؤخر قوله فكله مقبول على قوله
لا فائدة لانه تعليل لعدم توقف الاستدلال بالمتواتر على البحث المذكور وهو مقبول
كله مترتبة على هذه الافادة وان جعل علمه لا نفى الاحاد الى المقبول والمردود لا
للاختصار كان قوله دون قيد اليها اي لا ينقسم الاول وعلى هذا يجتمع الفاد في قوله
فكله مقبول ان يكون تفسير هذه الحكم وتعليله وعلى هذا قوله لا فائدة لتعليل المقبول
لكن لا يظهر لتقديم الخبر اي فيها فائز اذ قصد الاهتمام غير مناسب بالمقام
كما لا يخفى على ذوي الافهام والاصل ان يكون على هذا الفرض لقلة عدم الفهم المتواتر
انتهر ونسبه الى التكملة لانه ما وجدنا في حاشيته المؤلفه وقد علمت ان الاول المختار
كما استرنا اليه في انشاء حمل كلام الشيخ لكن انما وجب العمل اردونه الاعتقاد
بالمقبول منها ارجح الاحاد لانه تعليل لما يفهم من قوله ولكن انما وجب العمل
بالمقبول من قسم الاحاد الى المقبول وغيره على وجه يكون مارة الى وجه علمية
توقف الاستدلال بها على البحث الثالث ثم ادالاختصار على ما وقع في المبين
استارة الى وجه وجوب العمل بالمقبول منها وهو ان الاحاد اما ان يوجد فيها
اي في رجالها اصل صفة القبول وهو ان اصل الخبر المذكور بثبوت صدق الناقل

الاحاد بثبوت صدقه مطلقا لا بالنظر الى خصوص هذا الخبر والاحكام صدق
الخبر بخبره ووجه الكلام في ثبوت الكذب اصل صفة الرد وهو بثبوت كذب الناقل
قال التكملة هذا بخلاف ما في تفسير المردود اي حيث يشتمل القسمين او لا اي اولا
يوجد احد الشبوتين فالاول اي ثبوت صدق الناقل يغلب بثبوت اللام فان علمه
راجع الى المبتدأ ويجوز فتح الباء مع تخفيف اللام والعائد الى المبتدأ مخذوف
ان يغلب به على الظن بثبوت صدق الخبر اي صدقه وهو من باب وضع الظاهر موضع
المضمي لثبوت صدق ناقله فيؤخذ به اي يعمل به ويقبل خبره قائله وانما قال
يغلب لان ثبوت صدق الناقل في حيث هو لا يستلزم صدقه في الخصوص
والثاني ان ثبوت كذب الناقل يغلب على الظن بثبوت كذب الخبر لثبوت كذب ناقله فيطرح
اي الخبر عن العمل وحرية القبول والثالث وهو عدم وجود احد الشبوتين
ان وجدته قرينة ارجحية او دلالة خارجية تتحقق بضم الناد وكسر الحاء
ان توصله باحد القسمين كالمقبول والمردود والتحقيق ان باحدهما والا ارجح ان يوجد
قرينة تتحقق باحدهما فيوقف باحدهما بضم الباء فيه ارجح سانه من العمل
او الترك او من حكم القبول والرد ويؤيد الاول قوله واذا توقف العمل صاكا ارد
اي من به المردود لعدم العمل به والقبول له لكن لا لثبوت صفة الرد لما تقدم
انه محال يوجد فيه احد الشبوتين بل لكونه لم يوجد فيه صفة ترجيح القبول وبه
ينبغي ما قيل تعريف المردود وهو الذي يترجح صدق الخبر به صادق عليه فيما يفيد
التشبه لانه المردود المردود ما وجد فيه صفة الرد لا معناه الاصطلاح
واحد منهم قال تبيين طاهر سوق كلام الشيخ انه قوله لانها الى اخره دليل
وجوب العمل بالمقبول وليس كذلك وانما دليل انت ما الى المقبول المردود
ولو كان في الامر لقلت بعد قوله الاول فان وجد فيه ما يغلب ظن صدقه
فالاول والا فان ترجح عدم الصدق فالثاني وانما في الطرف فانما الثالث
قلت قال تبيين لكسر الاحاد سمي فلو قال كما قلت لغنا ما ذكره من غير

المنطوية تحت عبارة والفوائد المحتوية لمساكن السارة وقد يقع فيها
 اي في عبار الاحاد اي المقييد للظن المنقسم الى مشهور ومزبور وعريب
ما يفيد العلم قال القاضى شرح مختصر من الحاشية مختلف في خبر الواحد
 العدل والمختار انه يفيد العلم بانضمام القرائن وقال قوم يحصل بالقرائن وغير
 اصر ويطرد اي كلما حصل خبر الواحد حصل العلم وقال من لا يطرد اربعة يحصل العلم
 به لا ليس كلما حصل حصل العلم به وقال الاكثر لا يحصل العلم به لا بقرينة ولا بغير
 قرينة انتهى والادب العلم البعدي ووجه المختار انه اذا خبر ملك موت وله شريك
 على الموت فانضم اليه القرائن من صراف وجنارة وفروج الخدش على حال منكرة غير
 معتادة ومن موت مثله دكة افروج الملك والكار مملكة فانما تقطع بصحة ذلك
 الخبر ونعلم به موت الولد خبر ذلك من اقتنا وجده ان ضروريا لا ينطق اليه
 الشك اعترض عليه بان العلم به لا يحصل بالخبر بل بالقرائن كالتعلم بحل وحل
 الوجيل واجب بانه حصل بالخبر بضميمة القرائن اذ لو لا الخبر لم يثبت القرائن
 شخص اخر وفيه انه لو القرائن لم يحصل العلم بمجد الخبر لم يثبت القرائن
 على خلاف الخبر كانه قال ملك مات ولم يزل ولم يرض ولم يدخل عليه
 طبيب ولم يظفر اثار الحزن واصوات البكاء على ما جرى به العادة ولم يخرج
 جنازته وامثال ذلك فاق القرائن تنقلب في تفسيرها لتكذيبه ووجه
 قول الاكثر من انه لا يفيد العلم مطلقا انما يفيد الظن وانما يملك على امتناع
 افادة العلم بلا قرينة وهو لزوم تناقض المعلومات اذا خبر شخصه
 باخر من متناقضين ياتي كونه مفيد اليه بقرينة اللزوم تناقض المعلومات
 هنا ايضا واجب بانه لا يثبت بالخبر مع القرائن لان ذلك اذ حصل في قضية
 امتنع عادة ان يحصل مثله في تقييدها وفيه ان الكلام في الخبر مع قطع النظر
 عن القرائن وجودا وعدما لا شك انه يفيد العلم الظني في العلم **النظري**
 قل في اسناد النظر الى اليه مسامحة فانه الى اصل النظر انما هو خبر اخر وهو هذا

واقع

المنطوية تحت عبارة والفوائد المحتوية لمساكن السارة وقد يقع فيها

واقع وفيه ان المتواتر اخص بعينه العلم النظري بهذا المعنى
بالقرائن متعلق بعينه **على المختار** اي بناء على القول المختار من سبق
 ذكره وقال تلميز المختار خلاف هذا المختار كما سيأتي بيانه قلت وكما سبق
 عندنا من الخلاف ارا الاختلاف السابق في التحقيق اربعة النظر الرقيق لفظي
 قال تلميزه التحقيق خلاف هذا التحقيق كما يأتي بيانه قلت ولما سبق برانه
 قال الشيخ بعد تسليمه ان الاتفاق حصل على ان الاحاد انما يفيد الظن لا اليقين
 لان خبر جواز طلاق العلم اي على المعنى العام المتداول للظن قال غير متواتر
 للعلم لكن قبيح بكونه نظريا وفيه انه يوهى ان التقييد دخلا في كونه النزاع
 لفظيا وهو ان النظري هو الحاصل عن الاستدلال وهو عنده لا يفيد الا الظن
 والقرائن مقوية مؤكدة للظن ولا ترقية الا بقرينة القطع فالعلم النظري
 هو الظن القوي اطلق عليه العلم النظري ومن ابي الطلاق اي طلاق العلم
 عليه **للفظ العلم** المطلق المنصرف الى الفرد الا كمال وهو اليقيني القطعي
 بالمتواتر وما عداه اي غير المتواتر كانه عنده اي الابد ظني فالنزاع عائد الى الامارة
 من لفظ العلم لكن الا في المص ان يقول ما عداه لا يسميه بالعلم حتى يظهر
 كونه النزاع لفظيا لكنه ارجح ان لا يسمي بالعلم حتى يظهر
 ولست الفاء اي خبر اخر من القرائن الباء من الباء في قولك ضرب زيد بغير
 فانه القرائن فاعل معنى بقرينة قوله فيما بعد جئت به قرائن ولان الخبر
 اصل القرائن عارض فهو بسبب حصولها ارجح اراقوى مما خلا عنها
 اي عن القرائن وحاصل كلامه ان من قال بان خبر الواحد يفيد العلم اراد انه
 يفيد العلم النظري المستند بالنظر في القرائن لا بنفس خبر الواحد بوجه
 النظر في القرائن ومن قال بانه لا يفيد العلم الا المتواتر وخبر الواحد لا يفيد
 الا الظن ولا يثبت انما جئت بالقرائن ارجح مما عداه بحيث يترقى بقرينة
 افادة الظن الى افادة العلم فيكون الخبر لفظيا وانما قد علمت

المنطوية تحت عبارة والفوائد المحتوية لمساكن السارة وقد يقع فيها

مذهب كل من الغريقين ودليلهم وهو يدل على ان الشرايع بينهم معقولة
 وهو الحق لانهم قالوا ان الجز الواحد قد يقيد اليقين فلا يبعد ان يقيد
 القطع ومن ان الاطلاق صريح بان ما عدا التواتر عنده ظني فالحال في كنفه
 ولهذا قال المجتهد نعم ومع كونه ارفع لا يقيد العلم فالحال عند من يقدر
 الاحاد لا يقيد العلم ان الدليل الظني على طبقات ليس منها ما يقيد انتهى
 يعني التواتر الذي رتبة لا دخل له في نفس الخبر اذ يختلف حكم باختلافها
 على ما قدمناه والخبر المصحف بالتواتر انواع اى يختلف مراتب التواتر
 لصحة منها ارفع من جملة انواعه ما اوجه الشبهة ان ارفعها ما يصححها ما ارفع
 من غيرهما من كتبها مما لم يبلغ حد التواتر ارفع على قدر ما يوجد فيها ما يصل
 الى حد التواتر من تبعية وبذلك تكون بيانية لما فانه خفي به اى بما
 اوجه الشبهة من قرآن اى مقويات خارجية مع قطع النظر عن نصيحتها
 منها ارفع من التواتر جلالتهما ارفع من رتبتهما بحال احتياطهما في شرطهما
 والترادف بالصحة في كتابهما في هذا التواتر اى هذا النوع وتقدمهما اى
 ومنها تقدمهما في كونه الصحيح اى عن غيره على غيرهما اى من اهل الصحيح
 متعلق بتقدمهما وتسمى العلم اى ومنها تلقيهم وتلقونهم وخذلهم لكننا بينا
 اى اعتقاد او عملا وهذا التلقى وحده اى بالتواتر من بين التواتر ارفع في افادة
 العلم من النظر من مجرد ذكره الطرق ارفع من غيرها القاصرة عن التواتر اى
 لم يبلغ حد التواتر قال ابن الصلاح ما اوجه الشبهة من مقطع بصحة العلم
 اليقيني النظري واقع به خلافا لمن نفى ذلك محققا بان لا يقيد باصله الا الظن
 وانما تلقت الامة بالقبول لانه يجب عليهم العمل بالظن والظن قد يخطئ
 وقد كنت اميل الى هذا وجهه فربما بان الى ان المذهب الذي اخترناه
 اولاه الصحيح لان ظن من هو معصوم من الخطاء لا يخطئ والامة في اجماعها
 معصومة من الخطاء ولهذا كان اجماع المجتهد على الاجتهاد امر مستند القياس

حجة معطوطة بها واكثر اجماعات العلماء كذلك قال النووي ما ذكره ابن الصلاح
 خلاف ما قاله المحققون والاكثر من قائلهم قالوا اجابيت الصحيحين التي ليست
 بمتواترة انما يقيد الظن فانها احاد واحاد انما يقيد الظن على ما تقرر ولا فرق
 بين البخاري ومسلم وغيرهما في ذلك وتلقى الامة انما افاد وجوب العمل بآياتها
 من غير توقف على النظر فيه بخلاف غيرهما فلا يعمل به حتى ينظر ويوجد فيه
 شرط الصحيح ولا يلزم من اجماع العلماء على العمل بآياتها اجماعهم على القطع
 بانه كلام النبي صلى الله عليه وسلم وحكي تقليد مقالة ابن الصلاح عن ابن بري
 وكذا عايناه ابن عبد السلام وسيا في كلام ابن الهمام ما يرد عليه وانتصر ابن
 الصلاح المص ومن قبله شيخه البلقيني تبعه لا بن تيمية ومع فيروق بين التواتر
 والاحاد بان العلم في ذلك ضروري ليشترك فيه العالم وغيره ومع هذا نظري
 لا يحصل الا للعالم بالحدوث المتجوز منه العالم باحوال الرواة المطلق على العمل
 وكونه غيره لا يحصل العلم بصدق ذلك لا ينفى حصوله له كذا قيل في حقه انه
 لو كان كذلك لما وقع الاختلاف بين المجتهدين مع ان كثير من الاحاديث
 فيها ما يقتضي التامض فكيف يقيد العلم القطعي وما يستند اليه من اضافة
 قد يوجد الحديث الضعيف فيها قال الا ارفعها ارفعها ذكر من كونه التلقى قرينة
 وكونه اقوى من مجرد ذكره الطرق كمنص بما لم يستفد اى لم يرفعه من نقد التواتر
 واستفادتها اذا اخرجت منها الازيف والمعنى لم يتعرض عليه احد من الحفاظ
 كاله نظري غيره مما في الكتابين لعقد الاجماع على التلقى قال تكملة وفيه
 استارة الى ان العلماء لم ينفوا كلاما في الكتابين بالقبول انتهى وهذا كما استأش
 ابن الصلاح حيث قال سوى احواف ليرة تكلم عليها الحفاظ وهي مودعة
 قال السخاوي وتزبد على ما في حديث قال النووي انه اجاب عنها اخرون
 قال السخاوي ويعني كما افردوا في تاليف عدت مسودة قبل ان يتيقروا
 وتكفل شيخنا في مقدمته شرح البخاري بان فيه من ذلك والولي العوا في ما في مسلم

وقال البتاني في النكت الوضعية قال شيخنا الهارثي ضعف من احاديتها
 مائتين وعشرة يختص البخاري بنحو مائتين واكثر كما في ثلثين وانظر مسلم
 قال قد ضعف غيره عن غيره الاحاديث وقال النووي في خطبة شرح
 صحيح البخاري ما ضعف من احاديتها مبني على علل ابيت بقاؤه قال فكان
 حاله انه ليس فيها ضعيف وكل من في خطبة شرح مسلم يفتنه بقر قول
 من ضعف قال شيخنا واطن هذا بالنسبة الى مقام الرجلين وانما الشيخ
 عن البخاري وبقوله على مسلم انتهى وبالمجمل هذا مستثنى من التعلق باختلاف
 فيه ويغيد انه لا بد من النظر للمجتهد في رجالها حتى يظهر المعلوم من غيره وهذا
 يعكس على ما نقله النووي عن الاكثر من ان تعلق الامة انما افاد وجوب العمل
 بما فيها من غير توقف على النظر فيها بخلاف غيرها فلا يعمل به حتى ينظر
 ويوجد فيه شرط الصحيح اسهروا بظاهرة غير مستقيم لان مراده ان كان
 اعم من المجتهد وغيره ففيه ان المجتهد انما لا يجب عليه ان يقلد غيره وان كان
 مقصودا فليس له الا ان يتبع مجتهدا للام الا ان يقال مراده المقلد المجتهد
 في المذهب فانه اذا لم يرضاعا عامه فله ان يقلد الشيخين في نصحيهما
 ويبني عليه سائر فريضة وبما ارجح فيهما ايضا بالتمتع النجاذب الى التالف
 كما في نسخة واما النصارى من بين مدلوله ما وقع في الكتابين قال تلميذ لقاتل
 ان يقول لا حاجة الى هذا الا ان الكلام في افادة العلم بالخبر لا في افادة العلم
 بمضمونه اشهر والطائفة انما احتاج الى استثناء ذلك لانه انما ادعى ان العلم اليقيني
 يحصل بما في الكتابين ولا شك ان فيها ما يوجب التناقض فاصطفا الى هذا القول
 لئتم مقصوده لكنه يفتي في وهداه اذا كان مدلول ما في الكتابين مخالفا لما ذكره
 غيرهما من الخبر المختلف بالتواضع ينبغي ان لا يغيب شي منهما العلم ولم يتعرض المص
 لذلك ويمكن ان يتكلف ويجعل كلامه على ما يشمله باذن اعتناء وسيب اليه قوله
 حيث لا ريب بان يكون احدهما ناسخا والاخر منسوخا وبان يكون لاحد مدلوله

تقوم لول حديثه في الاستحالة ان يغيب المتناقض من العلم بصدقه
 من غير ترجيح لاحدهما على الاخر اي فاذا رجع احدهما كان الراجح هو الغيب
 للظن القوي لا غير وما عد ذلك اي ما ذكره الاستثنائيين قال جماعة حاصل على مسلم
 صحة اردونه ارجح في افادة العلم فانه قيل انما اتفقوا على وجوب العمل به
 اي بما في الكتابين لا على صحة قال تلميذه حاصل السؤال انهم اتفقوا على
 وجوب العمل به وهو لا يستلزم صحة الجميع بالمعنى المصطلح عليه لانه العمل
 يجب بالحسن كما يجب بالصحيح في لا يلزم ان يكون الاتفاق على الصحة انتهى
 وبالمجمل نقص تفصيلي اي دليلك لا يثبت المدعى فانه انما يدل على وجوب العمل
 وذلك غير مستلزم للصحة ولا يدل دليلك على الصحة ومعنى قوله منعناه
 عدم دلالة على الصحة وقال تلميذه ارجعنا قوله لا على صحة وحاصل ما ذكره
 من السند الا ان معنى تعلق العلماء بالقبول منيتهما باعتبار الصحة وقال بعض
 الفضلاء هذا السؤال معارضة وبيانها ان السارح استدرك على الاجماع
 حاصل على صحة مسلم صحة ما عدا المذكور بثلاثة ادلة التلق وداخوية واستدل
 المعارض بانهم لم يتفقوا الا على قبوله ووجوب العمل به وما يجب العمل به
 لا يجب ان يكون صحيحا وهذه المقدمة مطوية والمنع راجع الى المقدمة
 الاولى صرح بها وهذا هو الاقرب وقيل هذا السؤال منع للمقدمة الثالثة
 الاجماع حاصل على تسليم صحة ما عدا المذكور لان مسلم ذلك لانه ليس الاجماع
 الا على وجوب العمل به وقوله منعناه منع لهذه السند الذي ذكره المنع
 بلا حاجة اليه وانت تعلم ان هذا المنع لا يجد ربطا بل قالوا لما يترك
 قوله منعناه ونذكر سنده اثباتا للمقدمة المنسوخة مع ان فيه نظرا لا قوله
 الاجماع حاصل على صحة نتيجة المنع انما يكون على الدليل فالصحيح وسند المنع انهم
 متفقون على وجوب العمل بكل ما صح ولو لم يخرج شيئا فلم يبق هذا انما منع
 من حجة مقدمة افرد اجاز الاجماع حاصل على انهما زية للصحة في هذا الزيد والاجماع

الاظهار يقول فالاجماع حاصل على انه لما خزنه فيما يرجع الى النفس الصحيحة قيل فيه
انه لا يلزم من ذلك الاتفاق الاجماع على صحة ما في الكتابين فانه يجوز
انه يتفق الجميع على وجوب العمل بالصحيح ولا يكون الجميع باخ الصحة
صحيحا ويكون المزية باعتبار وجوب العمل بجميع ما فيها صحيحا او غير ذلك
المزية قال التكملة وحاصل الجواب ان التبيين في مزية فيما هو جاه ومحسن اوضح
وجوب العمل به وان لم يكن في مزاياهما فيلزم ما اخرجاه اعلو الحسن والاعمال
فيلزم من الاتفاق على وجوب العمل بما فيها مع مزيتهما الاتفاق على صحة
هذا ما اكتشف في تقرير هذا المحل واما العبارة فاذا انظرت اليها تجد ما تنبوعه
عن ملائمة الطبع السليم اسهل فالمعنى الذي هو محمول على معناه اللغوي
لا على ما هو المصطلح عند ارباب المناظرة وهو ذلك لئلا يسل الا من لا يتوجه
على المنع ونحن صرح باقادة ما هو به بتدبير الراي اذ اخرج السبيل العلم النظري
او المستلزم ان يكون صحيحا الاستاذ بضم الحرة وبالدال المعجمة هو الكلمة
وكانه ما هو من قول العرب استاذ وانه فلان ففكوكسيد هم فيرجع الى معنى
السيد ابو اسحق اربابهم ابن محمد بن ابراهيم الاسفراشي نسبة الى اسفرائيل
بكسر الحرة وسكون السين المهملة وفتح الفاء والراء وكسر التحتية وبعد ما هو
بلدة بخارى بنو ابي نيسابور في منتصف الطريق الى جاز وهو من ائمة
المستكلمين كما في نسخة ورواية الحديث الى عبيد الله وفي نسخة عبد الله الحمدي
بالنصفية نسبة الى حيدرة الاعلى وهو الاثر لسي القزطبي وابو الفضل بن طاهر
بل اس طاهر بن ذلك ما كان على شرطها قيل وفيه انه لما ذكر ان الاجماع حاصل
على وجوب العمل به لا فائدة في عدد معين ممن صرح بذلك والاظهار انه
اشارة الى انه يجوز اطلاق العلم النظري على ما افاده السبيل في تنفيذ الفروقات
القول بصحة ما سبق الايماننا اليه ويقتل ان يقال المزية المذكورة كونه احادها
اصح الصحيح كان حقه يفرغ ذلك على قوله فيما يرجع الى النفس الصحيحة ويقدم

عاقلة

سواء قوله ومنه صرح وترك الاحتمال ويقول فتكون المزية المذكورة الى اية
وكذا ان نقول معنى قوله مزية فيما يرجع الى النفس الصحيحة ان لها مزية في صحة
ومها اربعة انواع الحكمة المحنت بالقرآن المشهور بالحديث المشهور عند علماء
لا المستند على السنة العامة ولذا قال اذا كانت له طرق ارساينه
متباينة ارمقارة سالمة في ضعف الرواة والعدل ارمقادة خفية
كانت او غير ما دمن صرح باقادة ارمقادة المشهور المذكور العلم النظر على
الاستاذ ابو منصور البغدادي بالدال المعجمة المهملة والاول المعجمة ثانيا وهو
من عكسه في المهملة والمهملة في المهملة والاول المعجمة ثانيا وهو
وفتح الراء او غيرهما قال الحسن فذكر ممنوع الصرف فانهم يدرخلوه
الكاف عوضا بالتصغير ومثله زبرك قال تلميذه هذا ليس على منع
الصرف على ما عرف في العربية قلت هذا غلظة في التسمية لان هذا الشيخ
يضمير قوله فانهم العجم وبهذا يعلم انه على منع الصرف هي العجمة مع العلمية
المعلومة في المقام ومنها المسلسل بالائمة الحفاظ المنقذين ارمقادين بانه يكون
رجال استاده الائمة لا يزال يرويه امام عن امام وكانه ما هو من سلسل
الحاد في حلقه ارمقبت لان كل شئ بالقائه الى تلميده كانه يصيبه في جو
والطائفة يرويه بسلسل المعنى اللغوي لا الاصطلاحي ولذا قال حيث لا يكون
ار الحديث عينا ارمقبت لا يكون غايبا وتفرغ في شئ واحد ارمقبت غزيرا
لما تقدم من ذكر المتواتر المشهور وقوله كالحديث الذي يرويه احمد بن حنبل
مثلا ويشاركه ارمقبت ارمقبت ذلك الحديث من جهة الرواية غير ارمقبت
سواء يكون في مزية او من دونه عن الشئ ارمقبت ويشاركه ارمقبت في
فيه غير من مالك بن انس اي مثلا عن نافع عن ابن عمر مثلا ولعل ترك
مشارك مالك لظهوره مما سالك ولذا قيل حديثنا مالك في مزية الدنيا
وكذا مشارك نافع على خلاف ما سبق في اعتبار مشارك الصحيح في قاعة الحديث

نكتة
سنة

في بغير العلم ان النظر عنه ساعده الحديث مع كونه الوصل اليه رجال
ثقات على نحو ما تقدم بالاسناد لال متعلق بالعمل من جهة جلالة رواته متعلق
ببغيره وان فهمه اورد من جهة ان فهمه ارف الرواية مع الاثمة من الصفات اللابنة
الموجبة للقبول اربح حاله من ظهور العدالة والضبط والاتفاق والقيام
وغيرهم ما تقدم منه العدد الكثير من غيرهم ولا يسمى الامام انه قال تعالى
ان ابراهيم كان امة لانه لا يجمع فيه من الكمالات الا ما لا يوجد متفرقة الا في جماعة ولا
قال الشاعره **ليس من الله مستنكر** ان يجمع العالم في وجهه **ما**
وقد قيل في الحديث المشهور عليكم بالسواد الأعظم اربح الادعاء العلم وقد اقام
النبي صلى الله عليه وسلم شهادة طحاياي عن اثنين لكن البحث في افادة
العلم اليقيني واما العلم الظني فهو حاصل بطاهر العدالة والضبط ولا يشكك
ان لا يتردد والظاهر ان استعمال الشك في المعنى اللغوي وحراره انه لا يتوهم
منه انه ادعى ممارسة بالعلم اربح العلم الحديث واحبار السالكين اربح الحديث واربح
التواتر وغيرهم انهم ما كانا مثل لو كانت فيه اربح وجهه ورواه بغير واسطة
بحر اربح حديث من الاحاديث انه ارف انه ما كان صادقا فيه ارف اخباره به
قال تلميذه ان اراد انه لم يتعد الكذب فليس محل النزاع وان اراد انه لا يكون
عليه السهو والغلط ففيه الكلام اقول وان اراد انه يغلب عليه الصدق وغيره
بالندرة فمن لم لا يغير العلم فاذا انضاق اربح العلم اربح ايضا مستدرك
مستغنى عنه من هو تلك الدرجة وبفهم منه ان الغير المتشارك ايضا عام في الجملة
ازداد اربح او المحبة قوة ارف العلم او انه ما كان صادقا وبعد اربح او ما كان
عما يحسنه عليه اربح حظه من السهو وفيه ان السهو لا يستلزم القرب من العلم
بل في الصدق وليس الكلام فيه وهذه الانواع الثلاثة التي ذكرناها
اربح ما جئنا به القرائن لا يحصل العلم بصدق الخبر الا بصدق الخبر
منها اربح جهة ما وبسببها العالم بالحديث اربح اصول الحديث وقدره المتبحر فيه

نقال

يقال ببحر العلم وغيره اربح تعمق وتوسع والاراد الحاذق في علم الحديث
العارف باحوال الرواة من العدالة والضبط والحفظ المطلق السرف
على العقل اربح القادرة فيه خفية كانت او حلية كما سيأتي بيانه وكوثر غيره
اربح غير المتبحر لا يحصل له العلم بصدق ذلك اربح الخبر او المحبة لقصور اربح
عن الاوصاف المذكورة اربح غير معرفتها لا ينبغي حصول العلم للمنبه المذكور
اربح حصولها له قال تلميذه يقال عليه لو سلم حصول ما ذكر لم يكن محل
النزاع اذ الكلام بسبب العلم للخلق واسد علمه وحصل الانواع الثلاثة التي
ذكرناها اربح ما جئنا به القرائن ان الاول اربح النوع الاول منها مختص بالصحيحين
اربح ما هو صحيح فيها جميعا والثاني اربح النوع الثاني مختص بما لا يطابق الا حصة
متعددة اربح الحديث المشهور والثالث اربح النوع الثالث مختص بما رواه
لائحه اربح بعضهم من بعض على ما تقدم ويمكن اربح نقل اجتماع الثلاثة
اربح انواعها في حديث واحد فلا يبعد هذا قريب من الحق اربح اجتماع
الانواع القطع بصدقه وفيه بحث نسبق مرارا والعد علمه والتفريق اليه سلم
والثقل بقدر الجمهور انهم وفي القتال الصهرية ان اخبار الرواية عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم على تلك مراتب متواترة في انكره كونه مشهور وقدر انكره
كفر عنه الكل الا عند عيسى بن ابيانه فانه لا يضل ولا يفر وهو الصحيح وخبر
الوحيد فلا يفر جاحد غير انه يابى بترك القبول ومن سمع حديثا فقال
كثيرا بطريق الاستخفاف كقولهم **ثم الغاية** هذا انقطاع المسبق له الحديث
اما متواتر مشهور او عزيزا وغريب وما بينهما جملة مقترضة والمعنى
بعد ما عرفت تعريف كل منها وما يتبع عليها من احكامها علم ان الغاية
اما ان علمه في اصل السند قال تلميذه قال المصنف في تعريفه اصل السند واوله
ومنتاؤه واخوه وكذا ذلك يطلق ويراد به من جهة الصحابة ويراد بالطرق
الاخر بحسب المقام انتهى وكانه اراد بالطرق الاخر من جهة الشيخ كابن حبان وسلم

فيما هو

وكان الشيخ ختمنا الطرق الاول ولذا قال في موضع الزيد في السناد اي
 السناد الذي فيه الغاية عليه ارجح ذلك الموضع من حيث كفاية الفرد النسبي
 يرد فيه السناد على من تفرد به لكن بعضه لا كله ويرجع الى السناد ولو تعدد
 الطرق الى السناد اليه ارجح ذلك الموضع وهو ارجح ذلك الموضع طرعا
 السناد الذي فيه الصحابي وكونه الغاية في هذا الطراد هو ان يردى تابعي
 عن صحابي ولا يتابعه غيره في رواية عن ذلك الصحابي سواء تعدد الصحابي
 في تلك الرواية او لا واما انفراد الصحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 فليس غريبة اذ ليس في الصحابة ما يوجب قدحاً فانفراد الصحابي يوجب
 تعادل تعدد غيره بل يكون ارجح قال تكملة وهو طرفه الذي فيه الصحابي
 قال المصنف ان الذي يردى عن الصحابي وهو التابعي وانما لم يتكلم في الصحابي
 لانه المصنف ما تبرت عليه من القبول والرد والصحابة كلام عدول وهو خلاف
 ما تقدم في هذا الغرض والمشهور حيث قالوا ان الغرض لا يرد فيه ان لا ينقص
 عن اثنين من الاول الى اخره فانه اطلاقاً يتناول ذلك ووجه ان الكلام
 هناك في وصف السناد والكلام هنا فيما يتعلق بالقبول والرد انتهى وفيه الاحتياج
 اليه في هذا المقام تدل على انه وحدة الصحابة لا نصير سبباً للغاية وعبارته سابقا
 تدل على انه الوحدة الصحابة لا تدل على الغاية حيث قال الغريب كحديث الزهري
 وغيره في الائمة ممن يجمع على حديثهم اذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريباً
 فاذا روى عنهم رجلاً او ثلثة يسمى غريباً او اذا روى جماعة يسمى مشهوراً فانظر
 حيث يدل على ان اثنينية الامة فضلاً عن اثنينية الصحابة ليست معتبرة في الغرض
 ووحدة الصحابة في جامع المشهور وحصل الكلام انه ان كان المعتبر في تقسيم الغرض
 تعدد التابعي ومن دونه مع قطع النظر عن حال الصحابة فالذي تفرد به الصحابي
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقع التفرد في سني من الائمة بعينه
 انه كان غريباً بلزم انه ينحصر الغريب في القسمين الاثنين وان لم يكن غريباً

ثم كلام التكملة لكنه ناقض للتحقق
 عبارة الشيخ في هذا المقام

فقد يصدق عليه ترفيعه فلا يكون مانعاً وجب ان يكون دخل فيما سوى
 الغريب من الاحاد ولا يصدق تعريف سني مما سواه عليه فلا يكون جامعاً اللهم
 الا ان يختص الكلام بما سوى الصحابة في التقسيم والتوقيفات الخارجة منه فتقوله طرقة
 اراد به التابعي واما الصحابي وان كان في حال السناد والا انه لم يثبت لم يرد
 منهم لانه كلام عدول على الاطلاق من حال الطعن وغيرهم لا طلاق قولهم
 وكذا لك جعلناكم امة وسطاً اريد ولا وقوله صلى الله عليه وسلم خير القرون قرون
 ولا جماع من يعتد به في الاجماع في الائمة على كذا لك حال الامدروا ابن ابي حنبل فتولا
 انهم كغيرهم في لزوم البحث عن عدالتهم مطلقاً وقيل انهم عدول في وقوع الغش
 واما بعد ذلك فلا بد من البحث عن ليس فلا يهر العدة فتقوله فيه الصحابي ارجح
 الطرف مائة اربعين من ذلك الطرف الى الصحابي ويتصل به **اولاً** تكون الرواية
 كما ذكر ارجح اصل السند بان يكون التفرد في اثباته ارجحاً من طرقة الذي فيه الصحابي
 كما يرويه عن الصحابي الكثر من واحد ثم ينفرد بروايته عن واحد منهم ارجحاً من التابعين
 وفي نسخة بروايته منهم شخص واحد قال المصنف يردى عن الصحابي تابعي واحد
 فهو الفرد المطلق سواء سمر التفرد ام لا بان رواه عنه جماعة وان رواه عن الصحابي
 اكثر من واحد ثم ينفرد عن واحد واحد فهو الفرد النسبي وسمى مشهوراً فالحمد لله
 اصله قال تكملة يستفاد من هذا انه قوله فيما تقدم او مع حصره بما فوق الاثنين
 ليس ملازم في الصحابي **قال اول** وهو انه يكون في الائمة في اصل السند **الفرد**
المطلق لا اطلاقاً السائل انه يستمر التفرد في اثباته ام لا كحديث النبي عن سبع الولاة
 بفتح الواو ارجحاً للصحة وعن هبته ارجحاً من الولاة وهو ما ورد في قوله تعالى
 لائمة كلهم بالنسب لا يباع ولا يوهب ولا يورث والائمة بالضم ارجحاً من الائمة
 في الولاة كالاشهاد في النسب فانها تجوز بحجج النسب في الميراث تفرد به اي
 ما استأثر بالحديث في منادى عليه الله من دينار تابعي جليل عن ابن عمر يروى
 الواو رضى الله عنهما وقد ينفرد به الواو ارجحاً من ذلك التفرد كحديث سبع الائمة

وهو الایمان بضع وسبعون شعبة من الایمان فاضلها قول الله لا اله الا الله
 وادناها اعطاه الاذى عن الطريق ولله الحيا شعبة من الایمان والبضع
 ما بين الثلث الى التسع واعطاه الاذرا زالة ما يؤذ من نحو سوك وجرد سحر
 عن طريق المسلمين قيل المراد الكثرة لا خصوص هذا العدد لكن باباه وذكر البضع
 قال تفويض اسلم واسد علم تفرد به ابو صالح تابعي عن ابی هريرة وتفرده عبد الله بن
 دينار عن ابی صالح فهو من رواية الاقران وقد يسمون التفرد في جميع رواة او اكثرهم
 وفي مسند البزار بتسديد الزاد المجمع الاوسط للطبراني وقد الصغیر للطبراني امثلة
 كثيرة كذلك استمر التفرد في جميع رواة او اكثرهم او مطلق التفرد والاسلم
 قال الشيخان في التلخيص ان التفرد في جماعة من الرواة في رواية واحدة في جماعة من الرواة
 واخرون في رواية واحدة في جماعة من الرواة في رواية واحدة في جماعة من الرواة
 وسكنوا البين وباءت مدة في اخوة سمي اي المتأخرين في رواية واحدة في جماعة من الرواة
 التفرد فيه سمي اي في سنده حصل بالنسبة الى شخص معين ان كان الحديث
 في نفسه مشهورا بان يكون من وجه اخر لم يتفرد فيها راو ومثاله ان يروى مالك
 عن نافع عن ابن عمر عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
 متفردا ولم يتابعه غيره في روايته عن مالك وكان الراوي عن نافع جماعة فانه تفرد
 بالنسبة الى الراوي عن مالك ان كان مشهورا بالنسبة الى الرواة عن نافع
 عن ابن عمر الى الرواة عنهم البنا وقد يشتهر الحديث بان يروى عن ذلك المتفرد
 كثير في الحديث انما لا عمل بالنبات وحصل انه انما سمي نسبيا الى التفرد
 انما حصل فيه بالنسبة الى شخص معين من طريق واحد وان كان مشهورا في نفسه
 لكونه حرويا من طريق اخر فتفرد به بالنسبة الى الطريق الاول ومشهورا به بالنسبة
 الطريق الاخر ولذا قال بعضهم الغريب من الحديث على وزان الغريب في الناس
 فكما ان غرابية الان في البلد تكون حقيقيه بحيث لا يعرف فيها احد بالكلية تكون
 اضافية بان يعرفه البعض دون البعض وقد يصير مشهورا بان يكون مشهورا بعض

اهل البلد او كلهم **ويقول اطلاق الفرد** وفي نسخة الفردية وفيها نسخ لانه المنه
 الحبيبة **عليه** ارجح الفرد النسبي بل يقال له الغريب غالبا وانما جاز اطلاق
 الفرد الموصوف للفرد المطلق لا المقيد على الفرد النسبي لانه الغريب الفرد مترادفان
 وبما قدرنا وقررنا به في كلام محسن قوله لانه هذا غير مستحسن والدليل
 انما هو ما بعد الاشتهار المعنى ان معناها واحد لغة ومطلعا حاصل فيه بحيث
 لانه الاول ممنوع والثاني باباه قوله لانه اهل الاصطلاح ولا يقع بان المراد غير
 اهل الاصطلاح وتخلط غايروا بينهما حيث كثرة الاصطلاح وقلة وقول ثمانية
 الله اسلم بمن على هذا الترادف محمول على منعه الترادف للفرد لقوله وقد قال
 ابن فارس في مجمل اللغة غريب بعد والقرابة الاعتراض عن الوطن والفرد الوتر
 والفرد المتفرد انتهى والظاهر ان مراد الشيخ انهما مترادفان في مال المعنى للفرد
 لهما وبلايه ما في الفاموس فردا متفردا وسجدة فارد متخينة وطلبية فاردة متفردة
 عن القطيع ومتفردا في اخره من بين اصحابه والغريب الغريب والتميز بالضم
 الترفع عن الوطن كالغربة والاعتزاز والتغوب قبل حق العبارة ابقار
 لانه اهل الاصطلاح غايروا بين الغريب والفرد وان كانا مترادفين اللهم الا ان يقال
 قوله ويقول ويصح اطلاق الفردية عليه من حيث العلة وبها تكلف مستغنى عنه
 كالايجازي فالفرد اكثر ما يطلقونه اهل الحديث على الفرد المطلق لانه اطلاقه عليه
 اوله واهق وما في ما يطلقونه مصدرية وقوله على الفرد خبر قوله اكثر والمجمل خبر
 المبتدأ ارجح فالفرد اكثر اطلاقا قما تراه واقع على الفرد المطلق والغريب اكثر ما يطلقونه
 على الفرد النسبي لانه انفراد اغرب فهو بهذا الاسم انشبه وهذا التفصيل
 الذي ذكرنا عنهم من حيث اطلاق الاسم وفي نسخة الاسمية وفيها مساحجة ايضا
 كما في الفردية عليها ارجح نوعي الفردين وانما من حيث استعمالهم اي المحذنين
 الفصل المستحق ارجح اصل هذه المادة فلا يعرفون ارجح بينهما فيقولون ارجح غير فرق
 في المطلق ارجح الفرد المطلق والنسبي ارجح في كل منهما تفرد به فلان او غريب به فلان ارجح

اقول قوله الغريب
 في التعليل باعتبار ان الغريب
 والفرد كانا مترادفين فاجوز
 قوله اطلاق الفرد فغريب لانه الغريب
 والفرد كانا مترادفين لانه
 اهل الاصطلاح في متارادف

سواء كان معنى الثاني يرجع الى الاول فكانه تفرد في مكانه وطنه واقاربته وقرب هذا
 الى الاختلاف جهلا منهم اراهم في المنقطع والموسل هما متقاربان اراهم المنقطع
 ما سقط من سنده راو وحمد غير الصحيح والرسول ما سقط من رواته الصحيح في نقط
 اول فاكهة الحديث على التفسير اراهم متقاربان بالكلية بل سجدوا في بعض الصور
 بانهم لم يسقط راو من سنده فاكهة في موضع كان قالوا لم يسقط من المنقطع
 لكنه اراهم عند إطلاق الاسم لانه حال تقييد كل منهما بان يقال في كل واحد
 او الثاني او من بعده فينصرف اليه او ايراد باطلاق الاسم استعمال الوصف
 الذي هو ايراد اسم المفعول في الموسل اسم الفاعل في المنقطع وهذا هو الظاهر لقوله
 واما عند استعمال الفعل المشتق اراهم مصدرها وهو الارسال والالتقاط وحرف
 المشتق كان هو وادق في استعمال الارسال ارفق فقط اراهم فيقولون ارسله
 اراهم فيقولون فلان ارسله ارسلا سواه كان ذلك اراهم بيت در سلام منقطع اراهم تقدير
 التفسير بينهما ومن ثم اراهم استعمال الارسال بالفعل على وجه الإطلاق فليس غير
 اراهم ومن ثم لا يلاحظ مواقع استعمالهم اراهم جميع مواقع استعمال الحديث
 يعرف اصطلاحهم المتعارفين بين الوصف والفعل فليس غير فرق على كثير من الحديث
 اراهم قالوا متقاربان هما اراهم نقل غير واحد عن كثير منهم انهم لا يفرقون بين الموسل
 والمنقطع اراهم مطلقا وليس كذلك اراهم ليس الا على الإطلاق كما طعنوا على إطلاقه
 كما حورنا اراهم في انهم اكثر من غاروا في إطلاق الاسم وانما لم يفرقوا في استعمال
 المشتق ونقل في نية بصيغة الفاعل على ذلك اراهم ما ذكرنا في اختلاف التفسير
 قبل استعمال قول في هذا النوع في النفي الكلي فالمعنى لم ينتبه احد على التسمية
 المنه كدرة في تفاوت استعمال بين الاسم والفعل مع تحقق الفرق بينهما في نية
 وحينئذ لم يكونوا نية مبنيا للمفعول اراهم علم ذلك في ذلك في القليل المنه بين
 على ذلك واما ما في بعض النسخ ونقل في نية على ذلك فهو سهو من قلم الناقد
 لانه التنبه لا يتعدى ذلك بعل بل باللام الا انه يقال انها بمعنى كما قيل

في قوله في التكملة والحمد على ما بهدكم **و خبر الاحاد** وهو ما عدا المتواتر وحض
 لانه المنقسم الى الصحيح والحسن والضعيف بالنظر الى ما استقر عليه عليه
 اذ جمهور المتقدمين لم يذكروا الثاني على ما ذكره السجادة من ان كان مرادها
بنقل عدل اراهم رواية ثقة خرج من عن ضعف او جمل عنه او حاله
 كما سيجي بيانها والمراد عدل الرواية لا عدل الشهادة فلا يختص بذلك الرواية
نام الضبط اراهم كامل حاله في النسخ والاداء من غير حصول تصور في ضبطه
 ودعوى عارض في حفظه في حفظه كثير الخطا بان لا يميز الصوت من غيره
 فيرفع الموتوف ويصل الموسل ويصحف الرواة وهو لا يشعركه اقليل
 الضبط وهو ما يسمى ضبطا مما هو المعتمد في الحسن لذاته وهذا ينبغي
 ما قال في تكملة هذه المسألة بمعنى تمام الضبط مدعي انه لا معنى له ظاهر والله
متصل السند بالنصب على الحال من النقل فانه مفعول في المعنى على ما سيجي
 او من المبتدأ وهو خبر الاحاد على القول بجوازها كما هو رأي كسيويه وقيل صفة
 تقديره متعلق معرفة ولكن منعه الاكثر من فخر الموسل والمنقطع والمفضل والعلوق
 الصادر من لائحة الصحة واما من استمر عليها كالبخاري فانها تعاليفه المجردة
 المستجعة للسرايط فيمن بعد المتعلق عنه لها حكم الاتصال وان لم تقف
 من طريق المتعلق عنه فهو تصور **نا غير معلل** بالتشديد على حال اخر
 مستحالة او متعارفة فخرج ما فيه علة من العلل جليها وخفيها كما سياتي **وكان**
 بالجو عطف على معلل ولا حاجة الى زيادة قيد ولا منكر لانه عند من يسو بينه وبين
 الساذق لانه استغنى باحد هاتين الاخر واما على ما سيجي بعده وهو ان المتكلم كان
 فيه للجمهور وهو علم من اراهم رواية ثقة اولافته خرج بقيد العدالة وتمام الضبط
هو الصحيح هو ضميمه فصل او مبتدأ **لذاته** احتراز عن الصحيح بغير بيان
 بيانه وحاصله ان الصحيح لذاته وكذا غيره باسمه في الطعن في سنده ومنه
 وهذا اول قسم المقبول اراهم الصحيح لذاته اول قسم حصلت من تقسيم المقبول

اوله الكلام اول تقسيم المقبول وسجي التقسيم اذ بقوله ثم المقبول اسم
من المعاصرة ثم وحاصله ان المقبول ينقسم الى اربعة انواع لانه اربعة
اما ان يشتمل من صفات المقبول كالعدل والضبط على اعلابها
اربع مراتب صفاته واراد به حاله نوعيه متشعبة في رتبها التفاوت
لا حاله مخصوصه يجر فيها التفاوت فلا ينافي قولنا لا في وبتفاوت
رتبه بسبب تفاوت هذه الاقطار وصادف اولها لا يشتمل من صفات
المقبول على اعلابها بل على اوسطها او ادناها فخرج ما لا يشتمل على شي من الاصول
فانه ضعيف غير داخل في تقسيم المقبول الاول المشتمل على اعلابها هو الصحيح
لانه والتاخر المشتمل على الاوسط والاولى ام وجه بصيغة المفعول ارفع علم
فيه ويمكن ان يكون بصيغة الفاعل على النسبة المجازية اراهم صادف ما يحبر
اربعون ذلك المقبول ارفع مرتبه العلو ككرة الطرق اى الاية فهو الصحيح ايضا
ارج المعنى المتعطف للصحة مع قطع النظر عن سنده بالخصوص لمصداق
المعنى وهو الصحة سواء كان بسنده او بغيره او بسنده متعده متقوية بعضها
ببعض لكن لا لانه ارفع حيث سنده خصوصاً حيث لا يجازى
لذلك المقصود هو مصدر جبر اللزوم واما المنعقد فنصده الخبر على وزنه النقص
فهو الحديث هو الحسن لانه وان قامت قرينة رجع تلك القرينة او الخائن
جانب قولنا يتوقف فيه بصيغة المجهول اى تقول طرف قبول حديث
يتوقف المحذور في قبوله من جهة سنده بان يكون ضعيفاً في نفسه بكونه طرفة
او اعتضد بحديث صحيح فهو الحسن ايضا لكن لا لانه بل بغير قرينة خارجة
على حسنه قال الشيخ ادرك بان يكون في السند مستور لم يتحقق اهليته ولكن بالنظر
لما ظهر غير مغل كغير الخطاء في روايته ولا منهم بتعمد الكذب فيها ولا بسبب افر
مفق و اعتضده بمنايع او شاهه وقدم الكلام على الصحيح لانه اردوا غيره
في الحسن وغيره لعلو رتبته ارفع لوقوع الصحيح بالذات في اعلاب مراتب الصفات

وعلى متعلق

وعلى متعلق مقدم لا بالكلام ليجتاج ان يقال السند يشتمل او كانت او الكلام
المشتمل على بيان الصحيح وينعقب انه لو قال في متعلقه على لكان اظهر
كما صحت عليه المحقق وغيره لانها قد مناه اظهر سواء قدم تقدم ما بصيغة
المفعول او الفاعل والاول اولى واكثر ارفع من المحدثين بالعدل المذكور في تعريف
الصحيح من على ان العدل بمعنى العدل او ذر العدل او على طريق المبالغة كرجل عدل
له ملكة بفتح عين اربعة باطنية بكسرة غير موقوفة السند وقيل اى الكيفية
الراشحة من الصفات النفسانية فانه لم تكن راسخة فهي الحال والظاهر انها
تقبل السند ثم بل يجب حصول الملكة حالة الاداء فقط او حالة التحمل او حالة
الاداء او حالة التحمل والاول الاظهر تحمله اربعة الملكة على ملازمة التقدير
على مراتب ادائها التقدير عن السرك ومنها ارتكاب الاداء واجتناب الزواجر
ومنها ترك السبب والمكرهات ومنها ترك السموات من المباحات ومنها ترك
الغفلة في جميع الحالات ومجملها الاحتراز عما يرمي شرعا والمروءة ارفع ملازمة
المروءة بضم الميم والراء بعد لا واس كنهة ثم صفة وقد نبهوا على علم وهو كال
الان في صدق الدين واحتمال عورات الاخوان ونيل الاصل الى اهل الزمان
وكف الاذرع عن الجيران وقيل المروءة التخلق باخلاق المسالك وقرانه ودولته
في لبسه وسية ووجاهته وسكناته ووسائله صفاته وفيه المفاتيح حوازم المروءة
كاله باغة والحجامة والحياكة من لا يليق به من غير ضرورة وكالبورق الطابق
وصحية الاراذل واللعب بالحمام وامثال ذلك ومجملها الاحتراز عما يرمي شرعا
بما امراد بالتقوى ارفع منها اجتناب الاعمال السيئة من ترك ارجلى او طغى
او تسوق ترك واجب او بفعل حرام او بعبادة ارمكفة او داعية من حياها
الى مذهبها النكس ولا فقه بوجه من رعى بالرقص او النصب في رجاا الصحيح
والضبط ضبطا من واما اراد بالضبط ضبط صدر ارا تقي قلب وحفظه
وهو ضبط الصدر ان يثبت ارا اذ ادر في صدره ما سمعه ارفع الحديث ورواياته

بحيث يتمكن اربعتهم من اخفاره ارسمة متع شاة الاظهر اذا ساء
 ارجلهم اراد ان يخرج به وضبط كتاب وفي نسخة او ضبط كتاب
 السه مجازية او الاضافة بمعنى الام او في وهو ضبط الكتاب كسرية اي
 من غير ان يعبره حيث لا امن من تغيير المستغير فلا يضر وضعة امانة غيره
 من في نسخة متسمع فيه ارجلهم ابتداء زمان سمع في ذلك الكتاب وصح صح لا يتطرق
 لخلل اليه الى ان يكون ارجلهم الحديث منه ارجلهم الكتاب قال السخاوي وان منع
 بعضهم الرواية من الكتاب وقيد اي التعريف بالتمام اسارة الى الرتبة العليا اي الى
 ان الصحيح لا يوجد به وانه فلا يرد ما اوردته تليمة على قوله كرواية يزيد بن عبد الله
 كما سياتي في ذلك ارجلهم ضبط المصدر والمعنى انه لا يكتفي في الصحيح لانه لم يسمي الضبط
 على ما هو المعتاد في الحسن لانه وكذا في الصحيح لغيره يكتفي في الضبط واما ضبط
 الكتاب فالطائفة كلها لا يتصور فيه النقائص ولهذا لا يقسم الحديث بالمتبار
 وان كان يختلف ضبط الكتاب باختلاف الكتاب قال تليمة انه كان هذا هو التام
 فلا تحقق الا ان كان من لم تكن له هذه الهيئة فهو في الضبط او ضعيف وليس حديثه
 بالصحيح ثم الضبط بالكتاب لا يتصور فيه تمام وقصوره بالجمل في التعريف
 تجليل قلت اما الاو فمقدمة تقدم للجواب عنه بان المراد بالرتبة العليا الحالة النوعية
 لا الحالة المحسوسة واما الثاني فمقدمة تقدم الاشارة بانه يكتفي في الضبط بارجع ذلك
 هو المذكور بعينه كما هو مقتضى ذلك فيكون راجعا الى ضبط المصدر ويكتفي في الضبط بارجع
 الى ما ذكره الضبطين ولا شك في تصور تمام ضبط الكتاب وقصوره بل تحقيق وقوة
 كما هو من هذا الكتب المصححة المروية على ان يخرج بالتجليل منصرف عن ارباب
 التكميل الى اصحاب التخصيص وهو حسي ونعم الوكيل او المتصل باسمه من سقوط
 ارسقوط او فيه ارجلهم اشارة فيتمثل ارجلهم في ذلك وفيه كبر كل من رجالة اي
 رجال اسناده سمع ذلك كروي اي من امانة ومن غير واسطة من سقطة او من
 اخذه عنه مجازة على المعتد ذكره السخاوي وغيره والسند تقدم تعريفه ذلك ارجلهم

صيانة ارجلهم الكتاب

الاسناد

الاسناد عند قوله طرق كثيرة بناء على ان السند والاسناد واحد وفي المنه السند لا خبر
 عن طريق المتن وهو ما حوذا ما من السند وهو ما ارتفع وعلامة صفح الجبل لا السند
 يرفع اليه فانه قوله فلان سند اي معتد فسمي الاخبار عن طريق المتن
 سند الاعتماد الحفظ في طيحة الحديث وضعفه عليه واما الاسناد فهو رفع الحديث
 وضعفه عليه واما الاسناد فهو رفع الحديث الى فائدة الحديث في السند
 والاسناد بشي واحد انتهى وقد صرح السخاوي بتغايرهما لكن ما لهما واحد والمعلل لغة
 اي في جهة اللغة ما فيه علة ارجلهم في حذف العلة والاسباب ان يقال ما نسب
 الى علة لتحصل المناسبة المطلوبة بين عموم المعنى اللغوي والاصطلاح كما هو معتد
 في نظائره من الحجج والصور والتصرف وبما اذ لك وهو صطلح ما فيه ارجلهم حديث
 فيه ارجلهم سند علة وهي كما سيجي عبارة عن عيب خفي غامض طرأ على الحديث
 وفتح في صحته مع انه الظاهر السلامة منه وتذكر العلة بتفرد الراوي بذلك الحديث
 وعدم المتابعة وبني لغة غيره مع قرائن تنبه العارف على وهم بارسل في
 موصول ووقف في مرفوع او دخول حديث في حديث كما سياتي
 في بحث المعلل فقوله خفية فادحة صفتان كما سفتان لانه كل علة خفية
 حيث اعتبر العمومية في تعريف العلة لكن لا لاخراج ذلك الظاهرة لا الخفية
 اذا اشرت فالجلية ولهذا لم يقيدها بالخاصة وانما قيد بذلك الظاهرة
 راجعة الى ضعف الراوي او عدم اتصال السند وهو مختار عنه بما تقدم
 وكذا قوله فادحة ارجلهم صحة الحديث ما لفته عن العلة وقال الطيبي
 ويطعن بعضهم اسم العلة على مخالفة لا تفتح كارسال ما وصله الثقة الضابط
 حتى قال في الصحيح ما هو صحيح معلل والسند لغة الفرد ارجلهم المنفرد وهو صطلح
 ما يخالف فيه الراوي من هو ارجلهم منه ارجلهم الضبط او العدد مخالفة لم يمكن
 الجمع بينهما قال تليمة يدخل في تعريف المنكر فالصواب ان يقول ما يخالف في الثقة
 من هو ارجلهم منه قلت بيد علي بن قوله ارجلهم فترجوا بعضهم قالوا السناد والمنكر

وهو الفارق بينهما قالوا ما يخالف فيه الجمهور وهو من ان يكون نقية
ام لا وله تفسيران ا سباني وهو قوله ثم سوء الحفظ ان كان لازما للراود
في جميع حالاته فهو السباني على رأي وهو هذا التفسير غير مراد هنا لان قوله
تمام الضبط يغني عن الاحتراز عنه قال المحقق بل له تفسيران ا ان كان سباني
احدهما ما رواه المصنفون مخالفا لما هو ادلى منه والمقبول عموم ان يكون نقية
او صدوقا وهو دور الثقة وثانيهما ما رواه الثقة مخالفا لما رواه من هو ادلى
منه والثالث خفض الثاني كما ان الثاني خفض الاول وله تفسير رابع
وهو ما يكون سوء الحفظ لازما للراوية في جميع حالاته وله تفسير خامس
وهو ما يتفرد به شيخ وله تفسير سادس وهو ما يتفرد به نقية ولا يكون له
متابع وله تفسير سابع ذكره الساجي رحمه الله وهو ما رواه الثقة مخالفا
لما رواه الناسق بالتمسك فان كل فقيه حذر ازعم نقية حذر ازعم نقول الكلام
فقوله تمام الضبط حذر ازعم الساطع والمفعل سواء ضبط اولاد او ارباب بعد
هو العدل في نفس الامر سواء علم عدالة ام لا فهو حذر ازعم غير العدل في نفس
الامر ان الناسق كما يشعر به عبارة الشيخ وان كان ايراد تعريف ما يعلم بحجة
فان ارباب العدل لا يعلم عدالة او لم تعلم كما يشعر به عبارة الخلاصة وقوله متصل
السند حذر ازعم الساطع والمنقطع والمفعل وقوله غير المعطل حذر ازعم
فيه علة قاصرة وسبجي ببيان المعطل وهو تفصيل حسن فتأمل
ار هذا تنبيه لدارها الطالب على ما قد يخفى عليك من فوائد قيود التوثيق
مما اتفق اليك قوله ا رفر الماتن وهو الكمال للشارح وحذر الاحاد ارجح
الصحيح كالجنس ارجح للصحيح وغيره وانما جعله كالجنس مع انه هو
المعروف بحسب المطالاة في الحقيقة الصحيح هو خبر الاحاد وهذه العبارة
مثل ان يقال الحيوان الناطق هو الانسان فالمعروف هو الصحيح لذاته والتوثيق
هو خبر الاحاد كما نبه عليه بالكتابة اليه فتأمل بزيادة من اجزاء المعرف

لازم اجزاء التوثيق كما يؤهم ا العمل بالتوثيق النكتة في قضية عكس التوثيق
ايضا الى الاختصار كما يقال في الفرق بين زهير والمنطلق وبين المنطلق هو
زهير وبان قيوده ارفقود الماتن والتوثيق كالفصل يخرج ما عدا
الصحيح وانما قال كالجنس كالفصل لان الصحيح ليس من الماهيات
الحقيقية حتى يكون له الجنس والفصل الحقيقيان في قوله بنقل عدل
احتراز عما ينقله غير العدل وهو من عرف ضعفه او جهلت طينه او حاله
فان اراد بالعدل مشهور العدالة لا مشهور باو حذر بالضبط ما في سنده
مفعل كثير الخطاء وانما عرف بالصدق والعدالة لعدم ضبطه وقوله هو سبجي
فصل اما ما بالغه كرجل عدل او بمعنى الفاعل يتوسط همتان فيه شائبة
او لكونه يتوسط بين المبتدأ والخبير يؤخر بهمة سكونه ويجوز ايرادها
وهو استنباف افراد حال ارباعها بانها مربعة اربعة هو خبر عما قبله وليس
اربعين له اربابا قبله قال شارح والا يلزم الفصل بين النعت والمنعوت
باجنبي وفيه بحث ولا يخفى وتقدم وجه اخر انه مبتدأ ثان في الجملة خبر المبتدأ
الاول وقوله لذاته يخرج ما ليس صحيحا باخر خارج ارضه ويسمى صحيحا لغيره
كما تقدم ارضه حقيقة في السمع وتفاوت رتبة جمع رتبة ارباب الصحيح
ار رتبة الاعلى والادنى بسبب تفاوت هذه الاوصاف
اشار الى ان الماتن الماتن للسببية وفي نسخة بتفاوت هذه الاوصاف
على ان الباء متن دخلت على من والمضاف الزم بتفاوت مقدر بينهما
وهذا يخرج غير محذور فكان الاول ان يأتي بالمتن ويقول بتفاوت هذه الاوصاف
ثم يقول اربابها او يقول بهذه الاوصاف ثم يقول بتفاوتها وهذا هو السهل
وان اراد بالادنى اوصاف العدالة والضبط وغيرها المقضية للصحيح في الفقرة متعلق
بالتفاوت قال المحقق في كلامه مشعر بان كل واحد من هذه الاوصاف قابل للقوة
والضعف وفي كونه تمام الضبط وعدم السند في كذا نظر يعرف بالمتن

وقال التلميذ لا أعلم بعد التمام رتبة وروية التمام لم يوجد له فليطلب لتصور بين
هذه الاوصاف وكيف تتفاوت قلت وقد تقدم ان المراد بالتمام تمام نوعي
ولا شخصي ولذا يقال هذا المسمى من ذلك سواء يطلق هذا حقيقة او مجازا ولا شك
في تحقق تفاوت مراتب العدالة والضبط بين افراد الارب من العدد والاضايف
من الصلابة والتابعين وبقية السلف والتخلف من العلماء العاملين على صراط
كالجهد في التفاوت بين البخاري وابن ماجة مثلا في الضبط وبين مالك
والنسائي في ظهور العدالة فانها ارادوا وصف ما كانت اربابهم متفدين
لغلبة الظن الذي عليه ارجح الظن مدار الصحة نقل تكملة هذه المص قال الغلبة تثبت
بقيد وانما اردت دفع توهم ارادة الشك لو عبرت بالظن اسهل ولا شك ان الغلبة
غير معتبر لكنه في مفهوم الظن اذ لا يطلق غالب الا على الطرف الراجح باعتبار معناه الحقيقي
ولكن قد يطلق مجازا ويراد به الشك كما في قوله تعالى الذين يظنون انهم ملأوا ربهم فذكر
الغلبة لرفع المجاز اقتضت الاراد وصف المختلفة المراتب او الافادة الترتيبا لثبات
ان يكون لها اربعة درجات اربعة مراتب عليه كقوله تعالى هم درجات عند الله والدرجات
ضد هادئ المستقلة في المراتب السلبية ولذا قال في افادة الجواز بعضها فوق بعض
بحسب الامور المقوية ارجح الصلابة كما ان درجات الجنة بحسب تفاوت اعمالها بها
ودرجات النبوة مختلفة بحسب مقامات اربابها كما قال تعالى تلك ارجح فضلنا بعضهم على بعض
منهم مع وجود رتبة في اصل النبوة ومعنى الرسالة وموافقة الكل في دخول الجنة
ووصول فيها فليست التكملة والخشي فيها صفة ليعلم انما تحقيق كلام الشيخ
وتحقق مقامه وصورته انه لما كان نبيا وصحة الحديث على الظن
الحاصل من الصفات المشروطة المتفاوتة في افادة الظن لزمت ان تكون للصحة
مراتب متفاوتة فانه صفت الكفاية في اللزوم المفهوم من قوله اقتضت وادراكها
اراد كذلك ان كافد منها في التفاوت في مراتب الصحة المتدرجة على التفاوت
في الاوصاف فما يكون رواته في درجة العليا الحقيقية او الاضافية والمراد به العلوي الصنفي

لا النوعي

لا النوعي المعتمد في اصل الصحيح من العدالة والضبط وسائر الصفات التي توجب الترجيح
اربع تحقيق الصحيح كما في صحيح ما روى انه لم تكن رواته كذلك قال تلميذ
هنا سألني لا يثبت وضبط ولم يعتبر به في الصلابة قلنا اما عدم الانضباط فلا يضر فان فوق
كل ذي علم عليم واما دعوتهم لم يعتبروا في الصلابة فان اراد انه في نفس الصحة فليس
اذ الصلابة كلهم عدول على الصحيح وان اراد انه لا فرق بين الخلفاء الاربعة وبين
غيرهم من الصحابة كالاغراب الذين كانوا يغفلون عن غسل الاعقاب حتى قال لهم صلى الله
عليه وسلم ويل للاعقاب من النار فهو خارج عن الصواب عند ادلى الالباب فمن الرتبة العليا التي
ذكرناها في ذلك باب الصحيح اذ في هذا الفن ما روي عن الصادق عليه السلام ان رتبة الحديثين
انه اصح الاكابر من كثرهم قال المحشي قوله في الرتبة العليا ظاهرا انه كلمة في تبعية
وياباه قوله فيما بعده حيث قال في الرتبة الاولى هي التي يطلق عليها بعض الامة في قلت لا ياباه
لانها في جملة افراده وليس في الرتبة ما بعده عليه ثم تنكف بل تنقص حيث قال ويمكن
ان يجعل قوله ما يطلق مبتدأ وقوله كالزهر ضربا عنه وقوله في الرتبة العليا بيان لقوله
ما يطلق ويجوز ان يطلق الرتبة على الاسناد بمعنى في الرتبة او في رتبة الاسناد كقوله والزهري هو ابن
سهاب الترمذي الحديث امام تابعي جليل عن سالم بن عبد الله بن عمر ابن الخطاب عن ابيه
اربع عبد الله بن عمر وفي بعض النسخ عن سالم بن عبد الله بن عمر لا حاجة الي قوله عن ابيه بل يجب
تركه ولا يجوز ان يرجع الى عبد الله لانه لم يرد الحديث عن عمر رضي الله عنهما والمعنى اصح الاكابر
المنتهية الى ابن عمر هو هذا عند بعض كاسمى بن راهويه ولعمد من حنبلي وكذا قوله محمد بن سيرين
اراد انصار البصر التابعي السهمي كبرية الحفظ والاتفاق وتعبير الرواية عن عبادة
يفتح العين وكسر الموحدين ابن عمر بالواو اذ في الاسناد بسكون اللام على الصحيح نسبة الحديث الى
محمد بن عمر اذ الكوفي التابعي فهو رواية الاخران بعضهم من بعض عن علي ابن ابي طالب
كرم الله وجهه قال علي بن محمد المديني وعمر بن علي القاسمي وغيرهما ان اصح الاكابر
وكابرهم النخعي يفتح النون والهاء المعجمة الى فتح قبيلة عن علقمة ابن قيس رهب
اهل الكوفة عن ابن مسعود رضي الله عنه وهذا قول النسائي وابن معين وغير البخاري

عمدة وهذا يؤيد معنى صفة اللاموزاعى مت اي من التراجيم بدلالة ترجية
او من المرتبة الاولى بعينه من تراجمها والى اصل القول المختار انه لا يطلق على اسناد
معين بانه صحيح الا كانه مطلقا لا ينافى مراتب الصحة مترتب على تلك الاسناد
من شروط الصحة وبغير وجودها على درجات القبول في كل فرد فرد من ترجية وجها
بالنسبة لجميع الرواة كذا حقيقة العواصم وصرح به غير واحد من المحدثين وقال
الشيخون ان المختار لانه الاطلاق يتوقف على وجود اعلی درجة القبول المضبوط
والعدالة وكونهما في كل فرد من رواة السند المحكوم له بالنسبة بجميع الرواة
الموجودين في عصره وبغير اجتماع سلسلة كذا كذا لا يعلم او بطلان ان هذا راوى
قار على الصفات حتى لا يوازي بينه وبين كل فرد فرد من جميع من عصره فان كان له
من الاطلاق فيفيد كل ترجية بصحايها او بالبلد التي منها الهيا تلك الترجمة بانه يقال
الصحيح ما ينسب فلا او فلا يثبت فانه اقل انتشارا واوجب الى المصنف بخلاف الاول
فانه صعب باب واسع جدا سدى الانتشار فظهر ان المصنف لا يستفاد منه الصحة
الاسناد المعين نعم يستفاد من مجموع ما اطلق الائمة عليه ذلك امر ما ذكره كونه صحيح
الا كانه ليس المراد المجموع في حيث المجموع ارجحية ارجحية استفاد منه انما اطلقوا
عليه ذلك من كانه ارجح على ما لم يطقوه ارجح على عموم الكسب من مطلقها وتلحق
بهذا التفصيل الذي عليه مدار علو الكسب ما اتفق البخاري على تحريمه ويقال له
المتفق عليه ارجح او دعه الشيخ البخاري ومسلم في صحيحيهما الذي اولها
اصحها لاكل الامة وان تضمن اتفاقا لتلقيها لهما الا ما علق مما حجب عنه
بالقبول قال الشيخاوى على ما فيها الاما شتى قطعي وهو مطلق الصحيح فظهر ان
على مراتب فاعلاها ما اتفق على نواته وارجحته مع عداه في مسي افادة العلم
سم المشهور بالنسبة الى الفردية هدهما وما انفرد به البخاري بالنسبة الى الفردية
مسلم لا اتفاق العلماء بعدهما على تلقى كتابيهما اي على هدهما والاقبال عليهما
بالقبول اي علما وعلماء مختلف بعضهم اي لوقوع اختلاف بعضهم في ايها ارجح

قبل الصواب في انهما ارجح فانه في المبالغة خل الجلبة وهذا الاختلاف لا يوجب
عدم تفصيل ما اتفقا عليه غيره قال المصنف ما انفرد به البخاري راجع ايضا لترجيح
افضلته فانهم اذا قصروا احتلوا فمهم عليها استفيد من وجوه عزها وترجيحها
ار البخاري ومسلم اذا اتفقا افاد ترجيح الجمهور بتقديم البخاري قال تلمبسن
ليس في هذا الكرم في السمع في المعنى لكن في اللفظ قلت زيادة المبني تدل
على زيادة المعنى فاقول ما يكون انه اوضح ما غلق في السمع فالاتفاق عليه ارجح من
المبني قال المصنف من حيث تلقى كتابيهما بالقبول وقد يعرض غرضي جعل
المعنى فائقا قال تلمبسن فيكون من حيثية اخرى وهو المفهوم من حيثية دمه
وقد صرح الجمهور بتقديم صحيح البخاري في الصحة اسارة الى دليل تقديم ما انفرد به
البخاري على ما انفرد به مسلم ولم يصرح بالنسبة ارجح من مسلم يوجد صحيح
على البخاري ويطلق عليه التقيض في الوصف ولم يرد عدم تقديم البخاري على مسلم
كما هو متعارف اهل الاصطلاح يدل عليه قوله الامة فلم يصير بكونه اصح من صحيح البخاري
فانه قيل اختلاف بعضهم في ايها ارجح يشعروا بعضهم في ارجحية مسلم فاستدلوا
بصرح بنقيضه قلنا لعل ذكره من اختلافهم مبني على اطلاقاتهم وما ينشأ من كلامهم
ولا يكون منهم نصريح بذلك وما نقل عن ابي الفتح من قوله ما علم بعد كتاب مسلم
اصح من موطا ما لك فقبل وجود الكتابين كذا في الجواهر واما ما نقل عن ابي النسيان
بفتح النون وسكون الباء بعد ما بين ما علة انه قال ما تحت اديم السما والارضها
او جها اصح من كتاب مسلم فلم يصير قاعلة عائذ الى ما نقل الاسناد مجازي
او الى ابي على جواب اما محذوف وهذا التعليل للجواب والمعنى واما ما نقل
فلا بنا في ما ذكرنا ذلك الناقل او المنقول عنه لم يصير بكونه ارجح من كتاب مسلم
اصح من صحيح البخاري لانه انما نقل وجود كتاب اصح من كتاب مسلم او المنقلى انما هو
ما يقتضيه صيغة افضل من زيادة صحة كتاب مسلم في كتاب مسلم في الصحة يمتاز
ار ذلك الكتاب بشكل الزيادة عليه على كتب مسلم ولم ينف المداة فانه قلت

فانه قلت هذا انما هو بحسب اللغة واما بحسب العرف فلا والمعتبر هو المفهوم
 العرفي كما حقق في حديث ما رايته حسن من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وقد صرح السيد في شرح المفتاح وغيره بان المقصود من مثل هذا التركيب نفى
 الافضلية والمساواة معا وذلك لانه المتبادر من الكلام قلت فلا يكون صريحا
 بانهم ليسوا من البخاري لاحتمال ان يراد المعنى لغة ولذا قال فلم يصح فيه
 انه نفى ما قالوا من ان البخاري اصح من مسلم سواء اراد به نفى الافضلية او بقاها
 مع نفى المساواة قال المصنف فانه قيل العرف يقتضي في قولنا ما في البلد
 مسلم من زير بنف من باب فيه ايضا قلت لا نسلم انه عرفهم كذا قال كعبه
 برود في قول الشافعي في التبعين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ما طلعت شمس ولا
 غربت الشمس الا والى فضل من ابي بكر قال الشافعي في هذا يقتضي ان ابا بكر
 افضل من كل من ليس بنبي انتهى قال المصنف سلمنا لكن يجوز خلافه مثل
 بن العباس وانما وجهه ما اذا هو مقام مدح ومبالغة وهو محتمل مثل ذلك
 قال كعبه في حديث فانه اختصاصه بالذكر وهو خلاف القصد انتهى وهو غريب
 لان كلام الشيخ انه الفان قد يكون المبالغة ولهذا صرح العلماء بانه ليس بفضيلة
 الصدوق وعليه ما قلنا قال ابن القطر في هذا لا يعرف الكلام الى ان قال قوله
 صلى الله عليه وسلم ما قلت الغناء ولا قلت الخضراء صدق لوجه من اوجه
 مقتضاه ان يكون الجوز اصدق العالم الجمع قال وليس المعنى كذا وانما انفي ان يكون
 حجة على رتبة منه في الصدوق ولم ينف ان يكون في الناس مثله في الصدوق والاعجاز صدق
 من الصدوق وليس كذا بل يضاري اوجه المساواة له ولو اراد صلى الله عليه وسلم
 ما ذهبوا اليه لقال ابو ذر اصدق مني ما قلت واما قول سارة ويكنى ابي
 ان النبي صلى الله عليه وسلم اورد كلامه على اللغة لا العرف والاعجاز ابو ذر اصدق
 من النبي صلى الله عليه وسلم وكذا في الصدوق ففعله عظيمة بل زلة جسيمة لانه
 ابا ذر لا يصح ان يساوي صدقة صدق النبي صلى الله عليه وسلم بالاجماع فهو سائر الانبياء

مستثنى

مستثنى عقلا وسرعا ويراد بالحديث انه اصدق من اقرانه كما ان كلام الله مستثنى
 في كلام النبي ابوري والافضل من المساواة قطعاً وهو خلاف الاجماع وقال الباقى
 الحق ان هذه الصيغة تارة تستعمل على مقتضى أصل اللغة فتشفي الزيادة لفظاً وتارة على
 على مقتضى ما ساء في العرف فتشفي المساواة ومثل قوله صلى الله عليه وسلم ما طلعت الشمس
 ولا غربت على احد الحديث وان كان ظاهره نفى الافضلية الغير لكنه انما ينافى لانها
 افضلية المذكور والسر في ذلك ان الغالب في كل اثنين هو التفاضل في التساوي فاذا نفى
 افضلية احدهما ثبت افضلية الاخر ومثل هذا يحل الاسكال المذكور المشهور على قولنا
 صلى الله عليه وسلم من قال حين يصبح وحين يمسي سبحان الله ومجده مائة مرة
 لم يات احد يوم القيمة بافضل مما جاء به الا احد قال مثل ذلك لوزاد عليه فاكثرت
 بظاهره من النفي وبالتحقيق من الايجاب وبصير ذلك كالحديث الذي روى عن
 ابي المنذر قال قلت يا نبي الله علمني افضل الكلام قال يا ابا منذر قل لا اله الا الله
 وحده لا شريك له لا اله الا الله وحده لا شريك له لا اله الا الله وحده لا شريك له
 مائة مرة في كل يوم فانك يومئذ افضل الناس عملاً الا ان قال مثل ما قلت انتهى
 والحاصل ان الحيل على المعنى المفرد كاف لنفي التصريح ومنعه وكذا ان اردت ما تقدم
 في عدم افادة تصريح تقديم صحيح مسلم في جميع الوجوه ما نقل عن بعض المغاربة انه
 انه افرز الضمير باعتبار لفظ البعض وانما ادان جميعهم فضل صحيح مسلم على صحيح البخاري
 لكن ادله الجمهور وقالوا ان صحيح فذلك ارجح مسلم مسلم فيما يرجع الى حسن السياق
 اربعين الاحاديث وجودة الوضع ارجح كل التوسيع والتوسيع فانه يبدأ
 بالمجمل والمشكل المنسوخ والمعنع والمبهم ثم يردف بالمبين والناسخ والمصرح والمعنى
 والمنسحب كذا نقله البعض عن شيخ السخاوي المذكورة والنبصرة وقد اختص
 مسلم في كتابه ايضا بجمع طرق الحديث في مكان واحد يسهل الكشف منه بخلاف البخاري
 كما في شرح الترتيب ولم يوضح اي لم يبين ولم يصحح احد منهم اي من المغاربة وغيرهم
 من المحدثين بان ذلك ارجح التفصيل راجع الى الامحبة ارجحية مسلم في البخاري ولو انصروا

بلح

اى او ضحو المكنة الصبح بركة افضاهم عليهم ساهبه الوجود الاضافة للبيان بغيره انظر
 رجوع التفضيل الى الاهمية لرد ساهبه الوجود الذرائع كاره مكابرة ذلك الرجوع عليهم
 ودفعه اليهم لانه خلاف ما عليه الوجود فالصفات التي تدور عليها الصحة اى من العدة
 وتم الضبط وغيرهما من وجود الاتصال عدم السند في كتاب البخاري راجع منها
 ارجع تلك الصفات الواقعة في كتاب مسلم وكذا يفتح السبب المهملة في قوله لا
 المهمة اى اكثر سدادا وظهر صوابا وسرلة البخاري بحسب ما يتبع في صنيعه فيها
 اى في الصحة اقوي وكذا ما روي في حيث الاتصال اى اتصال السند فلا سلة
 اى البخاري ان يكون الراوى قد ثبت له ليقاد في روى عنه ولو مرة يعنى واذا ثبت
 اللقي فكل ما روى عنه محمول على انه سمع منه بلا واسطة فهذا الحال لا يمكن ان يقال في الاتصال
 والكتفى مسلم بمطلق المعاصرة اى وامكانه اللقي فيحسن الظن حمل الرواية على ان
 قلت لعله جاء الحديث في كتابه في موضع لم يمتصلا او كان اتصاله بمن روى عنه
 مشهورا فالمراد بمن روى عنه في روى عنه ظاهر او لو كان بالواسطة انته وانه لو كان كذلك
 كان الاختلاف لفظيا والصوب كونه الاختلاف حقيقيا وانما في تفصيله بحسب
 من قوله فالصحة وحاصلها ان البخاري كسده اتصاله في كتاب مسلم لانه مسلم
 كان منه به ان السناد المعنعن له حكم الاتصال اذا انقصر المعنعن والمعنعن عنه
 وامكن اجتماعهما ولو مرة واحدة ولهذا قال النووي وهذا المذهب يرفع كتاب البخاري
 وازم ارسلم البخاري بانه يحتاج الى البخاري لا يقبل العنعنة وهي مصدر
 ما هو في روى عنه فلا يرفع على طريق البسطة والحمد لله وغيرهما قال الواح العنعنة
 مصدر عنعن الحديث اذا رواه بلفظ غير مباشر للتحدث او اخبار السماع حسلا
 ارسوا كانت عنقنة معاصرة عنقنة ملاق لانه المعنعن في سراط اللقا السماع والعنعنة
 تحتل عدم السماع فانه يقبل عنقنة المكلف وما الزم ارسلم البخاري به ليس لازم لانه
 الراوى اذا ثبت له اللقا مرة فلا يجزى روايته اتصالا لانه يكون قد سمع وداره ان
 احتمال عدم السماع يعيد جوفه النفي على وجه الاطلاق لارادة المباعدة ويدر عليه تعليله

عن

بقوله لانه يلزم من جوبانه ارجح باه احتمال على تقدير وقوعه ان يكون الراوى
 قد ساهبه اللام المكسورة وهو من يروى الحديث عن معاصر وملاقية والحال انه
 ليس له سماع عنه والمسا لانه التي ما نحن فيها مفروضة في غير المكسور على ما كان
 ان عنقنة المعاصر محمولة على السماع الا انه المكسور وبما رونا ان يرفع قول تلميذه غير انها
 على المكسور في قوله فلا يجزى روايته احتمال لانه ان اراد عقلا فممنوع وان اراد اللام المكسور
 فمنه في عنقنة المعاصر الذي لم يثبت عدم لقائه لمن عاصره على ما يجزى عن ذوى
 النهى اذ حاصل كلام الشيخ ان العنعنة وان كانت تحتل عدم السماع الا انها
 لا تحتل هنا غير السماع والا يلزم ان يكون الراوى قد ساهبه المكسور مفروضة في غير المكسور
 لانه الكلام في الصحيح الذي هو من قسم المقبول والمكسور من قسم المردود وكما سيجي
 وقال بحسب قوله وازم البخاري رتبة الى اعتراض مسلم على البخاري ورواه انه يلزم
 من سراط اللقا انه لا يقبل المعنعن مع انه كثر في كتابه وهو الذي يقال في سنده
 فلا يرفع عنه فلا بد لانه المعنعن امامه سل كما هو قول الجمهور وهو قول التابعي قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او منقطع وهو الذي لم يتصل سنده واذا ثبت
 لقائه الراوى وادعوى عنه وقال الراوى من فلا يرفع عنه فلا بد ان سمعه منه فيكون
 ترتيبا وهو من موم وفيه نظر من وجهين الوجه الاول انه يلزم سلم الاتصال يقبل
 المعنعن وقد كثر في كتابه لانه اذا ثبت المعاصرة وقال الراوى عن فلا يرفع عنه فلا بد
 فالتبادر انه سمعه منه فيكون ترتيبا من موما فانه التماس في السناد فستأههما
 ان يروى عن لقيه ما لم يسمع منه موها انه سمعه منه والتا ان يروى عن لقيه ما لم يسمع منه موها انه سمعه منه والوجه الثاني ان المعنعن بهذا المعنى
 لا يقبله مسلم ولا البخاري ولا دخل في عدم قبوله وقبوله كسراط اللقا وعنده
 فانه سبب عدم قبوله عدم الاتصال وحاصل الجواب ان المعنعن متصل اذا لم يكن لقائه
 الراوى وادعوى عنه مع براتهما عن تلبس كما صرح به في الكلمة وقد برى البخاري
 منه ولما اودع المعنعن في كتابه ظهر ان كسراط اللقا دخل في قبول المعنعن

لانه الكلام في الصحيح الذي هو
 من قسم المقبول والمكسور
 من قسم المردود
 وكما سيجي

لا في عدم قبوله واما رجاؤه اركان البخاري من حيث العدالة والضبط فلا
 الرجال الذين تكلم بصيغة الماضى المحمولى اي طعن فيهم من رجال مسلم الكثر عددا
 من الرجال الذين تكلم فيهم من رجال البخاري فانه الذين انفرد البخاري بهم اربعة
 وخمسة وثلاثون رجلا والمتكلم فيهم بالضعف نحو ثمانين رجلا والذين انفرد
 بهم مسلم ستانة وعشرة رجلا والمتكلم فيهم منهم مائة وستون رجلا على الضعف
 كما ذكره السخاوي في شرح الفية الواعية قال بميزة انه اراد الذين اخرج عنهم
 مسلم في غير المتابعين وليس هو ونا غيره ممنوع بل سواء لمن تتبع ما في الكتابين
 مطلقا وكذلك ان التخرج عن من تكلم فيه اصلا او في التخرج عن من تكلم فيه مع البخاري
 لم يكسر لضم الباء من احواله حديثهم اربعة رجال الذين تكلم فيهم والمعنى ان الذين
 انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيه لم يكسر من تخرج احادهم بل غالبهم من شيوخه
 اربعة رجال البخاري قال لم يكسر صريح المصنف في المقدمة بخلافه الذين هتف
 عنهم ومارس حديثهم بخلاف مسلم في الاولين قال السخاوي الذين انفرد البخاري بهم
 ممن تكلم فيه اكثرهم من شيوخه لغيرهم وخبرهم وخبر حديثهم بخلاف مسلم فاكسر
 من انفرد به ممن تكلم فيه من المتقدمين وكذلك ان المراد عرف بجديت شيوخه
 من حديث غيرهم من تقدم عنه انتد فرجاله اقل احتمال لا للتكلم من رجال مسلم
 وايضا هو اكثر من مسلم اذ اخرج حديث الذين انفرد بهم ممن تكلم فيه فقوله غالبهم
 منبذ او من شيوخه خبره واما رجاؤه من حيث عدم السند والاعلان بفتح الحرف
 جمع العلل جمع العلة او بكسر المصدر اعل فلان ما انتقد بصيغة المحمولى على البخاري
 من الاحاديث بيان لما اقل عدد احما انتقد على مسلم فان الاحاديث التي انتقدت
 عليها بلغت مائتي حديث وعشرة احاديث خنص البخاري منها باقل من ثمانين
 ونسبة كانه في اثنين وثلاثين وباقيها مختص مسلم كانه في المقدمة قال لم يكسر
 انتقد غير مسلم في ثلثه ثم انه ليس كله في الحديثين هذا اي في هذا مع اتفاق العلماء
 على ان البخاري كان جليلا في العلوم ارفع من اهل زمانه لاهل زمانه الحديث بكسر الصاد

منه ان من مسلم خصوصا وان اي وعلى ان مسلم لم يميزه وخبره بكسر الخاء المعجمة
 والراء المشددة اي معلم اذ به كذا في المفيد وفي القاموس التخرج كعنيين
 بمعنى مفعول ويقال خرج الرجل اصاب علمه واخبرهم من الجهل ولم يزل اي
 مسلم بتفيدة اي العلوم منه اي البخاري وتنبه انارة اي في تفرقه وخبره
 وبتدريه وتقبل بديه لوصول فوائده وحصول عوائده حتى قال الله ارفعني
 بفتح الراء وضم القاف وسكون الطاء نسبة الى محلة بغداد وهو امام جليل
 في فن الحديث كولا البخاري اي وجوده لما راع مسلم ولا جاء اي ما ظهر في هذا
 الفن ولم يضع فيه القدم بناء على ان الفضل لمن تقدم واليه علم قبل ما سبق
 وليس تفصيلي وهذا دليل اجمالي وعرض عليه بانه لا يلزم من ذلك ارجحية
 المصنف بالفتح كما انه لا يلزم من جوصية وجاب عنه السخاوي بانه الاصل في هذا القدر
 كاف في المطا الطن وفي حاشية تلميزه تحت قوله واما نقل من ابي علي النيسابوري
 واما اخرته الى هنا لانه كلامه ينجر الى اخر البحث قال المصنف وفي العبارة عبارة
 الى الشك في علم ابن الصلاح من وجهين احدهما ان ابن الصلاح بعد ان ساق
 الكلام الى علمه قال وهذا قول من فضل من شيوخ الحديث كتاب مسلم على كتاب
 البخاري ان كان المراد به ان كتاب مسلم يترجح بانه لم يارجه غير الصحيح فلا يثبت
 ولا يلزم ان يكون ارجح فيما يرجع الى نفس الصحيح وان كان المراد به انه صحيح صحيحا
 فهذا مردود على قائله فجمع ارجح الصلاح بين كلامي ابي علي وبعض اهل الغوب
 ولم يذكر بعد هما ما يكون جوابا عنهما بل انما ذكر ما يكون جوابا عن كلام بعض اهل الغوب
 فقط فصار كلام ابي علي غير معلوم الجواب اقول بعلم جوابه على تقدير تسليم
 خلا ايهه الموافق لكلام اهل الغوب غايته انه ما انتقدت الى تاويل المصنف
 لما تقدم فيه من الاحتمال والقبيل والقال قال المصنف الثاني ان قوله فهذا مردود
 على من يقول لم يبين وجه الرد فيه اقول كانه اكتفى بالظهور عند صحابة والوضوح
 عند اربابه قال المصنف وقد بينته بقولي فالصفا التي تدور عليها الصحة الى ما حكى

عن الدارقطني انه هذا الكلام ينضم ارجحية البخاري على كتاب مسلم في كل فقه و
الصحة التي هو الاصل في العدالة والقبول وعدم العلة والسنن **ومن ثم**
في القاموس انه بالفتح يسار به الحجاز بمعنى هناك للبعيد ظرف لا يتصرف
فقولهم اعرابه مفعولا لا راي في قوله تعالى فاذا رايته رايته نعيما وملكها
كبيرة اوهم اي من هذه الجهة وهي ارجحية شرط البخاري على غيره من اشارة الى ذكر
من تفاوتت مراتب الصحة بحسب تفاوت الارصاف وما كان هو الجهة في تقييد
البخاري من الارحية المذكورة فمفسر الجهة بماضيه فانرفع ما قيل من انه جعله اشارة
الى ارجحية شرط البخاري لم تذكر في المتن بل في الشرح والاسباب عبارة المتن
انه يقال في تفسيره اي من جهة انه تفاوتت صحة الحديث بتفاوت الشروط
وكذا نقول في المتن كانه اشارة الى تفاوت المذكور وبعدها قضية المتن والشرح
كت باو احد المفعول اشارة الى ما ذكر في الشرح فانه اقرب **قدم صحيح البخاري**
على غيره من الكتب المصنفة في الحديث ارجحية كالموطأ وبعده كبقية الصحيح والسنن
والنسب **صحيح** بالرفع **مسلم** بالجر عطف على البخاري بخلاف المضاف
في المتن وقد صحح في الشرح بهذا المضاف **مسلم** اي مسلم للبخاري في نقله
العلماء على تلحق كتابه ارسلم بالقبول اي سور ما علق ارسلم الاحاديث
المنتقاة المار ذكرها انتقاد تلك الاحاديث المنتقاة وان كان في البخاري ايضا
لكن لما كانت قليلة بالنسبة الى ما في مسلم لم يتعرض لها ويمكن ان يكون قد
للتقديم فيشمل ما فيها واما من التعليل للفقير ليسهل الشاذ فلو قال سور ما شئت
لكان اولى **ثم** اي بعد الصحيحين **قدم** في ارجحية من حيث الصحة ارجحية
اتفاق الائمة على التلقي لانه مختص بهما ما وافقه **سما** قال محسن يجوز جعل
سما مفعولا لوافق قلت لا يجوز لوجود الضمير ارجع الى المفعول والوافق
المتن ايضا فانه معطوف على صحيح البخاري وهو منوع بنبأ الفاعل فتقدم
كما هو الظاهر لكتبا ولكن التحقيق انه قوله ثم مسلم وكذا قوله ثم سما مفعول للفعل

معطوف

معطوف
على مجموع الجملة مع العيب يعني على مجموع من ثم قدم صحيح البخاري لا على جملة قدم
صحيح البخاري فلا يرد ما قيل في قوله بعض الحواشي انه قوله صحيح مسلم عطف على
صحيح البخاري فيلزم تقدم مسلم وغيره من هذه الجهة والحال انه ليس كذلك
على ما لا يخفى لانه المراد به ارجحية سما روايتها مع باقي شروط الصحيح قال النووي
المراد بقوله على شروطها انه يكون رجالا سنده في كتابيهما مع بقا شروط الصحة
في الضبط والعدالة وكذا هما وهما لم يخرج جالالا لانه ليس لهما شرط في كتابيهما ولا غيرهما
كذا نقله عن العواجر وعليه مني ابن دقيق العيب والنهي والمصنف قال محمد بن طاهر
في كتابه في شروط الائمة انه المراد به انه يخرج جالالا لانه ليس لهما شرط في كتابيهما ولا غيرهما
المشهور قال العواجر وهذا ليس بجيد لانه النساء ضعيف جماعة اخرج لهم
اي محدثهم الشيخان او احمد هما وقال الحازمي في شروط الائمة ما حصله
انه شرط البخاري انه يخرج ما نقل سنده مع كونه روايته ثقات متقنين
ملازمين لمن اخذ عنه ملازمة طويلة في الشرح وفي الحضر وانه قد يخرج
احيانا عن اعيان الطبقة التي تلي من في الاتفاق والملازمة لمن روى عنه
فلم يلازمه الا ملازمة ليه وانه شرط مسلم انه يخرج حديث من الطبقة
الثانية وقد يخرج حديث من لم يسلم عنه غوائل الحج اذا كان طول الملازمة لمن
اخذ عنه كما دأب من سلفه وثابت البناء في ابواب روايتها قد حصل الاتفاق
على القول بتقدمها اي يكونهم عدولا وضابطا وغيرهما في اوصاف الصحة غالبا
بطريق اللزوم اي قولنا ملتبس بطريق اللزوم اي قولنا لازما مجزوما به كذا قال
محسن والظاهر انه المراد باللزوم الائمة بمعنى ان العلماء لما تلقوا كتابيهما بالقبول
لزم ان يكون رجالا على وصف العدول فقام ارجحية البخاري ومسلم وصاحب
سما مفعولا لوافق قلت لا يجوز لوجود الضمير ارجع الى المفعول والوافق
وهمية الكتب وارجحية الرجال في حاله اي اذ كان من التقدم على الترتيب المذكور
اصل اي كل ضابط عنه فيقول به لا يخرج تبصيفه المجهول لا بعدل عنه الا به ليس

اي حارجي يصره عنه فان كان الخبر على شرطها معا كان ردنا في وجهه مسلم قال
لمسده الذي يقتضيه النظر ان ما كان على شرطها وليس على مقدمه على ما اوجه
مسلم وحده لا ز قوة الحديث انما هي بالنظر الى حاله لا بالنظر الى كونه في كتاب
كذا وما ذكره المصنف في المقلد في الصناعة كثرة العالم بها او مثله قال
المصنف انما قلت مثله لان الحديث الذي يروي وليس عندهما جهة ترجيح
على ما كان عند مسلم وما عند مسلم جهة ترجيح في حيث انه في كتاب المذکور
فتباعد لا فلهذا قلت او مثله قال نعم هذه ايات على ما تقدم من ان يكون الخبر
في كتاب فلا يقتضيه ترجيحه على ما يروي برجاله او تقدم ما فيه انتهى وقاسر
تردد المصنف في انه مثله او دونه ووجه غيره بان دونه ولعل وجه الجرح فوت تعلق الامة
بالقبول ووجه تردده ان الرسل على تقديم كتاب مسلم تعلق الامة بالقبول وقد قاله
مجيئه على شرط البخاري فتردد نظر الى هاتين الشرائع هي يرجع الى كلام المصنف قال
محش او المستويج او للترديد وفيه انه تردد هنا في التاخير عن مسلم وادى اواة
ووجه في المان بالتاخير عن البخاري وسلم قيل جعل ما هو على شرطها معا في
عما اوجه البخاري قطعا وردد في تاخيرهما عما اوجه مسلم وهذا غير معقول بل
تقديمه على كل منهما منفردا بل مساواة بما اتفقا عليه وتاخيرهما عما اتفقا عليه
لكونه فرعا له وجيب بان تخصصهما في هذا العلم غاية التفحص يقتضي ان يحكم بان
ما لم يرحا فيه قد وجد فيه سينا في العلل الخفية التي لم يطلع عليه غيرهما وان كان
على شرطها ظاهرا واما ان يجوز ان يوجد حديث لم يسمعه فخص الظن بهما باياه
وفيه انه ينبغي ان يكون مثل البخاري او دونه وان كان الخبر على شرطهما ضعيفا
سقط البخاري على شرط مسلم وحده تبع لاصل كل منهما قال المحقق ابن القيم
في شرح الهداية وقول من قال صحيح الا حادث ما في الصحيحين ثم ما انفرد به البخاري
ثم ما انفرد به مسلم ثم ما اشتغل على شرطهما ثم ما اشتغل على شرطهما لا يجوز التقليل
فيه الا الصحة ليست الاستمال روايتها على السروط التي اعتبرها فاذا فرض

وجود تلك السروط في رواية حديث في غير الكتابين اطلاقا لم يكن الحكم باصحة
ما في الكتابين عين التحكم حكمها او احدهما بان الراوي المعين مجتمع تلك السروط
مما يقع فيه بمطابقة الواقع فيجوز كونه الواقع خلافا وقد اخرج مسلم عن كثير في كتابه
عن لم يسلم عن غوائل الجرح وكذا في البخاري جماعة تكلم فيهم في الارز في الرواة
على جهته والعلماء فيهم وكذا في السروط حتى من اعتبر شرطه الغاه او يكون بارده
مما ليس فيه ذلك السروط عنده مكافيا لمعارضته امتثل على ذلك السروط وكذا
فيمن ضعف راويا وثقة الاخر نعمت من نفس غير المجتهد ومن لم يجزوا الراوي
بنفسه الى ما جمع عليه الاكثر اما المجتهد في اعتبار السروط وعدمه والزر جرح الراوي
فلا يرجع الا الى رأي نفسه فاذا صح الحديث في غير الكتابين بعارض ما فيه
فخرج ارضه لتمام هذا الرز كذا في قوله يتفاوت الى هنا ستة اقسام
ما اوجه البخاري ومسلم وهو الذي يرفع عنه بالمتفق عليه وثانيها ما انفرد به البخاري
وثالثها ما انفرد به مسلم ورابعها ما هو على شرطها ولم يرحها واحد منهما وخامسها
ما هو على شرط البخاري وحده وسادسها ما هو على شرط مسلم وحده سبعة منها
اصول وثلاثة منها فروع تتفاوت درجاتها في الصحة على ترتيب سبق وتندب
تحقق وتم اي هناك وهو ثمانية تحقيق الان قسم سابع وهو ما اخرج حديث صحيح
كأن السنن الاربعة كما وصي احد هم او غيرهم من المصنفين ليس على شرطهما اجتماعا
وانفادا اي في فوضي السنين ذو اجتماع وافتراق والحاصل ان ما هو صحيح
عنه غيرهما من ائمة المعتمدين وليس على شرطهما ولا على شرط احد هما بان لا يرح
من شيوخرهما الذين اتفقا فيه ولا من شيوخرهما الذين ختلفا فيه كصحيح ابن
خزيمة ثم ابن حبان ثم الحاكم و ترتيب هذه الثلاثة في الارضية قال السخاوي
ويظهر فائقة التقسيم عند التعارض بتقديم مراتب التفاوت وهذه التفاوت
اي المذکور في تقسيم المسطور انما هو بالنظر الى الجبئية المذكورة قال السخاوي اي
بالنظر الى التمييز بالسروط والا ففقد يعرض للمفوق ما يصير فائقا وهذا معني

ار الراوي الذي لم يتحقق عدالة ولا جرحه قال السخاوي المستور
من لم ينقل فيه جرح ولا تعدل وكذا اذا نقل ولم يترجعه احد هما وفي حاشية
تكملة قال المصن الراوي اذا لم يسم كرجل يسمى بهما وانه ذكر مع عدم تمييز
فهو الماهل وانه ميز ولم يرد عنه الا واحد فجهول والامستور انتهى الى اصل
ابن الراوي الذي لم يتحقق اهليته المكتفي فيها لغلبة الظن وكذا ما كان ضعفه
لسوء حفظ راويه مع كونه عدلا حديثه ضعيف بالنظر الى ذاته لكنه قد يصح
لغيره اذا تعدت طريقة فان حديث المستور مما يتوقف عليه وقد وطفت
قرينة تترج جانب قبوله فهو حسن لانه في حكم الحسن لانه في الصحيح
لان لانه انما يحصل بكرة الطريق الا انه راو الطرح الصحيح طاهر العدالة وراو
الحسن مستور العدالة ويشكل على ذلك هذا قول النور حديثه حفظ على امته اربعين
حديثا وروى طرق كثيرة بروايات متنوعة والتحق الحفا على انه
حديث ضعيف وانه كثر طرقه ويؤثر ما قاله الحافظ المنذر رانه ليس
في جميع طرقه ما يقدر ويقدم به الحجة اذ لا يح طريق منها ان يكون فيها مجهول او
معروف مشهور بالضعف نعم قال الحافظ ابو طاهر السلفي في اربعينه انه
روى من طرق تقدر بها وركنوا اليها وعرفوا صحتها وقولوا عليها واجاب عنه
المنذر رانه يمكن ان يكون سلك في ذلك سلوك من راى ان الاحاديث الضعيفة
اذا انضم بعضها الى بعض احدث قوة فظهر ان المسألة تختلف فيها اما في
او في اختلاف الضعف من الحقة والسرة وكذا قال السبكي وغيره الحديث
اذا اشتبه ضعفه لا يعمل به ولا في الغفائل وكان المراد بالسرة الضعف
وان لا يح طريق من طرقه عن كذاب او متهم بالكذب ويدل عليه وضع المسألة
في كونه مستورا والله اعلم ووجه بكرة اطلاق الاوصاف الضعيف او في بغير
بقية السرة والضعيف وهو ما لم يجمع شروط الصحيح او الحسن ولو بغير شرط
واحد مما يرجع لطعن في الراوي ولو بالمخالفة او سقط في السند وتفاوت

ضعفه كتفاوت صحة الصحيح وحسن الحسن فاعلى مراتبه بالنظر لطعن
الراوي والتفاوت في الوضائع ثم المتهم به ثم الكذاب ثم المتهم به ثم الفاسق ثم فاسد
العلل ثم فاسد المخالفة ثم المختلط ثم المبتدع الذي ثم جمهور العيين او الكاذب
وبالنظر للسقط المعلق بخلاف السند كله من غير ملتزم الصحة كالبخاري ثم
ثم المنقطع ثم المرسى الجلي ثم الملقى ثم المدلس ولا انحصار له في هذه فتعريف
الحسن لانه خبر الواحد ينقل عند خفيف الضبط متصل السند غير معطل
ولا شاذ به ثم الضعيف بالبين بصريح والحسن وهذه القسم من الحسن
الحسن لانه متساو كسنة الراوي للصحيح في الاحتجاج اير في اصل الاستدلال والعمل به
ولهذا ادرجت طائفة من الحديث في نوع الصحيح وانه كان الحسن
دونه ادرج في الصحيح في الرتبة والقوة كما عرف من حديثها ومساو له في الصحيح
في انقسام الى مراتب بعضها فوق بعض **وبكرة طريقة** ارباب الحسن
بصحيح بتسديد الحال الاولى المفتوحة ان ينسب الى الصحة ويحكم عليه بأنه صحيح
قال السخاوي واما تقبلة الكثرة والجمعية في الطرق المنحطة اما عند التساوي
او الرخا في تجميعه من وجه اخر يكفي وحاصله ان الحديث الحسن لانه
اذا روى من غير وجه حيث كانت رواة منخطة غير مرتبة رواة الاول في
الصحيح وصار ثانيا في الصحيح المسمى بالصحيح لغيره وهو غير صحيح لانه وانما يحكم
له بالصحة عند تعدد الطرق اراو طريق واحد مساولا وارجح لانه للصورة
المجموعة قوة تحجب بفتح الفوقية وضم الموحدة ارضيخ ونعوض القدر الزر قصر
بضم الصاد في القصور الماخوذ من القصرة ارباب ذلك القدر ضبط ادرج
عن راوي الصحيح ذكر تكملة انه قال المصنف في تقريره يستط في التاج اراو اذا كان
وحد ان يكون اقرا وصادا باصحة لو كان الحسن لانه يرد من وجه اخر حسن
لم يحكم له بالصحة قلت هذا مع قوله ومن ثم تطلق الصحة على الاسناد الذي يكون حسنا لانه
لو تفرد اراو ذلك الاسناد سواء كان التقدير بجملة من وجه واحد او عند التساوي

او الزجاجة او اكثر عندها وقوله اذا تعد طرف لقوله بطلان وهذا اراد من قوله
 وخبر الاحاد الى هنا والحكم يكون الحديث احسن بالقطع حيث يتفقد الوصف اي
 ارد وصف الصحة والحسن واما اذا جمع فلا حكم بالقطع لا بالصحة وبالحسن
فانه جمع بصيغة المجهول **الصحيح** والحسن في وصف حديث واحد
 بان جمع بينهما في كلامهما على حديث واحد كقول الترمذي اربعة جامعة وغيره كالنحو
 على ما نقله الشيخان وكيعقوب بن سنية فانه جمع بين الصحة والحسن والغاية
 في مواضع من كتابه وكما في الطوس فانه جمع بين الصحة والحسن في مواضع من كتابه
 المسمى بالاحكام على ما ذكره التلميذ حديث صحيح وقد نرى لفظ غريب لم يذكر
 الشيخ لكون الغاية لا تنافي الحسن والصحة **فلمن رد** ارفا لجمع بينهما لعدم القطع
 بالتردد الى اصل من المجتهد قيل فيه انه ينافي ما ياتي في محصل الجواب حيث جعل فاعل
 التردد هو الائمة ويمكن ان يؤول بان الزاكر بالتردد الى اصل من ائمة الحديث المجتهد
 فانه ترددهم انما هو من اجل المجتهد يعني لو قالوا صحيح الائمة لال المجتهد به مثل
 استدلاله بالصحيح وكذا لو قالوا حسن فترددوا لئلا يجزم المجتهد باحد هما
 ولا يجز به جرح الصحيح او جرح الحسن انتهى وفيه انه يلزم ان يكون المجتهد
 مقلدا او الطائفة لم يرد بالمجتهد المطلق فقط بل اراد به هو وغيره من ائمة الحديث
 ممن يفتش عن حال الاحاديث ويحقق ان كلامها من اي قسم فالاسم
 المتفاوتة وجوب العمل به ليفعل بكل منها ما ينبغي ان يفعل به لانه اجتمعا
 غير محصور وباب غير مسدود وفضل واسع ممدود وكل احد من عباده يوجب عليه
 اجتهاده ويرى على ما قلنا تقدم المجتهد من على المصححين **في الناقل** اربعة هي الراوي
 وختلف حاله وصفاته بل جمعت فيه اى في النقل او متفولة شروط الصحة
 او قصر الراوي الروي عنها اى عن شروط الصحة والراوي بالناقل ناقل
 المقبول كما يدل عليه قوله فانه جمعا فلا يرد انه عند عدم شروط الصحة ليس
 مخصوصا بالحسن بل حسن او ضعيف وقد جاب بعض عن امور السؤال

بان المراد حسن لانه صحيح لغيره وقيل حسن لفظا او لغة صحيح كسنادا
 او صناعة وهذا ارد هذا الجواب ونحوه **حيث** اربعة موضع يحصل منه اربعة
 المجتهد وقول شارح اربعة الناقلي بعينه موهم ولعل هذا استثناء اعتراض التلميذ
 حيث قال يرد على هذا ما اذا كان المتفرد قد جمع شروط الصحة عندهم **التفرد**
 اربعة افراد بتلك الرواية بان ليس الحديث عنده الاسناد وهذا وقال فيه حسن
 صحيح والافس في جوابه وعرف بهذا ان ما ذكرناه من مراد الترمذي وعنده
 جواب في استشكل الجمع بين الوصفين اربعة المتعارفين على موصوف واحد
 فقال اي معتزنا للحسن قاصر عن الصحيح اربعة مرتبة المترتبة على تعريفه وصحة
 تقع للجمع بين الوصفين اثبات لذلك القصور ونفيه اربعة مرتبة وكان الانسب
 ان يقول اثبات ذلك القصور ونفيه او التقدير اثبات لنفيه اربعة مرتبة
 القصور وفي حاشية تلميذه قال المصنف في تقريره استشكل الجمع بين الصحة
 والحسن فاجيب بانه بحسب سنادين فاورد انه يقول حسن صحيح
 لا تعرفه الا في هذا الوجه فاجيب بما ذكره ومنهم من جاب بالتردد في الجمع
 يعني انه يصح الاستدلال بكل منهما وحسن العمل بهما فقول الشيخ لانه
 خلاف المتعارف وقيل يرد باصل القسمة ومحصل الجواب ان المتفرد ان ترد
 ائمة الحديث اى اختلاف حد اقوام ونقادهم العارفين بالاجرة والتفرد
 في حال ناقله اربعة رواة حيث يرفيه بعضهم الى مرتبة الصحة ويخطئه
 بعضهم عنها الى مرتبة الحسن اقتضت للمجتهد ان كان مقلدا امثاله انه لا يصفه
 باحد الوصفين اى فحسب لما حصل له من التردد من اختلافهم فيقال
 الا خلا فيقول فيه حسن باعتبار وصفه اربعة وصف الحسن عند قوم
 اربعة الخلق **صحيح** باعتبار وصفه اربعة الصحيح عند قوم اربعة
 منهم وفيه انه يلزم ان يكون الترمذي بل البخاري مقلدا في الصحيحين والشيخين
 والعنود من الجواب ولا هو ان الجمع بين الوصفين انما هو لخصوص التردد والناسي

من المجتهد كالبحار والترمذى مثلاً في حق الزاوية ولم يقع عنده ما يرفع حدها
على الآخر والا فالصحة عند قوم جامع الحسن عند قوم آخرين فالأظهر يجعل
ذلك جواباً عما يقال من قولهم حسن صحيح انه حسن عند قوم صحيح
عند آخرين وغاية ما فيه اي في الجواب ونهاية ما فيه من الاضطراب
انه حذف منه في التردد وفي نسخة انه حذف من التردد في التردد
ان كلامه النسخين صحيح ومودعهما واحد سواء قرئت حذف بالبناء للفتك
والمفعول بادني اعتناء والمآد في التردد في السك والتمتع وهو اول
لازحقه ان يعقل حسن او صحيح في الرضى قد حذف واو العطف قال ابو علي
في قوله لا على الذين اذا ما اتوا لثقتهم قلت اي قلت وحكي ابو زيد
اقلت سمكا لبنا ثم او قد حذف او كما تقول لمن قال اكل السمك واللبن كل سمكا
لبنا اي اولبنا وذلك لقيام قرينة دالة على انه امر اوجه هما وادارة الطرف
كما حذف في العطف من الذي بعد نضم التحية وفتح العين وتشد يه الدال
مضارع مجهول من عده قال سارح ان كان حذف من الكلمة المتعددة يجوز ان يعلم جلال
والاظهر كما قال نحس كما يقال دار علم جارية ثوب وفيه انهم قالوا ليس
في التعدد تركيب وهذا يدل على انه فيه تركيب وعامل في نسخة من الذي
بعده ارض المعطوف الواقع بعده في العطف وقيل المعنى كما يحذف في
العطف من القسم الثاني الذي يحذف بعده اربعة اقسام هو ما يرفع فيه الصفا
باعتبار اسنادين وفيه موافقة لقول ابن مالك حيث اقتصر ابن مالك
على الواو فقط فتعين كون هذا نظير الحذف السابق وعلى هذا انما ذكر من
في الجواب فاقبل فيه حسن صحيح مبتدأ خبره في ما قبل فيه صحيح لان للزم في التردد
وهذا انما ذكرناه في الجواب بالتعدد حيث التردد ان كان اسناداً في التعدد
والا انما ذكرناه في الجواب بالتعدد حيث التردد ان كان اسناداً في التعدد
حذف الفعل وقلب النون لا ما وادغم فصار والا فاطلاق الوصفين المتباينين

التفرد

معاً اجتماعين على الحديث ان الواحد يكون اربعاً ويجوز ان يكون اطلاقاً
باعتبار اسنادين اختلفين لانه يجب لجواز ان لا يلزم صحة سني اسنادين
في بعض المواد في جبر فيه التوجيه الاول دون الثاني وبما قررنا انما
تليق به يرد على هذا ما اذا كان كل الاسنادين على شرط الصحيح وفي تتبع وجد
صدق ما قلناه فيهما احد هما صحيح والا حسن وعلى هذا الجواب والتقدير
والتقرير فاقبل فيه حسن صحيح فوق ما قبل فيه صحيح فقط اذا كان اي
الصحيح فردا وانما قيد بذلك لانه لو لم يكن فرداً بل كان مشهوراً مثلاً
لم يصح الجزم بقوية ما قبل فيه حسن صحيح على اطلاقه بل انما يصح بالنسبة
الى احد قسميه وهو ما يكون الصحيح في كل الموضعين فيه مشتمل والى دليل عليه
بقوله لان كثر الطرق لقول الحديث من قرئت الصحيح الى مرتبة الاصح فانه
فانه قيل قد صرح الترمذى بكسر المسألة واليمين وقيل بضمها وقيل بفتح ثم كسر
وكلها باعجام الدال نسبة له بنية قديمة على طرف صحيح من غير بلخ كذا ذكره
السخاوي وغيره بان شرط الحسن ان يرد في غير وجه ان في غير طريق واحد
قائلة ان يكون من اسنادين فكيف يقول بعض الاحاديث حسن غير ما نوه
الام في هذا الوجه فانه هذا يقتضي ان يرد في وجه واحد فقط كما هو شرط التوب
فالجواب ان الترمذى لم يعرف الحسن مطلقاً ان هذا التعريف وانما عرف بنوع
خاص منه وقع في كتابه الطائفة ان يقول وانما عرفه او عرف نوعاً خاصاً منه
وقال سارح الطائفة يقال لنوع باللام الا انهم يتسامحون بناء على جواز الاستعارة
في الحرف فيستعملون بعض الحروف لبعض اسرار وحاصل ان الباء بمعنى
اللام وهي للعلامة لاجل نوع ويمكن ان يقال الباء للسببية وهي تقيد
العلامة فلا يحتاج الى العارية وحذف المفعول سابق وسامع في العربية
وقال نحس اربعة معتد اسنوع خاص منه ولكن جعله منزلة لانه لا يوصف
التعريف بنوع خاص ولو حكم بزيادة الباء يرد عليه انها غير كثرية التفسير

انتهى برود عليه ان زيادة الباء في غير الخبر سواء يكون تقيدا او انبثا تا جائز في غير
 توقف على السماع على ما هو المفهوم من المعنى كقولهم في وهدر اليك يخرج التخلية ومع
 يراد فيه بالحاء ولا تعلقا بابه يكلم الى التملكه وامثالها وقوله وكفى بنا فضلا
 على من غيرنا حب النبي محمد اياتنا وفي القاموس الباء للتوكيد وهي الزيادة وتكون
 زيادة وحيدة في حسن بزيه وغالبه وهي فاعل كفي بالمد شهد او هو اورد ذلك
 النوع المكون ما يقول فيه حسن من غير صفة اخر ارضى منة اليه في صحيح
 او غريب وذلك اريد ليله او تفصيلا انه يقول ان الترمذي في بعض الاحاد
 ارضى جاسه حسن ارفقا وفي بعضها صحيح كذلك وفي بعضها غريب كذلك
 وفي بعضها حسن صحيح وفي بعضها حسن غريب وفي بعضها صحيح غريب
 بالجمع بينهما وفي بعضها حسن صحيح غريب بالجمع بين البلانة وتوحيه
 ارا المذكر اولا انما وقع على الاول ارضى النوع الاول وهو حسن فقط اوردوا
 سائر الانواع وعبارته ان الترمذي ترشد الى ذلك ارنه على ما ذكرناه من ان
 تعريفه انما وقع على الاول فقط حيث قال خلاف لعبارة في اخر كتابه ارفقا
 وما قلناه كتابنا حديث حسن فانما اردنا به ان الحسن حسن اسنادا غيرنا
 ضبط بفتح الحاء والسين على انه صفة متببهة فالنور منور وبضم السين
 وفتح النون على انه فعل ماض وعليها اسناده مرفوع بالنا علىية وبضم الحاء
 وسكون السين على انه مصدر منصوب على المفعولية مضائق الى اسناده
 وعلم انه لم يصح في تعريف الحسن بنفي العلل ولا باقتضال السند والحققة
 الضبط كما ذكره الشيخ سابقا وادار الرواية من غير وجه ولعل هذا هو الصواب
 اخبرني ما عموما من وجه فكل حديث برور ولا يكون راويه منهما بالكذب وبرور مغيرة
 وجه ارم لم يكن فردا بل جاده من وجه اخر فاكبر كقولهم بالجر صفة غير وبالضبط
 حال منه ومعناه انه لا يكون راو الطابع الثاني منهما بالكذب قال السخاوي
 ان يكون الراو رافقه او مثله لا دونه ليعبر به احد الا احتمل ان لا يسي الحفظ

مثلا حيث برور محتمل ان يكون ضبط المرور محتمل ان لا يكون ضبطه فاذا ورد
 مثل ما رواه او معناه من وجه اخر غلب على الظن انه ضبطه وكلما كثر المتابع
 قوى الظن انتهى وجواز كونه فرفه يعلم بالاولى ولا يكون شاذا فهو عندنا حديث حسن
 انتهى كلام الترمذي ولا يخفى ان بعضا من ارضى صحيح بالمعنى المتعارف عند اهل
 الحديث دخل في تعريف الحسن على هذا التفسير فيسبغ ان يعرف الصحيح في صحيح
 اخر قال الشيخ فعرف بهذا انه انما عرف الذي يقبل فيه ارضى صفة حسن فقط
 انما ما يقبل فيه حسن صحيح او حسن غريب بالجمع بينهما او حسن صحيح
 غريب بالجمع بين الكل فلم يخرج بشدة بابه المكسورة من التعويج على السبي
 وهو الاقانة عليه ارفقا لم يعول على تعريفه كما لم يعوج على تعريفه يعول على صحيح
 فقط او غريب فقط وكان ترك ذلك استغناء بشهده عند اهل الفن
 قال السخاوي يستعمل الترمذي الحسن لذاته في المواضع التي يقبل فيها حسن
 غريب وكذا ذلك وعرف باراي انه مشكل لانه يخرج الحديث حيانا ويقول فلان
 ضعيف في سنده ثم يقول هذا حديث حسن مخشي ان يشك ذلك في الناظر
 فيعترض عليه بانه ليس ما يعوج بضعف راويه او انقطاعه في ذلك فرفه
 انه انما حسنه لكونه مستند بنوع طريقه اسهرو هو يغيب جواز ان يراد بقوله
 نحو ذلك لا يشمل دونه ايضا واستغنى منه انه اراد بالحسن المطلق الحسن الغيرة
 وهذا معنى قوله واقصه على تعريفه يقبل فيه ارضى صفة في كتابه ارضى بالجمع
 حسن فقط اما الموصوفة ارفقا كما استرنا اليه وبيننا الكلام عليه وقال شارح
 لعل وجهه انهم حذوه ولم يحصل به حذف قال الخطابي ما عرف من وجهه وشهد رجاله
 والمخرج الموضع الذي خرج منه الحديث وهو كونه ساميا عاقيا مليا كوفيا كانه يكون
 الحديث من رواته راو قد شهد حديث اهل بلده كقاعدة وكوه في البصر بين
 فان حديث البصر بين اجا عن فتادة وكوه كانه مخرج موافقا لغيره غيرهم
 وذلك كتابه عن الاتصال اذ المرسل والمنقطع والمفضل لعدم ظهور حالها

لا يعلم يخرج الحديث والادب بالشمرة السمرية بالعدالة والقبض قال ابن دنيق
 العبد ليس بعبارة الخطاب كغيره بل هي في الصحيح انما عرف خرج في دخل
 الصحيح في حد الحسن وقال ابن الجوزي ما بينه ضعف قريب محتمل واعتبر في
 عليه ابن دنيق العبد على هذا الحد ايضا بانه ليس ضبوطا ايضا بضميمة
 القدر المحتمل على غيره واذا اضطررنا هذا الوصف لم يحصل التعريف المميز
 للحقيقة وايضا يشترط تعريف التميز اذا كان بعض اداته سمي الحفظ
 ممن وصف بالغلط والخطا غير الناحي او مستورا لم يتقبل فيه جرح
 ولا تعديل وكذا اذا قلنا لم يخرج جدهما على الاقدام لسا بالضعف لعدم
 منافاتها في استراط الكذب قال ابن الصلاح بعد ذكر هذه الحدود الثلاثة
 كل هذا مستقيم لا يشترط العليل وليس هو كلام التميز والخطا ما يفصل
 الحسن عن الصحيح ويقال ان الحسن له انما عارض الصحيح كانه جرحا
 فضعفه بالنسبة الى ما هو ارفع منه وهذا لا ذكرناه ذكره السخاوي
 قال ومع ما تكلفناه في توجيه الاقوال الثلاثة ما حصل بها جامع للحسن
 بل هو مستقيم لا يشترط العليل لعدم ضبط القدر المحتمل من غيره لصا بط
 في الاقوال وكذا الشمرة في اولها ولفظها في تعريف التميز
 الذي زعم بعض الحفاظ انه اجودها واما لانه اصطلاح جديد اخصه له ولا
 فيه جرح ابن سيد الناس بالثاني خاصة بل خص هذا الاصطلاح بجامعة وتروى
 المصنف في نسب اقتضاه وخرج هذا الثاني بقوله ذلك ان التعليل انما في
 قيدة التعريف بقوله عندنا ولم يثبت بفتح الباء وكسر السين ارفع من
 ارفع كما فعل الخطابي بفتح الحاء المعجمة وتشديد الطاء المهملة هو ابو سليمان
 محمد بن محمد بن ابراهيم بن خطاب نسب الى جده ويقال انه من سلالة زبير بن
 الخطاب كان ثقة على الفصال وابه هيرة وغيرهما كذا في المقتضب قال السخاوي
 وضابط الادب يقول المصنف في الكبر الطائفة لم يرد بقوله عندنا حكاية اصطلاحه

مع نفسه

مع نفسه وانما اراد عند اهل الحديث كقول السخاوي وارسال ابن السيب
 عندنا اهل الحديث فانه كما متفق عليه بينهم ويعد قوله وما قلنا
 وكذا قوله وانما اردنا في التميز لاظهار رتبة التلبس بالعلم المتناكدة تعظيم
 عملا بقوله مع واما بنبذة رتبة فحدث مع الالف العجايب وكوه المذموم معه
 مثل هذا وهذا التعريف وهو اعتبار رتبة الطريق في الحسن والتفصيل في الجواب
 فيما له اسناد واحد وفيما له اسنادان في يد فخر البرادات التي طال البحث فيها
 وهي التي اوردناها في الخلاصة ولم يفر بضم التحتية وكسر الفاء ارفع من
 وجه توجيهها من اسف وجه اسف ووجه فقهه مع وجوه يومئذ مسوقة
 اي مضمينة ولله الحمد على ما فهم الهم ارفع واسطة وعلم بالمعنى الاظم
 ونجمل البرادات على البرادات ان ابن الصلاح قال في ذلك الاختلاف
 راجع الى كسناد فاذا روي الحديث بكسنادين جدهما حسن والوجه
 استقام ان يقال ان حديث حسن صحيح ارفع من بالنسبة الى اسناد
 صحيح بالنسبة الى اسناد ارفع على انه غير مستكمل ان يرد بالحسن
 معناه اللغو وهو ما يميل اليه النفس ولا ياباه القلب رتبة المعنى
 الاصطلاحي الذي يكون بعدده قال ابن دنيق العبد يرد عليه الاحاديث
 التي قبل فيها حسن صحيح لان رتبة الالف من الوجه ويلزم عليه ان يطلق على
 الموصوع اذا كان حسن اللفظ انه حسن ثم جاب عن الاستحالة المذكورة
 بعد رد الجوابين بان الحسن لا يشترط فيه العصور غير الصحة الا حيث انفرد
 الحسن في ارفع بالحسن معناه الاصطلاح او اما ان الحسن في رتبة الصحة
 بالحسن حاصل لا محالة تبع للصحة لان وجود الدرجة العليا وهي الحفظ
 والالتزام لا ينافي وجود الرتبة الدنيا فيصح ان يقال حسن باعتبار الصفة
 الدنيا صحيح باعتبار الصفة العليا قال ويلزم على هذا ان يكون كل صحيح حسنا
 قال ابن دنيق صحيح عند التميز حسن وليس كل حسن صحيح قال ابن سيد

قد بقي عليه انه كثر طاعة الحسن ان يرد رخصه من وجه اخر ولم يشترط ذلك
 في الصحيح فانتهى ان يكون كل صحيح حسنا قالوا في الصحيح ليست بحسنة
 عند الترمذي كحديث انما الاعمال بالنيات وجاب عنه العروة بان الترمذي
 يشترط في الحديث الحسن مجيئه من وجه اخر اذا لم يبلغ مرتبة الصحيح فاذا بلغها
 لم يشترط ذلك بل قيل قوله في موضع هذا حديث حسن صحيح غريب قال
 الشيخان في الحديث مستند من جهة اخر انتهى وجه بان الحسن والصحيح متباينان
 وليس بينهما عموم وخصوص مطلقا فالضبط الذي في الحسن غير الضبط
 الذي في الصحيح وهو المعنوم من كلام الشيخ على ما ذكره في حرم من الصحيح
وزيادة راويها وفي نسخة رواها الصحيح والحسن **مقبولة** اذ ليس فيها
 سبب الرد واصلها في الروايات لانه الكلام في الثقة في زيادة غيرها
 بل روايته مطلقا غير مقبولة **ما لم تنفع** الزيادة **منافية** لرواية من
 استأثر في الشرح من جعلها الى تقدير مصنف في الحسن **هو او وثق** اي
 من راويها من التفضيلية مقدرة مع مدحها ودين من بقوله ممن
 لم يذكر تلك الزيادة نوقس بانه لو وقعت الزيادة منافية لرواية من هو
 مسدود في الوثوق لا يقبل بل يتوقف فيها مع انه يصدق عليها انها
 لم تنفع منافية لرواية من هو او وثق ودفع بان المراد من قوله مقبولة غير مدونة
 قطعا فيصدق على ما وقعت الزيادة منافية للمعنى في الثقة انها غير
 مدونة قطعا والاظهر في الجواب ان التوقف يقتضي عدم العمل بالرد والامر
 الى مكينة في تقسيم المقبول الى محاربة وغير محاربة لان الزيادة اما ان يكون
 لا تنافي في المعارض بينهما اريين رواية من ذكر الزيادة وبين رواية من لم يذكرها
 فائدة الزيادة تقبل مطلقا سواء كانت في اللفظ ام في المعنى
 بغيرها حكم شرعي ام لا غيرت الحكم الثابتة ام لا اوجبت نقصان الاحكام
 ثبتت خبر اخر ام لا علم اني ادعيت المحل من ام لا كثر الساكنون عنها ام لا

ذكره البخاري في زاد العروة بعد له وسواء كان ذلك في شخص واحد او في
 عدة ناقصة ووجه تلك الزيادة او كانت الزيادة من غير رواية ناقصة
 لانها الزيادة في حكم الحديث المستقل الذي يتقدم ارباب الثقة او المعتمد
 في الضبط والعروة ولا يرد عليه غيره عطفت تفسير للمعتمد واما ان يكون
 الزيادة منافية بانها تعارض رواية من ذكر الزيادة رواية من لم يذكرها تعارض
 لا يمكن الجمع بينهما اصل بحيث يلزم من قبولها الزيادة رد الرواية الاخرى
 كانه يلزم من قبول الرواية الاخرى رد الزيادة عليها فائدة هي التي تنفع الترجيح
 بينها وبين معارضتها يعني ان هذه الزيادة قد يقع الترجيح بينها وبين منافيتها
 فتقبل اراجح لكون راويها او وثق او وثق فيها اذا كانت منافية لرواية من هو
 مسدود في الرجوع سواء كان في خارجها او في الزيادة او غيرها وهذا
 اذا جسد المرجع واما اذا لم يوجد كما اذا كان زيادة الرواية منافية لرواية
 من هو مثله من جميع الجهات لا ادرى منه ولا ادرى فلا يقع الترجيح هناك
 بل يتوقف فيها كما قررناه فيما سبق ثم هذا المذهب زناه بشي ما اذا كان قوله
 لان الزيادة في تقسيم الزيادة او تعليل لما في المتن فقد تميزه هذا تقسيم
 للزيادة لا تعليل لما وقع في المتن هذا هو الظاهر السوي فانه عتبه المعنى
 تعليل لما وقع في المتن انتهى منافسة في غير محله فانه اعتبار الاعم شمس انه ام
 مع انه قد تقدم في الشيخ رحمه الله جعل منه وسرجه ككتاب وهو بالعلم ثم قوله
 التاميز وكان اللابن بالتعليل ان يقدرا لان المناهية لرواية من هو او وثق معارضة
 ما رجح فلم تقبل والتمسنا في بئر له حديث مستقل بينهم مناهي مانا في وليس
 باو وثق انه يقدم اسره غير لابق لما تقرانه ان يعباره سائلة للتعليل او زيا
 مع زيادات من الافادة اله اله على مانا في وليس باو وثق باصالة فيه مقدم
 على ما تحقق وعلم انه موافقة زيادة الثقة من لطيف يستحسن العناية به ما
 يستند بالزيادة من الاحكام وتقييمه الاطلاق واصباح المعاني وغير ذلك

وانما يعرف جميع الطوائف والابواب وقد كان احكام المائتين اربعين فريضة
 بجمعة بين الجمع الفقه والحديث من اثاره به بحيث قال تلميذه ابن
 مارت على اديم الارض من حفظ الصواع بالفاظها ويقوم بزيادة كل لفظة
 زاد في الخبر ثقة غيره حتى كان ابن من نصب عينه واستند من جميع العلماء
 ان جمهور الفقهاء وصحاب الحديث كما صفاه الخطيب عنهم القول بقبول الزيادة
 اي على ما سبق معنى الاطلاق في غير تفصيل اربعين زيادة وزيادة وبين حكم وحكم
 وبين شخص وشخص وقيل لا يقبل مطلقا من رواه ناقصا وقيل في غير ناقصا
 من الثقات لا يحاره بخل في ضبطه وحفظه وقسمها ابن الصلاح الى ثلثة اقسام احدها
 ما يقع مخالفا متافيا لما رواه سائر الثقات فهذا حكمه ارد السائر في مخالفة
 فيه ههنا فيقبل الثالث ما يقع بين هاتين الترتيبين وهي زيادة لفظه
 في حديث لم يذكرها سائر رواه كحديث جعلت لي الارض سجدا وطهورا
 فهذا القسم يشبه الاول لمتافاته لظاهر ما في به الجمهور ويشبه الثاني
 لكونه بالجمع بينهما صار كالوحد وزال التناقض انتهى كلام ابن الصلاح ولم يفسح
 حكم هذا القسم فالنورى والصحيح قبول هذا الخبر وهو ما يمكن الجمع بينهما بايقاف
 مثلا رواه بالترتيب الارض وهي الصيغة المطابقة للآية والحديث لو ارد فيه هذا
 اللفظ الموافق لمذهب الامام الاعظم ومن تبعه لا يابى ان يقال المراد بالارض خلق الله
 كما اختاره السافى واتباعه بناء على ان المطلق يقيد فان رددوا به المنفرد
 الى رواية الجمهور او الى من عكسه مع احتمال انه نقل بالمعنى واختار المصنف
 ابن الصلاح وادرج الثالث في القسم الاول وادرج الاسكال على الجمهور بقوله
 ولا يتأتى ذلك الا بفتح ما ذكره في الاطلاق في غير تفصيل على طريق الحديث
 ابن جهم اذ التزم حين بالحدود ويؤيد قوله الذين يشترطون في الصحيح لا يكون
 الحديث او رواه من اذا فانه على تقدير ما كانه قبول بزيادة مطلقا
 يلزم رد الصحيح مع ان الحديثين يعرفونه بالصحيح ثم يفسرون السند ويجابى لانه الثقة

من هو وثقة

من هو وثقة فيه ان مطلق السند وليس منافيا للصحة كما سبق اليه
 الكسرة قيل مجرد كسرة اطمعهم السند والمفسر بما ذكر في الصحيح لا يتأتى
 قبول الزيادة مطلقا لعدم احصاء المقبول في الصحيح بل منه الحسن وانما
 المناقضة له كسرة اطمعهم الحسن ايضا مراده كالميل عليه قوله الاني وكذا
 الحسن وفي حكمة التلميز عند قوله ولا يتأتى ذلك لم قال المصنف في تواتره
 لانه مخالفة تصدق على زيادة لاتنا فيها فلا يحسن الاطلاق وليس السائر
 ما يخالف فلذلك قيدت بقولي لم يقع متافية قلت ليس في هذا زيادة
 فائز وما في السند غنى عن هذا انتهى والعجب من غفل ذلك الرسط الذر
 الذر ذكره المحقق في الصحيح ان لا يكون متافيا بازا اهل العلم ولم يذكره يقال
 اغفل السائر اذا ترك على ذكر منه له كذا في نفس العلم فلا بد ان لا يؤخذ
 في الغفلة منهم اربعة الحديثين بياض لمن اغفل وغفل شارب هذا غم المعنى
 المراد بذلك فقال اترك قبول الزيادة مطلقا انتهى وبطل قول الشيخ
 مع اعترافه اربعة الغفلة منهم في موضع اخر بكسرة اطمعهم السند وفي الحديث
 الصحيح اربعة وكذا في نسخة صحيحة وكذا في الحسن بالجر على انه عطف
 على الصحيح وبالرفع وهو الصحيح على انه مبتدأ قدم خبره ارد حد الحسن مشروفا
 بانتفاء السند وكان متافيا في حد الصحيح قال التلميز قال المصنف اعاده الصحيح
 لاجل ذكر الحسن فانه اول اربعة طاف في الصحيح انتهى وحصل الكلام ان
 ابن الملازم لمذهب من يقول بالزيادة مطلقا مع اعترافه بكسرة اطمعهم
 السند ومطلقا ان يفصل او يفضل والمنقول عن ائمة الحديث المتفقين
 لعبد الرحمن بن المهدى بفتح الميم وسكون الهاء وثلاثة ثمانية وخمسة
 بفتح القاف وثلاثة الطاء واحمد بن حنبل ويحيى بن معين بفتح يميم
 وكسرة عين وعلى بن المهدى بكسرة الهاء وسكون الياء سكتة منسوبة الى كسرة
 المطهرة على الصحيح والبخاري وابو ذرعة تبصم زار وسكون زاء الرازي

الحسن جميعا
 اتصيح
 واجب
 اطمعهم

واما حاتم فكسرة التوقية والعموم يفتحونها والنسابة بالمد والقصر منسوب
 الى التاء يفتح النون والاعجم بكسر ونا بله مشهور في حركاته والارقطي
 يفتح الراء وضم القاف وسكون الطاء نسبة الى محلة سبعة او غيره
 اربعة المذكورين المستفاد من قوله كعبه الرحمن فهو للتاكيد او المفاخرة
 باعتبار ان غيره ليسوا في مرتبتهم كما قيل في قول الصريين في نحو حبيب
 واخوانه اعتبار الترجيح بالرفع على انه خبر المفعول والجملة حاله فيما يتعلق
 ان يتعلق بالا اعتبار الترجيح ارفع حكم يتعلق بالزيادة ارضا كانت
 منافية وغيرهما مما يعارض كما سبق ولا يعرف بالبناء المجهول وضمنه
 معنى النقل اريد لا ينقل عن احد منهم اطلاق قبول الزيادة اريد لو سمع منهم
 لنقل عنهم وفيه من اللطافة ان زيادة الثقة مقبولة فانه الاطلاق اوزن
 على التقييد الذي هو اعتبار الترجيح والحجب في ذلك ارفع ذلك العجب
 اطلاق كثير من افعال في التايعان للتايعي المنسوب الى محلة شاذ
 القول بالنصب على قبول زيادة الثقة المنافي لنفسه المحدثين الشذوذ
 بخالفة الثقة فهو او ثبوت اللزوم منه انه لا يقبل زيادة هذا الفرد من الثقة
 مع انه نص السانفي يدل على غير ذلك ارفع عدم اطلاق القول بقبولها
 قيل وجه العجبية ان في كلام السانفي وجد التصريح وهناك لم يصح به بل لزم
 مما اعترف به قال التكملة ليس هذا محل ما ذكره امامهم لانه فيمن يختبر ضبطه
 وكلامهم في الثقة وهو عند العدل الصابط فلا عجب فانه ان السانفي
 قال في اثناء كلامه على ما يعتبر به حال الراوتر على متعلق بكلامه في الضبط
 متعلق بعبارة ما نصه بالرفع ارفع هو كلام السانفي بلفظه او ما هذا نصه
 وهو تأكيد كسبق وهو مفعول قال وما بعد بدل عنه وقائمه ان لا يتوهم
 انه نقل بالمعنى وقال محش كلمة ما في ما نصه مفعول قال ونصه مبتدأ خبره
 ما بعده ارفع قوله ويكون له والجملة صلة ما او صفته والمعنى ان السانفي قال كلاما

كلاما نصه ومعناه القطعي قولنا ويكون له وعلى هذا فالمفعول ليس
 عبارة السانفي بل محصلها وان لم يحل على انه عبارة لاجل الكلام في استراك
 وهو قوله ما نصه بل الاول تركه كما قدمناه مع انه لو لم يقبل ما نصه لكلامه
 بقوله السابق مع ان نص السانفي وقوله اللاحق اسهر كلامه فندبر وتأمل
 والحاصل ان الامام قال ويكون له ارفع الراء استرك بكسر الراء حمدة
 في الحفاظ لم يخالفه ارفع حقه ان لا يخالفه الراور لا بالزيادة ولا بالنقصان
 وقيل معناه اذا شتر لم يكن مخالفا له اذا اراد بالشركة هي الشركة في التما
 فانه خالفه ارفع الراء حافظا ولم يراع ما هو حقه بل خالفه بعد شر كنه
 في اصل الرواية فاما مخالفة بالنقصان مقبولة وبالزيادة محدودة وهذا
 معنى قوله فوجد بالفاء التعقيبية او التفصيلية حديثه ارفع الراء
 انقص ارفع رواية الحافظ كان في ذلك ارفع حقه ان لا يخالفه بالنقصان
 وليس على صحة محجة حديثه بفتح الميم والراء ارفع وجه وظهوره او اسنده
 وضبطه بعض السانفي بضم الميم وثبت به ارفع وجهه بالراء وفيه الحكم
 عام والمخرج خاص كالبحار وكخوة من المصنفين مع انه لا يقال وال على صحة
 الراور وانما كان النقص دليل على صحة حديثه لا حياطة في روايته قيل
 هذا اذا لم يكن النقصان منافيا لما رواه الحافظ واما اذا كان منافيا
 لما رواه الحافظ ومحل المقصود الحافظ فيضرك ذلك بحديثه ومن خالفه
 ارفع الراء ما وصفت ارفع ذكرته في وجده حديثه انقص بان يكون زائدا
 وكذا اما يكون ناقصا كما سبق ويشير اليه قول الشيخ فيما بعد فقلت
 فانه يدل على ان المصنف ليس مختصا في الزيادة اضر ذلك ارفع الراء مخالفة
 بالزيادة بحديثه وفيه انه يوجب الزيادة على الحافظ مطلقا غير مقبولة
 مع ان المصنف انما هو الزائده المنافي للادنى انما كلامه قيل حاصل كلامه
 ان العدل انه لم يعرف ضبطه اذا عرض حديثه على حديث من شاركه في الحفاظ

لا يخالف المصنف في
 حاتم بن حاتم
 حاتم بن حاتم

فلم يخالفه كان ضابطا وتبين انه ثقة لانه جمع مع العدالة والضبط
 وان خالف تبين انه غير ضابط فليس بثقة لانه توهيمه دلي من توهيم
 الحفظ واذا كان كلامه رضاء عنه فيما لم يعرف ضبط فلا ينافيه اطلاق
 اصحابه قبوله لزيادة الثقة والله اعلم ومقتضاها انما يقتضيه
 كلام الامام انه اراد ان اذا خالف احد في الحفظ فوجد حديثه ارجح
 الراوي ازيد ارجح حديث الحافظ اضر ذلك ارجح ان الخالفه بالزيادة
 بحديثه ارجح من الراوي فدل كلام الامام على انه زيادة العدل عند
 ارجح منه به لا يلزم قبولها مطلقا وفيه انه باطلا في ما اختاره الشيخ
 من انه الزيادة مقبولة ما لم تقع منافية لمن هو ادنى ويخالف القاعد
 المشهورة من انه ثبت من على النافي فكيف على السات فان حفظ
 حجة على لم يحفظ وانما تقبل من الحافظ يعني ان شرط قبول الزيادة
 كونه من رواه حافظا قال العراقي شرط ابو بكر الصديق في السات فنية
 وكذا القطيب في قبول الزيادة كونه من رواه حافظا اسهر من هذا في
 اطلاق اصحابه القول بقبول الزيادة فان اختلف عندهم في زيادة
 من لم يعرف بالحفظ وانما يعرف بالحفظ وهو المراد بكونه ثقة ارجح
 فلا خلاف عندهم في قبوله لزيادة مع احتمال الاطلاق والتقييد بكونه لا يخالف
 من هو ادنى منه وهذا ما نسخ به الى والله اعلم بما لي وما لي قال محسن
 فان قلت كيف جعله مدلول كلام السات في مع انه لم يذكره وكيف جعله فضلا
 بين المرسلين ومدعاه قلت هو من مولود باعتبار انه لما حصل الفرض بخالفه
 الراوي للحافظ فدل على انه زيادة للحافظ مقبولة فان قلت ان كان الراوي
 ان الزيادة مطلقا تقبل من الحافظ برؤية الزيادة للحافظ اذا كانت
 منافية للحافظ لا يلزم ان لا يقبل وان اراد ان يقبل في الجملة ان الحافظ
 برؤية الزيادة الثقة على ثقة دونها مقبولة فلا يستقيم للحصر قلت

المرسل

مكن

يمكن ان المراد من حصر قبول الزيادة حصر عدم ردها عليه لكن هذا الجواب
 انما يتم اذا ادعى ان حافظا لا يكون ادنى من حافظ مع انه يتفاوت
 حال الحفظ والزيادة المنافية من ارجح حرج حرج فانه ان السات في
 وهو دليل لقوله لا يلزم قبولها مطلقا اعتبر ان يكون حديثه ارجح من الخالف
 انقص من حديثه من خالفه من الحافظ الطاهر من بياض وفيه انه هذا
 ميل من الشيخ الى منه به في التقييد بالخالفه المردودة بالادنى والافضل
 دلالة في كلام السات في على ذلك بل قوله ان اسكن احد في الحفظ اصرح على
 فيتعين ان يكون من تبعصية وجعل السات في نقصه هذا الراوي
 من الحديث دليل على صحة ارضى حديثه وكما ضبطه لانه انقص
 حديثه يدل على كونه بئس رايا ارضى الاول والاروى قال تلميذه
 لم لا يجوز ان يكون نقصا من الحافظ دليل على نقصه حفظه انتهى للجواب
 ان هذا انهم لم يعرف بالحفظ فانه لما نقص من الحديث علم انه غير راجح
 فيكون نقصا بالاجتهاد فيقبل فلا يخالف قولهم من حفظ حجة على لم يحفظ
 ارجح حفظ الحافظ المعروف بالحفظ او فبين خالف من هو ادنى منه
 وجعل السات في ما عدا ذلك ان النقص من مضر الحديث فدل عليه
 ارجح اعدا ذلك الزيادة وانما قال دخلت الزيادة لانه النقصان ايضا
 قد يكون مضر كما ذكر فلو كانت الزيادة عند السات في مقبولة مطلقا
 ارجح من ان يكون الراوي مخالفا للحافظ او لمن هو ادنى او كمن علم ضبط
 اولئك من ان الزيادة المذكورة مضره بحديث صاحبها لجعلها والة
 على ضعف حرج حديثه والله اعلم قال تلميذه ان اجل كلام الامام
 على ما نحن فيه فظاهره قبول منع الزيادة مطلقا لا على التفصيل المذكور
 ويتبادر من سوق الكلام في قوله وزيادته رواها الى هنا ان الخالفه
 من حيث الزيادة ان يزداد الثقة مخالفا لمن هو ادنى منه او يزداد الضعيف

مخالفة للثقة والواقع ان المراد مجرد المخالفة اسهر والطاهر ان كلام
 الامام يدل على النوع الثاني وهو ان يزير الضعيف مخالفا للثقة ويقيم
 منه مخالفة الا وثق بالاولى ويخرج منه مخالفة الثقة للثقة فمن اطلق
 قبول زيادة الثقة فقد خالف الامام وكذا ان يثبته بالنوع الاول فتأمل
 فانه موضع زلل **فانه خالف** الراور والراور والراور الصحيح الحسن بالزيادة
 او النقص في السند او المتن على ما ذكره السخاوي **باربع** ارباب وجود
 راور في حالة المخالفة منه ارفع الراور المخالف المرجوع مخير المسند
 لما فيه من التوقف كزير ضبط متعلق بارج او كسرة عدد وان كان كل
 منهم دونه في الحفظ والالتزام لانه العدد الكثير اولى بالمحافظة والوحد ونظرا
 لفظا للوحد اكثر منه للجماة او غير ذلك من وجوه الترجيح التي سياتي ذكرها
 وفي جعلتها ثقة الراور وعكسها وكونه في كتاب تلقاه الامة بالقبول
 للتلازم **فارجع** ارفع الحديثين المتخالفين يقال له ارفع عن الحديثين
المحفوظ لانه الغالب انه محفوظ من الخطا **ومقابل** بكسر الباء ارفقده
 وهو المرجوع يقال له **الشاذ** لانه انفراد عن رواية بقية الرواة وبعد
 عن اسباب التجميع مثال ذلك ارسال السنة في السنة فاداه التمرير
 والتف في دابين ماجة من طريق ابن عيسى بن عيسى بن عيسى بن عيسى
 الاول وهو سفيان وكان اما جليلا ودفن بالمعل على عمر بن دينار
 عن عوسجة بفتح مائلة وسكون واو وفتح مائلة وصح عن ابن عباس
 ان رجلا توفي بضمين وتشد به الفاء الكسورة وفتح التثنية ارباب
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ارفع زمانه ولم يبع ارباب
 وارثا الا مولى ارفعنا بالفتح هو ارباب ارفعنا ارفعنا ارفعنا ارفعنا
 للحديث يجوز اعرابه مثلنا وتمامه فقال صلى الله عليه وسلم هل له احد
 قالوا لا الا علم اعنته فجعل صلى الله عليه وسلم ميراثه له كذا في فريضة الشكوة

وتابع ابن عيسى بالنصب على انه مفعول مقدم على وصلة ارفعنا من الحديث
 الى ابن عباس ابن جرجج بالجيمين مصغرا ورفع ابن على على فاعل
 وغيره عطف عليه وخالفهم ارباب عيسى وابن جرجج وغيره فاداه ابن زبير
 فاداه ارباب من عرجو بن دينار عن عوسجة ولم يذكروا ابن عباس قال
 ابو حاتم المحفوظ حديث ابن عيسى يفهم منه انه الحديث يطلو على مجموع
 كلام الراور المكي في الرواة وكلامه صلى الله عليه وسلم انتم ارباب كل مية
 كما في نسخة والصمير راجع الى ابي حاتم فحادي بن زبير من اصل العدالة والقيس
 ومع ذلك رجع ابو حاتم رواية من موصولة صلعتها هو ارفعنا باعتبار لفظ من
 وفي نسخة من هم رعاية لمعز من وهو مشداده اكثر عددا منه ارفع
 من حاد قال التلميذ الاول في المثال ان يكون بين مخالفة الثقة وغيره
 لانه هذا النوع في السنة وذو كونه انما هو واقعة بالذات على المتن كما فيه
 ارفع طريقة ما يقتضيه انتم ويمكن دفعه بان يرفع المثال غير لازم وبانه
 من باب الاكتفاء وبانه اذا كانت المخالفة في السنة فحكمه فكيف اذا كان
 في المتن وبانه المخالفة في المتن فادارة وبانه يرفعها كل احد وبانه فتمت
 زيادة الثقة ثم مثاله في المتن زيادة يوم عرفة في حديث ايام التشريق
 ايام الكل وشرب فانه الحديث في جميع طرقه به ونا وانا جاد بها موسى
 بن علي بن رباح عن ابيه عن عتبة بن عمار عن ابيه ابن عباس
 فانه قال لا حديث اذا كبرت كانت اثبت من الواحد الستاد
 وقد هم الحافظ احيانا على انه قد صح حديث موسى بن عزيمة
 وابن خباب والحاكم وقال انه على شرط مسلم وقال الترمذي انه حسن
 صحيح قلت لعلمهم غفلوا عن سند ذلك المتن ونظروا الى كونه فقط
 فحكموا عليه باحكم او مثل هذا يقع كثيرا في الالبوبة انهم ياتون بوجه
 صحيح من الاغراب لكنه اذا لوحظ المعنى يتبين انه على خلاف الصواب

وقال السخاوي وكان ذلك لانهما زيادة ثقة غير منافية لاجلها على
 حاضري عرفة اسهر ويريد ان الصوم لهم مكره وليس مستوف ولا ينبغي بعد
 توجيهمه في وجوه الاول اطلاق يوم عرفة والثاني ان المراهة مختصة بمن
 عن الله كروا له عاد ومن لم يكن عليه صوم التواضع والتمتع والثالث ان الكراهية
 في يوم عرفة تنزمية بالاتفاق والصوم في ايام القسمة يوم يوم بالايمان فلما
 ذكره معها وعرف ان علم علما جديا وكذا لا يقال لله عارف في هذه التقوية
 ان المعنوم في ضمن التحرير واداره توزير المتن حيث فرغ قوله فان حلف على قول
 وزيادة رادها الحسن والصحيح فعلة انما هو راد الحسن والصحيح هو
 مقبول لما في تقرير الشرح لان الحكم يكون راد في مثال مخصوص ثقة ومقبول لا يرد
 على وجوب كونه مقبولا في جميع الصور وكذا الحكم يكون راد في حديث لا يلزم منه
 كونه غير مقبول في جميع الاحوال وكذا قال فيما سبق في حاد من زبد اهل العروة
 والضبط والاصل ان تحقق ما ذكرنا ان السخاوي راد المقبول مخالفا لاربع
 اذ في سنده بالزيادة او النقص لمن هو ادلى منه اربع الضبط الحقيقية
 او حكما كما في التعداد وفي كلام الشرح اشارة الى ذلك حيث قال باز من اذيع
 منه ان المخالف ينبغي ان يكون له ربحا في الحيات المذكورة وانما راد المقبول
 اعم من ان يكون ثقة او صدوقا والثاني بالمعنى المذكور هنا خفض مما ذكره
 في تعريف الصحيح قبل هذا من ان يكون من جهة المقبول في اربعة اقسام
 المصحيح والحسن بقسميهما مع ثبوت السنة ودنيا المعنى الا ان في تعريفها وجوب
 بانه حصر فيما سبق في المقبول فيها وهما انما جعل راد السخاوي
 الزائد على الحسن او الصحيح بسبب المخالفة لمن هو ادنى مقبولا ولا يلزم
 من مقبولية الراد مقبولية المرد فلا تنافي في هذا ان الذي قررنا هو المعتمد
 في تعريف السخاوي بحسب الاصطلاح ان المطابق للمعنى المذكور هو المستفاد وبه
 عرف السخاوي في الجواز وقال الخليلي وعليه حفاظ الحديث السخاوي ليس له

الاسناد واحد بنه بن شيخ ثقة او غيره فما كان غير ثقة متردك لا يقبل
 وما كان غير ثقة يوقف ولا يحتج به فلم يعنه المخالفة ولا اقتصر على الثقة
 وقال الحاكم السخاوي هو الحديث الذي ينفرد به ثقة في الثقات وليس له اصل بمناج
 لذلك الثقة فلم يعنه الثقة المخالفة ولكن فيه بالثقة قال ابن الصلاح اما
 حكم السخاوي عليه بالسند ودفعه الى كمال فيه واما ما ذكره الخليلي والحاكم
 فمشكل بما ينفرد به بعد الحفاظ الضابط الحديث انما الاعمال بالبناء
 وحديث النهي عن بيع الولاد وهبته **واذ وثقت** المخالفة كذا في نسخة
 مصححة وفي نسخة الواو من والباء سرج **مع الضعف** بان كان الراد
 المخالف ضعيفا لسوء حفظه او جهالة ادكوهما وهما ان الضعيف لا
 والفاظ ان السخاوي والمنكر كلاهما ضعيف لكن السخاوي قد يكون مقبولا
 والمنكر راد به ضعيف **قال راجع** اربعه للمدعيان يقال له اربعه المدعيان
المعروف لكونه موثوقا عندهم **ومقاله** اربعه يقال له اربعه
المنكر لانهم انكروه قال السخاوي راد المنكر ما راد الضعيف مخالفا
 مثاله ان المنكر ما راد ابن ابي حاتم من طريق حبيب بصح ما هامة
 وفتح موهبة وتشديد تحفة مكسورة بفتح فكسر ابن حبيب بفتح فكسر
 وهو موهبة بن حبيب وفي نسخة بضم الميم بفتح الموحدة وسكون
 الباء في الثلاثة والاطالة سهو فلم الزيات بتشديد الحية ببيع الزيت
 او صانعة المتوى بضم ياء وسكون كاف وفتح في اخوه سيد على مذهبه
 وقفا وهو امام التواد ومن اتباع التابعين عرض عليه تكميده ما في يوم
 حار فابى نور عا وقال انما لا آخذ ابوا على التواضع ارجوانه لك الزود وس
 قراد على جعفر الصادق بكساده المسمى بسلسلة الذهب وعلى جماعة
 اخير رضى الله عنهم اجمعين والاصل ان اخاه رور غير ابي اسحق اي
 السبيعي بفتح مائلة وكسر موحدة بعد ما يادس كنه تم عين مائلة عن

عن العيزار يفتح مملكة وسكون حثية والف بين زامر واد ابن حيت
بضم مملكة واد مفتوحة ويا مكنة بعد المسئلة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اقام الصلوة او المكتوبة واد اعطى الزكاة او المودة
ووجع اربيت الله لوجع ودوق بالمقام باناء العظام وضم اربيت
رمضان بالتمام وقرى الضيف بفتح الفاء واد ارا طوعه اذا وجب
عليه الاطعم وحل الجنة ارا دخولا اوليا بسلام قال ابو حاتم ارا حجه هو
ار الحديث المذكور منكر اربيت كساده واد كان معناه صبي لان غيره
ار غير حبيب في الثقات الرازيين رواد هذا الحديث رداة الزده
باعتبار لفظ غير ابن حبيب المعروف عن ابن ابي اسحق موقوفا ارا ابن
عباس وقد رواد حبيب مرفوعا وهو ارا غير الحبيب المعروف ارا ضد
المشكوك في تعليقه نظرا لانه لا يدل على انه الضعيف معتبر في المنكر قال ابن الصلاح
المشكوك تسام في الاول لفظ الخالف لما رواد الثقات والسام في الورد الذي ليس
في رداة في الثقة والالتقاء ما يحتمل معه تزوده وقال التلميز هذا خلاف
ما قدمه عن الشافعي لانه المتفحص ارا حجه فيه ولم يكن ذلك دليل حجة
وبه عرف ان الامار ما قلته لا ما فهمه المصنف اسهر ويكن دفعه بان كلامه
هناك مبني على زيادة الثقة في المتن وهنا على زيادته في الاسناد مع ان
الطام في كلام الشافعي انه اراد به في لم يعرف كونه ثقة كما استبعنا الكلام
فيه والحمد لله وعرف بهما انما ذكرناه في التور بالرجال على التوق بالان
والمشكوك ان بين ان ذوالمنكر عموما وخصوصا وجه وجه ان حجب الموقوف
وهو ان يعتبر في كل منهما شي لا يعتبر في الاخر ويعبر في كليهما شي اخر حيث
اعتبر في كليهما مخالفة الاربع وفي السناد مقبولة الرادر وفي المنكر ضعفه
واما حجب الصدق فيبينها مباينة كلية فان رفع اعراض تليده
بانه يشترط في العموم والخصوص وجه ان يكون بين المذكورين مادة اجتماع

بصدق فيها كل منها وليس المذكور ههنا كذلك وما ذكره في توجيهه ليس
على حده عند القوم انتهى وبيان الدفع ان النسبة معتبرة تارة بحسب الصداقة
وتارة بحسب الوجود كما في القضاء وتارة بحسب الموقوف كما يقال الموقوف
ان لم ينشأ ركاه ذاتي فحسبنا هو الا فان تشارك في جميع الزايات
فحسبنا ويا كاحد والمحدود وان شارك احدهما الا في ذاتيات دور العكس
فبينهما عموم وخصوص مطلقا وان تشارك في بعضها فبينهما عموم وخصوص
من وجه كذا في شرح المطالع للابهر وعلى الاصطلاح الاخر ينزل كل المص
او يقال اراد ان بينهما عموما وخصوصا وجه لغة بمعنى اجتماعهما من وجه
وافترافهما من وجه ويؤيد قولنا بينهما اجتماعا في اشتراط الخالصة وقدرتها
في ان التذرية ثقة بالاضافة وفي نسخة راوية ثقة او صدق بالجر
والرفع ارا لم ينقل عنه كذب لكنه غير ضابط في المنكر راية ضعيف بالاضافة
وفي نسخة راوية ضعيف ابن بسود حفظه اوجهاته او كذا ذلك على ما ذكره الشيخ
ومثيل ليس ثقة ولا صدوقا وقد عفل ارا في الاصطلاح او غير هذا التحقيق
في سور بينهما اراد به ابن الصلاح فانه سور بينهما حيث لم يميز بينهما
وقال المنكر بغير ان قال التلميز قد اطلق في غير موضع النكارة على
رواية الثقة في مخالفا لغيره ومن ذلك حديث نزع الحاتم حيث قال ابو داود
هذا حديث منكر مع انه رواية همام بن بحير وهو ثقة اخرج به اهل الصحيح
قلت العبارة في الاصطلاح للمغلب فاذا جاء خلافه يؤل مع انه يحتمل ان لا
ان لا يكون همام ثقة عند ابن داود لانه يجتهد لا يجب عليه تأكيد غيره ثم قال
وفي عبارة السام ما يفيد في هذا بعينه انه يقابل المحفوظا وكان المحفوظ
والمعروف لبا بنوعين حقيقيين تحتها افراد مخصوصة عندهم وانما هي
الفاظات تعمل في الضعيف واسد علم تجعلها المصنوع لانا فلم نوافق
ما عندهم انتهى وفيه انه تتبع منقولاتهم وبنوا اصطلاحه على اكثر استعمالهم

خطا، يقال قدر الشيء قذرا بالتخفيف امر قدره بالفتح يد قالوا
 فقدرناهم فنعم القادرون كذا في ستم العلوم فالمعنى قدره الله اراد
 كتحقق حلال رمضان عدد ايام شهر شعبان حتى تكملوه ثلاثين يوما
 ثم صوموا رمضان ولو لم تروا هلاله في الغيم وكفوه اذا المقصود
 في الرؤية العلم اليقيني وهو ما يرويه الهلال عند نقصان الشهر
 واما كجصول كمال الشهر وحاصل معناه انتموا شهر شعبان ثلاثين
 فيوافق قوله صلى الله عليه وسلم فاحملوا العدة ثلاثين في الغيم وقيل
 معناه قدره الله منازل العرفان يدلكم على ان الشهر تسع وعشرون
 او ثلاثون قال ابن شريح هذا خطاب لمن خصه الله تعالى بهذا
 العلم وقوله فاحملوا العدة خطاب للعامة التي لم تعرف به كذا
 في النهاية ونقل عنه محشي قول ابن شريح ومن سببه ومن تبعه
 باطل لمخالفته الاجماع على عدم الاعتماد بقول المنجمين وانفتوا
 على انه يرد ولقوله تعالى فاحملوا العدة اخذت للناس خطابا
 عاما فمن شهد منكم الشهر فليصمه ولقوله صلى الله عليه وسلم بالخطاب
 صوموا رؤيته واقطروا رؤيته ولما في نفس هذا الحديث لا تصوموا
 حتى تروا الهلال ولا تقطروا حتى تروه ولقوله صلى الله عليه وسلم
 انا امة امية لا نكتب ولا نحسب قال الطيبي دل على ان موقفة الشهر
 ليست الى الكتاب والحسب كما يزعمه اهل النجوم انتهى واقول لو صم
 المنجم عن رمضان قبل رؤيته بناء على معرفته يكون عاصيا ولا يحسب
 عن صومه ولو جعل عيد الفطر بناء على زعمه يكون فاسقا ويجب عليه
 الكفارة في فعله وان عدل في اطار حلالا فضلا عن عده ووجب
 صاركه اذا فرغ الغيب انه جعل المنجم من الخواص والبقية عامة
 لم تعرف به واغرب منه نقل صاحب النهاية قوله وسكونه عليه

رمضان

على من جاز

الموهم منه

الموهم منه قبوله فانه لا يحل لاحد كلامه الابنية الرد عليه واما ذكره
 بعض علماء شافعي محمد بن مقاتل انه كان يستل المنجمين ويعتد على قولهم
 بعد ان يتفق على ذلك جماعة منهم فلعلة محمول على ما يكون الاحوط فيه اعتبار
 الغلبة الظن ولما ذكره السرخسي في كتاب الصوم قوله قال يرجع الى قول
 اهل الحجاز عند الاستباه بعينه فانه النبي عليه السلام قال من اتيه كاهنا
 او عافا فصدقه بما يقول فقد كفر بما انزل الله عليه محمد قال في التهذيب
 يجب صوم رمضان برؤية الهلال او بمسكني كعبان ثلاثين يوما
 ولا يجوز تقليد المنجم في حبابه في الصوم ولا في الاطوار واما ما نقل عن التمار
 هل للمنجم ان يعمل كعبان فقه فقيه وجهان فيهما انه يجوز والثاني لا يجوز
 اقول الصحيح ان الاول لا يجوز للحديث السابق فانه اذا كان كاذبا لا يجوز
 تصديقه في حق غيره فكذا يكون كاذبا في حق نفسه بتكذيب الشارع اياه
 والله سبحانه اعلم هذا يدل من المطابقة في اللفظ على عدم صحة رواية الحديث
 بالمعنى الاحالة الضرورة ثم هذا لا ينافي ان كان ثابتا باعتبار هذا الاسناد
 ولكن وجهنا للسنان في متابعا بكسر الباء هو عبد الله بن مسلمة يفتح
 وسكونه الفعبي يفتح فاف وسكونه هامة وفتح نون كذا لك ان من
 ذلك اللفظ الذي رواه السنان في اخيه البخاري اسناده بلفظه عنه
 ارعن عبد الله المذكور الى احوال سنة قال الشيخ ذكر يا فضل على ان مالكا
 رواه عن عبد الله بن دينار باللفظين فمدة وفي نسخة ومنه ان المتابعة
 المتقدمة متبعة تامة ووجه ناله ارباب في ايضا هو موهم ان يكون بغيره
 ايضا كما حقه ان يراى ايضا قبل قوله له او بعد قوله متبعة قاصرة في صحيح ابن حبان
 فيهم الحاد وفتح الزاير متعلق بوجهنا كقوله في رواية عاصم بن محمد بن ابيه محمد بن ربيعة
 عن جده عبد الله بن عمر بلفظ فكملا ثلاثين وفي صحيح مسلم عن نافع عن ابن عمر
 بلفظ فاقدروا ثلاثين قال السخا ورفعه توبع عبد الله بن دينار في وجهين

خاتمة

عن ابن عمر لما استشهد الحسن منقشة في كوة المتابعين الاخيرتين
متابعة بناء على تفاوت الالفاظ حيث وقع في الاول منها فكلوا ثلثين
بدل قوله فاكلوا العدة ثلثين وفي الثانية منهما ما قدر وثلثين بدل
ومعها بقوله ولا اقتصار في هذه المتابعة الاولى حذف هذه لعموم قوله
سواء كانت اربعة متبعة تامة او قاصرة على اللفظ متعلق بل اقتضا
بل لوجاهات اربعة متبعة مطلقا بالمعنى لكنها اربعة متبعة مطلقا تحت
بكونها من رواية ذلك الصحابي **وايه وجد من** اربعة النور النسي
كما سبق وهو في رواية صحابي **اي** اربعة اربعة حديث الصحابي
ذلك النور النسي ولو لا جعل المتن والشرح كشيء واحد لا خجل
معنى المتن فتأمل في اللفظ والمعنى اربعة اربعة المعنى فقط لا يقال
لم لم يعتبر المتابعة في اللفظ فقط مع انه قد يتصور بان يكون جميع الفاظ
الحديث متكررة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة
لا يسمى هذا الا بالعبارة المعنى لا سيما مع انه نادر او غير موجود **فهو**
اذا قلت به لئلا يكون المتن هو **اي** والمصطلح المسئلة
وهم قيدوها فقالوا ثم بعد فقد المتابعات على الوجه المرسوم اذا وجد
متن اخر في الباب عن صحابي اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة
لما كان توضيحا ولو قال فان وجد لكان تلويحا الى كلام القوم وتخليص
من مخالفتهم مسألة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة
عن الصحابي وغيره عن ابن عمر ما رواه الصحابي من رواية محمد بن حنبل
بضمها الكلمة وفتح فسكون عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
فقد ذكره ابن النخعي او محمد بن حنبل وهو اقرب وبالمعنى انما
مثل حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر سواد يفتح السين وهو
على الحالية اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة
معنى الغائل فهذا **اي** اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة
دابة
ويلزم

ويلزم منه المعنى واما اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة
ابن خزيمة من رواية محمد بن زياد وبكسر الزاير وبعد ما تحته عن ابى
هريرة بلفظ فان عم عليه وفي نسخة عن ابن جهم وكان جهم عن
وهو معن الاول في الهداية عن علي بن الهلال وعنه في حال وهو في
عنهم او كونه فاكلوا اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة
بما حصل باللفظ سواء كان من رواية ذلك الصحابي ام لا ولا اربعة اربعة
بالنصب عطف على المتابعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة
بما حصل بالمعنى كذلك قال المصنف سواء كان من رواية ذلك الصحابي
ام لا قال فيمكن وهو طاهر وهذا الاصطلاح المذكور في الشكل ونسب
عبارة المتن وقد تطلق المتابعة فيه مساححة وامراد المتابعي ليلام
المقابلة باطلاقة على الساهر وبالعكس اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة
فلا فرق بينهما الا بغلبة استعمال الساهر في احد معنييه عند قوم وكثرة
استعمال المتابع عند اخرين فالخلاف لفظي لا حقيقي والادوية
اربعة اربعة سهل اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة
متابع اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة
المطلق على ما هو كلام غيره بل صرحه قال النوراني الا اعتبارا من تاتي
الى حديث لبعض الرواة فتعبره بروايات غيره من الرواة
بشيء طرأ الحديث لتعرف هل شاركه في ذلك الحديث راو غيره
فرواه عن شيخه ام لا فان يكن شاركه احد عن غيره كجده اربعة اربعة
اربعة اربعة حديثه للاعتبار به والاعتبار به فيسمى حديثه من الرواة
شاركه متابع او سياتي بيان من يعتبر كجده في مراتب البرج والتعديل
واذا لم يجد احدا تابعه عليه عن شيخه فانظر هل تابعه احد عن شيخه عليه
فرواه متابعه ام لا فان وجدت احدا تابعه عن شيخه عليه

الا اعتبار معتبر الكاثر اذ اعتبنا ولم يقل به عاقل **ثم المقتبول** هذا القسم
ماز للمقتبول كما بنا رايه بقوله ينقسم الى اقسام كثيرة وغير محولة الى
الانقسام تخصر فيها لانه **انما** **المقتبول** **من المعارضة** اي
معارضة حديث اخر يناقضه في المعنى وقوله ان لم يأت خبر بزيادة حال
المعنى فلا يرد عليه قال تلميذه المعارضة مصدر والمصدر الزيادة
اسم فاعل ولا حاصل على هذا الاستعمال مع تسمية استعمال الحقيقة وفيه
ان تسمية استعمالها اذا كان متضمنا لتعريفها يجوز العدول الى
بيان حاصلها ومبناها **هو** **المقتبول** **الاسم** **هو** **المحكم** **الذي** **يحل** **به**
بالمشبهة وامثلة كثيرة اورد الحاكم منها في مسند عيشة ان من الناس
عزبا يوم القيمة الذين يشبهون بخلق الله وجاءت امرأة رقاعة فقالت
انم رقاعة طلقني فزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير ذكره السيوطي
وان عورض **ان** **ناقضه** **حديث** **اخر** **في** **المعنى** **فلا** **يح** **الحال** **في** **الشيئين**
اما ان يكون معارضة بكسر الراء وهو الحديث الاول فمقتبولا بان يكون صحيحا
او حسنا مثله فيه اشكال وهو انه انما يرد به ان يكون المعارض ساديا
للمعارض في الصحة او الحسن كما هو المتبادر ويرد عليه انه تقدم انما
يقدم على الصحيح ويقدم الصحيح على الحسن وانما يرد به ان يكون مثله في المقتبول
فلا حاجة الى ذكره لدلالة قوله او يكون مردودا عليه ويرد على اختصاره
المعارضة في الصورتين لان المعارضة بين الصحيح والحسن ثابتة ايضا
على ما اختاره تبعا لبعضهم وقد ذكر تلميذه انه قال المصنف في تويره المراد
اصل المقتبول لا التاويل فيه حتى يكون القدر ناسيا للاقوى بل الحسن
يكون ناسيا للصحيح لوجود اصل المقتبول قال تلميذه في هذا مخالفته
لما تقدم من قوله يحصل فائقة تقسيم باعتبار مراتبه عند المعارضة
قال قائل هذا امر وقع في انشاء التقرير فلا يحث فيه قلت فقوله لا يخلو

اما ان يكون معارضة مقبولا مثله او يكون مردودا تقسيم غير حاصر لانه
جاز ان يكون معارضة دونه في المقتبول وليس مردودا عليه **المقتبول** **الذي**
يسنخ بالبال واسم علم بالمال لانه لما قسم المقتبول اولا وذكر ما يتعلق
في المعارضة وغيره ذكر هنا تقسيمها اولا باعتبار اصل المقتبول ومقابلته
وذكر ما يتعلق به في المعارضة المختصة به اولا كانت تلك المعارضة
مختلفا فيها اعرض عنها وذكر المعارضة المنفوق عليها وهذا بمنزلة هيب
المفسر راحق وما سبق بختار منه هيب اوفق والثاني ان المردود لا اثر له
ان لا تاثير له في ان يكون مقابلا فضلا عما ان يكون معارضا ومناقضا
لان القوي اعظم من ان يكون صحيحا او حسنا لا يؤثر فيه مخالفة الضعيف
لعدم العمل به الا اذا لم يجد هناك حديث قوي فيقدم على الراي كما هو
منه هيب او اذا كان في فضائل الاعمال بشرط ان لا يكون مردودا فعلا اصل
في الاصول وان كانت المعارضة او معارضة حديث **بمثله** **ان** **مقتبولا**
اخر فلا يحجز اربع من ادعين اما ان يمكن الجمع اربنا ويل او تقييد او تخصيص
بين مدلوليهما ارمعنيهما بغير تعسف متعلق بالجمع والتعسف
از يد من التعسف لانه خروج عن الجادة قال المصنف انما كان بتعسف
فللخصم ان يردده وينقل الى ما بعد من المراتب نقلة تليمة **فان** **امكن**
جمع **اي** **بتكليف** **في** **غير** **تعسف** **كما** **سياتي** **بيانه** **في** **امثله** **هو** **ان** **تقسم**
الحديث **المعارض** **لغير** **الممكن** **لجمع** **بينهما** **هو** **النوع** **ار** **احد** **انواعه**
المسمى **اي** **المذكور** **في** **حقه** **انه** **مختلف** **في** **الاسم** **بلسان** **اللام** **مختلف**
مدلول حديثه ويناسبه ما يقابله وهو التامخ وضبطه بعضهم بفتح اللام
على انه مصدر رجيح ويلايمة قوله فيما بعد الترجيح وقال محسن صحيح الترجيح
للزري على صيغة اسم الفاعل وبعضهم على صيغة اسم المفعول هذا والتجزي
جعل التامخ والمنسوخ وما عمل فيه بالترجيح داخل في مختلف الحديث

واما مختلف فلم يختلفوا في رفعه لانه في المتن خبر المبتدأ وان كان ظاهر السمع يقتضيه ان يكون منصوبا على انه معقول ثمة للمسمي وقد استرنا اليه دفعه وتكلف بل نقسف بعضهم فقال اي المسمي مختلف الحديث اياه وغيره بعضهم بقوله مختلف الحديث لانه يكون ابناء متعلقا بالمسمي على انه قد سبق حارا ان المص جعل كتابيه واحدا من قراء الحمد المتن فتعين عليه اعادة المتن ومن قراء السمع يلزمه اعاب السمع وهذا اذا لم يكن الجمع بينهما ولو بتاويل فلو قال هو النوع الذي يقال له مختلف الحديث لحسن اخرج لك اولي حسن ثم المراد بالاختلاف اختلاف مدلوله ظاهرا هو من اقسام الانواع يضطر اليه جميع الطوائف من العلماء وانما تكفل به الجامعون بالبين التفصيل وكذلك في الفقه والاصول واول من تكلم اليه الامام الشافعي وله فيه مجلد جليل في جملة كتب الام ومثله اي لهذا النوع ابن الصلاح بحديث لا عدي يفتح وسكون المملكتين والف مقصور بعد ولو اسم من الاعداء كالدعوى والتقوى من الاعداء والاتقاد وهو ما يعدي من جوب او كونه واعدائه مجاوزة من صاحبه الى غيره بمجاورة في النهاية اعداء الاعداء وهو ان يصيبه مثل صاحب الداء ولا طيرة وهي التشام بالسني على ما كان في عادة الجاهلية من انهم اذا توجهوا الى جهة وراوا طيرة اطار الى يمينهم نفقا لوابه وقالوا انه مبارك وان طار الى يساره نشا موابه ورجعوا الى بيوته ومنه اصحاب السائمة في مقابلة اصحاب البعثة والتشام قد يكون بغير الطيرة كقابلة كل او حمار او كافر او قاجر وقد يكون بالقول كما اذا سمع يا حيران او لفظ شر او نفخ خير فالطيرة غلب التشام اما الفال الحسن فاخذ من شخص كما اذا سمع يا سعيد ويا سعيد والفال المصنف ما صدر عن السلف واختلف فيه المتأخرون ولا شك ان التشام بما فيه مكره ووا بالحروف او بالمعز واما النقال او بظهور بسملة ونحوها فلا ينسب به واما الحروف فلا دلالة لها على التبع والحسن ابدان الطيرة مصدر كالحيرة ولانثالث لها

الطيرة والفعال

بالعز

كذا في النهاية

كذا في النهاية وفي الصحاح نظيرت من السني وبالسني والاسم منه الطيرة على وزن العنبية وهي ما ينشأ من به من الفال الردي قال النووي هي بكسر الطاء وفتح الباء على وزن العنبية هذا هو الصحيح المعروف في رواية الحديث وكتب اللغة وحكي القاضي وابن الاثير انهم من سكن الباء وتمام الحديث ولا يامة ولا صف ولا غول والهاية بالتخفيف اليهم من طير الليل وقيل هي اليوم وكانت ترعى في ارجح القليل الذي لا يدرك تارة نصير هامة فتقول اسقوني اسقوني فاذا ادرك تارة طارت وكانت يزعمون انهم صفر حية في البطن والذي يجزم الانسان عند جوعه من عضه وقيل كانوا يتناوون بصفر ويقولون يكتر فيه الفتن والغول احد الغيلان وهم جنس من الجن كانت العرب تزعم انها تتراى اي للناس في الفلاة فتتلون في صورتهم فتقول لهم اي تضلمهم عن الطريق واما فقهاء صلى الله عليه وسلم وليست بقيا لوجوده لقوله تعالى كاذبي استهوت ان طين في الارض حيران الاية بل ابطال زعمهم في تلونه في الصور المختلفة واما ما ذكره في مختصر النهاية ان معنى لا غول اي لا يستطيع ان يضل احد فليس على ظاهره مخالفة الاية المذكورة مع حديث قر بكسر الفاء وتشديد الراء المفتوحة ويجوز كسرهما من المجزوم وهو الذي اصابه الجذام وكانه جزم اي قطع قال في القاموس الجذام كغراب علة تحدث من انتشار السوداء في البهائم كالفيل فراج العضاء وهو ما يتادور بانتهى الى ثاكل الاعضاء وسقوطها عن نفوخ فزارك بالنصب اي كزارك من الاستدائ وكونه مما هو ظاهر الضمير اي فزارك يا او فزارا على قدر توكلك على الذي بين الامر وكذا مع حديث يورد مرض على مصحح وكلاهما في الصحيح اي مع دوايه في اول فراه لعده ومسلم عن جابر على ما في الجامع الصغير للسيوطي واما الثاني فقال الزركشي رواه الشيخان فاراد المص انهما في مرتبة واحدة من الصحة مع قطع النظر عن جدهما الصحيح من الاخر كما تقرر وظاهرهما التعارض اي في المعنى المذكور لول بهما اذا الاول يدل على نفى

نفوخ

الاعداء مطلقا والساني اثباته المؤكدة بالادلة الجرمية المستبينة بالجمع بينهما
 ارباب الدين انهم من الراضين انهم من الراضين اي الجذام والبرص وغيرهما
 لا تعدي بطبعها كما يقول به الطبيعية لكن الله سبحانه وتعالى جعل مخالطة الرضخ
 من هذه الراضين للصحيح مفعولنا في مخالطة واللام للتقوية سببا مفعولنا
 لجعل لاعدائه بكسر طرفة عرصة اي لاعدائه في مرض الرضخ الى الصحيح ثم قد يختلف ذلك
 اي الاعداء عن سببه وهو مخالطة كما في غيره من الاسباب حيث يختلف السبب
 لعدم الشج بالاكل لمن له جوع البقر وعدم الرى بالشرب لمن له الاستسقاء
 كذا جمع بينهما ابن الصلاح تبعا لغيره وحاصله ان النفي في قوله صلى الله عليه وسلم
 لما كان يعتقد اهل الجاهلية وبعض الحكماء النسبية وارباب العلوم الرضخية
 والطبيعية من ان هذه الراضين من الجذام والبرص تعدي بالطبع كجرح
 وقد ردوا بها الله تعالى بكتابهم في دفع قضية ابراهيم وموسى وانه الانبياء في الحديث
 الثاني باعتبار السبب العادي في جعل ذلك ولكونه رحمة للعالمين خذرا من
 المحرومة من الضر الذي يوجد عنهم عادة بفعل الله تعالى في التشبيه بالاسد
 اي الى ذلك وقد يقال للجمع بينهما بان النفي للاعتقاد والادوار للفعل كما في
 الله عليه وسلم عن الدخول في بلد الطاعون مع ان المعتقد ان لا تأثير لغير الله
 وانه اذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون والظاهر ان الاداء
 بالقرار رخصة للضعفاء ولذا احضه بالمخاطب واما الكاملون المتوكلون
 فكلهم في ختمهم اذ صح ان صلى الله عليه وسلم اكل مع مجذوم وقال بسم الله ثقت
 بالله وتوكل عليه رواه ابو داود وغيره واما ما ورد من ان صلى الله عليه وسلم
 قال لمجدوم جاءه لبيابيه فلم يمده يده اليه وقال قد بايعت فمحمول على بيان
 للواز او على اختلاف الحال ففي الاول نظر الى السبب المناسب لمقام
 الجمع وفي الثاني نظر الى السبب الملايم لمقام التفرقة وبين ان كلامه من المقامين
 حق والاول اعني في الجمع بينهما ان يقال ان نفيه صلى الله عليه وسلم للعدو وبقا على عمومته وفيه

انه على تقدير الاول ايضا باق على عمومته لان كلام ابن الصلاح ليس تخصيضا
 بل هو تاديل وصرف عن ظاهره ضرورة الجمع بينه وبين معارضة لكن الغنوم
 من كلامه الاتي انه افاد بقوله على عمومته ظاهرة العام اولا وجود العدو
 اصلا لا بالطبع ولا بالسبب وقد صح قوله صلى الله عليه وسلم لا يعدي شيء شيئا اراد به
 انه مؤيد لبقائه على عمومته وفيه انه لا فرق بين هذا الحديث وحديث لا عدو
 بل هو ابلغ من هذا قال محسن ما قلت هذا ايضا بقبول تاديل ابن الصلاح
 قلت سمعنا لكن تعدد عبارات الحديث وتكرارها يدل على انه امر اوها ما يتبادر
 منها اسه وفيه ان ابن الصلاح يسلم بهذا لكن صرفه عن طاهره كحديث افيعارضة
 بحسب الطاووس من هذه الثانية السببية في الغالب فتعلم ان النفي
 على الطبع والحقيقة والاثبات على السبب والمجاز كما جمعوا في قوله تعالى
 وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى ما رميت خلقا اذ رميت كبا وكذا
 قوله تعالى فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم ارموا فقتلهم حقيقة بل صورة ولكن الله قتلهم
 وقوله ارموا قد صح قوله صلى الله عليه وسلم مؤيد ايضا لبقائه على عمومته فمن عارضة
 ارجح الطاووسا لمعارضة النبي صلى الله عليه وسلم كغيره على الحقيقة فتعلم المعارضة على المعاني
 اللغوية لا الاصطلاحية فالمعنى استشكله وسأله وقابل كلامه فيني لهما اوجب يكون
 في الابل الصحيحة ارضا بينهما فتعلمه فيني لهما مستغنى عنه فتجرب بفتح الفتحة
 وسكون الجيم وفتح الراء وفي نسخة بضم الفتحة وسكون الراء ارض تصير الابل جربا
 حيث رد عليه ارجحين رد معارضة معارضة ومقابلته لقوله صلى الله عليه وسلم
 لا يعدي شيء شيئا بما ذكر بقوله مستغنى عنه بقوله سابقا واما قول شارح وقوله
 صلى الله عليه وسلم ذلك الحديث لا يدفع الايراد فيه وعليه انه يحتاج الى علم
 بوقوع حديث لا يعدي شيء شيئا وروايتين الثانية لدفع المعارضة قتال
 ثم رايت محسنا قال عند قوله حيث رد عليه بقوله الاول ترك ذلك ليكون
 قوله من اعدى بدلا عما سبق من لفظ قوله صلى الله عليه وسلم ان كان قوله

باز البعد اوجب يكون
 في الابل الصحيحة ارضا
 بينهما فتعلمه

بعض مقولا او مقولا انه كان بمعناه المصدرى وتوجيه ان قوله صلى الله عليه وسلم
في وقت الرد حاصل بهر الحديث وهو من اعدى القول التقدير وقد صح قوله صلى
الله عليه وسلم الدال على عدم الاعداء ولقد حيث علمه لذلك فمن اعدى الاول
ظايره انه اراد صلى الله عليه وسلم من الكلام انه وقوع الجواب بناء على السبب الثاني
نفي الاعداء بالطبع المكون في طباع الجاهلية والافلو محل الاعداء على الطبع فقط
من اعدى الاول اذ لا فرق بين طبع ابل وطبع ابل ومضى السراخ اوجه من فساد
عقيدته وايصاله الى لب توجيهه وحقيقته والتعبير بالاعداء لثبات كل ذلك
قال النووي معنى الحديث انه البعير الاول الذي جرب من اجرة اقول لعل النبي
صلى الله عليه وسلم علم بنور النبوة انه المعارضة جعله معه يا بطبعه فزده عليه
بقوله فمن اعدى الاول يعني ان الله تعالى ابتداء ذلك الاعداء في الثاني كما ابتداء
اي مثل ابتداء في الاول وفيه نظر اذ الثاني يحتمل ان يكون بسبب دانه لا يكون بسبب
وحديث اخر من الجذوم وتأثير الخالطة بحسب المتكلمين وحدث امتناعه
صلى الله عليه وسلم عن مبايعة الجذوم باليه طاهر في ان الثاني ليس كالاول
فتأمل فانه ليس معترضا من اعدى الاول بل هو من باب ارجاء العنان
للخصم اي سلمنا ان البعير اعدى الابل بخالطة فاعدى البعير وانما عدل
عن البعير الى الاول لانه قد يقال ذلك البعير خالط ارباب اخر وهم جربا
فخرج كلامهم بالاول وعبر بمن اشار الى ان هذا انما هو فضل الفاسل الجشعي
واما الادب بالفوار من الجذوم فمن باب سد الزرائع ارباب الواسل اي الرذائل
كسوء الاعتقاد اي من باب سد نواحيها لتلايق كان الاظهر ان يقول
لانه ان اتفق للشخص الذي بخالطة اي الجذوم منى فاعلى يتفق من ذلك
اي الجذام الذي يدل عليه الجذوم بتقدير ابتداء اربابا قال بالاعداء المنفية
تأكيد لقوله ابتداء فينبط بالنصب على جواب النفي ان ذلك اوصول الجذام بسبب
خالطة اي الشخص الجذوم فيعتقد صحة العدور فيقع في لوجه اربابهم فيه انه

ادخل

اذا ظن ان الجذام حصل بسبب الخالطة واعتقد صحة العدور بالتأثير
السببي لا يرجع فيه وان اراد به انه سبب الخالطة يعتقد صحة العدوى
بالطبع فيرد عليه انه يجب على كل احد ما يتعلق ان يحتمل ما يتعلق
بالسباب كالمعالجة بالادوية بل حزاولة الاطعمة والاشربة حيث يحتمل
انه يظن ان الادوية وكما لها تأثير بطبعها فيعتقد اعتقاد الطبيعية
فيخرج عن المعلة الخفية فاحر بحسب اي الجذوم وهذا اعادة للمدعى بعبارة
اخر حسبا للمادة يرد عليه اجتنابه صلى الله عليه وسلم عن الجذوم عند
ارادة المبايعة مع ان منصب النبوة بعيد من ان يورد بحسب مادة ظن العد
كلا ما يكون مادة لظنها الصفا فان الادب بالتجنب اظهر في فتح مادة ظن ان العد
لها تأثير بالطبع وعلى كل تقدير فلا دلالة صلا على نفي العدور بسبب السراخ
التوريشي هنا كلام دقيق على وجه التحقيق ذكرته في شرح المسكوة والسد
ولي التوفيق والله اعلم وكان ماخذ كلامه قول صاحب النهاية تحت حديث
لا يورد ممرض على مصحح كره ان يظهر بالمصحح ما ظهر بالمرض فينبط انها
اعدتها بطبعها فيأثم بذلك انتهى يعني فينبط انها اعدتها بسببها فلا يأثم
بذلك فيكون من باب اذا سمعتم بارض فيها طاعون فلا تزلخوها وقد صنف
في نسخة صنع في هذا النوع الامام الشافعي رضي الله عنه كتاب يختلف الحديث
لكنه لم يقصد استيعابه كناية عن عدم استيعابه والا فمن اين يعلم
قصده ولكن يشير الله انه لم يغزوه بالتأليف بل جعله جزء من كتابه الام
واقول بل لا يمكن الاستيعاب لاختلاف جنوم اولى الالباب وانما اظهر
الامام في الام طريق الجمع في بعض الاحاديث ليعلم كيفية انواع الجمع ولا يلزم بعد
ضبط القواعد الاصولية استيعاب الامثلة الجزئية وحاصلها انه ذكر جملة
اجمالية تنبه العارف على طريقة الجمع التفصيلية وقد صنف فيه اربعة هذا
النوع بعد اربعة الثاني ابن قيسية بضم القاف وضع الفوقية وبائية

و شيخ الشيخين وقد جاد و الطحا و هو امام جليل من علماء الحنفية
 واسم كتابه مشكل الاخبار ومعاني الآثار وقد افاد و غيرهما قال ابن حزم
 لا اعرف حديثين صحيحين متضادين فمن كان عنده شيء فليأتني به
 لاؤلف بينهما و ان لم يكن الجمع اربيعه نقس فلاح الحديث في احاد الادبي
 اما ان يعرف التاريخ اولا تاريخ الحديثين **اولا** فيه خرازة فانه جعل متنا
 متابلا لقوله في المتن فانه امكن وحق العبارة ان يقابل بقوله و الا و لهذا
 غير الاستدلال في السرخ و جعل متابلا لقوله و ان لم يكن و جعل قوله اولا متابلا
 لقوله اما ان يعرف و يمكن ان يجعل قوله في المتن اولا عطفا على امكن اي
 اولا يمكن الجمع و يجعل الواو و ثبت للحال بتقدير قد لا المعطف يحتاج
 الى تقدير المعطوف عليه و هذا باعتبار حمل المتن بانفاده و قد تقدم انه جعل
 المتن في السرخ فعليه يتعين ان يكون معنى اولا اي اولا يعرف تاريخها
 فانه عرف تاريخها و ثبت **ثبت** يحتل المعطف و الحال **الثاني** المتأخر
 منها فانه محط المعنى لانه اذا علم المتأخر فلا يحتاج الى تاريخ المتقدم
 و اعراضه انه ثبت تاريخا و احدهما به **الثاني** او بان صرح منه ان التاريخ
 كنصه صلى الله عليه وسلم على نسخ عهد الخلفين او نص صحابي ككلياته
فهو **الثاني** **الثاني** **والاخر** **المقدم** **المشهور** في الخلاصة
 الثاني كل حديث دل على رفع حكم شرعي سابق و نسخ كل حديث
 رفع حكم شرعي بديل شرعي متاخر عنه و هو من مهم صعب يفتقر اليه
 و علمه فرض كفاية اعيى الفقهاء و اعجز العلماء قال حديثه انما يفتح من عرفة
 فقيل له من يورثه قال عمر رضي الله عنه و النسخ رفع نفل حكم شرعي ارفع
 نفلته بالمكلفين و الحكم اسناد او الى اخره و باعتبار توصيفه بشرعي اريد به
 الخطاب المتعلق بديل شرعي متاخر عنه و انما قال نفل حكم لانه نفس الحكم
 قد لم لا يرتفع لانه خطاب الله المتعلق بافعال المكلفين قال سراج

و خرج به المباح بحكم الاصل فانه ليس بحكم شرعي و فيه بحث لانه حكم ابدية
 الاشياء و انما علم بالسرخ كقوله تعالى هو الذي خلق لكم ما في الارض و نحوه من قوله تعالى
 و كلوا و اسربوا و جعلنا لكم سبانا و جعلنا النهار معاشا ثم صرح بالرفع بالموت
 و النوم و الغفلة و الجنون مما ليس بديل شرعي و فيه نظرية ما لها كلها الى دليل
 شرعي قال و كذا بيان المجل و الاستثناء و السرخ و نحوه مما هو متصل بالحكم
 مبين لغاية او منفصل عنه مخصوص لعموم او مقيد لطلاق اذ لا تاخر فيها
 و خرج ايضا قول بعض الصحابة خبر كذا انما صرح اسره و المجل ما يتضح دلالة
 مثل بيان الخيط الابيض بالخبر عنده من جعله من قبيل المجل و من العام الذي هو
 الخاص مثل ما وقع من السرخ في صلح الحديبية عند قوله و من جاءكم من
 ردكموه علينا فانه النبي صلى الله عليه وسلم انما اراد الرجال ذكره ابقاى
 قال التلمذ نظر البضا و في هذا التعريف فانه الحادث ضد السابق وليس
 رفع الحادث السابق باو الى رفع الحادث للسابق و هذا احد الوجوه التي
 رد القاضين بهذا التعريف و الثاني ما دل و في نسخة ما يدل على الرفع المذكور
 ان الرفع ناسخ مجاز من باب اضافة الفعل الى السبب و الدليل لانه النسخ في الحقيقة
 هو الله سبحانه و تعالى لقوله تعالى ما نسخ من اية او شرها ناسخ مجاز منها او مثلها
 فاطلاقه على الرفع المراد به الدال عليه ثم من ان يكون اية او حديثا فالنسخ هو الله تعالى
 و ان كان غير النسخ على ان نبيه صلى الله عليه وسلم و يعرف النسخ بامور اثر ثلاثة
 بحسب ما ذكرها المصنف اصرحها اراد لها و اوضحها ما ورد في النص ارفع كتاب و سنة
 الحديث بدين بضم موحدة و فتح راي و سكون يا في صحيح مسلم كنت نهيتكم
 ان تروا عن زيارة القبور الا بتخفيف اللام للتنبيه فزوروا القبور
 فانها ار الزيارة المفهومة من الفعل و القبور ارفع و منها تزكوا الاخرة و تزكوا الاخرة
 يعين على استعداده و الزاد للرحلة اليها و يزهد في الدنيا و ما عليها و يقل طول الدار
 و حسن العلم و العمل و يرتفع على الاجساد و الاموات و غيرها من الفوائد الاخرة و هو

والعدا بالغاخرة وهذا الحديث من غريب النسخ والمنسوخ حيث سئلها
والغالب ان يكونا حديثين بينهما فضل ما ذكره حديث رزم ما ذكره حديث بعد
قوله النبي بالنسب جلد مائة وروى بالحجارة وبما في انواع النسخ والمنسوخ
ما يخرج من الحديث الذي يخرج فيه الصحابي بانه ان النسخ او هذا الحديثين متاخر
قال محسن فيه تشاغل وكذا في قوله الاله ويكمن نوجبه كلام الساج باز يجعل
ويجعل ضمير بانه عائد الى الحديث كقول جابر كان في الاخرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم
ترك الوصية بالرفع على انه اسم كان وخبر ما في الاخرين او بالعكس الوصية بغير
الواو او ترك الوصية فمما في النار ارجحها ان في هذه الصحاح الست
الاربعة ومنها ما يعرف بالتاريخ وهو اثار كثيرة لا يجتمع الى ذكره حديث
سند ابن ابي شيبة وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال افضل الناس
والجود وحديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم اجتمع وهو صائم
فقد بين ان في الثاني ناسخ للاول لانه كان في سنة عشر والاول في سنة
ثمان كذا في التكملة وليس منها اربعة الامور التي يعرف بها النسخ ما يرويه
الصحابة المتأخرين الاسلام معارضا بالنسبة للتقدم عليه ان ما يرويه صحابه اخر
متقدم عليه لاحتمال ان يكون المتأخر سمعه ان ما يرويه من صحابي اخر اقدم من المتقدم
المذكور او من قبله بالنسبة فامثلة ان السند المتأخر مروية الى النبي صلى الله عليه وسلم
وحذف ذكر الصحابة الذين رواه عنه اختصارا وليسمى هذا من الصحابة وهو
غير من الصحابة وسجي حكما ما قال محسن فيه انه يمكن ان يكون سماعه من اقدم
من متقدم الاسلام او من قبله ومع هذا يكون حديث متأخر الاسلام متاخر او يمكن ان يتاخر
اذا انظر الى الاحتمال لا يكون معارضا فان رفع الاشكال يمكن ان يقع التمهيد بمتاخر
ان الصحابة في الرواية من النبي صلى الله عليه وسلم فينتج بمتاخر الرواية
ان فيوجه ويتبين ان يكون الرواية ناسخا بمتاخر ان يكون لم يتجمل عن النبي صلى الله
عليه وسلم شيئا قبل اسلامه فانه لو تحمل عنه قبل اسلامه ورواه بعد اسلامه جاز

قال محسن وفيه ان عدم تحمل متأخر الاسلام شيئا من النبي صلى الله عليه وسلم
قبل اسلامه لا يوجب تاخره ورويه من متقدم الاسلام لجواز ان يسمع المتأخر
عن النبي صلى الله عليه وسلم قبل ان يسمع متقدم الاسلام شيئا اخر فالصواب
ان يقول بمتاخر عدم تحمله شيئا منه صلى الله عليه وسلم قبل اسلامه مع موت متقدم الاسلام
قبل اسلام المتأخر تاخره لا يمكن ان يقال اكتفى المصنف عن ذكرها لوضوح اعتبارها
واما الاجماع ارفع حكم شرعي معارض لحكم ارفع شرعي متقدم فليس بناسخ اي
لوجوده لاحقيقة ولا جازا لانه الاجماع هو اجماع الامة والامة لا تنسخ حكما ارفع
رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعد ما ارتفع النسخ بل يدل على ذلك ارفع وجوب
ناسخ غيره يعني بالاجماع يستفاد على وجوده مع يقع النسخ كذا ذكره
السجاد ورواه حاصلا من الاجماع بانه لا يصلح ان يكون ناسخا لانه صوته صلى الله
عليه وسلم ولا بعد حماه بل اذا تعارض حديثان والاجماع على حديث يدل على ان
السند الذي يحمل به الاجماع ناسخ للاول اذا لاجماع لا بد ان يكون مستندا الى سنده
نسخ في الكتاب والسنة وانما هو اقدم منهما كما ذكره في الكتاب والسنة يخرج فيها
احتمال المعارض والتقدم والتاخر والتخصيص والتعميم وكذا في خلاف الاجماع فانه
نسخ في المصنف مستند الاجماع قد يكون قياسا مستندا لقياس النص في جميع
اليها هذا في كلام الشيخ استرة لطيفة الى اعتراض فغلي على صاحب الخلاصة
حيث قال في هذا النوع منه ما عرف بنص النبي صلى الله عليه وسلم ومنه ما عرف
بقول الصحابة ومنه ما عرف بالتاريخ ومنه ما عرف بالاجماع كحديث فضل شارب
الخمر في الرابعة عرف نسخة بالاجماع على خلافه ولا جماع لا ينسخ وانما يدل على نسخ
استدراكه ان صانع صاحب الخلاصة اظهر فانه لا يلزم من علمنا بالاجماع علمنا
مستندهم من حديث او غيره فنصدق عليه انه مما يعرف به النسخ فلا وجه
لعدول المصنف عن ذلك وان لم يعرف التاريخ تأخر اجماعها فلا يحل
الاحتمال من هذا الاخرين اما ان يمكن ترجيح اجماعها على الاخرين من وجوه الترجيح

الترجيح في اللغة جعل الشيء ارجح في الاصطلاح اقترانه الامارة بما يتقوى به
على معارضتها وقد رددتها الجازع كتابه النسخ والمسخ حين يترجح
الى زيادتها وبلغ بها غيره زيادة على مائة المتعلقة بالمتن ككونه منسوخا
التحق عليه السجنان مثلا وهذا عندنا في واتباعه وكان يكون مدلوله
الحظر على مدلوله الاباحة لا احتياطه وهذا عندنا في واتباعه او بالاسناد
لكونه باسناد انصف بالاصحبة مثلا وكذا في اسماء اعداءه والآخر
كتابة او وجادة او مناوله وكان راو احد الطرفين اكثر عددا من الآخر
اوله زيادة ثقة او فطنة دون الآخر كذا قالوه وفي بعضها خلاف كما تقدم
من ان المذهب المنسوب عند علماءنا الحنفية الا فقهية دون الاكرية والاصحبة
قال تلمذه قد يقال هذا مما لا معزلة لانه ركن المعارضة نشأ من الجنبين في الشك
فاذا كان احد السندين ارجح لم يتحقق المعارضة انتهى ايضا فنقض كلامه
ما قال في تقريره المقبول حيث جعله مقسما ثانيا في الامارة اصل القبول لا التساوي
حتى يكون القوي ناسخا للآخر بل الحسن يكون ناسخا للصحيح لوجود اصل القبول
فقد برهان العقل بغير اوله فانه يمكن الترجيح تعيين المصير اليه ان يرجع اليه
والاعتماد عليه والا معناه باعتبار المتن والايثبات وبيان جوابه وباعتبار السند
وان لم يكن الترجيح فلا اي فلم يتعين المصير اليه بل يتوقف الحكم لاله ولا عليه
فصار ما ظاهره التعارض فيه بما ظاهره التعارض اذ لا يتعارض في الحقيقة في الواقع
ولا يقع متناقضان سرعيا في نفس الامر واقعا على هذا الترتيب قال تلمذه
مقتضى النظر طلب التاريخ اوله لتتفي المعارضة انه وجدهم اذ لم يوجد الجمع
برفع الجميع على انه خبر متبادر مخدوف وقوله باعتبار النسخ والمسخ عطف عليه
والجمله تفسير الترتيب وانما عدلنا عن البرهان ببيان البلية والبيان مع انه استقر
الاكثر المحتار في الحديث والرواية كقوله تعالى الحمد لله رب العالمين وكقوله صلى الله عليه وسلم
بنى الاسلام على خمس منها ازالة الاله الا الله والحمد لله رب العالمين وكقوله صلى الله عليه وسلم

بارفع بناء على المتن ان تعيين المصير اليه بعد ان امكن ثم التوقف عن العمل
باحد الجانبين حتى يظهر حكمه ويبين امره وقيل بهما بفتح نوحه منهما
او يعني بوجه هذا في وقت وهذا في وقت اخر كما يفعل احد وذلك غالبا
بسبب اختلاف وايات اصحابه عنه كذا ذكره السخاوي وكذا اصنع مالك
واحمد في سلام السهو والتعبير بالتوقف اوله في التعبير بالساقط على ما تقدم
على السنة فمن ان الدليلين اذ ان تعارضنا ساقط ارتساق حكمها
وهو يوجبهم الاستمرار مع ان الامر ليس كذلك لا يسقط حكمها انما هو يوجب
ظهور ترجيح احد هاجح ولا يلزم منه استمرار الساقط مع ان طلاق الساقط
على الادلة الشرعية خارج عن سنن الاداب السنية وبما ذكرنا ظهر وجه التعديل
بقوله لا يخفى ان ترجيح احد هاجح على الآخر انما هو بالنسبة للمعتبر قبل الاول الى المعين
في الحالة الراهنة امرنا بانه الموصوفة في الصحاح يقال راس دم وثبت وقيل
الخاصة سميت بها لان الرهن الجبس في لغة واعر الجبس فيها لا فيما قبلها
ولا فيما بعد هاجح احتمال ان يظهر لغيره ما حقي عليه قال في الفرق كل ذي علم عليم الله
ثم الردود كما خرج من افق المقبول شروع في اسم الردود وموجب الرد ان مقتضاه
وهو من العمل به الردود وحكمه الترتيب عليه كلاهما بجمعه ووجه اما ان يكون
الردود يعني رده او موجب رده فانه رفع ما قال تلمذه يقال على هذا ان السراج
غير معنى الاصل انتهى اذ كان ظاهره رعاة الاصل الجانبين ان يقول بدون
العطف موجب رده اما ان يكون بسببه والظاهر انه اسم مفعول في الايجاب
اي ما اوجب رده او واجب الرد اما ان يكون السقط باللام وفي نسخة بالموصف
وتثنية السين والفتح حنا اظهر اي اسقطه بخلاف المضاف اذ كان السقط
بمعنى ما يسقط كما يستعمله قوله فيما بعد ان كان باثنين وان كان بجمع السقوط
فلا حاجة اليه في الكون السقط بالوكالات الثلاث وله سقط قبل تمامه وكذا ذلك
ما سقط النار ما يسقط منها عند الفزع فانه اريد بالسقط ما يسقط فغني

التجريد ان كان بمعنى السقوط فلا حاجة اليه قال نحش ويجوز ان يكون على صيغة
اسم الفاعل كما صحح بعض النسخ اربا اوجب رد نفه وذلك باعتبار
استحالة على السقوط او باعتبار استحالة على كونه مفرونا بالطعن وهذا من قول
لسقوط او طعن وعلى التقديرين قوله موجب الرد عطف تفسير للمردود
ان تقول الموجب بالفتح مصدر يسمي اي وجوب الرد اما ان يكون لسقوط او طعن
وفيه انه يبيح الرد او تقول اللام في لسقوط زائفة والمعنى موجب الرد
بالكسر اما السقوط واما الطعن وفيه ما ذكرنا انتهى وفيه ان مصدر للموجب هو
الاجاب لا الوجوب وان خبر الردود على كل حال اما ان يكون وحاصل الكلام ان ما
يجب الرد بسببه وهو فروات صفة القبول اعترافا بالعدالة والضبط وغيرهما
اما ان يكون لاجل سقوط او بسبب حذف من اسناد اي على اختلاف انواع
كما سياتي **او طعن** في رد او اسناد او اسناده على اختلاف وجوه الطعن
محتملة اهم من ان يكون الطعن على خلاف الوجوه لاحرج الى رتبة الروايات
او الى ضبط فيه ان قوله اعم من معنى عن قوله على اختلاف وجوه الطعن
لكن باعتماد الثاني عن الاول مما شاع فيه بخلاف العكس فتأمل **فالسقوط**
او الحذف اما ان يكون من مبادر السند اراد ايله من تصرف مصنف
فمن الاول للتبعض الثانية ابتهائية واثار المصنف في السج الى تقدير يضاف
والمعنى انه نشأ من تصرف مصنف اعم من ان يكون في حجا او غيره وسواء
كان السقوط من المبدأ فقط كما في الصورة الثالثة من الصور المذكورة
للمعلق كما سياتي او منها مبدءا بالسقوط من الاوسط كما في الصورة
الثانية او من الاخر كما يضاف في الصورة الاولى **او من افه** اراد اسناد
والاولى اسناد فكانه اشار الى ان المعتمد اتحاد الاسناد والسند والاراد
ان يكون السقوط من افه السند فقط بقرينة المقابلة او يقال المراد
من مبادر السند ما يقال له المبادر عفا فيكون جمعية المبادر مع حذف

70
الاف كذا لك **بعد التامع** فيه للاخر **او غير ذلك** اراد غير سطر الاولى والية والية
او من غير ذلك كذا كور من المبادر المقيمة والاف **فالاو** وهو ما يكون الحذف
من مبدء السند ويجوز الحديث الى من فوقه **المعلق** سواء كان الساقط الحذف
واحدا ام اكثر وفي نسخة او اكثر اراد على التوالي والاكثر اعم من ان يكون كل السند وبعضه
كقول البخاري وقال يحيى بن كثير عن عمير بن الحكم بن نوبان عن ابي هريرة
قال اذا قاء فلا يقطر صكاه ابن الصلاح عن بعضهم واقره فقال ان لفظ الصكاه
التعليق وجهته مستقلا فيما حذف من مبدء اسناده واحدا او اكثر حتى
ان بعضهم استعمله في حذف كل الاسناد وانتهى ولم يذكروا الجزى هذا في كتابه
الاطراف في التعليق بل ولما اقتصر فيه على الصحابة ارضا مع كونه حرفا
ولم يشترط صيغة الجزم ولعله ختم من ذهب من تأخر عن ابن الصلاح
كالنودر والجزى في التعليق عندهم يكون بصيغة الجزم كقول فلان ورد فلان
وبصيغة الترميض كيرور ويزيد كقول ابن الصلاح ولم يجد لفظ التعليق مطلقا
فيما سقط منه بعض رجال الاسناد من وسطه ولا من اخره ولا فيما ليس فيه جزم
كيرور ويزيد كقول كان التعليق مأخوذا من تعليق الجدار وتعليق الطلاق
وكوها ما يشترك الجميع فيه من قطع الاتصال واستبعاد المصنف اخذ من تعليق
الجدار وجهه ان الطرفين او احدهما في تعليق الجدار باق على حاله غير ساقط
بخلاف تعليق الحديث وابنه علم وبينه اراد المعلق وبيان المعضل الا انه ذكره
عموم وخصوص من وجه فيه نظرا الى المعضل قسم القسم الثالث المقابل
للمعلق فيكونان متباينين اللهم الا ان يقال المراد من قوله السابق او غير ذلك
انما هو المغايرة مطلقا لا المتباينة والتقسيم اعتباري لا حقيقي ولا قسم متصادمة
ولو قيل المراد هو العموم بحسب المعنوم دفع بانه ياباه قوله مع بعض صور
المعلق والظاهر انه اراد بالعموم والخصوص من وجه مجرد الاجتماع في وصف
والاف في اخره كما سبق وبيان قوله فن حيث تعريف المعضل بانه سقط منه

ار من اسناده اثنا فضاء على التوالي من اي موضع كان مجتمع بعض
صور المعلق وهو فيها اذا كان الساقط اثنين فصاعدا من مبادر السنة وتوضيحه
انها مجتمعان حيث اسقط مص من مبادر السنة اكثر من واحد على التوالي
ويصدق المعلق بدونه المفضل حيث اسقط مص من مبادر السنة
واحد او اكثر لا على التوالي وبالعكس حيث اسقط مص اثنين فصاعدا
مع التوالي من الاواسط لا من المبادر او اسقطها منها غير المص وهذا مقتضى
ومن حيث تقييد المعلق بانه من تصرف المص ارجح من مبادر السنة فيصرف
المفضل منه اريد صدق المفضل بدونه المعلق هذا ويصدق المعلق بدون
المفضل في صورة يكون الساقط واحدا كما علم من قوله سواء كان ولذا تركه
ولم يذكر صدق المعلق بدون المفضل وان احتج اليه في ثبوت اليوم من وجه
قال تلميذه لا يقع الا في اوقات هذا وانما يقع في حيث صدق المعلق بخلاف
واحد كما في الصور التي تختلف فيها وكذا هو والله تعالى اعلم اذ هو المفضل
اعم من ذلك لجواز ان يكون الساقط من اواسط السنة او من مبادر لانه
يصرف مص ومن صور المعلق ان يحذف جميع السنة ويقال مثلا قال رسول
صلى الله عليه وسلم او يقال فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم او فعل خيرة
صلى الله عليه وسلم وكذا ذلك ومنها ان يحذف بصيغة التثنية المص
او بصيغة المفعول اي يسقط جميع السنة الا الصيغة بالنصب والرفع
او الا التابعي والصيغة معا ارجح من قبل ولم يستثن التابعي فقط
مع انه لم يشترط التوالي في المعلق فيصدق ظاهرا بتوقيف على هذه الصورة
التي حذف احواله ارجح في واوله ايضا بناء على ان بعض المسائل اسقط
من احواله ما بعد التابعي اريد ذكر التابعي وحذف ما بعده فينبغي ان لا يكون
المعلق كذلك بقرينة المقابلة وفيه ان العمل هو اسقط من احواله فقط
كما في المثال ارجح من هذه الصورة التي حذف احواله فتكون واحدة

71
في المعلق ومنها ان يحذف اي مص من حدته ويضيفه اي ينسبه
الى من فوقه فان كان من فوقه شيئا لذلك المص احراز مما اذا كان شيئا لانه
تعلق اتفاقا فيصير منه من صور التعليق بلا خلاف فقد اختلف فيه ارجح انه
هل يسمى تعليقا او لا والصحيح في هذا قال تلميذه اي في محل الخلاف انه يسمى
تعلقا ام لا التفصيل وهو هذا فان عرف بالنص اي نص امام من ائمة الحديث
قاله التلميذ او الاستغناء بالتبعية التام ان فاعل ذلك اي المحذف مدلس بشدة
اللام المكسورة وهو الذي يفعل ذلك ويحذفه تقييد بصيغة المجهول ارجح
ببديهة والآراء لم يعرف باحد ههنا مدلس فتعلق ارفعه وحدته
معلق وهذا يدل على بانية المعلق للمدلس وفيه انه يصدق بتوقيف عليه فينبغي
ان يقيده بتوقيف المعلق بان يكون سقوط سئ من الاسناد واضحا لا خفيا حتى لا
المدلس وانما ذكر التعليق في قسم المردود ارجح ان بعض اوقات يقبل العمل به
للمجهول بحال المحذوف ان يكون المراد المحذوف غير معلوم بالعدالة والضم
وفد حكم بضمه بصحة المعلق او المحذوف وهو اقرب لقوله انه عرف المحذوف
المراد المحذوف بالعدالة والضم بان يحذف مسمى او موصوفا باسمه ونسبه او كنية
ولقيه من وجه آخر من طريق آخر فلا يصح جعل المعلق قسما من المردود
عند الجميع فان قال المراد المعلق جميع من احذف ثقات جاءت ارجح
مسئلة التعديل على الابهام كما في قوله او ارجح في الشقة وفي نسخة نصب
المسئلة اركان هذه المسئلة او الاله فكلية جاء هذه ناقصة مثلها في ما جاء
حاجتك وعند الجمهور ومنهم الخطيب والفقهاء ابو بكر الصبر في لا يقبل الابهام
حتى يسمى لاحتمال ان يكون ثقة عشرة ودون غيره فاذا ذكر يعلم حاله قال التلميذ
وليس هذا بشئ لانه تقديم للبرج المتوهم على التعديل الصريح وفيه ان التعديل
الصريح على المجهول كما في قوله بل قال ابن الصلاح ههنا اي في هذا البحث اوقع
الحذف في كتاب الترمذ صحة كالتحريك ومثله سلم فان ارجح ان الكتاب او صاحبه فيه

ارح التعليل بالجرم اربصيفة الجرم كذا كذا وروى فلان وقال رسول الله صلى
عليه وسلم كل اربصيفة بالوصف المذكور على انه ان ثبت اسناده او المعلق
عنه وانما حذف لغرض من الاضافي كالاقتصار او خوف التكرار او بان اسناده
معناه في الباب ولو من طريق اخر فنبه بالتعليل عليه او انه اذا لم يسمعه من شئ
بقيد العلل او سمعه في حال المذاكرة فقصده بذلك الفرق بين ما صدره من مباحثه
في حالتي الحديث والمذاكرة واحاديث المذاكرة قلما يجتهد بها بل يكتفي بذكره
على موضع يوم تعليل الرواية التي على شرطه او غير ذلك من الاسباب التي يصحها خلل
الانقطاع كانه يكون الراوي ليس على شرطه وان كان مقبولا وكذا ذلك وما في غير الجرم
مثل ان يقول ان كذا روى مجرولا فنبه فقال اي قول اخر او مجال اختلاف اقوال
وقد اوضحت امثلة ذلك اراوردها واضحه وقيل حق العبارة او ضحت ذلك
بامثلة واضحه في النكت بضم النون وفتح الكاف اسم كتاب للمصنف مشتمل على اعتراضات
اوردها على ابن الصلاح قلت هذا البصاح في غاية من الابهام مع انه لم يظهر وجه
الاسناد اراك فان الجمهور اذا لم يقبلوا التصريح راد المعلق بان جميع من اخذ فيه
وكذا قول من يقول حديثي الثقة كيف يقبلون من الترمذي صحة كتابه وينكروني فليقلنا
ولم يصرح بان تعليقه صحيح ام لا فانه لو صرح به لكان من قبيل ما سبق والحال انه
يحتمل انه حذف لغرض من الاعتراض سواء ذكر بصيغة الجرم او بصيغة الترمذي نعم
صيغة المجهول ابعد من المعلوم في كونه مقبولا ثم رايت بعض متاخرى المعارضة
قال انه قسم ثمان من التعليل و اضاف اليه قول البخاري وغيره في غير موضع من كتابه
وقال في فلان وزادنا فلان فوسم كل ذلك بالتعليل المستفصل من حيث الظاهر
المستفصل حسب المعنى وقال اذا قال قال لي او قال لنا فاعلم انه ذكره للاستشهاد ولا
لاحتجاج قال وكثيرا ما يعبر المحدثون بهذا اللفظ عما جرى بينهم في المذكرات والمناظرات
واحاديث المذكرات فلا يجتهدون بها وروى ابن الصلاح في القول من حيث انه عاين
لما قاله ابو جعفر اقدم منه واعرف بالبخاري روى فيه بحث طاهر **والثاني** ارشاد

72
السط وهو ما سقط من احواله اسناده من بفتح الميم اربصيفة كان
بعد التابعي وانما قيدته بصحابة فان الحديث الذي حذف منه الصحابة **المسألة**
وهو ما حذف من الاسناد بمجرى الاطلاق وعدم المنع كقوله في انا ارسلنا النبيين
على الكافرين فكان المرسل اطلق الاسناد ولم يقيد به براد موقوف او من قولهم ناقة
مرسال اربصيفة اليه كانه المرسل اربصيفة فيه فحذف بعض اسناده او من قولهم جاء
القول اربصيفة لان بعض الاسناد منقطع من يقينه وصورته ان يقول
التابعي سواء كان كذا بان لقي كثير من الصحابة وجالسهم وكانت جل روايته عنهم
لقيس بن عمار وسعيد بن المسيب ام صغيرة او في نسخة او صغيرا بان لم يلق
من الصحابة الا العدد اليسير او لقي جماعة مع كون جل روايته عن التابعين
كيجي بن سعيد الاضمار ذكره البخاري قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او فعل
كذا او فعل بصيغة المجهول بخبرته كذا او كذا ذلك اربصيفة اليه صلى الله
عليه وسلم من الرواية والسماع والحكم والجواب والاجابة والامر والنهي وغير ذلك
مما يشمل الخلية وكذا ما روى ابو المعتمد وحيد بعضهم بالكبير وقالوا لا يكون حديث
صغار التابعين مرسل بل منقطع لانهم لم يلقوا من الصحابة الا الواحد والاثني
فاكثر روايتهم عن التابعين والى هذا الاختلاف اشار ابن الصلاح بقوله وصوته
التي لا خلاف فيها حديث التابعي الكبير وقال المصنف لم ار التقييد بالكبير صريحا
عن احد نعم قيدت في المرسل الذي يقبل اذا اعتضد بان يكون من رواية التابعي
الكبير ولا يلزم من ذلك ان لا يسمى ما رواه التابعي الصغير مرسل او اطلقه الفتوى
والاصوليون على قول من دون التابعي منقطعاً كان او معضلاً قال النبي
صلى الله عليه وسلم قال ابن الحارث في مختصره المرسل قول الصحابة قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم اتهم اليه ذهاب الخطيب لكن قال ان اكثر ما يوصف كذا
من حيث الاستعمال رواية التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال الحاكم وغيره
من المحدثين المرسل مختص بالتابعي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الخلاصة التحقيق

انه المرسل في اصطلاح المحدثين ان يترك التابعي الرواسطة بينه وبين رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فان ترك الراوي واسطة بين الراويين فهذا يسمى منقطعا
 وان ترك اكثر من واحد فهو المسمى بالمتعاض عندهم والكل يسمى مسلا عند الفقهاء
 والاصوليين وفي الجواهر وما قول الزهور وغيره من التابعي الصغير قال النبي
 صلى الله عليه وسلم فالمشهور عنده من خصه بالتابعي انه مرسل كالتابعي الكبير قيل
 منقطع انتهى منه يعلم ان التابعي اذا لم تكن له رواية عن الصحابة مطلقا وارسل
 الحديث فينبغي ان لا يكون الخلاف في كونه منقطعا كما استراليا السبب جمال الدين
 المحدث في حاشية المشكوة عند قوله وعن الامام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 افة العلم النسيان الحديث رواه الدارمي مسلا حيث قال المراد بالرسال هنا
 المعنى اللغوي وهو الاقطاع لان الامام لم يسمع من أحد من الصحابة وان ثبت سماعه
 من انس فالمرسل بالمعنى الاصطلاحي استمر وتوصيحه ان ينشأ ختلافهم في التابعي الصغير
 هو ان روايته عن الصحابة قليلة نادرة والحكم انما يكون مبنيا على الغالب فاذا تحقق
 عدم روايته عن الصحابة فلا وجه للاختلاف في كونه حديثه مسلا بل يكون منقطعا
 قطعاً لا بد من العلم وانما ذكر المرسل في مسلم كرد ورمح ان المعتمد عند المحدثين انه حديث
 فيه الصحابة وهو كذا انما نقته ولذا قال جمهور العلماء ان المرسل حجة مطلقا بناء
 على الطاهر من حاله حسن الظن به انما لا يرد وجهه الا عن الصحابة وانما خففه
 بسبب من الاسباب كما اذا كان يروى ذلك الحديث عن جماعة من الصحابة كما اذا
 ذكر اذا كان يروى ذلك الحديث عن جماعة من الصحابة عن الحسن البصري
 رحمه الله انه قال انما اطلقه اذا سمعته من سبعين من الصحابة وكان قد خذف
 اسم علي رضي الله عنه بالخصوص ايضا خوفاً من الفتنة للجهل بحال المحدث اربع الجملة
 لانه يحتمل ان يكون المراد من صحابيا يحتمل اراصمالات بعيدا اوله اما اعتبره الجمهور
 من الاصوليين ان يكون تابعيا بان تابع من ذهب الفقهاء وغيرهم او لعدم تقيدهم
 بالرواية عن الصحابة وعلى الثاني يحتمل ان يكون ضعيفا ويحتمل ان يكون نقته لعدم تقديم

بالرواية عن الثقات واما على الاول فتنة جرمالان الصحابة كلهم عدول و
 على الثاني اثر على تقدير كونه التابعي ثقة فيكون كل اراخذ وتحمل عن صحابي
 ويحتمل ان يكون عن تابعي آخر وعلى الاول اصل يحتملها لكن المراد بيان سبب ذكره
 في الحدود وعلى الاول ظهر الحدود ودوية فلا حاجة الى بيان الاحتمالات فيه وعلى الثاني
 وهو احتمال كونه الثاني حاملا عن تابعي اخر فيعود ارجح جمع الاحتمالات بوق
 وهو احتمال كون التابعي ضعيفا او ثقة والفاء اما التقدير اما اولتوهمها
 وسبقه ارجح ويحتمل بعدد اخر ويرتقى احتمالها اما بالتجزئة العقلية احتمال التعدد
 قال بالانهاية لانه ارجح قطع النظر عن الدليل النقلى الخارجى فان دفع ما قال بكيفية
 مح عند العقل ان يجوز بين التابعي والنبى صلى الله عليه وسلم من لا يتناهى كيف
 وقد وقع التناهى في الوجود الخارجى بذكر النبى صلى الله عليه وسلم اسره والظان
 اراد الكثرة وانما بالانهاية له مبالغة اذ من المعلوم عند البلغاء ان الاشارة
 الى ادم عليه السلام امر مشاه فكيف الى نبينا صلى الله عليه وسلم فخراده انه يتعد
 اما بالتجزئة العقلية الى اتباع غير محصورة عندهم بقرينة المقابلة بقوله واما بالانهاية
 ارجح التسليم الى اصل بالدليل النقلى قالى ارجح انتهى التقيد الى ستة او سبعة
 قال حسن او للتدريج او بمعنى بل ثم كتب في هامشه لو ان او من تحتها
 اختياره ان او بمعنى بل لكن نقل التكميد عن المصنف انه قال او هنا للشك لا لانه
 الزور وفيه سبعة انفس اختلفوا في واحد هم بل هو صحابي او تابعي فان ثبت
 صحبة فان التابعين ستة والاشبعة وهو ارجح العدد اكثر ما وجد من رواية
 بعض التابعين عن بعض وعلم ان كونه المرسل حديثا ضعيفا لا يحجج
 انما هو اختيار جماعة من المحدثين وهو قول السافى وطائفة من الفقهاء والاصول
 الاصول قال مالك في المشهور عنه وابو ج واصحابه وغيرهم من ائمة العلماء
 كما جده المشهور عنه انه صحيح محتج به بل حكى ابن جرير اجماع التابعين باسره
 على قبوله وانه لم يات عن احد منهم انكاره ولا عن احد من الائمة بعدهم الى راس

المائتين الذين هم من القرون الفاضلة المشهود لها من الشارع صلى الله عليه وسلم
 بالخبرية وقال بعض القائلين بقبوله فقواه على المسند معللا بان من المسند فقده
 احاكم ومن ارسل فقد تكفل لك هذا اذا لم يعرف حاله فان عرف من عادة الثاني
 انه لا يرسل الا عن ثقة فذهب بها ورأى محمد بن ابراهيم زعمه الى التوقف ارفع قبوله
 ورده وبرد على المصنف لا يصح جعله قسما من اقسام المردود القطعي على انه بهام
 لبقاء الاحتمال اذ يجوز ان يكون ثقة عنده لا في نفس الامر كذا قيل وهو غير صحيح
 اذ الكلام بنى على فرض انه لا يرسل الا عن ثقة وعلم به من ذاب به بالتتابع
 في نقله لا بناء على قوله فالصواب ان يقال لبقاء الاحتمال ان يكون هذا الارسل
 مخصوصه من غير عادة وقال شارح الى التوقف وانه لا يقبل وظاهره ان مناف
 للشوق ان قرئ بفتح انه واما ان قرئ بكسرة فله وجه وهو ان التعليل انما هو
 لعدم القبول المستلزم لقوله عدم الرد وهو بقاء الاحتمال اذ لا يصلح الاستدلال
 مع وجود الاحتمال نفيا وانباتا وهو احد قول احمد ارفع المشهور عنه وثابتها
 وهو قول المالكيين والكوفيين فيرد على المصنف لا يصح جعله قسما من المردود
 بناء على جميع المذاهب يقبل الارسل مطلقا قال تميم بن ابي حنيفة في قوله
 او تاخير قول المالكيين والكوفيين عن قول الثاني في اذ يوجب الاطلاق انه
 سواد عن عادته ما ذكره او لا ينفك ما عند الكوفيين والمالكيين انتهى الظاهر
 انه اراد بقوله مطلقا سواد اعتضده بحجته من وجه اخر او لم يعتضده بحجته بدليل
 قوله وقال الثاني يقبل الارسل مطلقا بل فيه تفصيل ان اعتضده على بناء انه
 من وجه اخر ارسلنا دافعي بيان ارفع الطریق الاول وفي نسخة الاول
 لان الطریق بؤنث ويذكر مسند كان ارفع الثاني او مرسلا وسواد كان الثاني
 صحيحا او حسنا او ضعيفا ذكره الشيخ زكريا بالترجيح احتمال كون الخبر في
 ارفع الاكسار الاول ثقة في نفس الامر وفيه مجاز الاول انه اذا كان الثاني مرسلا
 ايضا لا يظهر وجه الترجيح اذ الضعيف لا يقبل الضعيف نعم كراهة الطریق الى

الضعيف

الضعيفه قد تقويه وتخرجه الى حد الحسن لغيره والثاني انه اذا اعتضده بحجته
 فالمسند هو المعتمد ولا حاجة الى ارسال اللهم الا ان يقال المسند قد يكون ضعيفا
 وبان به قوة الساقط وصلاحه للاحتجاج وقد يقال انهما دليلان اذ المسند
 دليل براسه والارسال يعتضده به ويصير دليل اخر فيخرج بها الخبر عن معارضة خبر
 ليس له طريق سوى مسنده ونقل ابو بكر الرازي صاحب سرعة الاكام من الحنفية
 و ابو الوليد الباقى والموصوفه والحليم نسبة الى باجة بلده باخرية منه ابو الوليد
 سليمان بن خلف الامام المصنف ذكره القائلون في المالكية ان الراوي اذا كان يرسل
 عن الثقات اشارة وغيرهم اخرى لا يقبل بحسب اتفاقا اذ ارفع من حاله انه غير
 ملزم بان يرسله عن ثقة فلا يقبل بحسب ما اذا لم يعلم حاله بحسب قبول اتفاقا
 عند الحنفية والمالكية **القسم الثالث** اشار شارح الى ان الثالث ضعفه لموصوفه
 محذوف هو المسند وقوله من اقسام السقوط ارفع الحديث من الكسار وصفه
 اخرى بالخبر قوله **ان كان** ارفع السقوط **بثنتين** ارجا صلابهما **فصاعدا** ارفع
 ما يكون زائدا عليهما **مع التوالى** ارفع لكن بشرط المولاة في موضع السقوط **فهو**
المعضل ارفع القسم الذي يكون في مسنده ذلك هو المسمى بالمعضل من اعضله
 ارفع اعياء فهو معضل به اذ فيه اربع فمكان الحديث ارفع حديث به اعضله
 واعياه فلم يتففع به من يرويه عنه قال السخاوي في شرح الالفية هو يفتح المعجزة
 من الرابعي المنعقد يقال اعضله فهو معضل وعضيل كما سمع في اعتقد العسل
 فهو عقيد معضل معقد واعله المعضل فهو عقيل معضل وعقيل معضل معضل
 انما يستعمل في التعذر والعضيل المستقل السند يرفع حديثه ارفع عبد
 قال يارب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم شانك فاعضلت بالمالكيين
 فلم يدر يا كيف يكتبان الحديث قال ابو عبيد هو من العضال الا والى الزر
 لا يقدم له صاحبه انتهى فكان الحديث ارفع حديث به اعضله حيث ضيق الحال
 على من يرويه اليه وحال بينه وبين موثقه رواه بالتعديل او الجرح وشده عليه

بلغ معاملة

الحال ويكون ذلك الحديث معضل لا اتصال الا وادله تم كلامه قال الشيخ زكريا
واعلم ان المعضل يقال للمشكك في الصواب هو كبر الضاد او بفتحها على انه مشترك
فيه على نحو ما انترو وقال ابن الصلاح اصحاب الحديث يقولون اعضله فهو معضل
بفتح الضاد وهو اصطلاح مشكك لما اخذ وجهه بان معضل يفتح العين الا ان ثلاني
عذر بالخطوة وهو لازم معهما فقال بحثت فوجدت له من قولهم امر عضيل اي
مستغرق شديده فهو معضل بمعنى فاعل يدل على التلا في استهراقه فربما قال امر عضيل
بمعنى استغرق لازم واما المنعدر بمعنى اعني فاسكال لما اخذ باق غير متفرغ
قالوا في ان يقال انه من اعضله بمعنى اعياه ففتح التاء في معضل عليه ضيقا وده
الا وحاشا كما عضل واعضله ونقض الراء الاطباء فاعضله من اذنه لظلمة
المعضل باستط من سنه اثنان فصاعدا استهراقا ولم يقبض فيه التواني ولا
عدم كونه من المبادر ولا ان يكون من مصنف وكذا في التحقيق وفي الجواب
فيل قول الرازي بلفظه كقول بلغة عن ابي هريرة ان رسولا الله صلى الله عليه وسلم
كذا يسمى معضلا عند اصحاب الحديث استهراقا لا لان يجعل المعضل من اف
المردود لان اف السقط فتدبر وتاخر اي وان لم يكن كذلك اعني
ان لم يحصل مجموع ما ذكر في المعضل بان كان السقط باثني عشر متواليين في قول
مجرد تأكيد ولا غير المتواليين لا يكون في المعضلين مثلا هو
تأخير قوله فهو المنقطع عن قوله وكذا ان سقط واحد فقط او اكثر من اثني عشر
بشرط عدم التواني قال المصنف في سقاطه واحد منقطع في موضع وساقط
منه اثنان بالسر منقطع في موضعين وهكذا ان في ثلاثة في ثلاثة وان في اربعة
ففي اربعة نقلة التكملة قبل الاثني عشر فصاعدا بان يكون واحدا او باثني عشر
واستفاد ذلك المجموع التواني من اثني عشر او من اكثر من اثني عشر كذلك فذكر ال
وتعيينه بمثل يكون اشارة الى الطرفين ثم ذكر الطرفين بعد قوله فهو المنقطع
لا يخفى عن غلق وما قيل من ان التاني يرجع الى العتد واذا ضرب وعطف عليه بقوله

واستفاد ذلك المجموع
بإسناد صحيح

الحاصل

الحاصل في الاستدراج الى قيد التواني كما يقال في الرواية ان التاني يرجع الى العتد واذا
ضربه به وعطف عليه بقوله فذكر اشارة الى قصور المحقق عبارة التاني ود
بانه على تقدير تسليم ذلك في امثال هذه المراضع ينبغي ان يدرج الاكثر من اثني عشر
بلا توالي في التفسير ويعطف عليه الواحد فقط بقوله وكذا في هذا الصحيح التاني
ذهب اليه الجمهور ومنهم الخطيب ابن عبد البر وغيرهما من المحدثين ان السقط
ما لم يتصل بسناده على وجه كان النقطه سواء ترك ذكر الرازي من اول السناد
او وسطه او اخره بحيث يشمل المصل والمعضل والمعلق الا ان اكثر ما يوصف
بالانقطاع في الاستعمال رواية من دون التاني عن الصحابة كما ذكر عن ابن
عمر وقال الحاكم هو اشتمل فيه قبل الوصول الى التاني رجل سواد كان محذوفا
او من ذكرهما كما ذكر من رجل من ابن عمر هذا زبير ما في الحديث وقيل هو
ما يروى عن تابعي او من دونه قولاه او فعلا قال النووي وهذا غريب ضعيف
بعيد فان هذا هو المنقطع لا المنقطع ثم تقسيم ثمان للسقط بل للمردود
باعتبار السقط ان السقط ان من السراج زيادة ضرر لانه سبب تغيير ارب
المن من ارفع الى النصب الا بتكلف بل بتعسف كما سبق في المعبران
لخلاف من السناد قد يكون واضحا يحصل التهمة ان بين الخلق
وغيرهم في حوالة ارمولة كل واحد يكون الراوي بالباء السببية ووجه
باللام الاجللية مثلا لم يعاصر من روى عنه ارمولة عصره وقوله مثل قبيد
لم يعاصر يعني انه كذا اذا ذكر عصره لكنه ما جتمع به ولذا قال التكملة
قوله يحصل آه مع قوله يدرك آه تكرار دونه اسره وفيه ان السراج يقتضيه
الوضع مع ان الكلام في الواضح او يكون كان الاظهر انه يقول قد يكون
خفي فلا يدرك الا الاثمة لخداع بضعة مملوءة وتشديد جملة التمهرة
المطلع على طرق الحديث ارتفاعا فيل حوالة رجاله يكون ثم ثمة وصنطا
وغير ذلك وعلل السانيد ارم من الاتصال والانتقال ونحوهما من العلل

القادة في السنة **الاول** اكن نوعي السقط وهو الواضح **بدر** ارسل
بعدم التلافي اجتماع بين الراوي وشيخه ارسل زعمه لكونه علمه للادراك
 ان يكون الراوي لم يدرى اصله عصره ارسله شيخه او ادركه ارسله لكن لم يدر
 لم يجتمعوا ولم يستلزموا ارجح الحال انه ليس للراوي من شيخه على تقدير ادراك
 عصره اجازة ولا وجادة كما يجب تفصيلها واما اذا ثبت اجازة او
 اد وجادة على تقدير عدم الاجتماع فانه يثبت تلاق محصور فتبين ما جرت
 في عدم التلافي لكن هذه من الواضحات لا يحسن حفا فكانه اوصافه **ومن ثم**
 ان من اجل ان الادراك المذكور لم يحصل لكل احد على الوجه المستطوع **احتيج**
 ارجح هذا الفن **الى التارخ** بالهزة ويبدل كميته معناه لتضمنه
 تحرير مواعيد الرواة جمع مولد ووزان الولادة ووفياتهم بكسر الفاء
 وتشديد التختية ارايتها صيوتهم وكذلك امكنه صيوتهم ومما هم ووفياتهم
 الحديث وادخالهم في السماع وقد اقتضت اقوام ادعوا الرواية عن كسوف اي
 كثير من ظهر بالتارخ كذب دعواهم استيناف وقع جوابا للسؤال عن كيفية
 الاقتضاح وسببه ويحتمل ان يكون صفة السجود بتقدير ضمير اركن في دعواهم
 بالسماع منهم ارجح السجود **والقسم الثاني** وهو حكاية الطرافة السقط
 الحقي **المدرس** بفتح اللام قال تلميذه المفسر السقط والمدرس الكسناد
 الذي وقع فيه السقط فلا يكون الحمل حقيقيا انتهى وهو احد نوعي المدرس
 وهو ما يقع في السجود وهو ان يرد عن شيخ سمعه فيسميه او يكتبه او ينسبه لصفه
 بما لا يعرف به كذا يعرف النوع الاول مكره جدا وكانه لذلك اقتصر عليه في ادقيل
 تعريفه الخارج من التقسيم بصدق على الافم الحاصلة من التقسيم الاول بناء على
 فاما ان يلتزم التصادق ويدعى ان التفسير اعتباري ويعتبه كل منهما بما لا يوجد
 في الاخر لتبين الافم سمي **القسم الثاني** بذكر المدرس لكونه الراوي لم يدر
 من حديثه وادهم سماعه الحديث ممن لم يجدته ارجح ومنه التمد ليس في السجود

يقال ليس فلان على فلان ارسله عنه العيب الزرع متاعه كانه فلم عليه الام
 وهو في الاصطلاح راجع الى ذلك من حيث ان من سقط من الكسناد شيئا
 فقد عطف ذلك الزرع اسقطه وزاد في التفطية لانيانه بعبارة موحدة وكذا
 نه ليس الشيخ فان الراوي يعطى الوصف الزرع يعرف الشيخ او يعطى الشيخ
 بوصفه بغير ما يشتهر به كذا حقيقة البقاع به يتضح قول المص وشتاقه ارسله
 المدرس من المدرس التحريك ارجحيك الاولين وهو اختلاط الظلام ان النور
 كما يكون في اول الليل سمي بذلك ارسل المدرس بالمعنى الاصطلاحى كسنادا
 اي المحذوف في النور في الحفا وهنم التسمية من تمة وجه التسمية الاولى
 كالاخفى **ويروى** حقه ان يرد المدرس بفتح اللام **بصيغة** من صيغة الاداء
 ارسله من الفاظ ما يورد به الكسناد **تحتل** ارجح الصيغة وقوع اللقاء بكسر اللام
 ومن كسند اي ودين من رور عنه قال التسمية الاولى ان يقال كتبت السماع
 كما صرح به النور وغيره انتهى قال السجود كسند بفتح اللام عن السماع
 لتصرح غير واحد من اللام في تعريفه بالسماع قبل الاداء ان يقول قوع السماع
 لان اداء الحديث على وجه مشع بانه سمعه ممن رور عنه موجب لكونه الراوي
 مدرسا ويرشد كالبه قوله او هم سماعه واما ادائه على وجه مشع باللقاء فلا وجه
 لان اللقاء معتبر في المدرس كما صرح به السجود وادهم به الماتن **كعن** ارسله
وكذا قال ارسله لئلا يكون كذا باللفظ كذا من السجود مستغنى عنه بلفظ
 ومن ارسله قلنا حقه ان يرد المدرس اه لانه متى وقع الحديث بصيغة
 ارجح السماع وهو لفظه اخبره او حدثني او سمعته والحال انه لم يثبت ثبت
 عدم السماع كان ارسله كاذبا وليس اصلا وفي نسخة كاذبا بالحديث
 يكون كذا بالانه ليس وحاصله انه متى وقع المدرس بلفظ صرح فهو كذب
 واما اذا وقع من المدرس ارجح ومنه التمد ليس في بعض الصور حديث
 بلفظ صرح فانه مقبول اذا كان المدرس عدلا كما يجب وفيه خدشة وهذا معنى قوله

وحكم من ثبت عنه التمسك بغيره ايراد الكفا وبصيغة تحمل السماع اذا كان
والحكم متبدا خبره ان لا يقبل ايراد الحديث منه ارسا التمسك او من اجل
الاذا صرح فيه بالحديث ارسا السماع فيه بحيث زال احتمال الانقطاع وان
بلقط مابين الاتصال وصرح فيه كسمعت وحديثا واخبرنا فهو مقبول حتى
على الاصح لان التمسك كذا وانما هو تحت لفظ الكسناد وضرب من الالهام
بلفظ محتمل فاذا صرح بوجهه وزال الالهام قبل وقيد بقوله عدل لانه اذا لم يكن
عدلا فلا يقبل منه اهلا وقال فريق من الحديثيين والفقهاء من عرف بالرجال التمسك
ولو مرة صار مجردا ورواية وان بين السماع وان بصيغة صريحة
في الحديث ادخ غير من احاديثه قال الشيخ نسفي في حقه لجزر التمسك
تمسك الكسناد وتلخيص السيوخ اما تلمس الكسناد فهو من عمن لقيه وعاصره
ما لم يسمعه منه موثقا انه سمعه منه ولا يقول اخبرنا ولا يعناه بل يقول قال فلان
او من فلان وان فلانا قال وما كتبه ذلك ثم قد يكون بينهما وجه وقد يكون الكسناد
وربما لم يسقط التمسك لئلا يسقط من بعض ارجاء ضعيفا او صغير السن
بحسب الحديث بذلك وكان الاغشى الثور و ابن عيينة وابن اسحق وغيرهم
يفعلون هذا النوع ومن ذلك ما حكى ابن خشرم كتابا عن عيسى بن عيينة
فقال عن الزهر فقل له حدثك الزهر فقال لم سمعته من الزهر ولا من سمعته من الزهر
حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهر وهذا القسم التمسك بغيره جدا وفاقله من
عند اكثر العلماء ومن عرف به فهو مخرج عنه جماعة لا يقبل روايته بين السماع او بعينه
والصحيح التفصيل فيما بين فيه الاتصال كسمعت وحديثا وكخوذلك مقبول في
الصحيحين وغيرهما من كثير قال النووي ذلك لان هذا التمسك ليس كذا بل هو بين
فيه الاتصال بلفظ محتمل وحكمه حكم الارسال وانواعه واجز السماع في هذا الحكم في
مرة واما تلمس السيوخ وهو ان يسمي شيئا سمع منه بغير اسمه المعروف او بغير
او بصيغة بالابشهر كذا يعرف هذا خفف من الاول ويختلف الحال في كراهته

77
بحسب اختلاف الغرض الى كل علمية هو اما لكونه ضعيفا او صغيرا او متافرا الوفاة
او لكونه مكررا عنه او من ركن في السماع منه جماعة دونة وتسمي به جماعة من المصنفين
كالطبيب وقد اكرمه منه ومنه قول ابن مجاهد الموقر حدثنا عبد الله بن ابي عبد الله
بريد بن ابي بكر عبد الله بن ابي داود السجستاني قوله حدثنا محمد بن سنان يعني ابا بكر محمد بن
الحسن النقاش نسبة الى جده له قلت هو محمد بن الحسن بن ريار بن هرون بن
جعفر بن سنان ثم قيل التمسك ثلاثة قسم احدها ما ذكره المصنف هو ان
يسقط اسم شيخه الذي سمع منه ويرتقى الى شيخ شيخه او من فوقه فيسقط ذلك
بلفظ لا يقتضيه الاتصال بل بلفظ موثوق له كمن فلان او قال فلان واما يكون تلمس
اذا كان التمسك لقيه ولم يسمعه منه او سمعه ولم يسمعه منه ذلك الحديث مثال ذلك
ما رواه عن علي بن خشرم قال كتابونا عن ابن عيينة عن ثمانية ان بصيف
التمسك شيخه بوصف لا يعرف به من اسم او كنية او نسبة الى قبيلة او صفة
او بلد او نحو ذلك كي يوصل الطريق الى السماع له كقول ابن مجاهد احدثنا
عبد الله بن ابي عبد الله بريد بن عبد الله بن ابي داود السجستاني صاحب السنن
وثالثها تلمس التسوية وصورة ان يروى حديثا عن شيخ ثقة وذلك الثقة
يرويه عن ضعيف عن ثقة فبانه التمسك الذي سمع الحديث من الثقة الاول
عن الثقة الثاني فيفسد الكسناد كله ثقات فهذا سراق التمسك لانه الثقة
الاول قد لا يكون موثوقا بالتدليس ويحين الواقف على السند كذا كعب التمسك
قد رواه عن ثقة اقر فيحكم له بالصحة وهذا غرور شديد واما القسم الاول فمكره
جدا ذمه اكثر العلماء وكان سعة اسد هم وما فرور الساق في عن سعة
قال التمسك اخو الكذب لا يراى احب الى من ان ارسا قال وهذا من ثقة
محمول على الزجر والتنفير والقسم الثاني احره خفف وفيه تضييع للمروءة وادراك
وتوغير لطريق معرفة علمي من يطلب الوقوف على حاله **وكذا** ارسا التمسك في الزجر
التمسك للفق قيل لانه عطفت على قوله التمسك وادخل في الطول التمسك

هو المدلس والمرسل الخفي ان ينقسم اليها ثم علم انه ليس الا بالارسال هنا
ما سقط من كونه الصحاح كما هو المشهور في حد المدلس وانما اراد هنا مطلق الانقطاع
ثم ارسال هذا المعنى على نوعين ظاهر وضمني فالظاهر هو ان يرسل المدلس عن علم يومه
ان لم تثبت معاصرته اصل الحديث لا يشبهه ارساله بالصله على اهل الحديث
كان يرسل ما لك مثلا عن سعيد بن المسيب الخفي هو ان يرسل عن سمع منه ما لم يسمع
منه او عن لقيه ولم يسمع منه او عن معاصره ولم يلقه وهذا قد يخفى على كثير من اهل
الحديث لكونها قد جمعها عصر واحد وهذا شبه بروايات المدلسين كذا احقته
الرواية اذا صدر من معاصر لم يلق فيه واقعي لا خبر اذ في وكان الانسب ان يقولوا
وهو الصادر من معاصر ولذا قال تلميذه وهذا السرطونهم ان له من هو ما ليس
كذلك اذ ليس لنا مرسل خفي الا ما صدر عن معاصر لم يلق في التمر وفيه اظهر غير
صحيح لما تقدم من الصور ومن جعلتها معاصر لم يلق من حديث عنه كذا اظهر
ان يقول لم يعرف لقائه كما صح به فيما سياتي بل بينه وبينه وبينه اظهر
عنه واسطة ظاهر كلامه ان بل لا صواب تاكيد على وجه الانتقال ويكون ان يكون
بل لا بطلان عدول عن الحصر المعلوم من الاول واغادة للعموم المستفاد من الثاني
فانه يشعر انه في الواسطة مع تحقيقها وهذا اهم من ان يكون معاصره او لم يكن
فيشتمل جميع الصور البينة والنزق بين المدلس والمرسل الخفي دقيق اريد بالبيان تحقيق
يحصل في نسخة حصل تحريره بما ذكر هنا ان يما ذكر بعد من تحريره كما يدل عليه قوله
وهو ان التمدليس يختص بمن يور عن عرف لقائه اياه ارسال الخفي
يختص بمن يور عن معاصره ولم يعرف انه لقيه على ما ذكره السخاوي وهو مقرر قوله
فاما ان معاصره ولم يعرف انه لقيه فهو المرسل الخفي قبل الاظهر في العبارة ان يقولوا
بما يترك مقيد بالان اد غير مقيد ويجوز ارجح ان يراد به التور بالرسول
في تقسيم السقط الى الواضح والخفي حيث اعتبر في الاول عدم التلاقي فعلم ان التلاقي
معتبر في الباق النذر هو المدلس بقرينة المقابلة والمرسل الخفي من الاول كما يدل عليه قوله

من معاصر

من معاصر لم يلق من مجموع ما سبق الفرق بينهما في انما ياتي اذا لم يجعل
المرسل الخفي متساويا من الثاني ومن ادخل كصاحب الظل الصفة في تعريف التمدليس
المعاصرة ولو بغير لقي كالنور والرواق لزمه دخول المرسل الخفي في تعريفه اذ تعريف
التمدليس والصلابة في التفرقة بينهما وفيه انه لا يمنع من ان يكون بينهما عموما
وخصوصا ويدل على ان اعتبار اللقي في التمدليس في المعاصرة وحده لا يابى منه
وقال يدل قوله اطباق اهل العلم بالحديث متعلق بالعلم ان اتفاقهم على ان رواية
المخضرمين جمع المخضرمين بالقاء وكذا المجتهدين وفتح الراي يقال خضرم عمادوه
ار قطع وهو الزاد في كتابه ابيه وز من النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره وسياتي
الخلاص في انهم اهل ايم معدودون من الصحابة او من كبار التابعين كما هو الصحيح
وعدهم مسلم عن عمر بن الخطاب كابي عثمان التمدليس بفتح نون وسكونه وقيل ابن ابي
ان حازم عن النبي صلى الله عليه وسلم من قبيل الارسال ان الخفي لا من قبيل التمدليس
ولو كان مجرد المعاصرة يكتفي به في التمدليس لكان هو لا مدلسين لانهم معاصروا
النبي صلى الله عليه وسلم قطعوا ولكن لم يعرف اهل لقائه ام لا والظاهر ان المخضرم من
عرف عدم لقيه لا من لم يعرف انه لقيه وبينهما فرق كما لا يخفى فيكون حديثهم
من المرسل الخفي قريب من مرسل الصحابة رضي الله عنهم ومن قال بكثرة اطلاق
المدلس في التمدليس الامام الشافعي وابو بكر البرزاني تشديد الزاد في افه راء
وكلام الطيب في الكفاية يقتضيه وهو المعتمد ويعرف عدم الملاقات باحضاره ارسال
المدلس من نفسه بذلك كما اخبر ابن عيسى على ما رور عنه علي بن خنيس
وقد تقدم او يخرج امام مطلق ارساله وهو عدم الملاقات وانما يعلم ذلك بالتاريخ
العموم بفتح ماله وتشديد واو ابن حوشب عن عبد الله بن ابي اوفى
كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا قال لعل قد قامت الصلوة منبسط وكبر
قال الامام احمد العموم لم يدرك ابن ابي اوفى ولا يكتفي ارساله عدم الملاقات ان
ان يقع في بعض الطرق زيادة راو او اكثر كما قال بعضهم بينهما لا احتمال ان يكون

اربعه الزيادة او من الزائد من المزيده وان يزيده الراوي في اسناد واحد رجلا
 او اكثر وهما منه او غلطاً وحاصله انه لا يكتفى بالحكم بالنسبة ليس وقوع زيادة راو
 بين من روى بصيغة تحتل السماع وبين المردود عنه في بعض الطرق فلا يحكم
 بحدوث الزيادة بالنسبة لاصحاح ان يكون من الزائد من المزيده متصل الكساية
 وسبب نفسه في مخالفة ولا يحكم بصيغة المجموع في هذه الصورة التي وقعت
 في بعض طرقها زيادة راو يحكم على قطعي في أحد الجانبين لتعارض احتمال الاتصال
 والانقطاع وعدم مزج لاهدهما وقد صنف فيه الخطيب اربع بيان ما ذكر من كس
 والمسائل التي في المزيده والنوق بينهما فصنف في ضعف الارسال كتابا سماه كتاب
 التفصيل بمجته التبيين لمجته المراسيل وكتاب المزيده في ضعف في مزيده
 الاسناد كتابا سماه تمييز المزيده متصل الكساية راو استوعب فيها كل
 صورتين وانتهت هنا احكام الساقط في نسخ حكم انتا قطعه الاسناد
 اربعة حكم المزدون قبل الانسب تقديم الحكم على الالف ثم ازال الف في الساقط
 والاحكام للالف ثم بان يقول وانتهت هنا احكام الف ثم الساقط بل حق العبارة
 ان يقال وانتهت هنا الف ثم المردود والسقط واهكامه **ثم الطعن** اي
 في حال الاسناد يكون بعضه اشياء كما سيجي محلا ومفصل بعضها يكون مشروطا
 ان الطعن والبرج من بعض خمسة منها اربع العشرة تتعلق بالعدالة وهي
 الكذب والتهمة والعسق والجهالة والبدعة وخمس تتعلق بالضبط وهي
 البقية ولم يحصل الاختناء ارا الاتهام بتمييز جهة القسمين من الاخر اربان يبين
 جميع ما يتعلق بالعدالة على حدة ثم يبين جميع ما يتعلق بالضبط بل يبين
 مختلطة لمصلحة اقتضت ذلك اعدم الحصول المذكور وهو ارا المصلحة
 ترتيبها العشرة على الكساية فالكساية موجب الرد بفتح الجيم اربع ايجاب الرد
 على سبيل التدرج ارا التدرج من الاعلى في السلسلة الى الادنى فيها عكس طريق
 التدرج من التدرج الادنى الى الاعلى كما فعل في تسميتها لفا ونشر ادنيا قبل هذا

لا يخلو عن استدراك لانفهامه من الكساية فالكساية وفيه ان العبارة محتملة لان يكون
 للترقي في التدرج الى بل الاول هو المتبادر الى الذهن وحاصله انه اراد تقرب احدهما
 الى الاخر في الكساية فانه بعض اقسم احد القسمين يترتب على الكساية على بعض
 اقسم الاخر فتراقم الاخر فيل الاوضح في العبارة مكانها بحسب السند والضعف
 اذا لا كساية للاخير ويرفع بان هذه عبارة مشهورة بين البلغاء وقد ورد
 في الحديث ايضا استد النكس بله الانبياء ثم الاستل قال استل رواه البخاري
 وغيره ويوجه بانه لو كان هناك سبب اخر للطعن كان الاخير استد منه وانما
 اخضر الطعن في العشرة لان الطعن **اما ان يكون الكذب راو** بفتح الكاف
 وكساية الالف فصح من كساية له وسكون ثانيه ويرد على المتن ان الكذب فرد من انواع
 العسق ولهذا قيل في السراج بقوله في الحديث النبوي بان يرد عنه ما لم يقبله صلى
 عليه وسلم معتمد لذلك ارجح خلاف ما روي سابقا فاما ارا بالكذب في المتن الكذب
 على سبيل العهد فلو قال بانه الاخر اذ هو الكذب عن عهد الكساية اولى ثم لما كان
 هذا الكذب الخاص استد انواع الكذب العسق وافتح اسباب الطعن حتى قيل بكفر
 المفسر عليه صلى الله عليه وسلم اخذوه وجعله كانه جنس اخر وقد مره على الكل
 واما قول غش وانما قدم الاول لكون الطعن به استد في هذا العسق وان كان
 العسق بالفعل استد من الكل فورد ما ذكرنا **او تهمة** ارا راو **بذلك**
 ارا الكذب المذكور بان لا يرد ذلك الحديث ارا المطعون والظاهر ان يقول بان
 لا يرد الحديث الا من جهة ارا راو المتهم ويكون ارا ذلك الحديث مخالفا للقول
 ارا قواعد الدين المعلومة ارا من السريعة بالضرورة والعطف للشفير البيان
 وسبب ما يشعر بان هذا من الاول حيث عدم كونه مناقضا للنفي التوان من قرآن
 كونه موضوعا وكذا من عرف بالكذب في كلامه وان لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي
 قلت هذا دخل في العسق القوي وجعله داخل في التهمة غير مستبعد وهذا هو الاول
 قال تكمين قوله هذا من الاول مستغنى عنه اسره وكانه فهم ان هذا استارة

الى التهمة والمراد بالاول الادراك الحقيقي والصواب جعله إشارة الى قوله وكذا امره
وجعل الاول اضافيا وهو ما اشار اليه بقوله اذ تمت به ذلك ثم وجه تقديم الثاني
على ما بعد من الفسق وغيره ان كونه كل من العسرة موجبة للرد انما هو
من جهة ايجابها بحسب ظن الكذب في الرواية وهذا هو وجه تقدم النوعين
الذين يليان على الفسق **او فحش غلط** ار كرت به بان يكون خطأ او كره
من صوابه او يتبادر اذ لا يخفى ان من الغلط والنسيان **او غفلة**
ار ذلوله عن الاتقان او الحفظ والابتعاد والاطاعة عطف على غلطة لا على فحش
والمعنى او فحش غفلة ار كرت غفلة لا لاطا ان يجرى الغفلة ليس بسبب الطعن
لغلة من يعاينه الله منها ويدل عليه قوله فيما بعد او كرت غفلة **او فسقة**
قيل المراد به ظهوره لا جعله موجبا للطعن انما هو بعد العلم به وظهوره كما
سبغ به وفيه انه لا تخصيص له بذلك بل الجميع كذلك ان الفعل او القول
والمراد بالفعل اعم من عمل الط والباطن مما لم يبلغ الكفر ارمه فغلة او قوله
واما الكفر فهو خارج عن المحقق لان الكلام في الراور المسلم وبه يظهر فاد
قول شارح فان ما يبلغ الكفر دخل في الفسق بالمعتقد وهو البعد عنه انتم
مع ما فيه ان كل ما يبلغ الكفر لا يسمى به علة بل من البديع ما يبلغ الكفر فتأمل
حق التامل وبينه ارفسق وبين الاول اركذب الراور عموم ارفصوص
مطلقا فالاول احضر الثاني اعم لان الفسق يصدق على كل ما صدق عليه
الكذب ووجه العكس اما بينه وبين الثاني فهو من وجه وانما افراد الاول
ار مع كونه داخل في العام لكونه القبح به كونه في الفسق وقد ما يزيه التحقيق
واما الفسق بالمعتقد اربا لا اعتقاد او بسبب معتقد السوء في ثباته بيانه
انه نوع خاص يسمى بالبعد عنه **او وهمة** بان يرد على كسب التوهم اربناء على
طرف المخرج من الشك **او مخالفة** اربلتقات او لمن هو او شئ منه
وفي تاخيرها عن الفسق نظر ظاهر فانها اكثر منسبة للكذب من الفسق

بالفعل **او جهالة** بفتح الجيم بان لا يعرف فيه تعديل ولا ترجيح معين
اشارة الى انه لو جرح فيه جرح مجرد لا يكون في هذه المرتبة اذ الترجيح لا يقبل
مالم يبين وجهه بخلاف التعديل فانه يكفي فيه ان يقول عدلا او فقة مثلا
او به عنة اعلم ان البعد عنة اضعف من مقدمه وموافق له لا اعتقاد خلاف
المعروف انما هو بناء على دليل لا على فله فلا يؤثر مثل ما سواه في عدم الاعتماد
وله اذ يوجد في الصحيح ما يكون ارفضيا او خارجيا او معتريا ليا وغيرهم
في رجال الكسناد اربعتا ما حدث ارجيد واخرج على خلاف المعروف
متعلق باحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم متعلق بالمعروف وكذا عن الصحابة
رضي الله عنهم لقوله صلى الله عليه وسلم من حدث في امرنا به اما ليس منه فهو رد
لا بمعانته فان ما يكون بمضادة كغز بل بنوع شبهة اربليل باطل سمي بها
لانه يشبه الثابت وليس بثابت لان ادلة المبته عة كلها مدخول فيها
واذا كان الحل يستلزم بالتوازي لكن كما قال تعالى يفضل به كثير ويدين كثير
او سوء حفظ وهو انك باعتماد الخبر وهو قوله عبارة عن ان لا يكون
بصيغة النفي هو الصواب خلافا لما في بعض النسخ وسياتي تفصيله في التفصيل
غلطه اقل من اصابته سواء كان ما ويا او الكروا اما اذا كان غلطا اقل من الاصابة
او قليلا بالنسبة اليها فهو مقبول ويرد على المص ان لا يظهر الفرق بين الغفلة
والوهم وكذا بين فحش الغلط وسوء الحفظ على كرت في نفس الامر وسوء الحفظ
على ان لا يكون الغلط اقل من الاصابة بقرينة المقابلة لم يكن لتأخر سوء
الحفظ ان لا يكون الغلط ما وبالاصابة او اكر منها عن فحش الغلط وجهه صلا
فالقسم الاول وهو الطعن بكذب الراور في الحديث النبوي هو **الموضوع** وفيه
مساخنة لان الموضوع هو الحديث الذي فيه الطعن بكذب الراور لانفس الطعن
واما قيل من ان المراد بالطعن المطعون بخلاف ظاهر المقسم كما تقدم ثم يقال له
ايضا المختلف بقا بعد لام مفتوحة والموضوع لان واضعه اختلقه ارفقرا

وصنعهم من عندهم والحكم عليه ار على الحديث بالوضع ان يكون موضوعا
او بوضع الواضع اياه انما هو الحكم عليه بطريق الظن العاقل صفة
كاشفة للتاكيد اذ قد يطلق الظن بمعنى العلم كقوله تعالى الذين يظنون انهم
ملاقا ربهم لا بالقطع وهو تصرف بما علم ظنا مباهة في التاكيد اذ قد يصيد
الكذب كما ان الصدوق قد يكذب ومنه قوله صلى الله عليه وسلم كفى بالمرء كذبا
ان يحدث بكل ما سمع رواه مسلم لكن لاهل العلم بالحديث ملكة ارمهازة علمية
وحذاقة قوية يميزون بها ذلك الحكم على الحديث بانه موضوع ضام اي
من الحديثين بيان منه قوله من يكون اطلاعه تاما ان كان لا في معرفة الحديث
ومعرفة رجال الحديث وزنه ناقبا ارضيا بتصور قلبه وسرجه صدره
وفهمه قويا مستقيما ومعرفة بالقرائن الدالة على ذلك ان يكون الحديث موضوعا
متمكنا ارضا بانه تراصحة قال الدارقطني يا اهل بغداد لا تظنوا ان حمدا ايقده
ان يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما في ذكره السخا ووقال الشيخ
بن خنيس ان الحديث صنوه الكسوة النهار تعرفه وظلمة كظلمة الليل تنكره وقال
ابن الجوزي ان الحديث المنكر يقشعه حبله الطالب للعلم وينكر منه قلبه
في الغالب وقد يعرف الوضع باقرار واضحه اذ وضع الحديث المستفاد به كقول
عمر بن صبيح انا وضعت خطبة النبي صلى الله عليه وسلم اراثة نسبها اليه
وكا حديث الطويل عن ابي بن كعب رضي الله عنه في فضائل سورة القرآن
اعترف راويه بالوضع وانكر على الثعلبي البيضا وروى غيره من المفسرين
الذين ذكروه في تفاسيرهم من غير بيان وضعه قال شارح وينزل منزلة الاثر
ان يعين المستفاد به تاريخ مولد بالامكان معه الاخذ عن شيخه اسره فانه
مع احتمال انه ليس كيف يحكم عليه بالوضع قال ابن دقيق العيد لكن اي
مع هذا ان لا يقطع بذلك اذ بالوضع لانه ليس بباطل في كونه موضوعا قيل
لا يحصل القطع من القرائن الا ايضا فالوجه في تخصيص الاستدراك به

اجيب بانه قد يتوهم حصول القطع به لكونه اقرب من سائر القرائن
لا احتمال ان يكون كذب في ذلك الاقرار اسهل بمعنى ولا احتمال ان يكون صادقا
ولم يزع النفاذ لانه يبعد عادة ان ينسب الى نفسه مثل هذا الامر السنيع
من غير باعث ديني ودنيوي والغالب ان الداعي اليه انما هو التورية وحج
يبعد ان يكون كذبا لكن لا احتمال جراته على الله تعالى وقلة حياته من الخلق
او قصد فده في الرواية وعدم العمل بها لا يقطع بالوضع الا اذا دل
دليل على صدقه على ما ذكره في الختم فانه اذا تواردت الدلائل على سني قطعه
ومهم من اي من كلامه في بعضهم ارجا بن الجوزي على ما ذكره السخا وراثة
ار مراده انه لا يعمل به لك الاقرار اسهل اذ لا قطع ولا ظنا لا احتمال كونه كاذبا
ورد عليه المصنف قال وليس ذلك اذ عدم العمل به فإرادة ان مقصود ابريق
العيد وانما نفي القطع ارجا بن الجوزي في كونه موضوعا بذلك ان ذلك
الاقرار لما فيه من الاحتمال ولا يلزم من نفي القطع نفي الحكم ارجا بن الجوزي
نفسه الذي هو الحكم بالوضع كذا قال شارح والصواب انه لا يلزم من نفي القطع
بقوله نفي الحكم مطلقا اذ لا قطع ولا ظنا لانه الحكم ارجا بن الجوزي يقع ارجا بن
بالظن الغالب وهو اقراره ههنا ارجا بن الجوزي كذا في ارجا بن الجوزي عليه
بالظن فانما الحكم بالظن والله اعلم بالسر ارجا بن الجوزي كذا في ارجا بن الجوزي
بالظن لما سأل لما جاز قتل الحق بالقتل ولا زائدة للتاكيد ارجا بن الجوزي كذا في ارجا بن الجوزي
بالزينة لا احتمال ان يكون كاذبا فيهما اعترفا به قال الحنفى وفيه خفاء لانه غاية
ما في الباب انه وقع منه خبر ارجا بن الجوزي فكتيف يغلب الظن بالكذب
الاول انتهى ويرد قوله بما اسرنا اليه سابقا من ارجا بن الجوزي المسلمين اذ اسند
الي رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا ثم اعترف انه كذب فلا شك انه
يغلب على الظن صدقه في الثاني وكذبه في الاول اذ لا يجترؤ من على نسبة
مثل هذا القبيح السنيع الذي اتفق العلماء على انه كذبة بل قال بعضهم انه كذب الى نفسه

على الأصل في خبر المؤن الصدوق بمقتضى حسن الظن به ولذا يقبل خبره
 2 البيانات وان كان الخبر من حيث هو انه يحتمل الصدوق والكذب بالتجوز
 العقلي ولذا لا يقطع به ولا يترجم بمضمونه الا اذا حال العقل كونه عادة فصح
 قيل الشيخ اعترافه باقرار القائل واعتراف الزاني على ما ورد بهما السمع مع ان
 الحكم عام سواء انكره او لا ولا يمنع ظهور الادعاء غاية الظهور والجلال لا مغر لقلوبه
 فيه خفاء ومن التواتر التي يبرك بها الموضوع او وضعه او يعرف بها الموضوع
 ما يؤخذ من حال الراوي كما التعريف للخلفاء والاداء بوضع ما يوافق فعلهم
 وآراءهم وغير ذلك كما وقع لما مؤيد بن محمد انه ذكر بحضرة الخلفاء في كونه
 ار السهرسري سمع من ابى هريرة اولاف ق ار ما مؤيد في الحال اسناد الى النبي صلى الله عليه وسلم
 انه قال قال محسن انه بطل من اسناد او قال سراج التقدير قائل فيه انه قال
 وقيل اسنادا ثانيا على انه قال الفاضل التقدير اسنادا متصل الى النبي صلى الله عليه وسلم
 منه كونه اخيه انه اراد ان قال سمع الحسن بن ابى هريرة ار الى اخر ما ذكره رواه البيهقي
 في المدخل نحوه ان ابن عبد العزيز من الحارث التميمي سئل عن فتح مكة فقال
 عنوة فطلب بالحج فقال حدثت ابن الصواف ثنا عبد الله بن كعب ثنا ابن شهاب
 عبد الزاذ عن معمر بن الزهر عن انس ان الصبيبة اختلعت في فتح مكة
 كان صلى الله عليه وسلم او عنوة فثنا لواء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان عنوة
 به مع انه اعترف انه صنعه في الحال ليندفع به الخصم وكما وقع لعين بن ابراهيم
 ار الخفي حيث دخل على المهدي بفتح يمين وسكون باء وثبت بدباء وهو محمد
 بن المنصور عبد الله العباسي والدارون الرشيد وهو الباني لمسيح الحرام
 بقاينا من صفات خلاف ما بناه بنو عثمان في مقبلا لحقا فوجدنا انفسا
 عينا المهدي حال كونه طعنا بالحج بن جنس واحدة فثنا في الحال اي
 يطعن المال اسنادا الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا سبق بفتح ف
 مصد سبقت اسبق وفتح الباء ما يجعل من المال رهنا على الكسبة

والمعنى لا يجزى اخذ المال بالكسبة الالهة هذه التلثة وقال الخطابي الرواية
 الصريحة بفتح الباء كذا في النهاية الاله فصل وهو حديث السهم او خفت
 وهو للابل او حمار وهو للخيول او جنح وهو بفتح الجيم اي ريش وهو للطائر
 ار الاله دوات هذه الاشياء من السهم والابل والخيول فزاد في الحديث
 ار الثابت على ما في الجامع الصغير فلفظ لا سبق الاله خفت او حمار او فصل
 رواه احمد واصحاب السنن الاربعة عن ابى هريرة او جناح ار هذا اللفظ
 فصرف المهدي ار من كمال عقله انه كذب ار في الزيادة لاجله فاحر بن جهم
 قال السخاوي فاحر له بديرة بعين عشرة الاف درهم فلما قفي قال السهم على قفي
 انه قفا كذا ب ثم ترك الحكم بل امر بنو حمار وقال لنا كحلته على ذلك استمر والظاهر
 ما روي ان المهدي استخفى اولاد اعطاه عشرة الاف درهم فلما ادبر القفي
 في قلب المهدي انه كذب لاجله فاحر بن جهم لكونه سببا لوضع حديثه وكذب
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن لم يتعرض له ولم يأخذ ما اعطاه فنهى الحديث
 ما حوذا باعتبار رجونه الاجرة السابق فانه موضوع بتامه ومنه ان التواتر
 ما يؤخذ من حال الراوي كان يكون مناضيا لنص القرآن كالتجيم او الالهة او
 بخلاف المشهور وغيره من الاحاد او الما جماع القطعي كالا جماع القطعي
 والمنقول بطريق الاحاد قتل تقييد الاجماع بالقطعي يدل على ان الاجماع الظني
 مثل الذي ثبت بخبر الواحد لا يجعل الخبر المنقضي له موضوعا او صرح العقل
 لم يترك القياس صريحا فاما ان يدرج في صرح العقل او يجعل محالا يدل من قضية
 الحديث اياه على كونه موضوعا كالا جماع الظني وما عدا المختواتر من السنن
 حيث قال لا يقبل شي من ذلك ار مما ذكر من النصين والاجماع والعقل
 التاديل وكذا ان لم يحتمل سقوط شي منه على بعض رواة يزول به ذلك
 واليه استراحت السكت في جمع الجوامع فقال في كل خبر اوهم باطلاة ولم يقبل
 التاديل فباطل ونقص فيه ما يزيل به الوهم قال سارح وقد يميل له

بخلاف صح

برواية لا يسبق على ظهر الارض بعد مائة سنة نفس منقوسة لعدم مطابقتها
لواقع حيث سقط على رايها منكم ذكرته اللفظ ان وقع التصريح بانه
لفظ النبي صلى الله عليه وسلم ولم يرد بالمعنى واما مجتمع ركة اللفظ والمعنى
وذلك بلغ بل ركاكة المعنى كافيته في الدلالة على الوضع وفي معناه وكما
وكما لمجازفة في الوعد والوعيد ومخالفة السمع ثم المردود في تارة بخرعه الواضع
ان يكون المراد كلام النفس الواضع وهو اكثر كما يذكره اهل التقاويذ في اسناد
دعاء وتارة ياخذ من كلام غيره لبعض السلف الصالح منها كلمات على رضى الله عنه
ومنها موقوفات الحسن حيث قيل في حقه كلامه يشبه كلام الانبياء وكفى كلام
مالك بن دينار وفضل بن عياض ومعارف الجند وغيرهم او قدما للحكام
كالخارج من كلمة وبقراط واطلاطون او كسر انبيليات اوراقا وبل بنى اسرائيل
ما ذكر في التورية او اخذ من علمائهم ومن يتخلف والطاهر ان يقدر المضاف
في الاولين ان كلام بعض السلف او كلام قدما للحكام او ياخذ كانه حقه ان
يقول وتارة ياخذ حديث ضعيف الاسناد فيركب له اسنادا صحيحا ليرجع
بشدة به الواو المكسورة ان الاسناد او المفتوحة ان الحديث فلهذا الحديث موضح
الاسناد لا الماتن وقد يذكر كلاما ليس له اصل كما يذكره اهل التقاويذ في اسناد
دعاء القديس وكفه ويذكر له اسنادا جل جلاله من اعظم الحديثين منتهيا اليه
صلى الله عليه وسلم عليه اذ الى احد من اكابر امته كاحضر الحسن البصري والامام
جعفر الصادق وقد يذكر في اخره ان من شك في هذا كفر والحال ان السبب يثبت
على الوضع اما عدم الدين كانه نادفة تمثيل لواقع لا الى مل والمضاف
مخذوف وكذا البواعي وهم المبطلون الكفر المظهر في الاسلام اوله من لا يتدينون
به من يفعلون ذلك استخفافا بالدين ليضلوا به الناس فقه قال حماد بن
فيما اخبره العجلي انهم وضعوا اربعة عشر الف حديث وقال الحمادي
اقر عن رجل من الزنادقة بوضع مائة حديث هي تجول في ايدي الناس

ذكره السني وروى قال ابن عمر لما اخذ عبد الكريم العوجاء الذر اربع ضرب
عنقه محمد بن سبيح بن علي ليضرب عنقه قال لقد وضعت فيكم اربعة آلاف
حديث احرم فيها واحلل منهم الحارث الكذاب الذر اذ على النبوة وامثاله
وضعتوا جلال بل الوفا من الحديث استخفافا بالدين وتليب على المسلمين
فيما بين نقاد الحديث امر في ذلك كله ولم يخف عنهم من سنا ما ضحى على ظم
بحيث لما قيل لابن المبارك هذه الاحاديث الموضوعة قال عيشي بها لئلا
ارثق الحديث وضاعهم قال تعالى انا نحن نزلنا الذكر واناله فاحفظون
اسمهم وكانه اراد من حمله حفظ لفظ الذكر حفظ معناه ومن حمله معناه
الاحاديث النبوية الدالة على توضيح مبانيه كما قال تعالى لتبين للناس ما نزل
الهم فقه الحقيقة تكفل الله تعالى بحفظ الكتب السنة بان يقيم من عباده من
يخبر دهر دينهم في كل قرن بل في كل زمان والمطالع للموضوعات كثيرة منها
الكتب المولفة في الضعفاء كالكمال لابن عمر بل افردت بالتأليف
كتصنيف ابن الجوزي في الموضوعات ولكن يعقبه العلماء كثير من الاثبات
التي ذكرها في كتابه وقد جمع شيخنا السيوطي والسخاوي بعد
الزركشي وغيره الاحاديث المشتهرة على الالسنه وبيروها بيان شافيا
واظهار ما يخفيها وحكمه ابطالها بعضها نقلها وافيها وقد اقتضت في كراسة
احاديث النفقوا على وضعها وبطلان اصلها وسميت المصنوع في معرفة
الموضوع لا يستغنى الطالب عنه او غلبة الجهل ببعض المتعبد من اي
المتسبين الى العبادة قد الزيادة وضعوا احاديث في الفضائل والرقاب
كصلوة ليلة نصف شعبان وليلة الرغائب وكوفيها ونبهنيو بذلك
في زعمهم وجهلهم وهم اعظم الاصناف ضرا على انفسهم وغيرهم لانهم يرون
قرينة ويرجون عليه المشوبة فلا يمكن تركهم لذلك والناس يعتمدون عليهم
ويركضون اليهم كما تشبهوا اليهم الزهد والصلاح وليقتدوا بآفاقهم

ويقتضون بنقل اقوالهم حتى قد يخفى على بعض علماء الامة واكابرهم ثقتهم واعتمادا
على ما نقلوه فيقتضون فيما يقعوا فيه ومثال ذلك ما رواه عن ابي عصمة نوح بن
ابي حريم المروزي قال سئل عن ابي حاتم بسند الى ابي حاتم المروزي انه قيل
لابي عصمة من اين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل التواتر سورة سورة
وليس عند اصحاب عكرمة هذا فقال اني رايت الناس قد اعرضوا على القرآن
واستغلوا بفتنة ابي حاتم ومغازر محمد بن اسحق فوضعت هذا حجة او حط
العصبية ارا فراطها وسنة التعصب بمنزلةهم وقد رواه ابن ابي حاتم
عن شيخ من الخوارج انه كان يقول بعد ما تاب النظر اعمى تاخذون دينكم
فانا كنا اذا سمعنا احدا يصيرناه حديثا زائفا غيره في رواية وتحتسب الخبر
في اضلالكم ذكره الشيخ اورقوم وضعوها تعصبا وهوى فاموز بن لحد
الهرورج وضعه حديث يكون في امته رجل يقال له محمد بن ادریس يكون
اضر على امته من ابليل في قدر ايت قادم يوم الجمعة والناس مجتمعون
قبل الصلاة فابته اليورده فسقطت من قامته مغشيا عليه فبعض
المقلدون كما ذكره الواحد حديث ابي بن كعب الطويل في فضائل السور
سورة مشورة تبعا للثعلبي في تفسيره وقلده غيره في ذكرها في تفسيرهم
كالرحماني والبضاور وكلام خطأ واولايناه ذلك ما ورد في فضائل كثيرة
من السور مما هو صحيح او حسن او ضعيف وتكفل بابراده العباد بن كثير
في تفسيره والجلال السيوطي في كتابه المسمى بالدر المنثور في التفسير المأثور
او اتباع هوى لبعض الروايات كما ذكرنا له في كلام الجوزي حديث
ابو حنيفة رحمه الله تعالى في زيادة الجناح فيما تقدم او الاغرب
ان الاتيان بحديث غريب يرغب الناس فيه لغرض الاستهارة اي ليشتهر
عنده العامة انه من العلماء الكبار او ليشتهر ذلك الحديث في اهل الديار
وذكر في خلاصة الطبعة اربعة الواضعين قوم من السوال والشي دين

يقتضون

يقتضون في الاسواق والمساجد فيضعون على رسول الله صلى الله عليه وسلم
احاديث بكسب كبرية صحيحة قد حفظوها فيذكرها الموضعا على
ذلك الكسب قال جعفر بن محمد الطيالسي صلى الله عليه وسلم عن حنبل وكبي بن معين
في مسند الرصافة فقام بين ابيهما قاص فقال حدثنا احمد بن حنبل
وكبي بن معين قالوا حدثنا عبد الرزاق قال سماع عن قتادة عن
انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال لا اله الا الله
حلق من كل كلمة منها طائر فقار من ذهب ودرية من حجان
واخذ من فضة نحو عشرين ورقة فجعل احمد ينظر اليه وكبي ينظر اليه
فقال انت حدثت بهذا فقال والله ما سمعت به الا من السماع قال
فكنتا جميعا حتى فرغ فقال اي سائر كبي بين ان تعالي فجاءه
منوها للنوال بخبره فقال لكبي من حديثك بهذا فقال احمد بن حنبل
وكبي بن معين فقال انما ابن معين وهذا احمد بن حنبل ما سمعنا
بهذا قط في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فان كان ولا بد فم اللعن
فعلى غيرنا فقال له انت ابن معين قال نعم قال لم ازل اسمع ان ابن معين
احق وما علمته الا انه السامة قال كبي وكيف علمت اني احمق قال
كانه ليس في الدنيا كبي بن معين واحمد بن حنبل غير كما كتبت من سبعة
عشر احمد بن حنبل غير هذا قال فوضع احمد بن حنبل كعبه على وجهه وقال دعه
يقوم فقام كالمستهزى بهما وكل ذلك حرام باجماع من بعدهم اربعين
بقوله الا ان بعض الكرامية ينسب به الراد على اللفظة المشهورة ذكره اليه
السخاوي في قيل وهم فرقة من المشبهة نسبت الى عبد الله بن كرام
وهو الذي صرح بان معبوده على العرش وطلوع اسم الحور عليه تعالى
وهم يرمون زيادة الورع والتقوى والمعرفة التامة بعض المتصوفة اراهم
او من غيرهم نقل عنهم اباحة الوضع في الترخيب ارفع الطاعة والعبادة والترتيب

التي تخفى عن المعصية والبطالة وحاصله ان بعضهم جوزوا وضع
الاحاديث فيما يتعلق به حكم من السواب والعقاب ترغيبا للناس
في الحسنات وزجرهم في السيئات واستدلوا بما في بعض الروايات
من كذب على منعه البطلان بالناس فليستوا مقصود من النار واخذوا
بمضمونه جوزوا الكذب عليه صلى الله عليه وسلم لغرض اهتداد الناس
وقالوا في الحديث المشهور به وزيادة لفضل به الناس ان على الضرر
وحيث انما تكذب له وحمل بعضهم على ان امرأته من قال في حقه صلى الله عليه وسلم
سأه او مجنون او ساء او امثال ذلك هو خطأ ومن فاعل ذلك من حمل
لما ذكرنا من الحديث الدال على العموم واما ما ذكره فهو من التاويلات النافرة
بناء على غفلتهم من القواعد الدينية لانه الترغيب والترهيب من جملة الاصول الشرعية
وان كان بينهما وبين سائر الاحكام مع انه يقدم على الزاير ايضا عند فقده
بقية الادلة وانفقوا اربابا علماء الاسلام من المحدثين وارباب الكلام على ان
تعهد الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم من الكبائر اربعة اقسام الكفر
بالله تعالى وهذا دليل اخر على كونه اباحة الوضع في الترغيب والترهيب خطأ
او من جهة الدليل الاول بان يكون الاتفاق على تعهد الكذب من الكبائر في الاحكام
الشرعية فيجوز ان قال انه يبرأ من كونه في الجملة لا يبرأ اجماعا وان كان
في الترغيب والترهيب لا يبرأ عند الجمهور وبالنسبة الى محمد بن حنفية نسبة الى
جورين كونه كورة في حسان فكل من يفتد به يارب الى الكفر في تعهد
الكذب او مطلقا على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يحتمل ان يكون زجرا لهم
ويبرأ عليه قول المصنف بالغ وان يكون اجتهادا منه وهو يحتمل الخطأ والمجازاة
من الحد في المبالغة لا سيما مع في اللغة الاجماع ولذا قاله الامام الحرمين
هذا من الشيوخ وانفقوا على تحريم رواية الموصوف ان اذا علم انه موصوف
الامر ونائبه ان لا نقل متصل بشيئا كونه موصوفا لقوله صلى الله عليه وسلم من حدث عني

بحديث

بحديث يستور فيه الترغيب والترهيب وغيرهما يرمى بفتح الباء ويعتقد
او يظنها وهو ابلغ اريظن انه كذب بفتح او كسر يفتح ولم يبين انه كذب
فهو حد الكاذب ان ضبط بصيغة الجمع والتثنية اوجه مستم وافاد
ان غيره من الاحاديث الضعيفة التي يحتمل صدقها يجوز روايتها
في الترغيب والترهيب والفضائل من غير بيان ضعفه **والقسم الثاني**
من افام المردود وهو ما يكون بسبب تامة الراوي بالكذب هو **المتروك**
حمله فاما مستقلا وسواء متروكا لان اتهام الراوي بالكذب مع نفذه لا يوجب
الحكم بالوضع **والثالث** في معنى فخره **المسك على راي** بالتشويش في المتن وتبركه
في التشرح لاضافته الى من لا يشترط في المنكر فيه مخالفة واما المنكر الذي سبق
في مقابلة المعروف فانه على راي من شرط المخالفة وحاصله ان ما يكون الطعن فيه
بسبب كراهة الغلط لا يكون منكرا الا على راي من لا يشترط في المنكر مخالفة
الثقة للضعيف كما تقدم واما من يشترط في المنكر مخالفة الثقة
فيه ذلك فلا **وكذا** ارجح ذلك راي **الرابع والخامس** من خش غلظه تشرب
ومن تعليلية فهو راجع الى الثالث او كثر غلظه الى الرابع او ظهر غلظه
الى الخامس وفيه ان الظهور معتبر في الجميع فادجه تخصيص فخره منكرا
ثم الوهم رواية الحديث على سبيل التوهم وذلك قد يقع في الاسناد
وهو الاكثر وقد يقع في المتن مثل ادخال حديث في حديث اخر والادوار قد يقع
في صحة الاسناد والمكن جميعا كما في التعليل بالارسال واستنباه الضعيف بالثقة
مثل ان يحكى الحديث بمسناد موصول ويحكى ايضا بمسناد منقطع اقرب من الاسناد
الموصول وقد يقع في صحة الاسناد خاصة من غير قصد في صحة المتن ومثاله
ما رواه النفاة كيعلى بن عبيد عن كعب بن النور عن عمرو بن دينار عن
عمر بن النبي صلى الله عليه وسلم البيهقي باطن الحديث فانه اسناد متصل ينقل
العدل عن العدل وهو مغلل غير صحيح والمتن على كل حال صحيح والعله في قوله عن عمر

بن دينار وانما هو عبد الله بن دينار كذا رواه الائمة من اصحاب سفيان عنه
فهم يعلى بن عبيد وعدل عن عبد الله بن دينار الموافق له في اسم ابيه انه عمر بن دينار
وكلها ثمانية وهو القسم السادس **انما الضم** به اربعة منه باسمه الصريح ولم يقل
والدس طول الفصل اربعة والجمعة فيه وهو مقتضى للاهتمام به كما في الاف
الائمة ولذا ايضا عطف ثم الدال على التراخي اسارة الى ان التراخي بحسب الامة
فانه منع ما قيل ان طول الفصل اما هو في السج لان المتن ايضا يندفع بانه قد عجز
ما في المتن طول ايضا فاما ما في الفصل الفاصلة بين قوله فيما سبق او وهم وبين قوله
ان اطلع بصيغة المجهول **عليه** اراد على الوهم واما ان لم يطلع عليه فهو المقبول
وفيه ان جميع باب الطعن مستركة في انه متن ما لم يطلع عليه فهو مقبول فبالا
يجعل موجبا للطعن فلا وجه لاختصاص الاطلاع بالسادس **بالقرائن** الدالة
على وهم راوية المنسوبة للعارف عليه بحيث يغلب على ظنه صحة حديثكم
بعد صحة الحديث لذلك اكتفا بغلبة الظن او بتردد لعدم ترجيح احد الطرفين
فتوقف في الحكم بالصحة وعدمها واما اذا لم يطلع عليه بما ذكر من التوارى فالظن
السلامة من الجرح فهو من اقوال المقبول من وصل من اصل من بيانية للقرائن
او منقطع عطف على اصل او اخفى حديث في حديث عطف على اصل وكذا يجوز
ذلك في الكتب القادرة كارسال موصول او وقف مرفوع قال السخاوي
كابال راو ضعيف بثقة كما اتفق لابن مردويه في حديث موسى بن عتبة
عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رفعه ان الله اذهب عنكم عبية الى اية
فانه قال ان راوية غلط في تسمية موسى بن عتبة وانما هو موسى بن عبيد وذلك
ثقة وابن عتبة ضعيف انتهى وعبيرة الجاهلية بضم حاء وكسر هاء وتشديد الموحدة
ثم يا مسودة فعول او فعيلة وهو الكبير على ما في النهاية وقال في مثله
ما انفرد به مسلم في صحيحه من رواية الوليد بن مسلم حديثنا الاوزاعي عن قتادة
انه كعب اليه خبره عن انس بن مالك انه حدثه قال صليت خلف النبي صلى الله

عليه وسلم

عليه وسلم داني بكرو وعثمان رضي الله عنهم وكانوا يستغفرون بالمحمدية
العالمين لا يذكرون في اسم الله الرحمن الرحيم في اول قرادة ولا في اخرها ثم رواه
من رواية الوليد بن دينار اخبرني اسحق بن عبد الله بن علي طلمية
انه سمع انس بن مالك يذكرون ذلك في روى في الموطأ عن حميد بن انس
قال صليت ورواه ابن بكرو وعثمان في كتابهم لا يذكرون في اسم الله الرحمن الرحيم
وراد الوليد بن مسلم عن مالك بن حميد صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال ابن عبد البر وهو عندهم خطأ وحديث انس قد اعلم الشافعي فهاذا
البيهقي في المعرفة ومحصل معرفة ذلك ان الوهم بكثرة التبع او النظر في
الكتب يند و اختلافات المتن **وجمع الطرق** اراها سببا في التسمية
على المتن واستقصاها في الجامع والكتب يند والنظر في اختلاف رواة
كل حديث و ضبطهم واتقانهم ليحصل الترجيح بين كل واحد يعلم انه موصول
او منسل او كونهما في رواية غيرهم على سبيل التوهم فقد روى عنه علي بن
الحمد بن ابي قال الباب اذا لم يجمع طرقه لم يبين خطاؤه **فهذا هو**
المحلل فيه مسحة فانه ما فيه الوهم هو المحلل وقد وقع في عبارة
كثير من المحققين كالخيار والترمذي وابن عدي والدارقطني وكثرا
في عبارة المتكلمين والاصوليين تسميته بالمحلل ورواه ابن الصلاح
بان ذلك مرفوع عند اهل اللغة والتوبة لانه المحلل من علمه بالشراب
ارسقاء مرة بعد اخرى وهو غير ملائم وسماه معللا قال الواح الاحود
في تسمية المحلل وكذا وقع في عبارة بعضهم واكثر عبارة انهم في الغفل
اعلم فلا يذكروا قبيح معل قال الجوهري لا اعلك الله بعلته اراها صاحب
مبصية وما علمه فانما يستعمل اهل اللغة بمعز الجاه بالشيء وشغلة
من تغلب الصبي بالعلم قال السخاوي وما يقع من استقال الحديث له حيث
يقولون عليه فلا في فعل طريق الاستغارة انتهى وكان وجه التسمية الشغل

فان الحديث يشتمل بما فيه من العلل في العلة عبارة عن سبب خفية غامضة
 قادمة في صحة الحديث فالحديث المعلل هو الذي اطلع عليه فصح في صحة
 مع انه الظاهر السلامة ليس الجرح مدخل فيها فكونه ظاهر السلامة وهو ان
 هذا النوع من الغرض انواع معلوم الحديث وادخلها عطف تفسير اضعافا
 دركا وادخلها ادراكا قبل ومن اشرفها حتى قال ابن المديرا لا اعرف علة
 حديث واحد احب الي من ان الكتب عشرين حديثا ليس عنده ولا يقوم به
 ارساع هذا النوع الغامض حق القيام الامن وفرة الله فيها تافها ارس
 مضيا من ركا وحفظا وكما ارشاد الله سبحانه والمتون موقوفة تامة كاملة
 بحرا في الرواية في العدة والصنعة وغيرهما ملكة قوية ارمادة راسخة
 وحداقة ثابتة بالاكسير والمتون اربا اختلا منها واستيفاء العلم بها وسد
 واستقصائها ولهذا تارة ولكون هذا النوع الغامض الانواع او لعدم القيام به
 الامن رزقة ووفقة وقليل ما هم لم يتكلموا فيه الا قليل من اهل العلم
 امر مع ان سائر كلامهم ان يتكلموا فيه ويحكموا بما يقتضيه كعمل بن المديني
 بالباء واحمد بن حنبل والبخاري ويعقوب بن عيسى واية جارية ودية
 زيادة الرازي والري رزقة لضم الزاء والدارقطني ومن ضبطه وقد التفتيل
 بقصر عبارة المعلل بكسر اللام ارا قد التفتيل في علة الحديث المعجل
 عن اقامة الحجة على دعواه بان يعلم ان في الحديث قصور لكن لا يقدر على
 كالصبر في نقد النصارى والدرهم قال ابن مديرا انه الهام لو قلت له من اين
 قلت هذا لم يكن له حجة ولم يمنح لا يستدر الى ذلك هذا وعلم ان بعضهم
 يطلق العلة على غير المعنى المذكور فكله بالراور رزقة وعقلته وسوء
 حفظه وكفه من اسباب تضعيف الحديث كالتدليس والعتر من رسي
 النسخ علة قال السني وزكاته ارا علة مانعة من العمل لا الاصطلاحية
 ثم الخالفة وهو القسم السابع ان كانت واقعة انارة الى اخره كان

نوم

مقدار

مقدار في المتن كما اشار الى ان الباء في المتن سببية قوله **بسبب تغيير**
السياق ارسايق السنادات ارا ان اللام للعهد او بدل من المضاف اليه
 لقوله تعالى فان الجنة هم الماوراء ثم اعترض بانه ارا في تغيير سياق السناد
 تغييره باعتبار نفسه لا في المتن بلزم ان لا يندرج فيه القسم الرابع والاشق الثاني
 من القسم الثالث واذا ارا في تغييره غم في ان يكون باعتبار نفسه وباعتبار متعلقة
 وهو المتن والحديث يندرج فيه مدرج المتن ايضا ودفع بان يقال ارا ارا
 بمدرج ما يكون التغيير في المتن فقط او يقال ما يكون في كساده ومنه تغيير
 فهو باعتبار الاول مدرج السناد وباعتبار الثاني مدرج المتن فالواقع الحديث
 الثابت فيه ذلك التغيير وبه يندفع الحجة الواقعة في المتن **وهو**
 على ما نسخة **مدرج السناد** وانما سمي به لانه المغير ادخل خلافا في السناد فالكساد
 مدخل فيه وعلم ان تغيير مدرج السناد يظهره يشمل مقابلة الالبية غير
 يليه في التقديم والتأخير وزيادة الراور وابداله وتغيير حروف او حرف فلا يصح
 المقابلة كما يدل عليه لفظ او اللهم الا ان يخص هذا التغيير على وجه لا يشملها
 باستغانة السياق وهي اى اى اى اى اربعة وهو لا يشخص فيها
 عقلا فاحصا به فيها استقر اى والاشقة غير معلوم الاول ان برور جماعة الحديث
 فيه مائة اذ صحت العبارة ما يرويه جماعة بان يند مختلفه وكذا في البوابة
 فيرويه عنهم راو ارا مطعون بالخالفه فيجمع ارا الراور الكل ارا كلام يعز
 جميع تلك الجماعة على كساده وحده من تلك الاكساييد ولا يبين الاختلاف
 ارا اختلاف السناد وحاصله ان يسمع الراور حديثا عن جماعة مختلفين
 في كساده فيرويه عنهم باتفاق ولم يبين الاختلاف مثاله حديث
 رواه الترمذي عن بنديار عن عبد الرحمن بن مديرا عن سفيان الثوري
 عن واصل ومنصور والاعشى عن ابي وائل عن عمرو بن شعيب قال قلت
 يا رسول الله اني اريد ان اكون من الذين يرواه محمد بن كثير العبد عن سفيان

فرواية واصل من درجة على رواية منصور والاعشى لما وصل لم يذكر
فيه عمدا بل رواه عن ابي وائل عن عبد الله وانما ذكره فيه منصور والاعشى
فوافق رواية برواية قريش الكنديين معا يحيى ابن القطان في
رواية عن سفيان في فصل احدهما عن الاخر كما رواه البخاري في صحيحه
في كتاب المحاريب عن محمد بن علي عن يحيى عن سفيان عن منصور والاعشى
كلما جاء عن ابي وائل عن محمد بن سفيان عن واصل عن ابي وائل عن عبد الله
من غير ذكر محمد بن سفيان الثاني ان يكون المتن عندنا او ان يكتفي
واحد كما يدرك عليه بعيد هذا بالسناد الاول فيصبح الاستشهاد بالاطراف
اربعضا منه فانه ارجح الطرف عنده بالسناد او في رواية عنه تاما بالسناد الاول
وهذا هو المصحح بالمخالف للثقات مثاله حديث رواه ابو داود ومن رواه
راشه وسري بن رواه الف في حرواية ابي سفيان بن عيينة كلهم عن عاصم بن
كليب عن ابيه عن ابي وائل بن جرح في صفة صليوة رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقال فيه ثم جئتهم بعد ذلك في زمان برد سدي قرايت الناس عليهم جل
التياب تحرك ايدى بهم تحت الثياب قالوا موسى بن هارون واذلك عندنا واهم
فقوله ثم جئتهم ليس هو هذا السناد وانما هو ادراج عليه على عاصم عن عبد
الجبار بن وائل عن بعض اهله عن وائل وهكذا رواه مينا ربهير بن معاوية
وابو بدر بن عمار بن الوليد في قصة تحريك الابر من تحت الثياب
وفضلها من الحديث وذكر اسنادها كما ذكرنا ومنه ارجح قيل القسم
الثاني ان يسمع الحديث في نسخة ارجح واسطة كما هو المتبادر من العبارة
الاطراف منه فيسمعه في نسخة بواسطة الاطراف ان يقول بدل فيسمعه عن من
سمعه في نسخة فيرويه ارجح الحديث عنه ارجح نسخة تاما ارجح غير استثناء الطرف
يخفف بواسطة مع انه لم يسمع الطرف الا بواسطة وهذا هو المصحح بالمخالف
الثالث ان يكون عندنا او در متنازع مختلفا في اسنادين مختلفين اما عن صحابي

او عن واحد فقط فيرويهما معا كاملين او مختصين او احدهما مختصا او
روى الاول او عن مختصا على احد الكنديين هذا هو المصحح بالمخالف
او يروى ارجح او واحد الحديثين ارجح في بعض النسخ بين هذه الوجوه
والوجه الثاني فاللام للعهد بالسناد الخاص به لكن يريه فيه ارجح الحديثين
في المتن الاخر ارجح له اسنادا ارجح فالسناد في الاول ارجح الحديث الاول او الثاني
الاول وهو الخلد بن عبد الله الحديثين فهو من وضع الط موضوع ضميمه ومثاله
حديث رواه سعيد بن ابي حريم عن مالك عن الزهر عن انس بن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا تبغضوا ولا تحاسدوا ولا تباغضوا ولا تتباغضوا ولا تناقشوا الحديث فقد له ولا تناقشوا
مدرجة في الحديث ارجحها ابن ابي حريم من خلق من حديث ارجحها عن ابي الزنا
وعنه الاخر عن ابن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم اياكم والظن فالظن
اكذب الحديث ولا تجسسوا ولا تحسسوا ولا تناقشوا ولا تحاسدوا ولا تباغضوا
الحديثين متفق عليه في طريق مالك وليس في الاول ولا تناقشوا وانما هو
في الحديث الثاني الرابع ارجح ارجح او واحد الحديث اسنادا حديث
نقط فيعرض له عارض ارجح ارجح من الحديث كما يقطع عنه فاطع
فيقول كلاما من قبل نفسه فينظر بعض في سمعه ارجح ذلك الراوي وهو المصحح
بالمخالف ان ذلك الكلام هو من ذلك السناد فيرويه عنه كذا في المتن
متى ذلك السناد وهذا التفرع للموافق لتحرير السني ويظهر منه انه لا ذكر
لمتن الحديث في القسم الرابع من مدرج السناد فلا يصدق تعريف مدرج المتن
عليه فلا يرد عليه ما قيل من انه تعريف مدرج المتن غير مانع له قول القسم الرابع
في مدرج السناد فيه من ارجح الوجوه الاربعة قسم مدرج السناد اما الغلبة
الاولى فخط واما الاخر فتغيير السياق فيه باعتبار ارجح سياق السناد يقتضي
ان يترك الحديث بعينه لا كلاما من قبل نفسه واما مدرج المتن فهو يقع في المتن
كلام ارجح وليس له اسناد ليس منه ارجح ذلك الكلام من جملة ذلك المتن وحاصله

از نيز را رواه صحابيا او غيره كلاما لنفسه في رواية من بعده متصلا بالحديث
من غير فصل بجملة عنه بان يغروه لقائله صريحا او كناية فينبوهم من لا يعرف
صقيفة الحال انه من الحديث وصفيته على ما صرح به السخا ورافضة السني لغير
قائله قال حسن هذا التعريف لمدرج المتن اعلم في تعريفه الخارج في عبارة المتن اذ
قوله كلام ليس منه اعلم في ان يكون كلام نفسه او غيره من الصحابة ومن بعدهم الا ان
يخص بكلام غيره وانما ذكر هذا الكلام ليغفر بين مدرج المتن ومدرج السناد
في القسم الرابع وحاصله ان القسم الرابع من مدرج السناد يكون تمامه مما يظن
انه حديث مستقل واما مدرج المتن فينبو ان في حديثه فتارة يكون اولا
ارادوا في المتن في اولى مناهل ما رواه الخطيب في رواية في السناد
قطن وسنابة في رواية عن سبعة عن محمد بن زياد عن ابي هريرة قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم اسبقوا الوضوء وبل للامعاء في النار فقولوا اسبقوا
الوضوء في قول ابي هريرة رضي الله عنه وصل بالحديث في اولى مناهل ما رواه البخاري
في صحيحه عن ادم بن ابيس عن سبعة عن محمد بن زياد عن ابي هريرة قال اسبقوا
الوضوء فان ابا القاسم قال وبل للامعاء في النار قال الخطيب وهم ابو قطن
وسنابة في روايتهم من الحديث عن سبعة على ما سقنا وذلك في قوله اسبقوا
في كلام ابي هريرة وقوله وبل للامعاء في النار في كلام النبي صلى الله عليه وسلم
وتارة في اثنتان مناهل ما رواه الدارقطني في مسنده من رواية عبد الحميد
بن جعفر عن همام بن عروة عن ابيه عن سيرة بنت صفوان قالت
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في مس ذكره او انثيبه او رفته
فلينصنا قال الدارقطني كذا رواه عبد الحميد عن همام في مسنده في ذكر الاشياء
والرفع وادرج ذلك في حديث سيرة قال في المحفوظ ان ذلك في قوله عروة انتهى
وفي النهاية في السنة ثنتان الرفعين ارا الا بطين واذا التقي الرفعان
فقد وجب الفصل ارا اصول الحديث والراد فيهم وفتح انتهى والطائفة المعروفة

هو المراد هنا وتارة في اخوة مناهل ما رواه ابو ضيفة ربه من معاوية
عن الحسن بن الحر عن القاسم بن الحنيفة عن علقمة عن عبد الله بن مسعود
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علمه التشهد في الصلوة فقال قل التحيات لله
فذكر حسين قال شهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله فاذا قلت
هذا فقد قضيت صلواتك ان سببت ان تقوم فقم وان سببت ان تقعد فاقعد
كذا رواه ابو ضيفة فادرج في الحديث قوله فاذا قلت لانا هو من كلام ابن مسعود
لا في كلام النبي صلى الله عليه وسلم ومن الدليل عليه في الفقه عبد الرحمن بن ثابت بن
نوبخت رواه ابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي جعفر عن ابي عبد الله
في غيرهما في روايتهم عن الحسن بن الحر على ترك هذا الكلام في الحديث مع اتفاق
كل من رواه التشهد عن علقمة وغيره عن ابن مسعود على ذلك ورواه سنابة عن ابي
ضيفة فوصله ايضا وهو ان يقع في الاخر هو الاكثر ارا وقولنا استمالا
فيكون بمعنى الاكثر لانه يقع بعد عطف جملة على جملة يعني هو يكون
غالب في الاخر وبه اندفع ما قال حسن وفيه ان الطاهر انه دليل لقوله اكثر
ويرد عليه انه لا نسيم ان الاخر دائما يكون بعطف كلام مستقل على اخر مثله
بل ربما يكون بعطف مفرد على مفرد بل بعطف وكوسم ان الاخر يقع بعطف
الجملة على الجملة ولا يقع بعطف المفرد او مفرد العطف فلان الاخر الواقع بعطف
الجملة يدل على الاكثرية مع الاول والثاني يتمايز بعطف الجملة ايضا
اسمرا وانما قلت بوقوع العطف حسب الغالب في الواقع لانه
يمكن استقلاله في اللفظ السابق فيتميز في لفظ الحديث بخلاف ما اذا كان
بغير جملة ولهذا قال ابن دقيق العيد انما يكون الادراج بلفظ تابع يمكن استقلاله
عن اللفظ السابق واستشكل ارا ابن دقيق على الاولين فقال وما يصف
ان يكون مدرجا في اسناد لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم كسما ان كان مفردا
على اللفظ المذكور او معطوفا عليه بواو العطف كما لو قال في مس انثيبه

وذكره فليس هنا بتقدم لفظ الانشيس على الذكر فهذا يصف الادراج
 لما فيه من اتصال هذه اللفظة بالثاني التزم هو لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وقال المصنف ما منع من الحكم على ما في الاول والاولى والوسط بالادراج اذا قام اليك
 المؤثر غلبة الظن **او مدرج موقوف** او كانت الخالفة بسبب ربح واظهر
 لفظه كانت في السمع في الاقلام الانية دون هذا الطور العهد هناك في القاموس
 درج مثنى والمدرج المسلك ربح دخل في الشيء واشيى فيه التمهيد والظان في نفس
 في العبرة والتحقيق ان المدرج ادخل في الخفاء في المدرج كما ان المدرج ادخل في المدرج
 في الخالطة بحيث يصير المدرج والمدرج كشيء واحد بحيث لا يمكن التفرقة بينهما
 اصلا في كلام الصحابة في سياينة موقوف او مدرج بعدهم عطف على الصحابة
 وفيه فاعلم في ما سلف من المحاذير والافالموقوف هو ما يرد عن الصحابة
 لا في بعدهم فان قلت قد يطلق الموقوف على ما يرد عن غير الصحابة
 قلت نعم يطلق عليه مستند افعال حديث كذا وقته فلا في عطاء
 او على طائوس واما اذا اطلق فيمنع بالصحابة **موقوف** متعلق
 به في كلام النبي ارفع حديثه صلى الله عليه وسلم ارفعوا او فضلا
 من غير فصل ارفع حديثه بين الموقوف والموقوف كما يرد على مغايرتهما
 قال المصنف لا يخلو ان يكون بمعنى من او بمعنى مع وقال فيمنع ابا استحيى
 بمعنى مع فورد نحو اصبط السلام وقد دخلوا بالكفر واما بمعنى من فلا تف
 عليه قلت قد ورد في قوله تعالى يشرب بها عباده الله وقد جعلها صا للقاء
 بمعنى التبعيض كذا ذكره المغنر لكن الاظهر ان الباء هنا بمعنى في كما في
 القاموس في ان الموضع هو الموضع الذي في هذا هو **مدرج المدرج** يسمى به
 لانه ادراج في المتن مثنى هو مدرج فيه ثم حذف الجار واصل الفعل ويدر عليه
 قوله فيما بعد ما ادراج فيه ويدرك الادراج ان يعرف باربعة اشياء فيورد
 رواية مفصلة بكسر الصاد اربنية للقد راجع المدرج مما اورد حديث ادراج فيه

بفتح الميم

ار المدرج اد فيه نائب الفاعل وسأله ما ذكر انفا من ان سبابة رواه عن
 ضيعة ففضله او بالتخصيص ار المدرج على ذلك ار الادراج او المدرج
 من الراوي لنفسه حديث اي معور روى عنه سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول من جعل لله ندا دخل النار او قال افرافوها ولم اسمعها
 منه في مات لا يجعل لله ندا دخل النار او من بعض الائمة المطلقين ار على ذلك
 حديث التمشيد او بسبب كونه النبي صلى الله عليه وسلم يقول ذلك وهو اعلاها
 كوددت اني شجرة تعضد والنز نفسي بين لولا الجهاد في سبيل الله وبري
 لا صبت ان اموت وانا مخلوك وعلم ان ما ذكره الوجوه الاربعة لمؤفة
 الادراج غير مختص بادرار المدرج الا الرابع كما لا يخفى على المتامل الكامل في كلامه
 وقد صنف الخطيب في المدرج كتابا ارفعها شهرا سماه الفصل للموصل
 المدرج في النقل والمقصود ارا حنيفة كذا في الرواية حنيفة على الابواب
 مع زيادة علل وغيره وزدت عليه ان المختص وهو خلاصة الفوائد قد ر
 ما ذكره من اد اربل اكثر وسماه ترتيب المنهج بترتيب المدرج والله اعلم
 ار على من الزيادة طلبا للمزيد وعلم انهم قالوا الادراج في باق حرام لما
 من التلبس والتدليس وان كان بعضه اخف من بعض كتف لفظه مخربة
 مثل المراتبة والمحاورة والمحاورة والعواما وكفهما مما فعله الزهري
 وغيره من الائمة بل لا يظهر التحريم في مثله كما في المتن عليه وقرار السمعان
 وغيره المتعذر له ساقط العدالة ومن عرف الحكمة عن مواضعه وهو
 ملحق بالكذابين يحمل على ما عده وقد ذكرنا في المصنف وراين دسوق العبد
 ما يرد على جواره في المحلة او كانت الخالفة بتقدم **او ما خبر** في الاسماء
 ارباليا بقوله بعبد نذا قد يقع القلب في المشايخ واما ما قاله شيخ
 لعله فيه به لما انه يصعد بيا من الطعن في الراوي فغير صحيح لانه الطعن
 في الراوي طعن في الراوي والطعن في الراوي طعن في الراوي بل هذا هو ذلك

اذ قد يوجد في بعض النسخ كونه الراوي مع كونه كعب بن كعب بن حرة
 لضم ميم وتشديد اراءه اذ مثل يكون الواو في السناد كعب بن حرة فينقل
 الراوي ويقول بذكره من كعب بن كعب وهو غلط في الراوي وانما هذا
 الوهم منه لان اسم ابيه اسم ابي الاخر **فهذا** الراوي هو كعب بن كعب بن حرة
 والتاخير هو **المقلوب** **ار** قسم من اقرب له ولما قال شارح في المقلوب
 ما يكون اسم ابيه الراوي بين اسم ابي الاخر مع كونهما في طبقة واحدة فيجعل
 الراوي سهوا ما لاحدهما الاخر كذا ذكر السناد في شرح التوقيف فالحصن ترك
 فيه طبقة واحدة وقيد السهو فاعتراضه من فروع لانه اراد ما يعبرها فالتك
 اولى كما لا يخفى في محل كلام السناد **ار** على قسم من اقرب له لان المقلوب من جهة
 الظهور بطلانه كما سيأتي في بيانه **وللخطيب** في **ار** في هذا النوع المسمى بالمقلوب
 كتاب بغية تنوين مضاف الى رافع الارتياب في المقلوب في الاسماء والاقرب
 وهو اسم كتاب للخطيب ذكره الجوزي واما ما ذكره شارح في قوله كتاب
 اسماء مضمي فمبني على انه منوز وان التنوين للتعظيم وقد عرفت ما فيه
 والمقلوب اقرب ثم اخبرنا في بعضها في قسم الابدال كما سيأتي لما ان النسب
 قال في راجع وبين بعضها في قسم بيانه وترك بعضها وهو يكون الخطيب مشهورا
 براد فيجعل مكانه راو اخبرنا طبقة ليصير به لك غيبا عن بابيه كحديث مشهور
 بسالم فيجعل مكانه نافع ومحم كانه يفعل ذلك في الوضامين حماد بن عمر
 والنصيبين واسماعيل بن ابي حنيفة اليسع وبه لولوا ابن عبد الكندر قلت كل الصير
 في خوف الخوف فانه يصدق عليه الابدال مع اختلاف الاعراب قد يقع القلب
 في المتن **ار** في نفسه واثنا ايضا كحديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في رواه
 عن ابي هريرة مقلوبا عن غيره على الاصل ولوقال في بعض طرق مسلم في كتابه في
 في السبعة **ار** في شأنهم الذين يظلم الله في ظل عرشه فقه **ار** في ذلك الحديث
 باعتبار بعض الفاظه **ار** في مسلم باعتبار بعض لاقه ورجل يصدق بصدقه اخفاها

بضم ميم
 وهاهنا بضم ميم
 على الاصل
 في المتن

حتى لا تعلم بحينه ما تنفق شماله فهذا المحدث مما انقلب امره
 على احد الرواة وانما هو اركان الصحيح لا تعلم شماله ارسا المتفق
 على ارادة غاية المبالغة في الاحتياط او اراد به في شماله بن كعب بن حرة
 الحال يجوز ان يكون له في بحر من تحتها الا انها في وجه ما ينفق بحينه اذ المعلوم
 في السنة اضافة الاخطاء الى اليمنى كما في الصحيحين **ار** في طرق البخاري
 وبعض طرق مسلم فلا ينافي ما سبق انه عند مسلم **ار** كانت في لغة **زيادة**
راو في اثناء السناد ومن لم يزد بها التفتيش من زادا قوله اتفق في الاتفاق
 كافيه في الافادة وابلغ في المبالغة **ار** في الكثرة اتفاقا في افادة ومبالغة وفعل
 التفصيل مما ما ضيق على اربعة ارف عند سيبويه قياس وعند غيره سماع
 كذا في الموضع **فهو** **المرير في متصل** **الاسم** **زيد** وهو ان يزيه الراوي
 في اسناد حديث رجلا ادا كرهوها منه وغلط مثاله مارور عن عبد الله
 بن المبارك قال حدثنا سفيان بن عمار عن عبد الرحمن بن يزيد عن جابر بن عبد الله
 بن عمر بن عبد الله قال سمعت ابا ادریس يقول سمعت واثنه بن الاسقع
 يقول سمعت ابا حنيفة الغنوي يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول
 لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها فذكر سفيان في ادریس في هذا الزيادة
 ورواه ابا ادریس في نسب الوهم فيه الى ابن المبارك لان جماعة من الثقات
 روه عن ابن جابر عن سفيان واثنه ولم يذكروا ابا ادریس بين سفيان واثنه
 وصرح بعضهم بسماع سفيان واثنه قال ابو حاتم الرازي كثر ما يحدث
 سفيان عن ابي ادریس فوهم ابن المبارك وظن انه هذا ما رواه عنه عن واثنه
 وليس كذلك بل هو مما سمعه سفيان واثنه واما سفيان فوهم فيه من دون ابن
 المبارك لان جماعة ثقات روه عن ابن المبارك عن ابن جابر بلا واسطة
 وصرح بعضهم بلفظ الاخبار بينهما وسرطه ان يقع التصريح بالسماع **ار** في
 رواية من لم يزد في موضع الزيادة لكن تزج جانب الحذف بقوله دالة على

كما ذكره ابن الصلاح في المقدمة والجواب في الهداية فانه رفع ما قال بعضهم
 فيه انه على تقدير التصريح بالسماع لا يتعين الا يزيد جواز ان يكون الراوي
 سمع من رجل وهو من شخص سمع ذلك الراوي من ذلك الشخص نفسه واما قول
 شارح هو ان يجي رواية بواسطة راويين اثنين واخر جرحه
 مع التصريح في كل منهما بالسماع فغير صحيح كما سبق والا اردنا ان يقع التصريح
 بالسماع المذكور فتنى كان معنفنا بصيغة المفعول وهي صيغة منصوبة
 لا موصولة كالسلسلة والحمد لله ارميته كان السناد بلفظ غير فلان
 مثلا اردناه مما يحتمل عدم الاتصال تحت الزيادة فعلم ان حديث
 الثقة كان منقطعا لا متصلا وان كان محتملا قبل الزيادة فانه قيل
 ان كان السناد الخالي عن الزيادة بلفظ غير اصل ان يكون مسلما وان كان بلفظ
 السماع وكونه اصل ان يكون سمعه مرة عن رجل عنه ثم سمعه منه فلا يتحقق
 الوهم فالجواب ان الظاهر مثل هذا ان يترك السامعين على ما لم يتركهما على
 على الزيادة وايضا قد يوجد قرينة تدل على انه وهم كما ذكرناه عن ابن حاتم
 وهو المعلوم في المقدمة فالزيادة مع من ادعى الغلط والسهو خارج عما
 يقال من ان زيادة الثقة مقبولة واما قول شارح ترجحت الزيادة وبطل
 بالسناد المثبت للزيادة وتجعل الاخر زيادة او مسلما او كذا ذلك لان زيادة
 الثقة مقبولة كما سبق في ردودا ان كانت المخالفة **باب** ايراد
 اشار الى ان الابدال مضاف الى الفاعل والمفعول محذوف عن الشيخ المروزي
 او بعضا من المروزيين فيكون شاملا لمضطرب المتن ايضا قال فليكن اي
 بابل الشيخ المروزي عنه كان يروى اننا في حديثه فيه احداهما عن شيخ الاخر
 والاخر عنه اخو ويتفقان فيما بعد ذلك الشيخ وقال السخاوي كان يروى اننا
 او اكثر رواه وحمد مرة على وجهه واخر على انه مخالف له **ولا يخرج** لا حدى
 الروايتين على الاخرى واما ان ترجحت احدهما بان يكون راويها

احفظ او اكثر صحة للمروزي عنه او غير ذلك فالحكم للراجح ولا يكون مضطربا
فمنه ايراد مع فيه ذلك هو **المضطرب** بكسر الراء اسم فاعل مضطرب
 كما ذكره السخاوي وهو الاضطراب يقع في السناد غالبا ويلزم منه
 ان يكون الحديث ضعيفا لا سحارة بانه لم يضبط على ما ذكره الجوزي
 وقد للتقليل يقع في المتن ارفقظ لكن قل ان حكم الحديث على الحديث
 بالاضطراب بالنسبة الى الاختلاف في المتن دون السناد استدراك
 مما يتوهم انه يجوز ان يكون قليلا في نفسه وكثير باعتبار حكم الحديث به
 فانه رفع ما قيل ان التقليل يفهم من قوله غالبا وكذا من قوله قد في قوله
 وقد يقع في المتن فلا يحسن استعماله قال التلمیذ قوله قل ان حكم الحديث
 لان تلك وظيفة المجتهد في الحكم انتهى وفيه ان الحديث من جملة المجتهدين بل
 بل ربما يعتمد بعض المجتهدين على الحكم الحديث في الحديث بالصحة وعدمها
 هذا ومثال المضطرب في السناد ما روينا في سنن ابى داود وابن ماجه
 من رواية اسمعيل بن امية عن ابى عمرو بن محمد بن حريث عن جده حريث
 عن ابى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى احدكم فليجعل
 تلقاه وجهه الحديث وفيه فاذا لم يجد عصبيا ينصبها بين يديه فليخف خطا
 وقد خلت فيه على اسمعيل اخلافا كثيرا فرواه بسند الفضل درود بن
 القسم عن اسمعيل هكذا ورواه سفيان الثوري عنه عن ابى عمرو بن حريث
 عن ابيه عن ابى هريرة ورواه حميد بن الاسود عن اسمعيل عن ابى عمرو بن محمد
 بن حريث بن سليم عن ابيه عن ابى هريرة ورواه وهيب وعبد الوارث
 عن اسمعيل عن ابى عمرو بن حريث عن جده حريث وقال عبد الرزاق عن ابى
 جريح سمع اسمعيل عن حريث بن كمار عن ابى هريرة رضي الله عنه وفيه من الاضطراب
 اكثر من هذا قال ابن عيينة لم يجد شيئا منه وفيه الحديث ومثال المضطرب
 ح المتن حديث فاطمة بنت قيس قالت سألت ابا عبد الله صلى الله عليه وسلم

عن الزكاة فقال ان في المال لحق سوا الزكاة فلهذا الحديث قد اضطرب
لفظه ومعناه فرواه الترمذي هكذا في رواية شريك عن ابى حمزة عن النبي
عنه فاطمة ورواه ابن ماجة في هذا الوجه بلفظ ليس في المال حتى سوى الزكاة
فهذا الاضطراب لا يحتمل التأويل وقول البيهقي لا يحفظ بهذا اللفظ الثاني
اسناد واحد ورواه ابن ماجة ابن ماجة بهذا ذكره الجوزي لكن قوله لا يقبل
التأويل فيه بحيث اذ يمكن حمل النفي على الحق الوجه الشرعي والاشارة
على الوجوب التعريفي في الضيافة واعادها المأخوذ او المال في النفي يراى
المعهود الذي يجب فيه الزكاة وفي الاثبات جنس المال الذي يجب فيه
نفقة وذو الارحام ونحوها مع القاعدة المتصورة ان الاثبات
مقدم على النفي عند المعارضة ويترتب منه قوله في المال على حبه
ذو الرزق واليتامى والى كين ودين السبيل والى تلبس في الرقا
واقام الصلوة وان الزكاة في البسطاء ويحتمل ان يكون المعص
منه قوله وان الزكاة الموضوعة ولكن الوجه في الاول بيان
مصارفها في الثاني ارادها باللفظ عليهما ويحتمل ان يكون المراد
بالاول نوافل الصدقات او حقوق كانت في المال سوا الزكاة انما
ويؤيد الاخير ما رووه ابن ماجة ابن ماجة انه عليه السلام في المال حتى
سوا الزكاة ثم قرأ ليس البر الى قوله في الرقاب وقد قال ابن الصلاح
وقد يقع الاضطراب في المتن وهو ما يختلف الرواة فيه فيجوز
بعضهم على وجههم على وجه آخر فيقال له ولا يترجح احد الروايتين
على الاخر ولا يمكن الجمع بينهما فان تركت باز يكون رادها حفظا او كبر
صحة لم يرد عنه لاسيما اذا كان ولده او قريبه او مولاة او بلده او غيره
من وجه الترجيح المعتمدة ككونه حين التحمل بالغ او سماعة في لفظه
فالحكم للراجح ولا يكون الحديث مضطربا وكذا انما يمكن الجمع بحيث يمكن

ان يكون

ان يكون المتكلم معبرا عن اللفظين فاكتر من معنى واحد او يحتمل كل منهما
على حالة لا تتأخر الاخر وانما كان الاضطراب موجبا للضعف الحديث
لاستغاره بعدم ضبط الراوي ورواه الذي هو شرط القبول وهو محمول
على وقوع الايراد في السند او المتن منه سهوا وخطا **وقد يقع الايراد**
للمتن براد اختيار حفظه الطائفة صلبة للاختلاف الذي هو عليه فقد
الايراد في مكانه صحة تأخره عنه قوله **امتحان** ار لم يرد امتحانه امتحانا
نكسنا من قاعله ارفاع الايراد جعله المعص من اقام الايراد وجعله
غيره من اقام القلب لقلته من كسبه بالقلب افرقانه بغيره العكس
تخلاف الايراد كما ينظر وجهه في المثال ولذا جعله السخا ومن اقام اركب
وهو ما ركب متنبه لاسنادا اخر لم يكن له لانه المعص بالذات هنا تركب
اسنادا متن لم يفتق اولا ايراد اسنادا بمتن اخر من غير ان يلاحظ
تركيبه قلت ومع هذا يلاحظ في القلب معزز انه على هذا وتركيب
متن اخر فانزع ما قال السخا من مثاله حديث رواه جابر بن جابر عن
ثابت البناني عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اقيمت الصلوة
فلا تقوموا حتى تروى من هذا حديث انقلب اسناده على جبرين خارج لا
هذا الحديث مشهور بل يجهل من كثر عن عبد الله بن ابي قتادة عن ابيه عن النبي
صلى الله عليه وسلم **مخطا فاحش من السخا** لانه الكلام في الايراد عند امتحانا
ولذا قال المعص بما وقع للبيهقي في العقب بضم عين وفتح قاف وغيرهما
او من وقع الايراد عند حقهم امتحانا لمعرفة ضبطهم وصظام اما البخاري
فتدور انه لما انه بعد اذ سمع باصحاب الحديث فاجتمعوا وعده الى ما
حديث فتدور امتونها وسانيدوا وجعلوا متن هذا الاسناد اسنادا اخر
واسناد هذا المتن متن اخر وانتخبوا عشرة من الرجال ودفعوا الكل
منهم عشرة منها وتواعدوا كلهم على الحضور بمجلس البخاري فلما حضروا

واطا في المجلس الى بغداد بين ودر انضم اليهم في الزيادة في اهلها
 وغيرهم تقدم اليه واحد في العشرة وسألته عن احاد واحد
 البخاري يقول له في كل منها لا اعرفه وفضل الثاني كذا الى ان استوفى العشرة
 المائة وهو لا يبرح كل منها على قوله لا اعرفه وكان الغفيا ثم حضر بلفت
 بعضهم الى بعض يقولون فتم الرجل في كانهن غير ذلك ليعتق عليه بالبحر
 والتقصير وقلة الزعم لكونه عنده المتقصي عدم تميزه حيث لم يعرف واحدا
 من مائة وكما في البخاري في قرينه الحال انها وهم من التفت الى حال
 الاداء وقال له سالت عن حديث كذا وصوابه كذا الى اخر احاديثه وكذا
 الباق في المائة الى حكمها المحببة قلب القلب فاقر الناس بالحفظ وادعوا
 له بالفضل وعلو المحل والمكرلة في هذا ان زوالا العقيلة فذكر مسلم بن
 قاسم في ترجمته انه كان لا يخرج من بيته في اصحاب الحديث بل يقول اقراء
 في كتابك فانكرونا وقلنا اما ان يكون في حفظ الناس او من اكد بهم ثم عدنا
 الى كتابة احاديث من روايته بعد ان بزلنا منها التاثير وردنا فيها التاثير
 وتركنا منها احاديث صحيحة واثبتنا بهما والتمسنا منه سماعها
 فقال له اقراء فقرأتها عليه فلما انتهيت الى الزيادة والتقصير فطلق
 وخذ من الكتاب فالحق فيه بحظ التقصير وضرب على الزيادة وصحها
 كما كانت ثم قرأها علينا وقد طابت النفسنا وعلينا انه في حفظ
 الناس ذكره السخاوي وسرطه اراية العمد ان لا يستمر عليه يعني
 لا يبقى المبدل على صورته لتلا بطن انه ورد كذا في سورة الله صلى الله
 عليه وسلم بل ينهي ارباء الابدال بانتهاء الحاجة وهو الماتى في ملو
 فلو وقع الابدال عند المصلحة ان معتبرة بل كالاتى في الاغراب مثلا
 اريد نحوه محال بينه مصلحة سرعية فهو في افم الموضع ولو وقع غلط
 فهو في المقلوب او المثلل اربا وقع فيه ذلك الابدال في افم وقال السخاوي

زود ودرج مقام
 بين خط المصنف

بل هو كالموضوع وصاحب الخلاصة جعله في افم المقلوب
 حيث قال هو في حديث مشهور عن عالم جعل في افم ليصير في لك
 مدغوباً فيه ويزايد على ان المقلوب لا يختص بافية التقديم والتأخير
 فالاصح ينافي السابق الا ان يكون المقلوب معنياً **او** ان كانت
 المخالفة **بتغيير حرف** ارباب التعليل في التلطف بتغيير حرف
او **حروف** اربابين فصاعداً **مع بقا** صورة الخط في **البيان**
 ارباب في اللفظ اربع محس حيث قال ارباب الكسادة قال
 السلم لا يظهر لهذا السبب كثير معني انتهى ثم تغيير الحروف اما
 حقيقة كما في تغيير النقط او تجاز كما في تغيير الشكل فان المغير حقيقة
 انما هو ذلك العارض فان دفع ما قال التلميذ ويخرج من السمع نظري
 المتن لا يصرح السمع ان الحروف ما دفع التغيير فيه بالنسبة الى
 الى حركة الحروف وصرح المتن ان يكون بتغيير الحروف وليس كذا قالوا
 باء سواء كانت مفتوحة او مفتوحة او مكسورة وان كان الممرار اعم
 من تغيير الذات والهيئة فما وجه انتهم ووجه ما بيننا مع ما تقدم
 من ان المتن والشرح جعلوا مؤلفا واحدا فلا مغاربة بينهما بل تجد
 ما هما ولو تعدد حالهما فان كان ذلك التغير بالنسبة الى النقطة
 ونحو نسخة الى النقطة من نقط الكتاب نقطا وضعت عليه النقطة
فالمصنف اسم مفعول في التصحيح وهو ان يكون معه تغيير حرف
 ام لا وان كان ان ذلك التغير بالنسبة الى الشكل ارباب الحركات والكمات
 في شكل الكتاب فبذلك بالكتاب **فالمحرف** ومنه قوله تعالى يحرفون
 الكلم عن مواضعه وفي اية في بعد مواضعه ارباب اللانفة
 به فتا المصنف حديث من صام رمضان واتبعت ستا في سوار
 صفه ابو بكر الصديق فتا كشيء بالسبعين المعجزة والباء وسائر المحرف

كحديث أبي جابر عن أبي جابر يوم للحارث بن عمار على الحكة فكواه رسول
 الله صلى الله عليه وسلم صحفة غندرية وقال فيه أبي بالاضافة وانما هو
 أبي بن كعب واما جابر كان قد استشهد قبل ذلك باحد كذا ذكره للبر
 وصلى صاحب الخلاصة المصنف ان ما منها ما يكون محسوبا بالنقص
 اما في الكسار كما صحف يحيى بن معين مر اجم بالاراد المملة والجميع
 بجم بالزار والياء المملة او في المتن كما صحف ابو بكر الصولي شيئا
 بشيئا ومنها ما يكون محسوبا بالسمع اما في الكسار كتصنيف عالم
 الاصول ابو جابر الاصب قال الرازي رطلني ان هذا في تصحيح السمع
 لا في تصحيح البصر لعدم الاستنباه بالكتابة واما في المتن كتصنيف
 الزجاجة بالزار باله جاجة بالدار ومنها ما يكون معنى كما يتوهم مما ثبتت
 في الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الى عنزة وهي حربة يتقرب
 بلين يريه انه صلى الى قبيلة بنز عنزة فانهن و ابن الصلاح وغيره سمي
 التسمين محرقا ولا شحة في الاصطلاح والفرق ادق عند ابي الفتح
 ومعرفة هذا النوع من التغيير المشتمل على التسمين وقال التلمذ قوله
 ومعرفة هذا النوع من المصنف والمحرر انتهى فيه من المسألة ما لا يخفى
 مهمة اراهم اوقع العلماء في الاهتمام وقد صنف فيه العسك والدار
 فطنى وغيرهما كما خطا في و ابن الجوزي واكثر ما يقع ما صدرت اراهم
 وقوعه كائن في المتن وخرق في الاسماء التي في الاسماء اراهم
 رجال طرق المتن والقابهم وانسابهم **ولا يجوز تعمد تغيير صورة**
المتن المعص بيا في حال التصحيح والتحريف واما النقص والابدال
 فاستطاع اراهم مطلقا اراهم سواد كان في المودات او المركبات قاله التلمذ
 والظاهر ان المراد بقوله مطلقا اراهم لا تعمد ولا تاخير ولا زيادة ولا نقص
 بحرف فاكتر ولا بابدال حرف فاكتر بغيره ولا مسد ومخفف او عكس

ولا الاختصار منه **بالنقص** ولا ابدال اللفظ **المراد** باللفظ المراد
 لا يخفى ان المراد في المتن عطف على النقص ولكن باعتبار حذف
 المضاف وهو الاشارة وفي السمع صفة اللفظ المقدر فاسلوب عبارة
 المتن يدل على ان النقص واثبات المراد في تفصيل لتغيير المتن والنقص
 لا يجوز تعمد تغيير المتن بسبب من يزين الوجهين **اللعالم** ثم وقد غير الاكثر
 في السمع حيث زاد قوله مطلقا وزاد قوله ولا الاختصار منه بين قوله
 مطلقا وبين قوله بالنقص فاحتاج الى تقدير لا ابدال اللفظ ليكون
 عطفا على الاختصار فصار المعنى لا يجوز الاختصار بالنقص ولا الابدال
 بالمراد في العالم فينبغي ان يراى بتغيير صورة المتن معن لا يشمل
 الاختصار بالنقص ولا الابدال بالمراد في مثل تغيير الحروف بالنقط
 وتغيير حركاتها وكلماتها كما مر في التصحيح والتحريف ومثل التغيير
 بزيادة لفظ اجنبى في اثناء المتن ومثل ابدال اللفظ باللفظ الاجنبى
 الغير المراد في الحاصل انه لا يجوز ما ذكره العالم بمحولات الالفاظ
 اراهم فيها اللغوية **وبما يحيل** من احالة غيره اراهم بغيره **المعاني**
 لانه عطف تغيير ولذا ان بالواد العاطفة في السمع على الصحيح المستلزم
 اراهم لاختصار الحديث مسألة الرواية بالمعنى فانها جائزتان
 للعالم المذكور بناء على القول الصحيح خلافا لمن خالف فيها واما غير العالم
 فلا يجوز له ذلك باتفاق العلماء روي بعض اصحاب الحديث روي
 في المنام وكان قد فرغ منه اول انه سئى فقيل له في ذلك فقال
 لفظه في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم غيرتها تفعل بي
 هذا قال وكثيرا ما يقع ما يتوهمه كثير من اهل العلم خطأ وربما غيره ويكون
 صحيحا وان حقي وجهه واستوب وقوم لا سيما فيما ينكره حيث العونية
 وذلك لتعشيب لغاتها اما الاختصار الحديث ثم مع قوله اما الرواية

بالمعنى التفصيل للمسائل التي دونها جائز ليس في الصحيح كما ذكر
فالاكثر من على جواز يشترط ان يكون الذي يختص ه عالم مختلف
العلم في جواز الاقتصار على بعض الحديث وحذف بعضه على
اقوال احدهما المنع مطلقا بناء على معنى الرواية بالمعنى لما فيه
من التصرف في الجملة وتأنيها للجواز مطلقا وتأنيها انه ان لم يكن رواه
هو او غيره على التعميم حرة اخر لم يجز والاجاز وسيجي بيان ه درابرها
وهو الصحيح الذي ذهب اليه الاكثر من رواه وختم اره ابن الصلاح
التفصيل وهو منع للجواز في غير العالم والجواز منه سواء صحت روايته
بالمعنى ام لا وسواء رواه هو او غيره على التعميم ام لا لان العالم لا ينقص
من الحديث الا ما لا يتعلق له ار للمنفوخ في المحذوف بما يتقيد
بالتحقيق ويستد ار بانه منه ار من الحديث بما لا يختلف الدلالة
ولا يحتل البياض ار الحكم من يكون ار لا يختلف حتى لو ختلف لكان
المذكور والمحذوف بمتر له خبر من ار منفصلين او بما ذكره على حذفه
ليس عطف على ما خبر حتى لا يخفى بل هو عطف بجسب المعنى
على خبر الا في قوله الا ما لا يتعلق والمعنى ان العالم لا ينقص الا اذا
لا يتعلق المحذوف او الا اذا ابدا ويكون ان يكون قوله او بما عطف على قوله
لا يتعلق له عطف الفعلية على الاسمية ويكون قوله ما حذفه من وضع الها
موضع الضمير العائده الى المقدرة قبل قوله يد كجلف لجاء الحيث
لا يجوز له اختصار الحديث فانه ار الحال قد ينقص ما له يتعلق ار ضرورة
بغير بتر كه المعنى كتر كه الاستثناء ار قوله صلى الله عليه وسلم لا يباع
الذهب بالذهب الا سواء بسواء فانه لا يجوز حذفه بلا خلاف في معناه
ترك الغاية في قوله صلى الله عليه وسلم لا يباع التمر على صخر تزر
قبل منه للجواز للعالم انما هو اذا ار تفتت فتر لنه عن التهمة

فاما

فاما خبر رواه فاما مخالف ان رواه ثانيا ناقصا ان بهم زيادة
فيما رواه اولا او بنيان لغفلة او قلة ضبطه فيما رواه ثانيا
فلا يجوز له التقصير ثانيا وكذا لا يجوز للمتهم ابتداء الاقتصار
على بعضه اذا كان قد تعلم عليه اذا وه بتمامه لكن لا يجز بذلك عن خبر
الاحتجاج واما تقطيع مصنف الحديث الواحد وتفريقه في الابواب
للاحتجاج بمن الحال المترفة والمتنوعة منه الى الجواز اقرب وقد ضله
الائمة عالم المراد ابوداود والنسائي وغيرهم ذكي الخلار
عن احدهما ينبغي ان لا تفعل وكذا صلى الله عليه انه قال ينبغي ان يجز
بالحديث ولا غيره وقال ابن الصلاح لاح ذلك عز رايه قال ابن الجوز
وفي قوله نظر لعل بهم انه فرق بين الرواية والاحتجاج كما يشعر
كلام السحاو وفي شرح التريب وهذا احتجاج والاحتجاج ينقص الحديث
جائز لدلالته على الحكم المستقل واما الرواية بالمعنى من ار الى ابدال اللفظ
بمرادفه فاختلف فيها شهير والاكثر ار من الحديث والفقه والاصول
ومنهم الائمة الرابعة على الجواز ار بالسنة المذكور ايضا ار مخار اختصار
الحديث ومن افوز بهم ارادتهم الاجماع على جواز الشرع السريفة ار كاهها
من الكتاب والسنة للمعنى وهو مادة العرب بلسانهم ار بلغاتهم المختلفة
من الفارسية والتركية والهندية لقوله صلى الله عليه وسلم يلقوا عن
وليس بلغ السان منكم للمعنى الغالب للعارفين به ان ما ذكره اللسانيون
فاختار الابدا البلغه اخر مخارزه باللغة العربية اولى ار بالقبول اخر
وقد انه يجوز بل يجب ان يكون الابدا البلغه للضرورة ولا ضرورة هنا واما
ما قال سارخ من ان الابدا البلغه للضرورة ولا ضرورة هنا قد يكون بدون
الضرورة كالنفس الفارسية مؤلف لمن كيس العربية وغير بغير
مقبول اذ اصل وضع كتب السريفة بلسان العجمية انما هو لغتهم

من لا يحسن العربية والافلا وجه للعدد ولعنما وقد ورد في التكميل بغير
العربية لمن يحسنها الا على سبيل الضرورة واما قوله وقد ورد في غير واحد
من الصحابة النسخ بذكر انما الابدال بلفظة اخرى به في الضرورة جائز
فمنوع وحتاج الى بيان ذلك واما قوله ويدل عليه ايضا رواية الصفي بن
عبد الله القصة الواحدة بالفاظ مختلفة فمذموم بانه اما من خرج محمول على
على تعدد الواقعة او على نقل المعنى بالضرورة وقد ورد في المسئلة المصحح
بان التفسير لا يجوز الا للضرورة وهو ما رواه ابن مسعود في موقعة الصحابة
في حديث عبد الله بن سليمان النبي قال قلت يا رسول الله اني اسمع
منك الحديث لا استطيع ان اؤديه كما اسمع منك ازيد فماذا انقص في
فقال صلى الله عليه وسلم اذا لم تعلموا احكاما ولم تحموا اصلا واصبتم المعنى
فلا بأس فذكر ذلك الحسن فقال لولا هذا ما حدثت عن النبي ان السراج
جعل في الحديث بتمسك كالمدهاء وغفل عن القيو من عدم الاستطاعة وجود
الاصابة وما في معناه ثم مع هذا قال فلا بأس فتأمل في ما مع قوله صلى الله عليه وسلم
نظر الله امرنا سمعنا ما نلقى فوعاها وادابها كما سمعها وقد قل رواية المتورين
من الصحابة كالصديق ومن التابعين كاشا الاظم ومن التابعين كعيسى
المناج خوفه وعنده من الكذب على منعه فليستوا مقعده من النار
وقيل انما يجوز في المودات ان يظهر من ادائها تغييره يسير في المركبات
ان لا احتياجا الى زيادة تغييره وقيل انما يجوز لمن يستحسن اللفظ بتمسك من التفسير
فيه وصعفه فلا وقيل انما يجوز لمن كان يحفظ الحديث فتشبه لفظه وبعينه معناه
ان مشتق في ذهنه فلا يبرو به بالمعنى لمصلحة كتحصيل الحكم منه ولو قيل
فعليه ان يبرو به لا يبعد خصوصا اذا كانت الرواية منحصرة فيه بخلاف
من كان مستحسن اللفظ في الحديث الصادر من مشكوة صدر النبوة
المنعوت بانه لا ينطق عن الهوى وهذا القول عند من هو الاول حتى في الاول

لا في الاول لو كان في غاية من العضاة والسلافة لا ينهض الى التغيير عن
الفاظه او في جوامع الكلم بما يورد معانيها اجمع بحيث لا يزيده ولا ينقص
بل لا يتصور ان يجوز ما يواليها والجلال والحق والاسماء هو مفتون للترك
بالفاظ صاحب السريعة ومفتح لايواب الشك والسهلة في موارد السنة ولذا
ذهب قوم من اهل الحديث والاصول الى انه لا يجوز الرواية الا بلفظه وهو الذي
عنه ابن سيرين وغيره في الاحتياطين في حديث ابن مسعود في نسخة طه بل رواه
ابن السمعاني عن ابن عمر وقيل لا يجوز في حديث النبي صلى الله عليه وسلم ويجوز غيره
وهو من غير ما لك لعله راى المتأخرين في ذلك وقدره بعضهم بما اذا لم يكن
ما تعدد بلفظه ولا هو من جوامع الكلم في جميع ما تقدم يتعلق بالحوار وعدمه
وهذا توطئة لقوله ولشك ان الاول ايراد الحديث ارسطو بالفاظه في التفسير
فيه اربع الحديث كما قاله الحسن وغيره ولذا كان ابن مسعود كما حواه عنه انه
انه يتوخى كثيرا ويحب ان يحدث بالفاظ فقط وقال القاضى عياض الذي
استمر عليه الكرامات انما يجوز نقل الرواية كما وصلت ولا يغيرها في كتبهم
قال القاضى عياض ينبغي ينبغي ان يجوز لبعض كتب رباب الرواية بالمعنى
ارسطو او بلا ضرورة ويؤيد الادراك قوله لئلا ينسلط ارجح من لا يسن
ار العربية وصحة البدلية فمن يظن بصيغة القائل ان يغلب على ظنه
انه يحسن قال تلميذه ابن برنفة انه يحسن وليس كذلك في الحال
انه ليس كذلك وقال محسن قوله فمن يظن في بيان لقوله من لا يحسن
ولفظ يظن جمهور اهل الحديث في الواقع حال كونه ممن يظنه الناس
انه يحسن بخلاف من لا يحسن للناس في شأنه من ظن ان لا يقبل الناس
روايته ولا يتفقون الى نقله فلا يؤثر تغييره زيادة في دول لا يقع
تسطا منهم وتكلمة مما لا يخفى والادراك الى ما فيه من اشارة لطيفة
الى ايراد التغيير انما هو ممن يكون جهله مركبا ولا يفرق بين لفظه ولفظ

صاحب الوحي بل يلزم منه انه فضل كلامه على كلامه وهذا غاية الحفاقة
بل خارج عن حيزه بانه كما وقع لكثير من الرواة قد ياء صدقاً اخر الارثية
المتقدمة والمتأخرة قال السخاوي لم يكن كاد الجواز ان يكون اجماعاً
قلت فليحمل على محل الضرورة جمعاً بين الأدلة وثوبتاً بين كلام التعلية
والله الموفق **فان في المعنى** اربعاً الالفاظ الموصولة وذكرها
الكلام استطراداً في زيادة منسوبة والحفاء تارة باعتبار لفظ الحديث مؤداً
وتارة باعتبار مدركها وسبباً في بيان الثاني والاول قوله بانه كان اللفظ
مستقلاً بقله اراد به غيب الحديث وهو ما جاء في المتن من لفظ غائبا
بعيد عن الغام لقلة استعماله **احتيج الى الكتب المصنفة في شرح الغيب**
وهو من مهم بعين جملة للمحدثين خصوصاً للعلماء عموماً وجب ان يعتد
فيه ويحتمل لاسل الامام احمد عن من غيب الحديث قال سئل اجماع
الغيب فانه اكره ان تكلم في قوارير رسول الله صلى الله عليه وسلم بالظن
ونظيره ما روي عنه ابراهيم التيمي ان ابا بكر رضي الله عنه سئل عن قوله تعالى
وفاكهة وابل فقال اي شيء تظنني واي ارض تظنني اذا قلت في كتاب
الله ما لا اعلم قلت باني بعيد بالتصغير القاسم بن سلام بفتح ميمه
وتشديد لام توفى سنة اربع وعشرين ومائتين وهو اركنا به مع انه
نقيب فيه جداً فانه اقام فيه اربعين سنة بحيث استقصى واجاد
بالنسبة لمن قبله غير مرتب لكن وقع لاهل العلم موقع جليل وصار
فردة في هذا الشأن ولم يزل الناس يستفدون بكتابه وعمل ابو سعيد الضرير
كتاباً في التعقيب وقد رتبته الشيخ موفق ابن قدامة بفتح قاف وخفيف
دال مهملة على الحروف اربعة ترتيب الحروف كما في الصحيح وغيره وا
واجتمع منه اربعة كتب ابن سلام وهو النسب اربعة كتب ابن
قدامة وهو اربع كتب ابن عبيد الله بن ابي طالب وقد اعتنى به ابن كتاب

الهدر في الحفظ ابو موسى المديني بفتح فكسر فتعقب بتشديد القاف
ارفتش عليه متعلق بمجرة ضاع على سبيل التضييق لانه التفتيح
بتعديري قال تعالى فتعبدوا في البلاد واصل التفتيح التفتيح عن
السني والبعث عنه واستدرك ان اذ عليه بشياً ولا تحضر كتاباً
اسمه الفائق حسن الترتيب قال محسن فيه ما فيه لكن يحتاج فيه
الى التنبية ثم جمع الجميع ابن الاثير في النهاية وكتابه اسهل الكتب تناولاً
ار اخذوا كتب طائفة المعنى المقص لما يذكر فيه لفظ الحديث غالباً
مع احوال قليل فيه مصدر احواله ارا حوجه بعض مع فقد ان استغناء
في مواضع قليلة وقد طبعه شيخنا في كتاب الجلال السيوطي رحمه الله
وزاد شيئاً ونسماه الدرر النيرة في المختص نهاية ابن الاثير وهو كتاب
لا يستغنى عنه الطالب وان كان اللفظ مستقلاً بكثره لكن في مدلوله
ار معناه المعنى في الدلالة على الخط وهو المستفاد من مدلوله التكميلي
دقة ارضنا احتيج الى الكتب المصنفة في شرح معاني الاخبار بفتح الهاء
ويشاكل عطف على شرح الغيب متناو على شرح شرحه وقوله
منها اربعة الاخبار او معانيها وقد اكره الاثمة من التصانيف في ذلك الطريق
في الحنفية والخطا في التا في دابن عبد البر في المالكية وغيرهم وقد
سبق ان الامام الشافعي قد سبقهم وذكر جملة منها في جرد كتابه الاح
ثم للبراهمة بالبرادير بزيادة او صفاته ونهر ابراهيم في السبب في الطعن
ار في سباب الطعن في الرواة **وسببها** الاظهر ترك الواو فيكون على فحوا
قوله فيما سبق ثم الخالفة وفيما سياتي ثم سوء الحفظ ويمكن ان يكون الواو
شرحاً وخبرها الكتاب بفتح الكتاب لعدم التمييز بينهما على وجه الصواب
اخر ان احدتهما **الراور** قال محسن في الحفل مسامحة وفيه ان المطابقة
ظاهرة **قد تكرر نقوه** كانه اراد بالنقوت ما يدور على الذات سواء كان

بحسب الظاهر لا جتماعهما فيما كان حديث الراوي واحدا لم يرد عنه الا واحد وصديق
مقل الحديث برون الثاني فيما اذا كان الحديث واحدا رواه كثير من عند واحد
الثاني برون المقل فيما اذا كان الحديث كثيرا او الراوي واحدا الا اقل الحديث
يعكسها للجمالة وهو انما يحصل مع كثرة الرواية وان كان الحديث واحدا في المقدة
يلغى عن محمد بن عبد الله انه ليسى وجادة كل من لم يرد عنه الا رجل واحد
الا رجل واحد وهو عندهم مجهول الا ان يكون رجلا مشهورا في غير محل العلم كاسما
كاشتهار مالك بن دينار بالزهد وعمر بن معد كرم بالنجدة او الشبيبة
ولو سمي قبل لقوله قد يكون مقلا فمن جملة اسماء في كتابه المسمى كتاب المنفرد
والموجبات والحسن بن سينا في غيرهما وعلم ان المقل قد يكون مسمى
او غير مسمى ويغنى ذلك لو الوصلية الدالة على ان الجواز الاول ينقبض الشرط
فيجب ان يحمل قوله **اولا يسمى** على من لا يكون مقلا ويجعل عطفا على قوله قد يكون
مقلا مثلا يصير لغوا مسترد كما هو على بناء الجمهور ونايب الفاعل قوله
الراوي وكان الا نسب ان يقول الراوي لا يسمى في تقديم الراوي قبل قوله
لا يسمى كما قال فيما قبل الراوي قد يكون مقلا ويصير بعد من العطف على قوله سمي
والاخر فيه سهل **اختصارا** علة من الراوي متعلق به عنه ارغى الراوي الاول
لقوله اخبرني فلان فلو كان شيخا او رجلا او بعضهم او ابن فلان ومنه العلم في الخارج
بان شيخ البهم مثلا ليس الا واحد ويستدل على معرفة اسم البهم بورد
من طريق اخر مسمى هذا يدل على ان من لا يسمى مجهول وان لم يقل هذا دليل
اخر على انه لا يجوز عطف قوله لا يسمى على قوله مسمى فانه يلزم تخصيصه بالمقل
وحاصل ما يقتضيه عبارة السرخس والمحقق ان يكون موجبا حيث الجمالة اربعة
لاثنان الاول كثرة النفوت والثاني الاقل ار عدم الرواية الا واحد والثالث
عدم التسمية والرابع ان يرد عنه اثنان فصلا عما لم يرد عنه ولم تجد لغيره
تاويل **وصنفوا فيه** قال تكملة ارغى من **البهم** ان المستغاث التمر

التي صنفها يضمن لا يسمى او ابهم في الحديث اسنادا او متنازع الرجال
والنساء وهو من جليل الف فيه غير واحد من الحفاظ وكتاب التلخيص
ابن بسكوال اجمع مصنف فيه **ولا يقبل حديث البهم** ما لم يسمى من طريق
او لا شرط قبول الخبر عدالة رواية وكذا اصنطهم ومن ابهم اسما او صفة
لا تعرف عنه اذ ان فكيف عدالة او فلا تعرف كونه ثقة وكذا لا يقبل
ار حديثه وهو ثقتان في العبارة حيث قاله حديثه وروى خبره **لواهم**
على بناء الجمهور **بلفظ التعديل** كان يقول الراوي عنه ارغى الجمهور اخبرني ثقة لا
تغليل لقوله لا يقبل ار لا الجمهور المور عنه قد يكون ثقة عنه موجودا عند غيره
قال العلمية يلزم من هذا التقديم لارج المستوفى على التعديل الثابت وهو خلاف
النظر قد قدم على انه لو عرف جرح فيه كان مختلفا فيه ليس بمردد قلت الاختلاف
فرع موثقة والحكم هنا انما هو الجمهور والحكم على الجمهور بكونه عدلا ايض
جمهور فلهذا خبره غير مقبول فتأمل فانه كلامه مدحورا فانه قلت الظاهر عبارة
المحقق ان الراوي هو الداخل على الوصلية فموجه جعل لو شرطية بخلاف الجواز
وجعل الجميع عطفا على ما قبله قلت لعل وجه ان الحكم الاول ارجح قبول
حديث البهم اذ لم يكن بلفظ التعديل اتقاني والثاني ارجح قبول حديث
البهم بلفظ التعديل اضلا في وقوله على الاصح فيدله فلو اتقى عبارة المحقق على
على ظاهره توهم ان الجميع اضلا في وقوله على الاصح فيدلهما ولهذا قال وهذا
ار الحكم الثاني **على الاصح** في المسئلة ار مسئلة حديث البهم وهذه المسئلة
ار العلة المتقدمة لم يقبل المرسل ولو ارسله العذر وصلية جازما به ارجح
كون العذر قاطعا بارسالة في ان في حكم ايصاله لهذا الاحتمال ار لهذه المسئلة
الموجبة لعدم قبول خبر البهم بلفظ التعديل وهو احتمال ان يكون جرحا
وذكره تأكيد والا فيغني عنه قوله فيما قبل وبهذه المسئلة وقيل يقبل مستحبا
بالطراز الجرح على خلاف الاصل وقيل ان كان القائل عالما بجهلها

كما كذا السامعي ونحوهما ممن يميز بين الثقة وغيره قال التلميذ مثل قول السامعي
 اخبرني الثقة اخبرني ذلك في حق من يوافق في مذهبه ان كان هذا التعديل في حق
 متقدم به في مذهبه وعلله ابن الصلاح بانه لا يورد ذلك اصحابا بالخبر على غيره
 بل يتركوا لصحابه فيقال لوجه عنده على الحكم وقد عرف من روى عنه واختاره ابا
 الحرميين ورواه الرافعي في شرح المسند وهذا القول الاخير ليس بهما في علم
 ان انما ذكر استطرادا وموافقة للامام استشهاده او والده المعرف **فان سمي**
الراوي او وثقوا **وانه راو واحد** بالرواية **عنه فهو جمهور العين**
 وهذا احد قسمي النقل في الحديث الذي سألنا رايه هناك بقوله ولو سمي انما ذكره هنا
 توطئة لقوله الا ان الاثنا والا فيكفينا ان يقول فيما قبل وقد يكون مثلاً وهو
 جمهور العين وسميته الراوي المنفرد المسمى بالجمهور العين مجرد اصطلاح
 قال التلميذ في جمهور العين خمسة اقوال صح بعضها عدم اعتبار انتم
 وقال الجوزي كل جمهور العين كل من لم يعرفه العلماء ولم يعرف حديثه الا من جهة
 راو واحد فهو جمهور عندهم الا ان يكون مشهورا بغير حمل العلم كما كذا بن دينار
 في الزهد وعمر بن معد كروب في النجدة قال الخطيب واقل ما يرفع الجاهلية
 ان يروى انما من المشهورين بالعلم قال الحافظ ابو عمر ويعني ابن الصلاح
 معترضا عليها قد خرج البخاري عن عمر بن حارث بن مالك الاسدي ولم يرو عنه غير
 نيس ابن حازم وخرج مسلم عن ربيعة بن كعب ولم يرو عنه غير ربيعة
 فدا على فوجه من الجاهلية برواية واحد وجيب بان مردها وربيعة صحابيا
 والصحابه كلهم عدول فلا يضر الجاهل باعيانهم وبان الخطيب شرط في الجاهلية عدم
 معرفة العلماء وهذا مشهور ان عند اهل العلم فلم يخالف البخاري ومسلم
 نقل الخطيب انهم والمراد اس من اهل البصيرة ببيعة الرضا بن وربيعة
 من اهل الصفة على ما في الخلاصة ولعل المصنف اختار قول ابن عبد البر لما انه
 لا ينوهم فيه الاسكال حتى يحتاج الى دفع السؤال كما كذا في علم بعض فلا يقبل

حديث جمهور العين كما كذاهم الا ان يوثقه بالتشديد ان يركبه احد من ائمة الجرح
 والتعديل بخبر من ينفرد عنه على الاصح وكذا ان الحكم على الاصح اذا كان كاه في ينفرد
 عنه قال التلميذ هذا اختيار ابن الفطاح وقد عده الحنفية في قوله يكون من ائمة
 الجرح والتعديل وقد اهل المصنف ثم يقال ان كان الذي انفرد عنه راو واحد
 من التابعين ينبغي ان يقبل خبره ولا يضره ما ذكر لانهم قبلوا البهيم من الصحابة
 وقبلوا من اهل الصحابة وقالوا كلهم عدول واستدل الخطيب في الكفاية على ذلك
 بحديث جابر الترمذي في عم الذين يلوونهم وهذا الدليل بعينه جاز في التابعين
 فيكون الاصل العدالة الى ان يقوم دليل الجرح والاصل لا يترك للاجتماع والله اعلم
 اذا كان متساويا لذلك ان لم يكن في جرح عن اسم الجاهلية وهو مختار ابل الحسن
 بن فطاح كما سبق قال التلميذ قد يقال ما الوق بين ينفرد عنه وبين غيره
 ضرب شرطان اهل غير المنفرد للتوثيق دور المنفرد انتهى الصحيح الذي عليه
 اكثر العلماء من اهل الحديث وغيرهم انه لا يقبل مطلقا وقيل يقبل مطلقا
 وقيل ان كان المنفرد بالرواية عنه لا يورد الا من عدل كابن مهران يحيى بن
 سعيد قبل والافلا وقيل ان كان مشهورا في غير العلم كالزهد والشيعة
 يخرج عن اسم الجاهلية ويقبل حديثه والافلا هذا **ان روى عنه اثنان**
فصاحدا او لم يوثق قال التلميذ فيدها ابن الصلاح يكونان عدلين
 حيث قال ومن روى عنه عدلان فقد ارتفعت عنه هذه الجاهلية غير
 جهالة العين وقال الخطيب اقل ما يرفع الجاهلية عنه رواية اثنين مشهورين
 بالعلم والمصنف اهل ذلك انتهى ثم الطاهر اظهار ان انه معطوف على سمي
 فلا يظهر اعتبار التسمية بهما لا وجودا ولا عدلا بل الطاح هو الاطلاق
 ويحتمل ان يجعل عطفا على قوله انفرد بان يقدر لفظه روى عنه اثنان
 بمرور كلمة ان فيلزم اعتبار التسمية فيه ايضاً وهذا مما يدر على
 اعتبار التسمية فيه ايضاً ان مطلق الراوي المنفرد جمهور العين سمي

اولم يسم ذكر التسمية فيه شعرا باعتبار تسميتهما فهو مجهول
 الحان ارضه العدالة وصندل مع عرفان عينه برواية عدلين عنه
 ذكره السخاوي وصاحله اجماله العيان ارتفعت برواية اثنين
 لانه لم يوثق به سبق جمهور الحال وهو المستور الطائفة ادرج فيه فشي
 جمهور الحال وسم كل منهما مستورا وان كان ابن الصلاح وغيره سمى الاخير
 مستورا لوجود استر في كل منهما وهما جمهور العدالة الطاهرة والباطنة
 وجمهور العدالة الباطنة ووجه الطاهرة والمراد بالباطنة ما في نفس الامر
 وهو السر ترجع الى اقوال المتكئين وبالطاهرة ما يعلم من ظاهر الحال وقد قيل
 روايته المستور جماعة منهم ابو حنيفة رضي الله عنه بغير قيد بعين بعض
 ووجه ذكره السخاوي وقيل ان بغير قيد التوثيق وعدمه وفيه انه اذا
 وثق جاز عن كونه مستورا فلا ينج عليه بغير قيد واختار هذا القول ابن
 جابر تبع الامام الاظم اذ العدالة منه فلا يوثق بها قال وانما
 في اصولهم على الصلاح والعدالة صريحين منهم ما يوجب البتة
 ولم يكلف الناس ما غاب عنهم وانما كلفوا الحكم بظاهر قال تعالى ولا تحسبوا
 ولا الاخبار يعني على حسن الظن وان بعض الظن اثم دلالة يكون غالب
 عند من يتعذر عليه معرفة العدالة في الباطن فاقصر فيها على معرفة ذلك
 في الظاهر والباطن قال ابن الصلاح يشبه ان يكون العمل على هذا الراي
 في كثير من كتب الحديث المشهورة في غير وجه الرواية الذين تقادم العهد بهم
 وتعدت الخبرة الباطنة بهم فاكثرت بظواهرهم وقيل انما قيل ابو حنيفة
 في صدر الاسلام حيث كان الغالب على الناس العدالة فاما اليوم فلا بد من
 التريكة لغلبة النفاق وبه قال صاحباه ابو يوسف ومحمد وحاصل الخلاف
 ان المستور من الصلابة والتابعين واتباعه يقبل بشهادة صلى الله عليه وسلم
 لهم بقوله خير النور فيهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ولا يقبل الا بوثق

وهو تفصيل حسن ورد بها الرواية المستور لجمهور وقالوا لا تقبل رواية
 المستور للاجماع على ان النسخ يمنع القبول فلا بد من ظن عدمه وكونه
 عدلا وذلك مغيب عنه وقيل ان كان الراوي انما الرواية عنه فمن لا يرد
 عنه غير عدل قبله والا فلا والتحقيق ان رواية المستور وكثرة ارضهم ومخبر
 العيان فما فيه الاحتمال ارا احتمال العدالة منه لا يطلق القول بصدقه ولا يقبل
 ولعل هذا مقيد بما عدا السلف بل هو الرواية فوقه ارض الحكم بها
 الى استبانة حاله ارضهم في التوثيق وغيره كما هو في ارض الوقف امام المؤمنين
 وراي اننا اذا كنا نعتقد على شيء من الدليل فيه بخصوصه بل للجمهور على الامة
 الاصلية فزور لنا مستور تحريمه انه يجب الانكفاف عما كانت تحمله
 الى تمام البحث عن الراوي قال وهذا هو المعروف من عادتهم وشيخهم وليس ذلك
 حكما منهم بل لظن المرتب على الرواية وانما هو توقف في الامر فالتوقف في الاباح
 يتضمن الانحياز وهو في معنى الحظر وذلك ما هو ذوق قاعد في السريعة ممددة
 وهو التوقف عند بدء ظهور الامر الى استبانته فاذا ثبت العدالة فالحكم
 بالرواية اذ ذلك لو فرض فارض النكاح حال الراوي والبس في البحث
 عنها بان يرد جمهورهم ثم يدخل في غمار الناس ويغير العصور عليه فهو آلة
 اجتهادية عند من الظاهر الامر اذا انتهر الى البس لم يجب الانكفاف
 والتقليد الاباح كراهية كذا ذكره السخاوي وكثرة من بدأ ارض القول
 بالوقف قول ابن الصلاح فيمن جرح غير مستور ارض معين ومبين
 بان لم يرد كسبه بل اقتصر فيه على مجرد فلا ضعیف او كونه وانما ضهير
 بان هذا انما يكون فيما يبنى على اليقين لا على الظن الغالب وهذا ما يبنى
 على الظن كما هو في **البدعية** وهو السبب التاسع من اسباب الطعن في الراوي
 وهو ان البدعية انما تكون **بمكسور** ضبطا بالتشديد ارض ما ينسب صاحب
 الى الكفر وفي تحقيق الحكم قولهم يكون جاحده بالسكارة الكاف ارض

من الكفر اذا دعاه كفو او منه لا تكفوا اهل قبلتكم واما بالنسبة لغير ثبت
رواية وان كان جائزا لغيره قال الكيفي يخاطب رسول الله صلى الله عليه وسلم
اهل بيته وطائفة من المؤمنين وطائفة قالوا بسني ومذهب
وما الى الال احمد شيعة وما الى الشعب الحق مشعب
كذا في الحروب كان ما يعتقد من يستلزم الكفر وهو ظاهر اعم مما اتفق على التكفير
كالقول بحلول الاطهية في علي وكفوه او ختلف في التكفير بها كالقول بحلول القرآن
قال التميمي في التكفير باللائم كلام اهل العلم وقد قال الشيخ نجيب الدين في التوبة
والنسيب من كفر ببيعة لم يخرج به بالاتفاق ومن لم يكن قبيل لا يحتاج به مطلقا
وقيل كتحج به ان لم يكن ممن سب حبل الكذب في نصرته من جهة ادلال مذهبه
وحكي هذا عن ابي الحسن في رده اليه وقيل كتحج به ان لم يكن داعية اليه بعينه
ولا يحج به ان كان داعية في احوال الظاهر العدول وقول الكثرة والاكبر وضعف
الاول باصحا صافي الصحيح وغيرهما بكثرة من المبتدعة غير الدعاة **او بفنق**
اراد بالفنق غير الكفر ببيعة المتعابلة والافالفنق اعم والمعنى ان بدعة تنسب
الى الفنق وهو الخروج عن الطاعة بالاعتقاد الفاسد **قال اول** وهو يقتضي
به عنة التكفير **لا يقبل صاحبها المهور** وقدم المعقول احتمالاته
اذ المعص عدم مقبولية خدای شخص كان وقيل يقبل بصيغة المعقول
مطلقا سواء اعتقد حل الكذب لنصرته او لا وكان الاول تاخير هذا القول
عن قوله وقيل ان كان لا يعتقد حل الكذب لنصرته مقاتلة الاعتقادية
في مذهبه قبل يعرف ان استحله كخطا بية لم يقبل وهم قوم ينسبون الى ابي
الخطاب وهو رجل كان بالكوفة يعتقد ان عليا الاله الاكبر وجعفر الصادق
الاله الاصغر تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا وحظه نكال الاخرة والاول
كذا في مسائل القدر في هذا ولم يحل ابن الصلاح فيه خلافا وصرح بعدم الخلاف
النود وغيره والخطيب يحكي الخلاف عن جماعة من اهل العقل والمساكين

قال المازر

قال المازر لا تقبل رواية المبتدع بغير ما فيه ثلاثة اقوال اشهر وهو الصحيح
والتحقيق انه لا يرد على كل مكفر ببيعة لازم طائفة شرعا في افعالها مبتدعة
وقد تباعد فنكرو بمباليغها مخالفتها فلو خذ ذلك ايراد على الاطلاق بان يرد
كل ما يكون مستلزما تكفير جميع الطوائف وفيه انه لا يلزم ذلك الا في وقت المبالغة
فهذا ايضا ليس على الاطلاق وقال ساجد وانت جدير بان المعبرة ما هو في نفس الامر
من البدعة المكفرة لا عند المخالف فلا يلزم تكفير اهل الحق ولا رددوا بهم انتهى
والاصوب ان يقول المستلزم رد جميع الطوائف اذ هو المترتب على اخذ الرد
على الاطلاق لا ما ذكره وايضا هو المعص في سوق الكلام في لايته بت محذور
ولا يتأتى مخطور فلا يقبل قول جميع المبتدعة كما لا يقبل خبر الفقه بل اعم
اولي بعدم القبول لان مشقتهم اقبح ونقصهم اوضح فالاعتقاد ارفا القول المعتمد
ان الذر تردد روايته من انكار ايراد القطعي الذي موجه البدعة ليس الا
لمن انكر احراما ترا من الشريعة معلوما من الدين بالضرورة ارمح يعلم
بطلان البقايين كاستمرار بكونه من الدين كصلوات الشمس والحج لانه يعلم
بيده العقل كما تقرر في علم الكلام وانما قيد الرد بالقيود المتقدمة لان الرد
ليس مخصرا فيما ذكره قولنا القطعي شهادة الى ان كاس لم ينكر ما توافقه الشريعة
اذ لم يكن ضابطا فربما يرد ايضا كما يرد عليه قوله الاتي فاما من لم يكن الا في
وكذا من اعتقد حكمة ارمح لم يكتف بحج الانكار بل اعتقد على
قانه بالرد اولى كما لا يخفى واما قول محش فانه الانكار المذكور والاعتقاد المذكور
متلازمان لان انكار احد يستلزم اعتقاد نقيضه وبالعكس فمنع اذ يختلف
التوقف والتفصيل والاعتقاد الثالث فاجاب عنها فاما من لم يكن بهذه الصفة
ار المذكورة من البدعة التي تردد روايتها لانكاره المعص من الدين بالضرورة
وانضم الى ذلك ارمح عدم الرد ضبطه لما يرد مع ورعه وتقواه الاول ترك
ذكر ورعه فانه لا يشترط في القبول فبطل عبارة على العطف التفسير فلا مانع من قوله

ارجع مجرد كونه من اهل البدع وفيه انه فسر التقدير في بيان تعريف الصحيح بالاجتناب
 من الاعمال السيئة في تركي او فسق او بدعة فلا يجمع التقدير مع الكفر والبدعة
 ويمكن ان يكون المراد بالتقدير المحض الوفي منه ان الاجتناب عن الافعال السيئة
 الظاهر فلا منافاة بينه وبين البدعة في الاعتقاد او يقال المراد بالتقدير ما عدا
 البدعة بقرينة السياق فان الكلام في المبتدعة **والثاني** وهو ان صاحب
 من لا يقتضيه بدعته التكفير هل اراد الاتفاق ولا اختلافاً وقد اختلف في قوله
 ورده ارجع ثلاثة اقسام فقبل برده مطلقا ارسوا كما كان داعيا الى بدعته ولا
 وسواء كان معتقدا حل الكذب لنصرة مقاتلة ام لا وهذا القول محكي عن مالك
 وغيره لانه فاسق ببدعته والتفتوا على رد الناس بغير تاويل فيلحق به المتاويل
 اذ لا ينفعه التاويل وهو بعيد قال ابن الصلاح وهو بعيد مباح للشافعي
 عن ائمة الحديث فان كتبهم طائفة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة في الصحيحين
 كثير من احاديثهم في السواهد والاصول انتهى لا يبعد عدم اطلاع المحققين
 على بدعتهم وهم معذورون في ذلك لحظاء ما في الباطن من اعتقاد السوء
 والحكم بالظن ملازمة التقدير والكثرة ما علم به اركه ما يقال في تقليده
 والاعتدال عليه ان في الرواية عنه ارجح المبتدع ترويحاً لاهله وترويحاً
 ارسوا فحينما يذكره ارسوا هو وجب الالبانة واعترض عليه بان هذا دليل واحد
 فامع كثرته فضلاً عن كثرته وحجيب بان كثرته باعتبار كثره المستعملين
 وكثرة استدلالاتهم وتلفظهم فيما بينهم ولو قال برده قوله اكثر اقول لكان اولي
 وعلى هذا اشارة الى الاعتراض على ما علم فينبغي ان لا يرد عن مبتدع شيء اذ
 فيه غير مبتدع وفيه ان هذا قد يجوز لاجل التقوية كما في التوايع والسواهد ولعل
 ما وقع في الصحيحين وغيرهما من هذا القبيل بخلاف غيره وصحله ان المراد
 بالترجيح والتنويه فيما اذا لم يثبت اركه غير مبتدع اكثر استدلالاته اذ انما
 وهذه المرتبة من الترجيح والتنويه فيجب ينبغي ان لا يفعل لان مطلق الترجيح

الدرر

والتنويه فيجب وهو ان في الدليل وقيل يقبل مطلقا ارسوا كما كان داعيا الى
 لكن بشرط ان يكون متقيا لانه بدعته وصدق لاجته النبي عليه مدار الرواية
 بمبغضة عن الكذب الا ان وفي نسخة الا اذا اعتقد حل الكذب كما تقدم اي ان
 لا يقبل وهو ط لانه حل الكذب يناقض قبول الرواية وعزاها بعضهم الى الامام
 لقوله يقبل شهادة اهل الاهود الا الخطا بية لانهم يرون الشهادة بالزور لم يقيم
 وفيه انه اذا اعتقد حل الكذب صار كافرا واخذوا من ان بدعته ليس مما يقتضيه
 الكفر هذا وقال الحافظ السيوطي في الدراية شرح النقاية ان المبتدع ان كفر
 فواضح ان لا يقبل وان لم يكن قبل والا لادى الى رد كثير من احاديث الاحكام
 مما رواها الشيعة والقدرية وغيرهم وفي الصحيحين من روايتهم ما لا يحصى
 ولا بدعتهم متروكة بالتاويل مع ما هم عليه من الديانة والصيانة والتحرر للحياة
 نعم باب الشجبين والرافضة لا يقبلون كما جرح به الذهبي في اواخر الخزان
 قال مع انه لا يعرف منهم صادق بل الكذب شعارهم والتقية والتناق وتارة
وقيل يقبل من لم يكن داعية ارسوا الى بدعته والناء للنقل من الوصفية
 الى الاسمية لانه جعل فيما بينهم اسما لمن يدعوا الى بدعته ولقد رتبته بالي بعبارة
 معناه الاصل وقيل يمكن ان تكون الناء للمبالغة والمراد المحض الوصفية
 وج لا شك في تعلق الى لكن يرد عليه ان ذلك مخصوص بصيغة المبالغة مثل
 علامة ويمكن ان يقول ان الداعية مصدر كالطائفة وان المبالغة مستفادة
 من التحمل كرجل عدل مع زيادة تاء الداعية الى ذلك وانما قيد بالمبالغة
 لان كل صاحب بدعة يدعوا بلسان حال الى بدعته والمراد هنا من يظهر ذلك
 افعال فهو مبالغ بالنسبة الى غيره لانه انما قيل لا يتضمنه الكلام المذكور
 من انه لا يقبل في كانه داعية لانه تزيين بدعته ورغبته في اتباع الناس
 لا هو منه قد حكاه ارسوا بدعته على تعريف الروايات ارسوا في اللفظ ونسبها
 على ما يقتضيه مذهبه ارسوا المحض وقد ورد حبك الشيء يعني يصم وفيه انه انما يقيد

المتعيل المذكور عدم قبوله في كان داعية اذ روي ما يقوى مذهبه المقصود انه مرد
 مطلقا والا فغير الداعية من المبتدعة اذ روي ما يقوى مذهبه بذكر سنده فذلك
 هذا ولو اردت باقتضى مذهبه ما لا ينافيه لا يرفع الشبهة وهذا الى القول الاخير في الشرح والذكر
 لا يخفى في المتن **في الاصح** قال ابن الصلاح وهذا المذهب اعدل المذهب واو لاها وهو قول
 الاكثر من العلماء وقال البخاري قيل ان كان داعية لمذهبه لم يقبل ولا فصل وهذا الذي
 الاكثر وهو المختار ونقل ابن حبان اتفاقهم عليه واغرب ابن حبان اي ان يقولوا
 فادعي الاتفاق على قبول غير الداعية قال الحسن وهذا الكلام متعلق بما قبله وما بعده
 فان معنى قوله من غير تفصيل بين ان يكون داعيا ام لا وبين ان يكون
 راويا لما يقوى مذهبه او لا اظهر وهو غير صحيح لما تقدم عنه من نقل البخاري
 فالصواب ان معنى قوله من غير تفصيل بين ما يقوى به عته وما لا يقوى
 نعم الاكثر على قبول غير الداعية اطلاقا فيحمل اتفاقهم في قوله على اتفاق الاكثر **الا**
ان روي ان من لم يكن داعية نظر الى المتن او غير الداعية نظر الى الشرح
 وما لهما وجه **ما يقوى** بالثبوت يدان يؤيد به عته في دار **على المذهب**
المختار قال ابن حبان في ترجمة جعفر بن سليمان الضبعي من ثقاته ليس
 بين اهل الحديث من ائمتنا خلاف انه الصدوق المتفق اذا كان فيه بدعة
 ولم يكن يدعو اليها ان الاجتهاد باخباره وليس صريحا في الاتفاق لا مطلقا
 ولا بخصوصيات فعية ولكن الذي اقتصر عليه ابن الصلاح في العزو والشرح
 الثاني فقال ابن حبان الداعية الى البدع لا يجوز الاجتهاد به عند ائمتنا
 فاطمة لا علم بينهم فيه اختلافا على انه محتمل الصلابة لارادة ان فعية على
 ذكره السخاوي **وبه** ان هذا المذهب المختار **صح** لما قلنا ابو يحيى بن عمار
الجوزجاني بطم الجيم وسكونه واودونج زار **سبح** ابي داود و
النسائي والاولى الحاق ابي داود في الشرح بعد تمام المتن ولعله
 قدم لتقديم رتبته في كتابه ارجوز جاني وفي نسخة في كتاب معرفة الرجال

فلا تحسن اسم كتاب الله وهو ان يحتمل البر على البدلية والرفع على انه خبر مستند
 بخلافه والنصب بتقدير اخر او بعينه وهو يؤيد نسخة في كتابه بالاصح فنه
 الى الضمير فقال في وصف الرواة فمنهم من الرواة غير الكثرة والداعية رابع ان يستدع
 ماثل عن الحق اربعة السنة اربعة الحق المعنوم من السنة وانما قيده بها لان اكثر
 زعمهم لا اجل عدولهم عن السنة المنسية لما في الكتاب صادق الراجحة اربك الكلام
 والمراد بها الرواية قال السخاوي قد جرى في الناس حديثه لكنه قد ورد في بدعته
 ما هو في روايته فليكن اربعة حقه في ثبوت روايته اذا كان عدلا حجة
 اوليس في دفعه على الا ان يؤخذ في حديثه ما لا يكون منكرا وقد تقدم توفيقه
 اذ لم يبق اربم يؤيد به ان ينقله بدعته واما اذا كان يقوبها به فلا لانا لانسان
 عليه من عليه السور اشتهر قال النخعي طاهر هذا قبول رواية المبتدع اذا كان ورعا
 فيما عدا البدعة صادقا ضابطا سواء كان داعية او غير داعية الا فيما يتعلق ببدعته
 وما قال ارجوز جاني من جهة بسبب الفوقية ارجوز منوجه مقبول لان العلة
 التي بها يرد حديث الداعية وهر ان تزيين به عنه يحتمل على تحريف الرواية
 وشوبتها على ما صرح يقتضيه من بينها واردة فيما اذا كان طاهر المراد بوافق من باب
 المبتدع ولو لم يكن داعية والله اعلم **ثم** **سورة الحفظ** وهو السبب العاشر
 من كتاب الطهارة والمراد به ان يسبى الحفظ من وفي نسخة ما قال الضمير
 في به راجع الى سورة الحفظ لم يوجب بتثنية الجيم اربم يغلب جانب اصابت
 على جانب خطائه قال الحسن هذا تكرير لما سبق من قوله وهر عبارة عن ان
 لا يكون غلطة اقل من صوابه انهم يميز بل يكون غلطة اكثر او مساويا للصواب
 وانما اعاده مع تفننه في العبارة لطول الفصل قال تلميذه هذا ايضا في اتفاق
 من قوله او سوء حفظه وهر عبارة عن يكون غلطة اقل من اصابتة وقد
 اصططحت بل غلط نحو من اصابتة والله اعلم وقال المصنف وفهم من ما
 لم يرجع اما بان يرجع جانب خطائه او استويا قلت وهذا يؤيد ان قوله

فيما تقدم في حدود الحفظ وهر عبارة عن يكون خطاؤه الكبر كاصابة
من النسخ الصحيحة بخلاف الأقل من اصابتها فانها مخالفة لما هنا وليست
صحيحة فوجه المعنى لان النسخ ليس بمجموع من الخطا فلا يقال فيمن
وقع له خطأ مرة او مرتين انه سئ الحفظ وان كان يصدق عليه لم يرج
اصابته انتهى كلامه وهذا الخطا مبني على خطا النسخة التي اعتمد عليها
التكملة والاف النسخة الصحيحة المعتمدة فيما تقدم وهر عبارة عن ان لا يكون
غلطه اقل من اصابتها بصيغة التثنية وهو المطابق لما هنا حيث المعنى انه سواء
كان من بابا او اكثر ويراد على انه اذا كان غلظه اقل من الاصابة او قليلا بالنسبة
اليها فهو مقبول وقال الشيخ رحمه الله بن الهندس اعترض عليه من ادعى ان
ابو البركات بانه قال اولاد في الحال وهر عبارة عن يكون غلظه اقل من اصابتها
فبين كلاميه تدافع الا ان يكون لفظه لم هنا وقع تصحيحا من النسخ اوزلة
من القلم قال ثم اخبرني بعض اخواني انه سأل الشيخ عن فقال وقع لفظه
غلطه من النسخ واخرج نسخة من عنده وليس فيه لفظه لم انتهى وفيه بحث
اما اولاد فلانه بهذا لم يندفع التدافع كما عرفت من كلام التكملة فيه ولكنه
ليس نسخة صحيحة كما قرناه وعليه تقرير صحة نسخة معناها فلا يطابق ما هنا
كما قرنا واما ثانيا فلانه لو كان التعريف هنا بدلا لم لم يصح كلام المصنف
على ما نقله تلميذه عنه اما بان يرج جانب خطاؤه او استويا واما ثالث
تصحيحا من النسخ فلا يصح اطلاق التصحيح على زيادة لم لالفة ولا اصطلاحا
وقوله اوزلة من القلم ان قلم المصنف خطا ايضا فان الكلام بوجوده صحيح
ايضا كما قد مرناه وكلام المصنف قد اريد ما قرناه واما الخطا من النسخ فثبت
في نسخة معتمدة في الاجال تبرك لانه لا يخلو وتامل فانه محل الزلل وموقع الخطل
والله اعلم بالصواب والعمل وهو ان سوء الحفظ على قسمين **ان كان لازما**
ان دنا غير شغل للراور في جميع حالاته ان من غير وض سبب سوء حفظه

في بعض اوقاته **هو** ان الراور المذكور بل حديثه **السا** وفيه ان المختلط
صفة الراور على ما يقتضيه كونه قولهم مختلط فلان هذا المعنى غير المتكلم
المذكورة للثا ذلذا قال **علي راي** وهو بالتعويض نظر الى الحش
دبره كنه نظر الى الشرح فانه مضاف الى بعض الالحديث وكانهم ارادوا
بان ذا المنفرد بصفة **او** ان كان سوء الحفظ **طاريا** ارجا ثانيا
على الراور ان ياز صار سئ الحفظ اما بكثرة اوطاؤه او لانه اب بصره
وقد كان متعودا بعود النظر في محفوظه الى اهله فلا يراى ذاب البصر
ما يتصور الحفظ سلامة الخواطر الحادثة من النواظر او لاحتراق كنبه
اذا غتر اخرا او استراقتها فقول او غترها تعميم بعد تخصيص كقولنا تعالى
فان الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهير فانرفع
ما قال محش الط انه مضمون عن قوله لا حترق كنبه انتهى وفيه الاول اذا
كان مغنيا عن الثاني قد يعبر عينا في التوبيخات لا العكس واما في التوبيخ
فيجوز التخصيص بعد التعميم ايضا كقولنا كذا وكذا كنبه ودرله وجبريل
ومسكال ويريد بالعدم فقد ان الكتب بغيره ان كان حاصله نصا معدوما
لا معن ان معدوم مطلقا فيصح قوله بان كان يعتمد ما فرج الى حفظه
ان حفظه وهو علة لكونه ذاب البصر واحتراق الكنب وعدم سبب
لظاير سوء الحفظ **فهذا** ان الراور الطار على سوء الحفظ هو صمير فضل
او مبتداتنا **المختلط** بكس اللام وحقيقة ف والعقل وعدم انتظام
الفعل والقول اما بحرف او ضرر او عرض او عرض من موت ابن او سرقة
ما كان معدوم او ذاب كنب كابين لهيعة او احتراقها كابين الملقين
قال ابن الصلاح وهذا من عظيم مهم لا علم جدا اعني به كونه حقيقيا
انتهى قال السخاورد واورد للمختلطيين كتابا الحافظ ابو بكر الخازن حبا ذكره
في تصنيفه وتحفة المستفيد ولم يقف عليه ابن الصلاح قال وقائده

ضبطهم تحيزه المقبول وغيره والحكم فيه ان في المختلط او في حديثه ان ما حدث
قبل الاختلاط اذا تميز اربنا بازن علمنا انه قبل الاختلاط والادوية متميزة فيه
فالغنى انه اذا تميز عند المجتهد عما حدث بعد الاختلاط قبل واذا لم يتميز اربنا
توقف بصيغة الجمهور فيه اربنا حديثه بان لا يقبل ولا يرد وكذا ان كتبه
الادوية اربنا كتبه انه مختلط ام لا ام لم يدر احد قبل الاختلاط
او بعده قال التلميذ في اللفظ فيه اربنا لان طاهر السوي انه حديث المختلط
ولفظه لم يعقل فلا يصح الحديث وان استعملها فيمن يعقل فيكون قد
انتقل من الحديث الى اربنا فليس بظاهر والله اعلم قلت هذا هو السهل
ومناقضة غير ضمنية خصوصاً في التلميز بالنسبة الى الاستاذ اذ يمكن ان
التقدير وكذا ان كتبه الادوية يتوقف في حديثه على ان من كتبه مستند
خبره مخدوف او تقدير مضاف اربنا حديثه من كتبه الادوية يتوقف
وانما يعرف ذلك اربنا ذكر الاختلاط والتيميز والاشباه باعتبار الاختلاف
ار تتبع المتحملين منه اربنا المختلط بلاد اربنا ليعلم انهم من خذوا
واين اخذوا وكيف اخذوا فالاصناف الى المفعول فممن سمع قبل
الاختلاط فقط ومنهم سمع بعده ومنهم سمع من سمع في الحالين مع التيميز بان قال
سماعى بعد المختلط او قبله كما قاله التلميذ وغيره فمن اختلط في الادوية
ومن سمع منه قبل الاختلاط شعبه وسفيا في النور ومن سمع منه بعد
الاختلاط جبر من محيد التمييز ومن سمع منه في الحالين معا ابو حوانة
فلم يحتج بحديثه ومنه **توزيع الشيء اللفظ بمعية** اربنا ومعتبر بفتح الموحدة
وكسر اللام على انه اسم مفعول اذ فاعل كان يكون فوقة او مثله لادوية قال كهي
اذا تابع الشيء اللفظ بشخص فوقة انتقل بسبب ذلك الى درجة ذلك
الشخص الى اعلى من درجة نفسه التي كان فيها حتى يترفع على ساديه في غير
متابعة فزادته قال التلميذ اربنا بقره فوقة امثلة في الدرجة

من السند لانه الصفة انتزعت وقد تقدم معنى الاعتبار وما يتعلق به والظاهر
ان المراد بالافوقية والمثلية هنا في الصفة لانه السند لانه على تقدير ما يقوله
التلميذ لا يصح كلام الشيخ انتقل بسبب ذلك الى درجة ذلك الشخص فتر
مع انه لا يمنع من الجمع **وكذا** المختلط الذي لا يتميز اربنا حدث به **وكذا**
المستور كان حقه في السراج ان يقول بعد المستور وكذا المختلط الذي
لا يتميز كما طم في عطية على الشيء الحفظ نظر لانه المختلط قسم منه كما قيل ذلك
واذا اربنا بالشيء الحفظ القسم الاول فقط فهو تكلف غير متبادر في
ان المراد من الشيء الحفظ المعنى الكفوف فيه انه ايضا اهم من المختلط فلا وجه
للعطف مع انه اربنا غير متبادر ويمكن ان يقال ان المختلط الذي لا يتميز لا يحتاج
في قبوله الى متابعة فلا يجوز اربنا الشيء الحفظ في الماتن على اطلاقه فصطف
السراج عليه المختلط المذكور ليعلم ان المراد بالشيء الحفظ القسم الاول
الاستاذ **المسئل** بكسر السين وقيل بفتحها **وكذا المسئل** بكسر اللام
اذا لم يعرف المخدوف منه وعلما انه كان المرسل والمدرس على صيغة
المفعول ليكون صفة الاستاذ كما فعل السراج حيث صرح بقوله الاستاذ
قوله **صار حديثهم** الى تكلف بان يقال معناه حديث المختلط
والمستور وحديث راو المرسل والمدرس واذا كانا على صيغة اسم
الفعل ليكونا صفتي الراو لم يحتج بقوله حديثهم الى تكلف قال التلميذ الاول
ان تقول صار حديث لانه الضمير المختلط والمستور والاستاذ فاعل ما قال يكون
على وجه التعليل او تقدير مضاف وعلى ما قلت لا يحتاج لذلك والله اعلم
قلت لا يخفى عن الاحتياج لذلك لان الاربف واللام ج اما بدل
عن المضاف اليه واما للبعد فيدخل المذكور تحت الملاحظة فيرجع الاشكال
بعينه مع ان عادة المحققين السراج اصلاح كلام الماتن لانه ياتي بعبارة
اخرى ويقولون ان حسن منه لانه لا يرد على ما يرد عليه وحسن كلام

انه صار حديثهم بعد حصول المتابعة المعبرة **لذاته** اي لغيره
لذاته بل وصفه بذلك باعتبار **المجموع** من المتابع بكسر الموحدة
والمتابع بفتحها لان كل واحد منهم احتمال كونه رواية صوابا او غير صواب
وقوله احتمال مستند وقوله على حد سواء خبره والحكمة خبران ولك ان يجعل
احتمال منسوب اليه لامن كل واحد او منسوباً على نوع الخافض ارجح احتمال
كما في نسخة ورأيت في نسخة احتمل بصيغة الى من فلا يحتمل اذ اجاب
من المعبرين على صيغة اسم الفاعل او المفعول رواية فاعل جاب
موافقة لاحد هم رجع بصيغة المفعول احد الجائين من الاحتمالين المذكورين
ايركونها صوابا وغير صواب ودار ذلك ان التوزيع على ان الحديث على تقدير
كونه صوابا محفوظا يرتقي من درجة التوقف الى درجة القبول والله اعلم
فقبل يشع كلامه بانواع المذكورة كلها متوقف فيها كذا قوله فيما تقدم
لان كل واحد منهم صريح في ذلك وفيه تأمل لان بعض افهم السني لفظ
هو القسم الاول كما سبق فتأمل ومع ارتقائه الى درجة القبول ارد اقل
درجته من مرتبة الحسن اذ الضعيف خارج عن درجة القبول فهو منقطع بنية
لحسن لذاته ارنكيه حسن لغيره وربما توقف بعضهم عن اطلاق اسم الحسن عليه
لانه ليس بحسن حقيقة ولا بالحسن اذا اطلق ينصرف الى الحسن لذاته
ولانه يلزم من اطلاق الحسن عليه الاصحاح به عند الفقهاء وهو محل
خلاف ولهذا وقع العبارة في الحسن لذاته الى ان الحق به بعبارة تفيد
الحصر فتدبر قال التكملة مفتحة النظر انه ارجح من الحسن لذاته لان
المتابع بكسر الباء اذا كان معتبرا فحده بينه حسن وقد انضم اليه المتابع
بالفتح والله اعلم قلت انما الكلام فيه مع قطع النظر عن غيره فهو كذلك
انه حسن لغيره وهو دون الحسن لذاته واما مع الانضمام فلا جد يشك
ان الحديث المذكور من طريقين أحدهما حسن لذاته والاخر حسن

لغيره

لغيره يزوج على معارض له طريق واحد يكون حسنا في ذاته والله اعلم
وقد انقضى ارجح وانتهى ما يتعلق بالمتن من حيث القبول والرد والرد بقي
ما يتعلق بالسناد من انه ينتهي الى النبي صلى الله عليه وسلم او الصحابي
او غيره ولما كان ما يتعلق بالمتن مقدما على ما يتعلق بالسناد فانه يفتقر
بالذات والسناد انما هو وسيلة اليه قال **تم السناد** استرة التي تارة
رتبة معنى وان كان يتقدم على المتن لفظا وهو الطريق الموصلة
الى المتن والمتن غاية ما ينتهي اليه السناد ومن الكلام فيه ثبوت في الدور
ويخرج بان المراد بالطريق صكايته على حذف مضاف او بانه اشار الى انه يطلق
على المحكي النص والظاهر ان يقال المراد بالطريق المعنى للفقهاء والسناد المفسر الاصطلاح
فلا دور كما قيل في قوله صاحب الزجاجة اما الحاضر فهو الفعل المذكور على غير وجه
في الحاضر والمراد بالطريق هنا حال السناد وقيل التوزيع في لفظها فلا يلزم من
خذ كل من المتن والسناد في توفيق الاخر دورا والله اعلم انه بين توفيق السناد
ههنا وبين التوفيق المذكور في صدر الكتاب وهو حكاية طريق المتن كلام
قال التكملة لفظا غاية زائد مفسر للمعنى لفظا ما عبارة عن الكلام كالمسرح
بقوله من الكلام فيصير التقدير الى غاية كلام ينتهي اليه السناد فعلى هذا المتن
حرف اللام في قوله صلى الله عليه وسلم من جاء منكم لبيعة فليغتسل انتصر ودفعه
طابا يقال ان هذه الاضافة من قبيل خاتم فضة كما قيل في قوله ابن الحاجب في الكفاية
اذا كان وضعه لغرض المعنى ان اضافة النقص الى المعنى بيان ان المراد بالمتن غاية
السند وهو كلام ينتهي اليه السناد نعم الاولى ترك لفظ الغاية او الاختصار عليه
لان المتن هو ما ينتهي اليه السناد من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم او فعله او قول
الصحابي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او فعل كذا وهو غاية السناد
لا غاية ما ينتهي اليه السناد فان هذا انما هو اخر المتن اللهم الا ان يقال ان المراد بالغاية
الغرض والمقصود ومنه العلة الغائية ارا المتن هو المطلوب ينتهي اليه السناد المذكور

الذي بمنزلة الكسيلة وفيه إشارة لطيفة ان المراد بانتهال المياه الكناد وهو الحبيب
 وقع فيه مثل الحديث والا فبانتهال المياه الكناد قد يصيد قاعا على جانب الخوض
 ايضا ولذا بينه بقوله من الكلام ارسوا كان كلام الرسول صلى الله عليه وسلم
 او الصحابة او من بعده وفيه خلاف فاعلم الرسول صلى الله عليه وسلم وتفرقه لانها
 وان لم يكونا قرا الرسول لهما قرا الصحابة او من بعده وفيه خلاصة خفية في مثل
 الحديث انه قرا الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا او هو مقول
 الرسول صلى الله عليه وسلم لم تحسب الا اذا اظهر ما تتر من ان السنة اما قرا او فعل
 ان يروى السلف اطلقوا على حوار الصحابة والتابعين واثارهم وفتاويهم
 وهو ارساوا **انما ان ينتهي الى النبي صلى الله عليه وسلم** ويقتضيه لفظه
 ان يلفظ الحديث والمراد منه قال المحقق هو عطف نفسه لقوله ينتهي الى النبي صلى الله عليه
 وسلم وضمير لفظه عائدا الى الكناد ولو لم يذكره ويقتضيه ارساوا لكان صحيحا
 انتهى وضعه لا يخفى لان الانتهاء لا ينتفع بالتصريح بالحكم بل بلفظ المشي بدل
 عليها كما سيأتي في كلام الشيخ صريحا في بيان قوله صريحا او حكى ولذا انه اركب المتن
 بقوله في الشرح ويقتضيه لفظه واما جعلها متعللين بما بعدهما على ما تكلف
 له المحقق فينبغي عليه **اما صريحا او حكى** حالا او تميزا من ان المنقول مستفاد يقتضيه
 فلا يصح ما في نسخة لان المنقول اللهم الا ان يجعل صريحا او حكى معقولا به
 ليقتضيه في يصح التعليل بقوله لان المنقول بذكر الكناد ارساوا وذلك اللفظ
 الذي هو المتن وقال المحقق هو من وضع الطاهر موضع الضمير انتهى وهو ما سئل عليه
من قوله ارساوا من جنس قوله صلى الله عليه وسلم **او من فعله او من تفرقه**
 قال شارح والط قوله بدو من انتهى وكأنه بدو من النبي صلى الله عليه وسلم
 ومن التبعية او تميز من النبي صلى الله عليه وسلم مثل قوله لا بد من فارس
 وعز من قائل واللتبعية وهذا باعتبار المتن واما باعتبار الشرح فالاحظ
 لانه خبر لا من هذا وقد مر ان المصنف في تعريفه اخرج من حيث لا يشذ عن

ما ذكره وغيره في المرفوع قال المحقق المرفوع بحيث لا يشذ عن ما ضيف
 الى النبي صلى الله عليه وسلم قوله او فعله وقيل تفرقا او امة سواء اضافة صحابي
 او تابعي او من بعده حتى يدرى فيه قوله يخرج ولو تاخر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال الخطيب هو ما اخبر فيه الصحابة عن قول النبي صلى الله عليه وسلم او فعله عليه السلام
 فافرج ما يضيفه التابعي فمن بعده النبي عليه السلام لكن المشهور هو القول الاول
 واختاره المصنف وزاد فيه التقرير كما هو من باب البعض وترك قيد الامة اذا الامة
 خفية لا يطلع عليها الا بقدر او بفعل مثال المرفوع من القول صريحا ان يقول الصحابة
 فيه مائة ولو قال يقول كما قال في بعض ما يحكي لم تكن مائة كذا قاله المحقق
 واذا قلنا ان يقول بمعنى القول وهو بمعنى القول يرجع الى ما يقدر فلم يكن
 مائة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كذا او حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بهذا إشارة الى انواع الحديث او يقول هو ارساوا او غيره اي من
 التابعي او من دونه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا اي بلفظ لا يحتمل
 التأسيس او عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال كذا اي بلفظ يحتمل وقوعه
 ارساوا في الحديث المحتمل وغيره ومثال المرفوع من الفعل صريحا ان يقول الصحابة
 رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كذا ومنه قوله صلى الله عليه وسلم كان اخو الاخر من
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء فاحمته النار او يقول هو ارساوا
 او غيره كالتابعي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل كذا او ترك كذا ومثال
 المرفوع من التقرير صريحا ان يقول الصحابة فعلت ارساوا في معناه فعل فلان
 بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم كذا ومنه قوله صلى الله عليه وسلم اكل الضب على ما نرى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم او يقول هو او غيره كان الاول ان يقول بدو هو فعل فلان
 بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم كذا ولان كذا اي الصحابة وغيره انكار
 النبي صلى الله عليه وسلم لذلك امر الفعل الذي فعل بحضرة من فعل المتكلم او غيره سواء
 قرره صريحا او حكى بان سكت عليه قال محقق دلالة كذا في المرفوع وهو ادلى

لا فائدة في العلم اسهر فيه ان افادة نفي العلم مستفادة من عموم فاعل يترك وهو
 الصحابي او غيره فقال ومثال الموضع من القول حكم لا يخرج عما علم في ضمن قول
 حكما فهو تأكيد لا تقييد ما يقول الصحابي قبل ما مصدرية والظاهر ان ما موصولة او موصوفة
 الحديث الذي يقول الصحابي او حديث يقول فيه الصحابي الذي لم يأخذ من الاسرار ان يكتسب
 ان من كتب بن اسرائيل او من افواههم وهو اصرا من الصحابي الذي عرف بالنظر في الاسرار ان يكتسب
 كعبه الله بن سلام وكعبه الله بن عمرو بن العاص فانه كان حصل له في وقعة اليرموك
 كتب كثيرة من كتب اهل الكتاب وكان يجبر بما فيها من الامور الخفية حتى كان بعض
 اصحابه ربما قال حديثنا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا حديثنا من الصحيفة ذكره السلفاء
 فتقوله لا يكون من الموضع حكما لقوة الاحتمال ثم قيد بقيد اخر وهو ما لا مجال للاجتهاد فيه
 وحمله النصب على المعنوية ليقول وقال محسن يكن ان ينزع يقول ولم يأخذ فيه وفيه
 انه يجوز لفظا لكنه ليس معنى قال السخاوي مثل حديث من اني ساء او عافا فقد كفر
 بما انزل على محمد صلى الله عليه وسلم رواه ابن مسعود من امثلة ذلك ايضا قول الباهري
 ومن لم يحب الدعوة فقد عصي الله ورسوله وقول عمار بن ياسر من صام اليوم الذي
 يشك فيه فقد عصي بالقسام صلى الله عليه وسلم لكن قد جوز شيخنا في ذلك وما يشبهه
 اصحاب اجماع الاثم على ما ظهر من القواعد بل يمكن ان يقال ذلك ايضا في الحديث الاول
 اما الساهر فليقوله تعالى وما هم بضارين به من احد الا باذن الله قلت الاولى
 ان يقول القوله تعالى واتبعوا ما تتلو الشياطين اول قوله ولكن الشياطين
 كفروا يعلمون الناس السحر او لقوله وما يعلمون من احد حتى يقولوا انما نحن فتنة
 فلا تكفروا لقوله ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم واما قوله تعالى وما هم بضارين
 فاخبار من الله تعالى بانه لا يقع شيء الا باذنه وادارته ودلالته له على حلية شيء
 ولا حصة قال واما العواف وهو المخرج فليقوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض
 الغيب الا الله قال شيخنا في كتابنا لكن الاول اظهر انه على ان حديث ابن مسعود
 وان جاء من وجه اخر عنه بصورة الموقف فقد جاء من بعضها بصورة بالقرين

بالرفع بل في صحيح مسلم من حديث صفية عن بعض ازواج النبي صلى الله عليه وسلم
 قال من اني عافا فله من شيء لم تقبل له صلوة اربعين ليلة ومن الادلة
 للاظهار ان اباهرية رضي الله تعالى عنه حدث كعب الاخبار بحديث فقدت امه
 من بن اسرائيل لما نشر ما فعلت فقال له كعب انت سمعت النبي صلى الله عليه وسلم
 يقول فقال اباهرية نعم وتكرر ذلك مرارا فقال له اباهرية افا قرأت التوراة
 قال بئس ما فيها ان اباهرية لم يكن يأخذ من اهل الكتاب دانه الصحابي الذي يكون
 كذلك اذا خبر بالاحوال للراود والجهل فيه يكون الحديث حكم الرفع هذا ولا بد من
 قيد اخر غير هو قوله ولان الحديث اوله او يعلق ببيان لغة ابن صنبطه
 او شرح غريب ارفقه وكالاخبار بكسر الهاء عن الامور الاحوال الماضية
 المتقدمه من به الخلق ارجع خلق اوله قبل خلق السماء والارض كقوله صلى الله
 عليه وسلم حين خلق الله ولم يكن شيء قبله وكان في غيبه على الماء خلق السموات
 والارض وكتب في الذكر كل شيء استمر لفظ الحديث فالعش واما خلقا قبل
 السموات والارضين فالعش على الماء والجنة والماء على ما من الروح والروح فانه
 بقدرته الكاملة والذكر عبارة عن اللوح المحفوظ واخبار الانبياء بفتح الهاء
 اراد كقصص الانبياء عليهم السلام واقوالهم وافعالهم واحوالهم والاشياء
 الامور المنقولة كالحلالم بفتح الميم جمع المكم وهو المنقول والامور الحروب
 لا شئنا للناس فيها كالسر والهمة او لكثرة حكم القتل فيها والغاشق
 جمع الفتنة وهو اعم مما قبله من الامور الواقعة في احوال الدنيا واهوال يوم القيمة
 او موافقها واهوالها وكذا الاخبار بكسر الهاء عما يحصل بفعل ثواب مخصوص
 او عقاب مخصوص فينبه لانه مطلق الثواب والعقاب على الخير والشر
 للاجتهاد فيه مدخل خلاف التجديبه فيها فان ذلك انما يعلم بالوحدان كما قاله
 الحديث حكم الموضع لان اجتهاد اخباره ارضى به في كل ارض يعقده خبره
 بكسر الموحدة قبل كان عليه ان يعني حيث يشمل صورته الاجتهادية انما يكون اعم

سند الحديث خاسية تاريخه
 ابنس ارفع در

من المواقف بان يقول لان اخباره بشئ يقتضيه اما كونه من عند نفسه او من خبر
وح لم يستدرك قوله مالا محال للاجهاد فيه يقتضيه موقفا بضم ميم وكسر قاف
مخففة او مسددة او معلى او مطلقا للقائبة قال الحسن البصري تعليق بالقائل
قلو قال القائل لكان اوله ويحتمل ان يتعلق بقوله موقفا انتهى وهو غايه في
لفظا ومعنى لانه يقال قال به ولا يقال اوقف به بل يقال اوقفه ولا موقوف للصلاة
وفي نسخة للصحابي واخر اوجه الجنب لا النبي صلى الله عليه وسلم واما الكسوف والاهل
فما جاز عن البحث لاحتمال اطلاق فيها او بعض خبر غير الكتب القديمة وفي نسخة
المتقدمة وهو الاسرائيلية فلهذا ارى يكون حصر الموقوف في هذين القسمين
من النعمان المذكورين وقع الاختار فيهما سبق عن القسم الثاني ان يقول
لم يأت عن الاسرائيليات فاختص بالقسم الاول وهو النبي صلى الله عليه وسلم
قال التلميد قوله عن القسم الثاني هو بعض خبر غير الكتب المتقدمة ووقع الاختار
عنه بقوله فيما تقدم ما يقول الصحابة الذين لم يأت عن الاسرائيليات انتهى
واضح واذا كان الامر كذلك ارجح ما ذكره في الشرط في الصحابة فله اي
فلم يثبت الموقوف حكمه ما لو قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو خروج اركب
سواد كان مما سمعه منه اربيع واسطة او عنه بواسطة كلمة في الاصل
وكلمة من الاصل فاذ قيل سمعت منه يكون سماعه بلا واسطة واذا قيل
عنه يكون بواسطة ويحتمل ان يكون بلا واسطة ولذا اقيده بقوله عنه بواسطة
وحاصله انه لا يضره صيغة التثنية لان الصحابة عدلثة محفوظ
صحة صا في الرواية ومسال الخ فخرج من الفعل حكما ان يفعل الصحاب مالا محالا
للاجهاد فيه ارجح الفعل فيتنزل بتشديد الهمزة المفتوحة ارجح
على ان ذلك ارجح الفعل عنه ارجح الصحابة في النبي ارجح منه كان صلى الله عليه وسلم
ارجحنا للفظ بالصحابة واستشكل سارح بانه يجوز فعل الصحابة
مالا محالا للاجهاد فيه لسماعه منه صلى الله عليه وسلم لانه صلى الله عليه وسلم

فعله فلا يكون من خروج الفعل اسد وهو مخرج بان المراد من المثال ان يكون
فعل الصحابة له حكم الخروج بان لا يكون تلقا لنفسه كسراط مالا محالا للاجهاد
فيه بل يكون مأخوذا منه صلى الله عليه وسلم وهو علم من ان يكون مستقدا من
من قوله صلى الله عليه وسلم او فعله او تفرقه كما اثرنا اليه كما قال الساجي في صلاة
على كرم الله وجهه في الكسوف ارجح صلاة في كل ركعة اكره من ركوعين وعل
هذا قوله في مذهبه والا فالمتشهور من مذهبه وهو قوله مالك واجده في كل ركعة ركعة
وعنده ارجح ركوع واحد مخفف قوله اكره من ركوعين غير طاعة في الايراد وكتب
مشهور في مذهبه في اقل صلاة الكسوف والخسوف اركعتان
في كل ركعة قياما في ركوعا ولا يزيده وان زيد عامه ابطلت ولا ينقص
وان نقص عامه ابيد اركعتان وعل معناه ان في كل ركعة ركعة على ان
في حكم الخروج ثم يرفع غيره من الادلة المقتضية على ركوعين على قوله
ومسال الخروج في التفسير حكما ان يخرج الصحابة انهم كانوا ارجح للصلاة يفعلون في زمان
النبي صلى الله عليه وسلم كذا ارجح الاضافة الى زمنه صلى الله عليه وسلم
لا الى حضرة كقوله كذا ناكل حوم الاضاحي على عهد النبي صلى الله عليه وسلم
وكقول جابر كذا نزل والنوازل نزل او كذا ناكل حوم الخيل على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم فالصحيح ان عليه الاعتماد وبه قطع الحكم وغيره من ائمة
الحدِيث انه خروج وقال الاسماعيل انه موقوف والصواب الاول فانه يكون له
حكم الخروج من جهة ان الظاهر اطلعه صلى الله عليه وسلم على ذلك ارجح ما فعل الصحابة
في زمانه كقوله وارجحهم ارجح كثير بواحد الصحابة على سؤاله في الاضافة
الى المعقود وفي نسخة على السوال غير امور دينهم ولا ذلك الزمان زمان نزول الوحي
الرجلي وحصول الوحي الخفي وفي نسخة زمان نوات الوحي ارجح وبعده وتعبه
واخر عدم انقطاعه فلا يقع من الصحابة فعل شئ يفتح الفاء ويجوز كسر
وهو مضاف الى معقوله وبسبب قوله ارجح ذلك الفعل وفيه إشارة

وفيه إشارة الى عدم ندرة وقوعه المحتمل عدم اطلاقه صلى الله عليه وسلم
الا يستند موضع من اعم الاحوال وهو ان ذلك الشيء غير ممنوع الفعل
وقد استدل جابر وابو سعيد رضي الله عنهما على جواز القول في الامتداد ان لم
يستأذ في الزوجية باذنهما بانهم كانوا يفعلونه والنوازل ينزلون لو كانا في العزل
ان نداته مما يشهد له من ان قوله وفيه إشارة لطيفة الى ان هذا كانه نقول
رباني واما الى ان فعلهم رضي سبحاني فانه الله حبب اليهم الايمان وزينه في قلوبهم
وكره اليهم الكفر والفسوق والعصيان ولا يخفى ان الله تعالى ارتقا بهم لصحة بيته
واعتبارهم لتقوية دينه وجعلهم خیرامة اوجب للناس يا حذر بالمعروف
ونهي عن المنكر ولذا قال صلى الله عليه وسلم خير التوراة وفي وقال اصحابي كالنجوم
بأيهم اقتدرتم اهتديتم ويلتحق بقوله امة الله صلى الله عليه وسلم في قوله
بصيغة الكناية في موضع الصنيع جمع صيغة اراكاله الصريحة بالنسبة اليه عليه السلام
يعني ماورد بالصنيع التي كنه بها اصحاب الحديث عز قولهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو ما لكونه رواه بالمعنى او اختصارا او غير ذلك قال ابن الصلاح وحكم ذلك
عند اهل العلم حكم المرفوع ومقتضاها الاتفاق وقد صرح به النووي
لقول التابعي عن الصحابي يرفع الحديث او رفته او رفته او رفته ما حدثت سعيد بن
جبير عن ابن عباس رضي الله عنه الشافعي ثلثة سريه على شرطه ثم وكية
نار وانتهى امتي عن اني رفع الحديث او يرويه او ينسبه بفتح اوله وسكون الثاء
وكسر الكيم او ينسبه ويسنده يقال ثبت الحديث الى غير معنا اذا استند به
ورفته اليه حديث ما ذكر عن ابن حازم عز سهل بن سعد قال كان الناس يروون
ان يضع الرجل يده اليمن على ذراعه اليسرى في الصلوة قال ابو حازم لا أعلم
الا انه يرفع ذلك او رواه بالنسب على المصدرية كحديث سفيان عن الزهري
عن سعيد بن المسيب عن ابن جبرية رواية الفطرة خمس او يبلغ به كحديث
سلم عن ابن الزناد عن الاخوع عن ابن جبرية يبلغ به الناس سبع بغير شئ

عنه

وبه عن ابن جبرية رواية يقاتلون قوما صفارا الاعمين او رواه ابن بصيفة
المعمر وكانه اقل استعمالا من المضارع والمصدر ولذا اخذه عنها والاعلم
وقد يقتصر في ارايح في قوله على القول مع حذف الفاعل ارايحها رابعا
على الوصف في سبيل او يبريد رتبة ارايح الفاعل النبي صلى الله عليه وسلم كقول ابن
سيرين عن ابن جبرية قال ارايح جبرية قال اي النبي صلى الله عليه وسلم يقاتلون
قوما الحديث تمامه صفارا الاعمين فتوفونهم ثلاث مرات حتى تلحقونهم
بحرية العوب فاما في السياقة الاولى فيخوفهم من هرب منهم واما في الثانية
فيخوفهم بعض ويهلك بعض واما في الثالثة فيصطلحون او كما قال انهم
وصفارا الاعمين التري وجزيرة العوب باحاط بها بحر الحبشة وبحر فارس
ودجلة والنزات واصطلم ارايحك وفي كلام الخطيب انه ارايح صفارا
على القول مع حذف الفاعل اصطلاح خاص بالالبصرة ارايحهم ابن سيرين
وغيره بحقيقة ما قال ابن سيرين كل شئ حدثت عن ابن جبرية رصده عنه
فتنوع خروج وقال الخطيب بحقيقة قلت للبرقاني حسب ان موسى عن ابن جبرية
القول احاديث ابن سيرين خاصة فقال كذا او في الصنيع المحتمل ارايح يكون
مرفوعا او موقوفا نحو قول الصحابي في السنة كذا كقول علي كرم الله وجهه في السنة
وضم الكف على الكف في الصلوة تحت السرة ذكره السخاوي وقال التلمذ
قال المصدر في الوجوه المرفوعة بانها سنة النبي صلى الله عليه وسلم ومنها ان يورده
في مقام الاحتجاج لانه الصيغة المجتهدة والمجتهدة لا يقلد المجتهدة اخر فصرف
الى سنة النبي صلى الله عليه وسلم فالأكثر ان الجمهور في الحديثين والعلماء على ان ذلك
ارفعه في السنة كذا في خروج ارايح ونقل ابن عبد البر فيه ارايح قول الصحابي
الحديث كذا الاتفاق والطلاق الحاكم واليهما في اتفاق اهل النقل على الرفع وقال
السخاوي خاصة وخص ابن الاثير في الخلاف باب بكر الصدوق رضي الله عنه
اذا لم يناد عليه احد غير النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف غيره فقد تاجر عليهم

ابوبكر وغيره قال ابن عبد البر في مسألة التابى واذا قالها ارحلته
المذكورة الشاملة للسنة وهو قوله في السنة كذا اذا السنة المطلقة غير الصيغة
ار التابى فكذلك ار مرفوع حكى بالاتفاق قال التلميد قوله فكذلك يظهر منه
ان هذا من التنبيه بالادنى على الاعلى فاذا قالها التابى فهو كذلك في باب اولي الامر
وهو مخالف للنسخ المعتمدة والله اعلم ما لم يصفها ولم ينسبها الى صاحبها
ار السنة سنة العومين ار ابي بكر وعمر وغلب على كونه اخف واخضر لثقله
بالعومين لفظا وان كان تغليب التمر على السنس يكونه فذكر اللفظا واما اشهر
على السنة العامة من قولهم اللهم ايد الاسلام باحد العومين اكراديهما على
الخطاب وعمر وسحقم امكنني بابه الحكم في الجاهلية وكناه صلى الله عليه وسلم
بابه جمل في الاسلام فلا اصل له بهذا اللفظا ودر اجد والترمز وغيرهما بلفظ
اللهم بلفظ اللهم ايد الاسلام باحد العومين الرجلين البكر بابيه جمل او بعمرين
الخطاب وروى الحاكم عن عائشة بلفظ اللهم اعز الاسلام بعمرين الخطاب
قال ابن عسكوك في الجمع بين اللفظين انه صلى الله عليه وسلم دعا بالاول
فلما ادعى اليه ان ابا جهل لم يسم خص عمر به دعائه فاجيب به في نقل
الاتفاق نظر ار فانه الخلاف موجود فعلى ما هو وجه النظر فالتعليل
لان عنده في اصل المسألة قوله في القدر من ذلك مرفوع اذا صدر في الصحابة
او التابعين ثم رجع عنه وقار في الحديث ليس مرفوع وذهب الى انه غير مرفوع
ابوبكر الصير في صاحب الدلائل ان قضية وابوبكر الرازي صاحب نسخة الاسلام
في الحنفية وابن جرير يفتح مسألة وسكون زاي في اهل الطائفة بل يردونها على ظاهر
قال محسن في كثير من النسخ اهل النظر وفيه نظر لانه ما راينا نسخة واحدة
وهو مع مخالفة الرواية غير موافقة للدراية واجمعوا ان المأثور في كونه
مرفوعا لوجود الاحتمال بان السنة تنزله بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين غيره
ار في الخلفاء الا فقد سماها النبي صلى الله عليه وسلم سنة في قوله عليه السلام

عليكم

عليكم سنتي وسنة الخلفاء الراشدين بعدى وان دفع بتقريرنا هذا
ما قال محسن هذا الدليل انما يدل على بطلان ما ادعى الخصم من الجزم بارتفاع
وحصل مدعاهم من الجزم لعدم الرفع لان عدم الرفع هو الاصل ومع وجود الاحتمال
لا يمكن الاستدلال مع انهم ما يدعون الجزم بعدم الرفع بل يقولون حيث زود
السنة بان تطلق تارة على سنة صلى الله عليه وسلم وتارة على سنة غيره
لانا نقول بانه في حكم المرفوع لاحتمال ان يكون موقوفا والمسئلة ظنية
لا يقينية حتى يقول احداهم بالجزم والقطع ولذا قالوا جسيوا بان احتمال
ارادة غير النبي صلى الله عليه وسلم بعيد بعض وغلبة الظن كافية في المسئلة
قال محسن ان جيب اعتراضهم فالكسار مجاز فالظاهر اجيب او اجابوا
وهو غريب لانهم اذا اجابوا فهم جسيوا واغرب شراح وقال فكيف اما
يعبرون به عن سنة الخلفاء الراشدين وقد يطلقونه ويريدون به سنة
البلد ومن الاحتمال وان قيل به في الصحابة في التابى اقرب فذلك
اختلف الحكم في الموضوعين انتهى ووجه غايته اطلاق السنة على سنة البلد
فانه مع عدم صحة الاعلى زعمه في بلده خارج عما نحن فيه بصدده مع ان
قوله فذلك اختلف الحكم في الموضوعين غير صحيح كما سبق من انه لا فرق
بينهما في اختلاف الحكم وقد روي البخاري في صحيحه بمخرجة التعليل بقوله
بعيد المتضمن له ليل الاكثر في حديث ابن شهاب الزهر عن صفاء
التابعين عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه في قصته اي ابن عمر
او سالم مع الحجاج يفتح اوله ان كثير للجنة وابن يوسف امراء عبد الملك
بن مروان قتل مائة وعشرة من الفاضل الصحابة والتابعين
والسادة والصالحين صبرا غير ما قتل منهم في المحاربة حيث قال ار سالم
حقيقة وان عمر حكاه في الحجاج ان كنت تريد السنة لهجر بتدبير
الجيم المكسورة ار بادر بالصلوة ارايها اذا التماجو التكبيرة الى كل صلوة كذا

في التاج والتضيئة على ما نقله السخاوي عن البخاري في الحجج عام نزل نزل بابر الزبير
سأل عبد بن عمر رضي الله عنه كيف تضمن في الموقف يوم عرفة فقال سلم
ان كنت تريد السنة فنجو بالصلاة يوم عرفة فقال ابن عمر صدق انهم
كانوا يجتمعون بين الظهر والعصر في السنة استمر وفي كلام ابن عمر زيادة افادة
انه من سنة واظلم عليها النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه فلو كان كما كان
ان يكون سنة لختلفا فقط قال ابن سنان فقلت سلم افعلة التاج
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال سلم اني يعني ان السلف وهو
استقام انكار ابي لا يريدون بذلك ان يطلق السنة الكسنة اي سنة
النبي صلى الله عليه وسلم ان غالباً فتقلى سلم وهو ان الحال ان سالما احد
الفقهاء السبعة وهم سعيد بن المسيب والقاسم بن محمد بن ابي بكر الصديق
وعروة الزبير وخارجة بن زبير وسليمان بن يسار وعبد الله بن عبد الله
بن عتبة بن مسعود والسابع ابو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف وقال
ابن المبارك سلم بن عبد الله بن عمر وقال ابو الزناد ابو بكر بن عبد الرحمن
بن الحارث بن هاشم هؤلاء الفقهاء السبعة من اهل المدينة الذين
يصدرون عن رايهم وعلمهم واشتهروا في الافاق ولعلمهم المعينون
بقوله صلى الله عليه وسلم يؤمنون ان يضرب الناس اكبادا لا يظلمون
العلم لا يجدون احدا علم ان من عالم المدينة رواه الترمذي في صحيحه
ان نقله وهو جد الفقهاء على خلاف واحد الحفاظ عن التابعين بالاتفاف
عن الصحابة انهم اذا اطلقوا السنة لا يريدون بذلك الكسنة النبي صلى الله عليه وسلم
لان مقصودهم بيان الشريعة ولان السنة لا تنصرف بظاهر حقيقة الا الى
الشرع فانه لو امكن ولانه اصل سنة غيره انما هو تتبع في كلامهم محل كلامهم
على الاصل اولى واما قول بعضهم ان خلفا كانا من الحديث الذي روي عنه بالسنة
دفعوا فلم يقلوا ان السلف يعني لو كان ليقالوا فيجب انهم ان التبعين

فيما قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم
من كوا

من كوا الجرم بذلك ان بذلك القول وعبروا عنه بالصيغة التي ذكرها الصحيح
نور عاوا احتياطا في الرواية ومن هذا انما ترك فيه الجرم نور عاوا الى
قلاية بكسر القاف عن السنة اذا تزوج ارحم البكر على النبي اقام
عنده سبعا اذ جاءه ابن النبي في الصحيح اركل وحده في صحبه لا في غيره
من كسبه من رة الى كمال صحته قال ابو قلابة لو سئلت لقلت ان ان رفة
الى النبي صلى الله عليه وسلم ان لو قلت لم الكذب بالتحقيق اركلت كاذبا
وقيل بالتدبير محمولا اي لم السب الى الكذب لان قوله من السنة هذا
ان الرفع معناه لكن ابراهه بالصيغة التي ذكرها الصحيح او في ان كمالا يخفي
ومن ذلك ان الصيغ المحملة للرفع والوقف وقال محسن اي وما فيه الجرم نور عا
اسهر وهو غير صحيح لانه قول الصحيح انما يكونا او مهيئا عنه كذا بالبناء للمفعول
فيهما كقول امرئ عطية رضي الله عنها انما ان خرج في العيد بين العوانق ودوا
الحذر ورواها لحيض بضم الحاء وتشديد الياء جمع حائض ان يعزلن مصلي
المسلمين ومنهنا عن اتباع الجنائز فاحلف فيه ارفع في هذا كالحلف في الذر قبله
ارفع قوله من السنة كذا وهو ان الوقف مذهب البعض والوقف مذهب
البعض الاكثر الذر هو الصحيح لانه مطلق ذلك ان ما ذكره الادب انتهى
ينصرف بظاهره الى من له الادب انتهى وهو الرسول صلى الله عليه وسلم وخالف
وفي نسخة وخالفهم في ذلك ان في كونه دفوعا وحكموا بانة موقوف طائفة
منهم الاسماعيل وتمسكوا باحتمال ان يكون امراد غير ان غير النبي صلى الله عليه وسلم
كاو التمر ان او الامام بنسبة الاحرار المجاز اليهما او بعض الخلفاء وفي مقنا
بعض الاحاد او الاستنباط او الاجتهاد واجيبوا بان الاصل ان في الادب هو الادب
وهو امره صلى الله عليه وسلم لانه حقيقة وماعده محتمل لكنه ان المحتمل بالنسبة
ار الى الاصل الذر هو الادب هو صريح بكونه اما مجازا ولانه شيع ولا اعتبار للرفع
مع وجود الاصل وايضا جعله وجها في الجواب وهو ظاهر ويمكن تقريره

بوجه يكون تخيرا دليلا على ما ذكره في الجواب من كون الادوار ارجا والناظر وجوها
 ومن كان في طاعة ربي و هو وجع اهل بلده في الاحد والنهي اذا قال فاعلم صغير
 من ادلائهم عنه ارج قوله ادت ان اذلة لصفة الفاعل الارضية
 ارج غير ربي الذي هو الاصل في البلد وموارد الادوار والنهي عليه فالأبعد غير
 على ما هو من ذهب البعض فيما اذا لم تكن الا تابعة لمجوع منكون غير محصور وحق
 العبارة ان يقولوا لا ينهم الا اذلة ليس الارضية والافضل ان يقال لا ينهم منه
 الا ان اذلة لا يكون الارضية وحصل معنى كلامه انه لا ينهم منه الا ان اذلة
 غير ربي بل ينهم منه ان ربه اذا قول في يقول ان ربه كما على عدم الرفع
 محتمل ان يظن ان الادوار ليس باحد اذلة نفس الادوار فيقول ان ادنا
 فلا اختصاص ارجوا به انه لا اختصاص له ارج احتمال الظن في هذه المسئلة
 بل هو من كوز الادوار منصور فيما لو صح ارج الادوار فيقال ادنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بل ان ارجوا به هو ارج احتمال الظن ضعيف ارج ادنا مجمل لا في ادنا معلوما
 اضعف واضعف لان الصلابة عند كتمه عدالة ان يعبر بالادوار على ظن
 ضعيف عارف بالذات ارج ان الوب صفيقة ومجازا وصحة وجواز اقل
 ان الصلابة ذلك ارج الاداء بعد التحقيق ارج بعد تحقيق الاداء وتثبت جوار طلاقة
 ومن ذلك قوله ان الصلابة كذا تفعل كذا ارج من انبي صلى الله عليه وسلم وهذا
 مثل ما تقدم مثلا للرفع من التوقير حكم قول الصلابة انهم كانوا يفعلون في زمان
 النبي صلى الله عليه وسلم كذا واليه ان المص بقره فله حكم الرفع ايضا كما تقدم
 فيكون هذا التظير التمثيل فلم يد عليه انه ان عد هذا الصيغ المحتملة وذلك في الرفع
 حكما لا في حكم قال محسن العلماء في قوله بين كذا تفعل وبين كذا تفعل في بين
 النبي صلى الله عليه وسلم ثم رايتم التلميح في حاشيته انه قال المص كذا تفعل
 كذا احط رتبة من قولهم كذا تفعل كذا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لان هذا
 وان ادره محققا به كجمل ان يريه الاصحاب او تقرير النبي صلى الله عليه وسلم فالاصحاح

رشيته بتقديم الاول لا ينهم اذلة
 الا ان ربه كذا ان ارجوا به
 اذلة على صفة الاعلى صفة
 كونه ربي او ينهم ان اذلة
 ليس الارضية

صحيح

وفي كونه من التوقير التردد انتهى ولهذا حكم الرفع عند الحاكم والامام في الدين
 الراد من الموقوف عند جمهور المحدثين وصحاب الفقه والاصور وكذا عند ابن
 الصلاح والخطيب من ذلك ان يحكم الصلابة على فعل من الافعال بانه طاعة لله
 او لرسوله او معصية هذا ارجب فيما من الاخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص
 او عقاب مخصوص لكن ذكر ههنا الطاعة والمعصية التنازع تقتضيان في كلمة
 اليها به لهما ولم يعتبر فيه الخصوص فهما متعاربان كقولهم عمار بفتح ماملة
 وتشديد ميم من صام اليوم الذي يشك بصفته الجوهري فيه ارج انه من صعب
 او من صاف في فقد عصى ابا القاسم كنسبة صلى الله عليه وسلم باسم ولده القاسم
 فلهذا ارج فلهذا النوع حكم الرفع ايضا ارج ما تقدم لان الظاهر ان ذلك مما تلقاه
 ارج اذلة الصلابة عنه صلى الله عليه وسلم **و** ينتهي غاية السناد ان يبلغ اذلة
 الذي هو الغرض الاعلى والغاية القصوى فانه نفت المناقشة المذكورة
 والمباحة المسطورة **الى الصلابة** ارج احد من الصلابة كالمهاجرين
 والاضمار **كذلك** ارج مثل ما تقدم في كوز اللفظ ارج لفظ الحديث يقتضي
 جعل النصح هنا مفعول يقتضيه وقوله بان المنفرد هو قول الصلابة او مفعول
 ارج في توقيره متعلقا بالنصوح بخلافه هناك فانه النصوح هناك حال او تمييز
 وان مع مفعوله مفعول يقتضيه ومال المعنى وجه ولا يجي فيه ارج هذا المقام
 جميع ما تقدم لعدم ثبوت ما ثبت حكما انه قول الصلابة او فعله او توقيره ولما ذكر
 ارج او هو ان يحكم الصلابة عن فعل من الافعال بانه طاعة لله ورسوله او معصية
 بل معظمة اركزة وهو النصوح فاذا قيل عن الصلابة عند ذكر الحديث برفعه
 او نحوه فهو مرفوع ايضا كما اذا قيل عن الصلابة صرح بذلك النور والتبيين
 لا يشترط فيه المسواة من كل جهة وفي نسخة من كل وجه ان بل فيما يقصد ولا
 ولما كان هذا المختصر ملما بجميع انواع علوم الحديث الاضافة بيانية ارج
 ومن علوم الحديث معرفة الرواة مستطردة الى تعريف الصلابة في قول هذه العبارة

غير طاهرة المعنى والاحسن ان يقول بدلها اوردت تعريف الصيام بالانقطاع
 عن الطاهر ما هو لا في كماله فالسؤال عن الماهية دون من والاحسن
 ان يقول انه من هو على ان يكون بدلا من تعريف الصيام واصل ان عرف
 الصيام في حقه هو يحصل معرفة الصيام بمعرفة غيره من الرادة والافاق تعريف
 من الجبادر لا من المثل وكذا قيل الملازمة غير طاهرة وكان الاول ان يقول
 ولما انجز الكلام الى ذكر الصيام فعرفته وكذا الحال في التامع فقلت
وهو ان الصيام من لقي بكسر التاء اراد ان **النبي صلى الله عليه وسلم**
 اذ رآه النبي حال كونه **مومنا به** ان النبي صلى الله عليه وسلم وبما جاء به عن
 الله تعالى قال السخا ورد دخل فيه فزاراه وآمن به من الحسن لانه صلى الله عليه وسلم
 بعث اليهم قطعا وهم مكلفون ودينهم العصاة والطائعون ولذا قال ابن
 حزم في الاقضية من المحلى قد علمنا الله تعالى ان نواز من الجن امنوا وسمعوا
 النوا من النبي صلى الله عليه وسلم فم صم صم في فضل وحي يتعين ذكر من
 عرف منهم في الصيام ولا التفت لانكار ابن الاثير عليه السلام موسى لم يدر
 تحريمه في الصيام لبعض فرفعه منهم فانه لم يستند فيه الى جهة **ومات**
على الاسلام اراخا **ولو تخلصت** وصلية **ردة** اراد ان يرد وكفر
في الاصح اراد على مقتضى مذهب السني وفيه تبعه من اراخا بالارادة
 لا يبطل الاعمال الاجوبة على الكفر واما في مذهب المتوكلين من اراخا بالردة تبطل
 ثواب جميع الاعمال ولو رجع الى الاسلام وانما يجب عليه اعادة الحج فانه
 فرض عمرى فتبطل صحبته بالردة فلا يكون صحابيا الا ان حصلت له رؤية
 ثانية وعليه الامام وسيا في زيادة بيان لهذا العجب عزت روح حسني
 مشهور بانه علامة حيث لم يعرف مذهبهم وقال اراد على الاصح ان يرد مذهب اليه
 الجمهور من المخدنين والاصوليين وغيرهم قال وقد ذكر المصنف في الامور
 ولم يذكره الجمهور وهو قوله مات على الاسلام لئلا يلزم ان يكون في مات على الردة

معدودا من الصيام فقلت وانما تركه الجمهور لكيال الظهور في الحقيقة انما
 ذكره ليترب عليه ولو تخلصت ردة على الاصح ولكنه موهم ان يكون على الاصح
 فيه للمثلين قد فقههم بقوله في الاول اراخا عاد او اراخا بالقاء اي
 ان الملاقات ما هو اهم من الما **والعلمية** وكذا في الحاشية والمباينة
 ووصول احدهما الى الآخر وان لم يكلمه اراخا احدهما الآخر ويدخل فيه ان في التقي
 بالمعنى الا ان كل للوصول اذ في التعريف روية احدهما الآخر ولو لحظ
 لسرف منزلة مطالعة طلعة النبي صلى الله عليه وسلم الذي هو افضل من الكبريت
 الاخر في التاثير فكانه كما صح به بعضهم اذ اراه مسلم اذ راي مسلم
 لحظ طبع قلبه على الاستقامة في الدين لانه بسلامه انتهى للقبول
 فاذا قابل ذلك النور العظيم استرق عليه فظهر اثره على قلبه وحوارجه
 والاراد رويته في حال حيواته والا فلو راه بعد موته قبل دفنه فبقي خلاف
 سواد كانه ذلك اراخا وصولا واذ ذكر في الرواية بنفسه او بغيره اراخا
 كانه بالاستقلال بان يقصد رويته على حدة او بالتبعية ووسيلة الغيرة
 وسواد كانه ينظر اليه قصد او قصد رويته غيره ورااه تبعا بوقوع نظره
 عليه اتفاقا من غير قصد والا فالرؤية بالغير مما لا معنى له اذ يقال معناه
 سواد كانه رويته احدهما الآخر بنفسه بان يكون هو نفسه باعث
 على الرواية اذ كانه بغيره بان يكون ذلك الغير قال السلمية قوله بغيره اي
 بان يكون صغيرا فيحمل الى النبي صلى الله عليه وسلم والتعبير باللعن اولى
 من قول بعضهم الصيام في راي النبي صلى الله عليه وسلم وانما قال اولى لانه
 يمكن ان يراى بالرؤية في قول بعضهم بناء على الغالب اذ يقال المراد بالرؤية
 الملاقات بحيث لو كان له بصيرة لرااه كما هو المستعمل في العرف وبعضهم
 هو ابو عمر بن الصلاح على ما قاله التلمية وقال العوا في هكذا اطلعت كثير
 من اهل الحديث ورواهم بذلك مع زوال المانع من الرؤية كالعلمي انتهى على

البعث

وعلى كل تقدير فتعريف المصداق لانه ان قول بعضهم يخرج اربابا على
ابن ابي عمير ان الاعمال التي تزل في حقه عبس وتولى قيل يخرج اعاد الخراج
قال ابن منسوب او من الخروج قال ابن حزم وكن لفظه به ان هذه القوله
مقدرة 2 فلا دلالة له وكذا من العباد بعضهم العبد وهم ارباب الخراج
صحيحة بلا تردد ان خلاف ذلك قال المصنف الذي اختاره اجزا ان قول
راي النبي صلى الله عليه وسلم لا يرد عليه الا على لانه لو اد بالرواية ما هو اعم
من الرواية بالقوة او بالفعل والاعمال في قوة من يورس بالفعل واذا عرض مانع
من الرواية بالفعل وهو العرف فالتكليف اختيار مجاز بلا تبيين لا عبرة به
قلت العرف قرينة موقوفة بل قيل الحمار المستعمل اولى من الحقيقة اللغوية
ويمكن ان ينزل الفعل المستعمل منزلة اللازم ويقال المراد من راي النبي صلى الله
عليه وسلم من حصوله روية النبي صلى الله عليه وسلم وهو يشمل الطرفين وانما
اختاروا لفظ من راي النبي وهو من راي النبي لانه الاغلب وهو الانسب
بالادب والقرب الى الطلب ولذا قال صلى الله عليه وسلم ثم طوبى لمن راي
وامن بي وطوبى لمن راي من راي فاكنتي صلى الله عليه وسلم بحج الرواية
من غير اعتبار التسمية والصحة والرواية كما قال بعضهم واللفظ في هذا التعريف
كاجنس انما قال كاجنس وكان يفضل لكونها من الاعراض العامة فيشمل المحذور
وغیره وقوله مومنا به كالفصل ان اعتبار جنة الاو لا يخرج من حصوله اللقاء
من لقيه مومنا لكن بغيره من الانبياء عليهم السلام ارباب الكتاب
قال السليمان ان كان المراد بقوله مومنا به بغيره انه مؤمن بان ذلك الغير
نبي ولم يؤمن بما جاء به كاهل الكتاب من اليهود واليهود فهذا لا يقال له
مؤمن فلم يرد في الجنس فيحتاج الى افراده بفصل وج لا يصح ان يكون
هذا الفصل وانما هو لبيان متعلق الايمان وان كان المراد مومنا بما جاء به
غيره من الانبياء فذلك مؤمن به ان كان لقائه بعد البعثة وان كان قبلها

فهو مؤمن بانه سيبعث فلا يصح ان يكون فضلا لما ذكره بعد ان قلت نختار
شقا اخر وهو ان المراد به من امن بغيره من الانبياء مجمل ولم يطلع على ما
جاء به الانبياء مفصلا كما ذكر اهل الكتاب جهلا واما غيرهم ممن يكون
كفرهم به صلى الله عليه وسلم عند اعتدال خروج الفصل الاو او هو قوله مومنا
لكن ال يخرج ارباب الفصل الثاني من لقيه مومنا بانه سيبعث ولم يرد
البعثة بكسر الموحدة كخبر الراهب وفيه نظر ان تردد كما صرح به
الشوهرحمن ان اراد اللقاء حال نبوته حتى لا يكون مثله صحابيا عنه يخرج عنه
ومن اراد انهم من ذلك يرد ولا وجه لافراجه كما ذهب اليه البعض واعتبر من
عليه بانه الشخص غير دخل في الجنس فكيف يخرج وجب بانه انما يصح
اذا اراد به بالنبي النبي حيث هو بنى واما اذا اراد به ذاته فلا يصح بالنسبة
الى من راي ذاته قبل البعثة ولم يره بعد البعثة نعم يصح بالنسبة الى المصنف
به ولم يرد ذاته أصلا قال التكملة قوله وفيه نظر ان كل ما مل قال المصنف قلت
في حكاية احد جانيه انه لا بد من الصحة وعدمها من الاحكام اللفظ فلا يحصل
الا عند حصول مقتضيهما في اللفظ وحصوله في اللفظ يتوقف على البعثة انهم
وهو مع ما قيل في وجه النظر لانه المؤمن في اللفظ لا يطلق على من يصدق بانه
سيعتد ولم يؤمن به حال البعثة لكن فيه بحث لان كلامنا بالنسبة
الى المصنف بانه سيبعث ومات قبل البعثة وقوله ومات على الاسلام فصل
فصل ثالث يخرج من ارتد بعد ان لقيه مومنا ومات على الردة لعبيد
بالصغير بن جحس بفتح ميم وسكون ميملة وابن حنبل بفتح ميم ميملة
قال السخاوي ومعي بن صباة بفتح الميملة وفي حكاية التكملة قال المصنف
وكذا من روه عنه ثم مات مرتد بعد وفاته كربيعة بن امية بن خلف
فانه لقيه مومنا وروى عنه واستمر الى خلافة عمر وارتد ومات على الردة انتهى
قال السخاوي وروى ما وقع لا محذور منه من ذكره حديث ربيعة بن امية بن خلف

الحج وهو من سلم في الفقه وسند في الفقه مع النبي صلى الله عليه وسلم في الروايع
وحدث عنه بعد موته ثم طه لحد لا في كلج في خلافة عمر بالروم ونفسه بسبب
شيء اعضبه يمكن توجيهه بعدم الوقوف على قصة ارتداده وقد قال شيخنا
مانصه واخراج حديث مثل هذا يعجز مطلقا في المسانيد وغيره ما
لعل من اخرج لم يقف على قصة ارتداده وقوله ولو تخلصت ردة بمسند وخبره
قوله بين لقيه ارق في تخلصت ردة مفسر بكونه لو تخلصت ردة بين لقيه له ثبوت
وبين موته على الاسلام وتصحف قوله على الاسلام على ما راج بقوله صلى الله عليه وسلم
فقال بل بعده ايضا كما يشوبه قوله ام بعده فان اسم الصحبة باق له اي غير باطل
عندنا فقيته خلافا للحنفية سواد رجوع الى الاسلام في حياته النبي صلى الله عليه وسلم
ام بعده موته وسواد لقيه ثانيا حيث يعود له اسم الصحبة بالجمعة وانما قام لا
خلافا لثا واغرب محش مع كونه حنفيا فاضلا حيث قال قوله لقيه ثانيا
ام لا محالة حاجة اليه لعظمه في قوله ام بعده موته انتهى ووجه العوابة مع قطع
النظر عن موفية المذهب في الردة انه لا يفهم من قوله ام بعده موته انه لقيه
ثانيا ام لا في حال حياته وقوله في الاصحيات ردة الى الخلاف في المسئلة قال تليده
ار في مسالة طلاء نهرا وانتهى في بيانه واغرب بين راج وجعل العواد بمسئلة
مسئلة توفيق المصيبة ويدل على بطلان قوله في قوله ويدل على رجا في الاول
ار المومنون في الاصح المتقابل للصحيح او الضعيف الذي هو الثاني وهو الاصح عنده
قصة الانعت بن قيس فانه كان من اهل مكة وانه ارجمي به الى ابي بكر الصديق اية
ار ما سورا مقيدا فتقاد الى الاسلام فقبل ارا بوبكر منه ذلك ار الاسلام وزوجه
ار ابوبكر اخته ار لما راي من حسن اسلامه ولم يتخلف احد عن ذكره
ار الكشع في الصحابة ولا عن تخرج احاديث في المسانيد وغيره فانه
كان ينبغي ان لا يكون في المسالة خلاف مع انه خلاف ذلك فلعل من ذكره في
الصحابة غفل عن ارتداده او لكونه في طبقة الصحابة ومن خرج حديثه

فمحتمل

فيحتمل ان يكون من جهل بحاله ادر در حديثه الذي نقل غيره من الصحابة
او على قول من يجوز السجود في الكفر والاداء في الاسلام والا فقد صرح في سنها دلت
الاولا لاجبة من كتب الحنفية انه يبطل ما رواه المرتد بعينه في الحديث فلا يجوز السماع
منه ان يرويه عنه بعد ردة وقال الطبري حكيته سقاء القاض افرح الكشع
هذا الائمة السنة والحمد في المسند وقد صرح بانه صحابي وهذا انما يتمشى عند
من يقول ان الردة محتمل انما تحبط بسبب ما اتصل بالموت اما من يقول ان
الردة تبطل وان لم تتصل فلا بعد هذه القول فورا ارجح وفي عبارة ان في
ما يدل على هذا كما قاله بعض من يحكي لكن الذي حكاه الرازي عن ابن ابي
انها انما تحبط بسبب ما اتصل بالموت والله اعلم بهذا وقد بقي قبيح افرح لاجبة في بيانها
وقصد في السخا ور للمعرضين انها حيث قالوا اطال وال بدخل من راه ميت
قبل ان يدرن كما وقع لابي ذؤيب الهذلي السخا ان صح قال العز بن جماعة لا على
المشهور وقا شيخنا انه محل نظر والراجح عدم الدخول ولا بعد من اتفق ان يرتد
المكرم وهو في هذه المعظم ولو في هذه الاعصار وكذا لك من كشف له عنه من الاوثان
فراه كذا على طريق الكرامة اذ جهة من اثبت الصحبة لمن راه قبل دفنه انه ستم
الحياة وانه الحيوة ليست ونبوية وانما هو اخذية لا يتعلق بها احكام الدنيا
فان السند ارجاء ومع ذلك الاحكام المتعلقة بهم بعد القتل جارية لهم على من
غيرهم من الموت انتهى وقال العلاني انه لا يبعد ان يعطى حكم الصحبة لسرف ما حصل له
من روية صلى الله عليه وسلم قبل دفنه وصلاته عليه قال وهو اقرب من بعد المعاصر
الذي لم يره اصلا فيهم والصغير الذي ولد في حيوة وقال البدر الزركشي طاهر كلام
ابن عبد البر يعم لانه اثبت الصحبة لمن سلم في حيوة وان لم يره يعني فيكون من
راه قبل الدفن اولى وجزم البلقيني بانه بعد صحابيا لحصول سرف الرواية له ومن
وازه فاته السماع قال وقد ذكره في الصحابة الذين هجر في التجريد وما جئنا اليه ثم شيخنا
من ترجيح عدم دخوله قد سبقه اليه الزركشي فقال لانه غير صحابي اشر وعلى هذا

فيراد في التعريف قبل انتقاله من الدنيا لا يدخل من راه في المنام كما جزمه البلقيني ثم
سبحنا وان كان خذراه حقا فذلك فيما يرجع اليه الامور المعنوية لا الاحكام الدنيوية
حتى لا يجب ان يعمل بما امره في تلك الحالة بل جزم البلقيني بعدم دخوله في راه ليلة
الاسراء يعني من الانبياء والملائكة عليهم السلام ممن لم يبرز الى عالم الدنيا وبهذا القيد
دخل فيهم عيسى بن مريم عليهما السلام ولذا ذكره الذهبي في تجريد رتبة سبحة شيخنا ووجهه
باختصاصه عن غيره من الانبياء بكونه رفع على احد القولين ويكونه ينزل الى الارض
فيقتل الدجال ويحكم بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم فهذه الثلاثة يدخل
في تعريف الصحابة قلت ولذا قيل في الصحابة رجل شاك بفضله من النبي
وغيرهما قال وجعل بعضهم دخولا للملائكة فيهم وهم مني على انه بل كان مبعوثا
اليهم ام لا وعلى الثاني مني الخليلي واقرة اليهم في الشعب بل نقل الفخر الرازي
في اسرار التنزيل الاجماع عليه قال شيخنا وفي صحة بناء دخوله في الصحابة على
هذا الصل نظر لا يخفى وما قاله ظ لكن خالفه في الفتح حيث منى على البناء
المستراية وبل يدخل من راه من مومني اهل الكتب قبل البعثة
الشريفة كزيد بن عمرو بن نفيل الذي قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم
انه يبعث امة وحده الظاهر لا ديه جزم شيخنا في مقدمة الاصابة
وزاد في التعريف الماض به ليخرجه فانه ممن لقيه مومنا
بغيره على ان لعائل ادعاء الاستفناء عن التقييد به باطلاق
وصف النبوة اذ المطلق يحل على الكامل هذا مع ان شيخنا
قد ترجم له في اصابته بتبع البغور وابن مسعود وغيرهما و ترجم
ابن الاثير للقاسم بن النبي صلى الله عليه وسلم بل ولطاهر وعبد الله
اخويه في القسم الثاني من الاصابة ومقتضاه ان يكون لهم رؤية
لكنه ذكر اخاهم الطيب في الثالث منها وفيه نظر خصوصاً
وقد جزم ابنه بن الكلبي بان عبد الله والطاهر والطيب

اسمه عبد الله والطاهر والطيب لعقاب ثم اهل بيته ط في كونه مومنا
ان يقع رؤيته له بعد البعثة فيؤمن به حين يراه او يكتفي كونه مومنا
به انه سيبعث كما في بحر الرأب وغيره فمن مات قبل ان يبعث
النبي صلى الله عليه وسلم قال شيخنا انه محل احتمال وذكر في بحر الرأب القسم
الرابع من الاصابة لكونه كان قبل البعثة واما ورقة فذكره في القسم
الاول لكونه كان بعدها قبل الدعوة مع انه لم يجرم بصفته بل قال وفي
ابن تين نظر على ان شرح النخبة طاهره اختصاص التوقف من لم
يذكر البعثة فانه قال وفيه من يخرج من لقيه مومنا بانه سيبعث
ولم يذكر البعثة فيه نظر تنبيهان اربنا من قولنا منيها من غفل
عنهما احدهما خفاء اربك حال ظهوره لا شك في رجحان رتبة
من لازمه صلى الله عليه وسلم وقائل الاظهار ان يقول او قائل معه
ار حقيقته او حكم او قائل اي معه او في عصره واول للتنويع او بمعنى بل
تحت رايته ارب علم نصرة ولوا ملته على من لم يلزمه اربا او لم يجز معه
مشهد اربهم به الغزو او على من كلفه اربا من اربا او كلفا قليلا
او مائلا قليلا ارب من الممات او راه على بعد اربا بعبادة او في حال
الطفولية اربا رجعة عن حداثة المعرفة وان كان سرف الصفة حاصل للجميع
ارب للجملة وان وصلية ومن ليس له منهم ارب من الصحابة بئالسن سماع منه
ارب النبي صلى الله عليه وسلم فحديثة حصل في رواية قال المصنف
وهو مقبول بلا خلاف في الفرق بينه وبين التابعي حيث خالف فيه مع اربا
في احتمال الرواية عن التابعين ان احتمال رواية الصحابة عن التابعي بعيدة
تخلف احتمال رواية التابعي عن التابعي فانها ليست بعيدة قال التكملة
قال المصنف ويلغزبه فيقال حديث حصل محتج به بالاتفاق وهم مع ذلك يوردون
في الصحابة لما نالوه ارب حصل لهم من سرف الرؤية الاولى من سرف اللقي على ما

ثم اعلم ان المسئلة خلافية فقال لعبد بن حنبل ومثله البخاري وصحبه
من صحبه عليه السلام سنة او شهر او يوما او ساعة او آه فهو من الصحابة
ولا يدخل فيه من الاعلى الذي جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم مسلم ولم يصحبه
ولم يجال في قال اصحاب الاصول هو من طائفة جالسة له على طريق التبع له
والاخذ عنه فلا من وفده عليه وانصرف به وذكركم وقال الامير الاشبه
ان الصحابي من رآه وحكاه عن لعبد بن حنبل واكثر اصحابنا واختاره
ابن الحاجب لانه الصيغة مع القليل والكثير قال ابو بكر بن الطيب لا خلاف
بين اهل اللغة ان الصحابي مشتق من الصيغة جاز على كل من صحبه غيره قليلا
او كثيرا ويزن يوجب في حكم اللغة اجراءه على من صحبه النبي صلى الله عليه وسلم
ولو ساءت قال مع هذا فقد تقرر للامة عرف في انهم لا يستعملون الا في كرات
صحيحة وكنه اقال الخطيب ايضا لا خلاف بين اهل اللغة ان الصيغة التي اشتق منها
الصحابي لا تحذف من بل تشمل صيغة سنة وصيغة ساعة وقال النور في مقدمة
سريع مسلم عقيب كلام القاضى ابو بكر وبه يستدل على ترجيح من ذهب الى ان
فان هذا الامام قد نقل عن اهل اللغة ان الاسم يتناول صيغة ساعة واكثر الى الحديث
قد نقلوا الاستعمال في السمع والعرف على وفق اللغة فوجب المصير اليه
قال السخاوي ان الاسلام لا يستر طرفة اللغة والكفار لا يدخلون في اسم
الصيغة بالاتفاق ويمكن ان يقال ان مراده بالنقل على وفق اللغة
بحسب القلة والكملة لا بحسب جميع ما هو المعتمد في اللغة وحكي عن سعيد بن
المسيب انه لا يبعد صحابيا الا من اقام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
سنة او سنتين او غزاه معه عليه السلام غزوة او غزوتين ووجه ان الصيغة
صلى الله عليه وسلم سرفا عظيما فلا ينال الا بالاجتماع يظهر فيه الخلق المطبوع
عليه الشخص كالغزو والمشتل على السفن والذو قطع من السرا والسنه المشتملة
على العضول الاربعة التي بها يختلف المزاج وعرض بانه صلى الله عليه وسلم

لشرف منزلة اعطى كل من رآه حكم الصيغة وايضا يلزم ان لا يبعد جبر بن عبد الله
وكنه صحابيا ولا خلاف في انه صحابي ثانياه يعرف كونه صحابيا بالتواتر كانه بكر
الصدوق رضي الله عنه المعتمد بقوله في اذ يقول الصحابة لا يخرج من الله مع
وسائر العشرة ذكره السخاوي ولكن الفرق بين الصدوق وغيره ان منكر
صيغة الصدوق كقولهم انكار صيغة انكار رفض التواتر المجمع على انه امر
مختلف عن انكر صيغة غيره فانه لا يكفر او الاستفاضة ذكره في سبوت الفرق بين المستفيض
والمتواتر واما انهما فرق في الشهادة ولذا قال او الشهادة بناء على ان المتفارقة
بينهما بان المستفيض يكون في ابتداء وانتهائه سواء والمشهور انهم في ذلك قال السخاوي
ان الشهادة القاصرة عن التواتر دهر الاستفاضة على راي كفاية بن حنبل
وضام بن ثعلبة وغيرهما انتهى وكانه اراد بالشهادة الشهادة عند الحديث او باجاء
بعض الصحابة ان رايه صحابي كشيء اذ لا يوسر الاستوى الحجة لما مات مبوطنا بان
النبي صلى الله عليه وسلم حكم له بالشهادة وكنه اقال سارج وفيه نظر
لا احتمال ان يكون الضميمة او لمن مات مبوطنا على ما ورد في الخبر في عموم او بعد ثقات
بعض الثابتين ان رايه كقول السبع اياه في الصحابة رواية او كتابة
او باجاءه عن ثقة بانه صحابي قال التميمي قيس بن الصلاح بان يكون
معروف العدالة وكنه ابن الحاجب وغيره اذا كان دعواه ذلك منصوب على القوة
اراد عاده ما ذكره كونه من الصحابة لانه حروف على البدلية لانه كان يناسب
ان يقول اذا كانت دعواه تلك ان تلك الدعوى قد حلت الامكان قال السخاوي
برو عليه انه دعواه حادثة في عدالة اللام الا ان يقال يجوز ان يكون مستند
دعواه غلبة ظنه في امره وقد اطلق ابن الصلاح والخطيب وقال العراقي لا بد
من التقييد بما يدخل تحت الامكان فانه لو ادعاه بعد مضي مائة سنة من حين وفاته
صلى الله عليه وسلم فانه لا يقبل وان كان قد ثبتت عدالة قبل ذلك لقوله
صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح اربكم ليحكم من فانه على راس مائة سنة

قد روي في نسخة فانه شهادة ابو موسى
بانه صلى الله عليه وسلم حكم له بالشهادة وكنه
قطعا على اوردنا من نسخة اخرى

لا يبقى احد من على ظهر الارض يريد ان يخرج من ذلك القون قال ذلك صلى الله عليه وسلم
في سنة وفاته قالوا وهو واضح جلي قال السخاوي وهو كونه قواما بيننا
واما السراط الثاني وهو المعاصرة فيعتبر معنى مائة سنة وعشرين سنين في حياة
النبي صلى الله عليه وسلم في اخر عمره لا صحابه اريتمكم ليلتكم هن فانه على ذلك
مائة سنة منها لا يبقى على الارض ممن هو اليوم عليها احد رواه البخاري ومسلم
من حديث ابن عمر زاد مسلم في حديث جابر ان ذلك كان قبل موته صلى الله عليه وسلم
بشهر اقسام بالله ما على وجه الارض من نفس منقوسة اليوم ياتي عليها مائة سنة
وهي حية يومئذ قال له هذه الشكنة لم يصدق الاثمة هذا ادعى الصحابة
بعد الغاية المذكورة وقد ادعاهما جماعة فكنه بواو كان افهم رثن الهندي
لان الظاهر كنههم في دعواهم قال السخاوي في فضل فيه دلالة على حضرته عليه السلام
واجيب عنه بان الحضر كان من سكنى البحر فلم يدخل في العموم وقيل معنى
الحديث لا يبقى ممن ترويه او تعرفونه فهو عام اريد به الخصوص وقالوا خرج
عنه عيسى عليه السلام مع كونه حيا لانه في السماء لا في الارض وقد استشكل هذا الاثر
وهو جباره عن نفسه بانه صحابي جماعة اريد من الحديث انهم جفوا دعواه ذلك
ان كونه صحابيا نظير دعواه من قال انا عذر وحتاج ارجوا من مثل هذا الذي يقتضي
الدور الى تأمل او يحتاج جواب هذا الاستشكال الى تأمل اربطه دقيق
وفكر عميق لانه لا يظهر في بادى الزار واغرب شراح حيث قالوا هذا الاستشكال
غير طاهر بل يحتاج الى تأمل اسهل لكن اقول محل هذا الاستشكال اذا كان كونه
مجهول الحال واما اذا كان مجهول العدالة قبل الدخول فلا إشكال فكما يقبل
خبر العدل في رواية يقبل قوله في ادعاء رؤيته والله اعلم بحقيقة او ينتهي بالنصب
غاية الكشاد فيه المسألة اب بقاء التلمذة لفظ غاية زائد كما تقدم
الى التابعي وهو من لقي الصحابة كذا في لقي الصحابة لقيما مثل اللقي المذكور
والمعنى ان التابعي هو من لقي الصحابة مؤمنا بالنبي صلى الله عليه وسلم

لقد صلى الله عليه وسلم

ولو تخلت

ولو تخلت ردة في الصحيح ولما كان قوله كذا متعلقا بقوله مؤمنا ايضا
قال هذا اراكم اليه بذلك متعلق باللقى وما ذكره من ارض القيتوا المذكورة
في تعريف الصحابة الاقيدة الايمان به اراكم بالنبي صلى الله عليه وسلم حال يقينه
فلو ادى التابعي وهو كما فرضه بياض اسم ومات على الاسلام يكون تابعا كونه
قبل ويا بانه طاهر قوله وذلك اراكم الايمان خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم
وحاصل كلامه ان لفظ كذا لا يراد به التشبيه في اللقي فقط بل في اللقي
وما ذكره من سور قيدة الايمان مما يختص به دون غيره لانه احد ركني الايمان
فلو اراد المعنى الادنى لقال وذلك اراكم الايمان خاص بالنسبة الى الصحابة
فما لم يوصي به انه اراد ان الايمان بالنبي صلى الله عليه وسلم ليس بسراط
في التابعي جتن ملاقاته للصحابة فذلك غير ذلك ط وان اراد نفي الايمان
بالصحابة ليس بسراط فذلك ط لا يجوز ان يفتى بذلك لكن يلزم من اعتبار
قوله مؤمنا به المذكور في تعريف الصحابة ان لا اعتبار بالنبي صلى الله عليه وسلم
في التابعي هذا او قال التلمذة قوله وذلك خاص خصوصية بالعقل لا باللفظ
قلت خصوصيته باللفظ ايضا محفلا ونقلا وهذا اراكم تعريف للتابعي
هو المختار قال الواحدي وعليه عمل الاكابر وقد سار النبي صلى الله عليه وسلم
الى الصحابة والتابعين بقوله طوبى لمن رآني واخرجه وطوبى لمن راي
من راني الحديث فاكتفى فيها بمجرد الرؤية قلت وبه يندرج الاعام الاعظم
رضي الله تعالى عنه في سلك التابعين رضوان الله عليهم اجمعين فانه رطبه
قد راي انس من مالكة وغيره من الصحابة على ما ذكره الشيخ الجوزي في اسماء
رجال القواد والامام التوربشتي في تحفة المسترشدين وصاحب كشف
الكشاف في سورة المؤمنين وصاحب حرات الجنان وغيرهم من اهل التحقيق
فمن نقى انه تابعي فاما من التبع القاصر او التعصب الفاسد فلا من شرط
في التابعي طولا الملازمة اراكم القلبية منها السماع كما خطيب فانه قال التابعي من صحب

الصحابي قال ابن الصلاح ومطلقة مخصوص بالتابعي بحيث انتهى والظاهر
منه طول الملازمة اذا اتبع باحث لا يكون بدونه او صحة السماع ابر صحة
صحة السماع فلو صحبه ولم يسمع منه الحديث لا يكون تابعا ونصف الصحة
بالصحة على ما في مقال كائن صبا فانه اشتراط ان يكون راه في سنه في حفظ
عنه وان كان صغيرا لم يحفظ عنه فلا عبرة برؤيته كلف بن خليفة فانه
عده في اتباع التابعين وان كان راي عمر بن ديث لكونه صغيرا انتهى
وحمل هذا الكلام كله بعد قوله او التيميز ارس التيميز وهو الابعة او التيميز
ما قيل فيه انه اقل من صحة السماع واما قولات راجح ان يكون من المتخيرين
الذين يصح نسبة الرواية اليهم فغير ط هذا والمعنوم من كلام الواحترام
ان الخلف للجمهور اثنان حيث قال في المسق والتابعي اللاتي لم يفرحوا
والخطيب هذه ان يصيبا وقال في السراج التابعي من راي الصحابي لكن ابن حبان
يشترط ان يكون راه في سنه في حفظ عنه الى اخره مما ذكرناه سابقا فلي
هذا حال صحة السماع والتيميز وحده ولم ينه من شرط صحة السماع بل مطلقة
ومطلق التيميز ايضا فتأمل ويبقى بين الصحابة والتابعين طبقة ارجحية
متفق في عصر واحد من المسلمين اختلف ارا اختلف علماء اسماء الرجال في
في الخاتم بآي القسامين ارسى الصحابة والتابعين يعني به كرم مع هؤلاء اولاد
وهم المحضون بالحاء والضاد المعجمين وفتح الراء على انه اسم معقول من حضرم
عما ادر كه ارس قطع وقيل بكسر الراء من حضرم اذا ان الايل قطعها كما حكى الخاتم
عن بعض من يجهل ذلك ان الجاهلية من مسلم كانوا يحضرون اذا ان الايل
ليكون علامة لسلامهم ان غير عليهم او حوربو قال السجاء وروى في احتمال
للكسرة من اجل انهم حضروا اذا ان الايل وللفتح من اجل انهم حضروا ارس قطعوا
عن نظر انهم ارس المسلمين حيث عاصروا الصحابة ولم يحصل لهم روية النبي
صلى الله عليه وسلم واختصر ابن خلكان على كسر الراء لكن مع احتمال الحاء

واغرب

واغرب في ذلك نفسه قد سمع محضهم بالحاء المهملة وكسر الراء انتهى الذين دركوا
الجاهلية صفارا كانوا او كبارا في طبقة رسول الله صلى الله عليه وسلم
والجاهلية ما قبل البعثة سموا بذلك لكونهم جهالتهم وقيل ما قبل فتح مكة
لذا والراهم الجاهلية حين خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتيح
وابطل امور الجاهلية الا ما كان من سفاهة الخلق وسدانة الكعبة والاسلام
ارس حيوة صلى الله عليه وسلم او بعده من خطبة فتيبة بمن ادرك الاسلام
في الكبر ثم سلم بعد النبي صلى الله عليه وسلم كجبر بن نفي فانه سلم وهو بالغ
في خلافة ابي بكر رضي الله عنه وبعضهم بمن سلم في حياته صلى الله عليه وسلم
كريد بن وهب فانه روى النبي صلى الله عليه وسلم فقبض النبي صلى الله عليه وسلم
وهو في الطابق وكذا وقع لعيسى ابن ماري حازم وابي سلم الخولان وابي
عبد الله الصمالي الصنابحي مات النبي صلى الله عليه وسلم قبل قدومهم بلبال
واغرب في هؤلاء سويد بن غفلة قدم حين تقصفت الابر من دفنة صلاح
الله عليه وسلم على الاصح في الاخيرين ذكره السجاء وروى بروا النبي ادر اوه
لكن قبل الاسلام وقد عد المحضين مسلم عشرين نفقا قال النووي
وهم اكره هذا ولا يخفى ان المحضين من التابعين وليسوا اجماع الصحابة
قطعا لانهم لم يروه فقولهم بينهما طبقة باعتبار العصور والزمان لا باختلاف
المرتبة وان من فائدة الحقايق بالصحابة نظر الى انهم كانوا في عصرهم
ومدار الطبقة عليه والذو الحقايق بالتابعين نظر الى انهم في رتبهم وان كانوا
متقدمين على طبقتهم واما قولات الخشكون المحضين بين الصحابة والتابعين
انما هو عند القوم نظر الى اختلافهم في تفسير الصحابة والتابعين واما بالنظر
الى تعريف الشيخ لهما فهم من التابعين محذود كما عرفت ان خلافا في اشتراط
رؤية صلى الله عليه وسلم وانما الخلاف في اشتراط طول الملازمة وحضور الجماعة
ولذا قيل ان اشتراط المحضين من قولهم محضهم لا يدرى ذكره وانتر ليرد

بين الطبقين اراى الصابة للعامة وبين التابعين لعدم الرؤية اذا عرفت
ذلك فقد اجماع اراى ذكرهم ابن عبد البر في الصابة اراى طبقتهم وفي انشاء ترجمتهم
مع انهم ليسوا منهم ولما كانت عبارة المص موهمة قال تكملة الاول ان يقول
فعدم معهم لما سياتي في انه لم يعد اجماع منهم انتهى وفيه انه لا فرق في الابهام بين
عدم معهم كما لا يخفى وادعى عياض وغيره ان ابن عبد البر يقول انهم صحابة لانه
لما عدمهم فيما بين الصحابة فهو موافق ان جعلهم صحابة وفيه اراى دعائه لفظ
قال تكملة لقائل ان يقول انت صرحت بانه عدمهم فيهم فادور على عياض
فقد اورد على ظاهر عبارة تكفي في الاول ما قلنا انتهى وقلنا ان ما قلت من
عبارة المص وان كل منهما يوجب خلاف المص ولكن الظاهر في عدمهم فيهم اوجهم
المغايرة بينهم فابن التوهم الناشر في العبارة في ادعاء عياض صراحة كونهم
في الصحابة ضرر يرد على عبارة المص ما يرد على ادعاء عياض لانه اراى عبد البر
افصح اراى صرح واضمح في حطبة كتابه اراى معتد راخر ذلك بانه انا اوردتهم
المخفر بين في طبقة الصحابة وذكروهم معهم ليكون كتابه جامع اراى حاديا لهم
ولا سباهم لان كونهم صحابة مستوعبا لاهل القرن الاول اراى اهل الاسلام ارسوا
تسرا برؤية صلى الله عليه وسلم كالصحة او في مواضع السعادة كما مخفر بين
فالصواب انهم في التابعين واما الخلاف في انهم معدودون في كبار التابعين
او في صفاتهم بناء على الاكتفاء برؤية الصحابي او على طول الملازمة والصحابة معدودون
في كبار التابعين اراى مطلقا لا دراى سرف زمانه صلى الله عليه وسلم ولكن منهم
المقتضين ان يكونوا في الكبار بخلاف صفات التابعين فانهم ليسوا على منوال ذلك
والظاهر انهم كلهم ادر كوا الصحابة ولما اخرجهم المص بما ذكره فانهم ما قال المحض
فيه انه يحتمل ان يكون بعض المخفرين لم يلق صحابيا اصلا فلا يصدق عليه تعريف
التابعي كما لا يصدق عليه تعريف الصحابي انتهى ولقد علمت ان هذا مجرد احتمال عقلي سواد عرف
اشهر ان الواحد منهم كان مسلما في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كالنجاشي شريح النوز وتخفيف البلاء

على الاصح وكما ويسى الترخ في فانه سبه التابعين على ما ورد في حصة اول
اراى اراى معرف انه كان مسلما في زمانه صلى الله عليه وسلم بمعظم ايشة بكنة
كان مسلما في نفس الامر وانما قلنا هذا ليصح كونه من المخفرين لان الصحابة
ولما من التابعين فانه بالاسلام ابا بون يتميز عن التابعي وبعد الرواية
ينحط عن مرتبة الصحابة في تعامل فانه محل زلل لكن استدر اراى في قوله الصحيح
ان ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يبر ادكفت له عن جميع في الارض فآراهم
اير تفصيلا لا مجللا قال التكملة قيل الاولى ذكر المص فيما تقدم من ان الصحابة
في الاصحاب الطه بدار على انه لو ثبت لا يبر على الصحابة لانه ما في عالم الغيب
لا يكون حكمه حكم ما في عالم الشهادة قلت الحق ان الامور الحاصلة صلى الله عليه وسلم
بالكشف حكمها حكم الامور الحاصلة في العيان ولا علاقة لما ذكره في الصحة
بهذا لانه ذلك في الظاهر الزر يقابل الاعتقاد والله اعلم قسبي اراى بعد من كان
مؤمننا اراى منهم في حياته صلى الله عليه وسلم اذ ذاك اراى وقت الاسراء و
ظرف لقوله مؤمننا وعقل غرزة القيد محض حيث قال الواجب ان بعد في الصحابة
من كان مؤمننا به في هذه المسئلة لانه حيوة مطلقا يجوز ان يكون ايمانه
بعد هذه الليلة ولم يلاق النبي صلى الله عليه وسلم فلا يكون الرؤية حال كونه مؤننا
فلا يكون صحابيا وجوز ان يموت مؤننا غير تلاق له قبل تلك الليلة انتهى
ولعل قوله اذ ذاك لم يكن في نسخة كما وجدنا بعض النسخ خاليا منه وهو
ملحق في اصلنا مصحح عليه وعلى كل تقدير فهو اراى سواد يكون مقدورا او مقدرا
وان لم يلاقه اراى عالم الدنيا في الصحابة اراى جلته معدودين منهم حقيقة
ولا يخفى ان القيد الاخير مستدر اراى الكلام فبين لم يلاقه والظاهر انه اراد
وان لم يقع العلاقات والرؤية من جانب ذلك الوجه على ما هو الاصل من نسبة
العلاقات للادنى الى الاعلى وانما وقع العلاقات هنا ايشة من جانبته صلى الله
عليه وسلم فقط كما هو طبعه بعبادة مقام الاسراء ولذا قال المصو الرؤية من جانبته صلى الله

وانما يلزم من جهة الحق الاخر بان يكون كلاما في عالم الملك والمملكة وهذا ينبغي
 قول التلميذ قوله وان لم يلاقه ليس بجيد لانه تقدم له ان اللقي يصير قروية
 احدها الاخر فكان الاول ان يقول وان لم يجتمع معه انتهى وانت تعلم ان الاجتماع
 ما يرتفع ايضا مادة النزاع **فالتقسيم الاول** بما تقدم ذكره من الاقسام الثلاثة
 وهو ان القسم الاول ما ينتهي الى حديث يصل الى النبي صلى الله عليه وسلم غاية الكسناد
 ان نهاية كسناد جابر ذلك الحديث وفي نسخة اليه وهو تكرير وتوكيد لقوله الى النبي
هو المرفوع قال الحسن ان هذا هو قسم الكسناد لا الحق فقله غاية الكسناد في وضع
 الظاهر موضع الضمير يشعر بذلك قوله فيما بعد ما ينتهي الى الصحابي ما ينتهي الى التابعي
 انتهى وفيه ان المرفوع والموقوف والمقطوع من اوصاف متن الحديث لا كسناد فنتبع
 ما ذكرناه غاية انه اورد فيما سبق لفظة الغاية في الاخيرين وترك في الاول وهما
 ترك في الاخيرين وذكر في الاول نقشنا وقال التلميذ لفظة غاية زائدة كما تقدم انتهى
 وتقدم منه هذا الاعتراض وهو مرفوع بما ذكرناه من انما يتقدم والله اعلم
 ويؤيد ما ذكرناه من ان المراد به ههنا قسم المتن الى اصل من قسم الكسناد
 وقوله سواء كان ذلك الانتهاء ان انتهاء كسناد ذلك الحديث به كسناد متصل
 وهو علم من ان يكون مرفوعا او موقوفا او لا بان يكون منقطعا كان المرفوع
 علم من ان يكون مضافا الى صحابي او تابعي او غيرهما صريح خلافه قول المصنفين
 ولو تأخر وا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما ذكره النووي فهذا دليل صريح
 على ان المرفوع حقيقة نعت متن الحديث وقد يطلق على مجموع المتن
 والكسناد او على الاخير مجازا فيبطل قول الحاشي في العبارة مسامحة فان هذه
 الاسماء انما هي للمتن وقد جعله كسنادا انتهى وبازا من المسميات الثلاث
 ينظر فيها الى ما يشوبه اسماؤها فالرفوع الى الاضافة السريعة خاصة والمتصل
 الى الاتصال والكسناد اليها معا **والثاني الموقوف** وهو ما ينتهي الى حديث ينتهي كسناده
 الى الصحابي متصل كان او منقطعا **والثالث الموقوف** وهو ما ينتهي عند الاطلاق ما ينتهي الى

ومندوب التابعي من اتباع التابعين فمن بعدهم **فيه** اربع التسمية اربع انتهى
 التسمية **مثله** بالرفع على انه خبر الموصول او مثل ما ينتهي الى التابعي قال التلميذ
 في هذا صرف الضمير الى خلاف من هو له فانه في قوله فيه للمقطوع وفي مثله للتابعي
 لا للمقطوع فعلى ظاهره يصير ان من دون التابعي مثل المقتطوع ولا يخفى ما فيه
 فكان الاول ان يقول فيه اربع المقتطوع مثله اربع التابعي في ان ما ينتهي اليه
 يسمى مقطوعا انتهى وفيه ان معنى كلام المصنف حديث من دون التابعي مثل المقتطوع
 وهو حديث التابعي في التسمية ولا يجوز فيه اتصال لفظا ولا معنى وتقدم في الحاشية
 كثيرة لصحة المبنى ويدل على ذكرناه قوله في تسمية جميع ذلك مقطوعا حيث اعاد
 ذلك توضيحي والى المقصود بوجاهة وصلة ان قوله مثل ما ينتهي الى التابعي تفسير
 لقوله فيه مثله لا لمثله فقط لانه ذكر في التفسير قوله في تسمية جميع ذلك مقطوعا
 نعم بظاهره يلزم تشبيه من دون التابعي بالكسناد المنتهي الى التابعي ويندفع بالحاشية
 المقدر فكان الاول رجوع الضمير في مثله الى التابعي مثله اربع ما ينتهي الى التابعي
 هذا ورجوع الضمير المذكور في قوله فيه الى التسمية اما بتاويل الاطلاق او باعتبارية التسمية
 بمصدر المصدر اجماعا او لان المصدر مذكور ويؤنث وان شئت قلت
 اربع التابعي ومن دونه موقوف على فلان مثل وقفة مع على همام ووقفة مالك
 على نافع في الخلاصة المرفوع ما صنف الى النبي صلى الله عليه وسلم خاصة من قول او فعل
 او تقرير متصلا او منقطعا هذا هو المشهور وفي الجواب قيل هو ما خبر به الصحابة
 خاصة عن فعله صلى الله عليه وسلم او قوله وايضا في الخلاصة الموقوف عند الاطلاق
 ما روي عن الصحابي من قول او فعل او نحو ذلك متصلا او منقطعا وقد يستعمل
 غير ذلك قول الصحابي مقيد مثل وقفة مع على همام والمقتطوع ما جاء من التابعي من اقوالهم
 وافعالهم موقوف عليهم واستعمله الشيخ في ابوالقاسم الطبراني في المنقطع
 والمنقطع هو الذي لم يتصل كسناده على اي وجه كان سواء ترك الراوي من اول
 الكسناد او وسطه او اخره الا انه اكثر ما يوصف به الانقطاع رواية من دون التابعي

عن الصحابي اسمى كلامه وقد ضعه المصنف فيما سبق بما يكون الترتيب في آخر اسناده
بشرط عدم التوالي وحصل كلامه هنا ان كان استعملت الموقوف فيما جاء في التبيين
وغيره بعدهم فقيده بهم فقل موقوف على عط او على ط او س او نحو ذلك فحصلت
التفرقة في الاصطلاح بين المقطوع والمنقطع فتوزيع على قوله والثالث
المقطوع في الوزن بينهما باعتبار ما ذكر في هذا الكتاب انما هو المبدأ بين
كما هو الظاهر في العبارة واما باعتبار ما ذكر في الخلاصة فهو مرفوع فان
المقطوع ما ينتمى الى التابعي سواء سقط من اسناده سني ام لا والمنقطع من اسناده
سني انتمى الى التابعي ام لا وحصل كلامه انه حصل التفرقة في الاصطلاح المعتمد
عنده مما ذكره هنا من تعريف المقطوع ومن انه مبني على المتن مع ما ذكر سابقا
في مبني الكسب ومن تعريف المنقطع وانه من مبني الكسب والمنقطع من مبني الكسب
كما تقدم وفيه نظر لان ما تقدم ان المنقطع هو المتن الذي سقط من آخر اسناده
بشرط عدم التوالي فما ظهر في عبارة المصنف على ما ادعاه حيث ظهر منها فيما سبق
ان المنقطع من مبني المتن وظهر هنا ان المقطوع من مبني الكسب ولكنه مسأحة
كما تقدم والمقطوع من مبني المتن كما ترى بالاطاب على صيغة المعلوم
او بالغيبة على صيغة المجهول يعني انه يقال اسند منقطع وحديث مقطوع
وقد اطلق بعضهم هذا في موضع هذا المقطوع في موضع المنقطع وبالعكس
او بعض اخر بعكس نحو زاعرا اصطلاحا او تجاوزا عنه الى اداة المعرف
وبقار اقليل **لا خبرين** ار الموقوف والمقطوع **الار** وعلم ان
الفقهاء يستعملون الار في كلام السلف والخبر في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم
وقيل الخبر والحديث ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم والار اعم منهما وهو الاثر
والسند اسم مفعول من اسناد في قول اهل الحديث ارفع اطلاقهم
في حديث سند هو ضمير فصل **دفع صحابي** في دفع مضاف على الخبرية
سند ظاهر الاتصال فتدفع في موضع كالجس ان يشمل الحدود وغيره

وقوله صحابي كالفصل يخرج بعضهم الياء وكسرا او ما رفعه التابعي بان قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه من سل او من دونه فانه معضل
اراد يكون من فروع الصحابي ان لا يترك الصحابي في الاسناد واحد او من فروع
التابعي ان يترك التابعي النصي من الوسط ومن فروع من دون التابعي ان يترك
هو التابعي والصحابي ايضا من الوسط او معلق قبل او لمع الحلو والافقه
انه يمكن اجتماعهما وقيل انه معضل ان كان الساقط اثنين فصاعدا مع
التوالي ومعلق بان كان السقط من مبادر السند بعين رفعه مصنفه **المصنفان**
الذين منه مبدا الاسناد هذا والاولا من يذكر المنقطع ايضا وقوله ظاهره ايضا
يخرج ما ظهر من الانقطاع كما كسر الجلي وكذا ما يخرج من باب واحتمال الاتصال
والانقطاع بحسب الظهور والخفا ويدخل من الادخال ما فيه الاحتمال
ار حتم الاتصال والانقطاع كما كسر الخفي لكن ينبغي ان يكون الاتصال
اربع للصدق التوحيدي وما يوجد اربعة يدخل ايضا ما يوجد فيه حقيقة
الاتصال من باب الاول يعني اذا كان ما ظاهره متصل دخل في التوحيدي
فكما كان في الحقيقة متصلا كان دخوله في التوحيدي اذ ليس المراد ان ما يوجد
فيه حقيقة الاتصال دخل فيما ظهره الاتصال لان ما يكون متصلا حقيقة
يمكن ان يكون منقطعا ظاهرا وانما جدير بان يدخل بعض الافراد في
التعريف بطريق الاولوية غير مستحسن ونفهم من التقييد بالظهور ان
الانقطاع الخفي كنعنة المدلس والمعاصر الذي لم يثبت له فيه
وهو كسر الخفي قال السني وغيرهما مما ظهره الاتصال وقد يغيب
فيوجد منقطعا لا يخرج الحديث عن كونه مسندا لطبق الائمة
ار اتفاق ائمة الحديث الذين خرجوا بتدبير الراي بمنع اخر جوبها
ار احاديثها على ذلك ار على ما ذكرناه مفصلا وعلم انه قال الخطيب
المسند ما اتصل بسند من رواية الى منهاه واكثر ما يتعارف في ما جاء عن النبي

صلى الله عليه وسلم دوزخ غيره وقال الحاكم هو ما انفصل عنه مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم
صلى الله عليه وسلم وقال ابن عبد البر هو ما رفع الى النبي صلى الله عليه وسلم
صلى الله عليه وسلم متصلا كما اذا منقطعاً فمنه تلكه انوار على كل
قول منها فالمنه ينقسم الى صحيح وحسن وضعيف ذكره ابن جماعة
في مهمل الرود في فهو الحديث النبوي وهذا التعريف موافق لقول الحاكم المنه
ما رواه المحدث عن شيخ يظهر سماعة منه وكذا الشيخ عن شيخ متصل الى صحابي
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه انه ان ارى بعينه ظهور السماع ما يبادر
وهو انه يسمع منه ظاهره فان تعريف مخصوص بمتصل السند فلا يدخل فيه ما فيه
الاحتمال والكم ليس في الحنفى فينبغي ان يراد بالموافقة بينه وبين تعريف
الحاكم الموافقة في الجملة بالاضافة الى التعريفين فان ادقيقته بالنسبة الى
ابن عبد البر اظهر من ان يخفى واما بالنسبة الى تعريف الخطيب فلا في تعريفه
ما في تعريف الحاكم من جهة المعنى لانه مع احواله وهو صدقة على الموقوف فهو
ليس بجامع وهذا ان تعريف الحاكم مانع ولكنه ليس بجامع وان ارى
ما يكون ظاهره السماع على قيس قوله ظاهره الاتصال فالتعريفان متساوية
ومتوافقت لکنه انما يظهر دلالة قوله يظهر سماعة على الادوار اما الخطيب
وهو لفظ ابو بكر البغدادي فقال المنه متصل فعلى هذا الموقوف لفظاً
ان على تعريفه الموقوف اذا جاء بسند متصل يسمى عنده منتهى المستلزم المرفوع
والموقوف بل المقطوع ايضا لكنه قال ان ذلك ان الموقوف المتصل السند
قد ياتي بقله واكثر ما يستعمل فيما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم نوقش
في العبارة بان قوله بقله مستدرى لكونه قد مضى للقله ووقع بانه
تاكيد او استكمال بما في بعض النسخ قد ياتي لكن بقله فانما يكون
لرفع التوهم الناشئ مما قبله واجب بان قد هنا لتحقيق الصرف فان قد
في الحال انما يكون لتحقيق فقط لا للتقليل كما صرح به في الباب في قوله تعالى

قد يعلم ما انتم عليه انتم والتحقيق ان قد في الحال انما يكون لتحقيق فقط
في الالة لتقليل متعلقة والمقصود ان ما انتم عليه هو اقل معلومة وقيل المراد
بالقله المذكورة بعد لكن انما هي نهاية القلة بترتبه القنوين هذا وقال التكنيد
قوله واما الخطيب فيه نظر في وجهين الاول ان الخطيب لم يذكر المنه
تقريرا في قبل نفسه ليلزمه فاذا ذكر قلت به فقه ما تقدم من نقل المتصل
الثاني ان قوله لكن قال ان ذلك قد ياتي بقله ليس بظاهر المراد فان الظاهر
ان ترجع الاثر الى معنى الموقوف بسند متصل وليس بمراد وانما المراد
استعمال المنه في كل ما انفصل عنه موقوف كما اذا مرفوعا وبما في ذلك
ان الخطيب وصف الحديث بانه مستدرى به وانما هو متصلا بين
وبين من منه عنه الا ان اكثر استعملهم من العبارة هو فيما اسند
عن النبي صلى الله عليه وسلم خاصة انهم قد رفعوا بان الشيخ نقل جليل
المعنى وسمند التعريف الى الخطيب لكونه ذكره وخبره والطاهر انه لا يفتقر
على الخطيب فانه من رالى ان الاصطلاح المذكور لاكثر المحدثين انما هو غالبي
واكثرى لا كل جامع ومانعي وابعاد ابن عبد البر حيث قال المنه المرفوع
وهو ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم خاصة ولم يتعرض لذكره ان الاتصال
والانقطاع وغيرهما وفيه انه قد سبق منه انه يحتمل بقله متصل كما اذا منقطعاً
ولو لم يتعارض له لكان اهدى بان يقال اللام للبعد وهو متصل فانه يصدق على
والمعطل والمنقطع هو كالمعطل الا انه يشترط فيه عدم التوابع وكذا
يصدق على المعطل اذا كان المتعلق مرفوعا ولا فائز به وحاصله ان هذا
التعريف ابعد من تعريف الخطيب لا يصدق على شي من اعيان المحدود والاعلى
الموقوف المتصل وهو ما يقار به قوله في المحدود وهذا التعريف يصدق على
النوع متعددة من اعيان المحدود ولم يقل به قولها في المحدود وهذا
فان قل عدده اراد در جال السند يعني بالنسبة الى عدد جاكسند اخر

فاما ان ينتهي ار السند العليل **العدد الى النبي صلى الله عليه وسلم** بذلك
متعلق بمتن القليل بالنسبة متعلق بالقليل الى سند اخر يرد به صفة
سند اخر يفي سند اخر ذلك الحديث الحديث بعينه بعد ذلك قال السند
تارة يكون بالنظر الى سائر الاسانيد وتارة بالنسبة الى سند اخر
او ينتهي اي ذلك السند **الى امام** في ائمة الحديث ارسوا يكون في ائمة الفقه
وغيره ام لا وسواء يكون تابعيا او دونه كما يعلم في التمثيل اللاحق واما انه
المتعلق بالصحة ام لا ففيه يرد **في صفة عليه** ار رقيقة وهو صفة
كاشفة للامام كالحفظ والفقه وفي نسخة التيقظ بالافقة والصنعة
والتصنيف وغير ذلك من الصفات ار العلية المقتضية للترجيح ار على اقوال
في تلك الصفة **سبعة** وما لك والنور والاشفاق في البخاري ومسلم وكما
ار في الليث وابن عيينة وهشيم وغيرهم ذكره السني **والاول** وهو
ما ينتهي الى النبي صلى الله عليه وسلم ار على النهج المذكور والوصف المسطور **العلو**
بضمين فتدري **المطلق** ار على الاطلاق لا بالنسبة الى شخص خارج
السند ومن شخص وان كان اصل النسبة الى رسوله صلى الله عليه وسلم
موجودة فان اتفق ار الحديث المذكور ان يكون سنه صحيحة كان الغاية التقوية
لجميع بين الصحة والرواية العليا والاضورة العلوقة ار في سنه موجودة
وهي في الجملة مطلوبة فاما ان يكون ار الحديث ار سنده فهو موضوعا فهو موضوع
فالعدم دفع سوال مقدر تقديره ان يقال قللة العدد قد توجد في الموضوع
ولا يقال له العلو فكيف قال الاول ار قليل العدد المنتهي الى النبي صلى الله
عليه وسلم العلو المطلق والجواب ان الموضوع مثل المعدوم فلا يرد اصل
في قليل العدد فلا يوجد فيه صورة العلو ايضا ثم الشيخ فيد صورة
العلو بما اذا لم يكن موضوعا وفيه غيره بما اذا لم يكن ضعيفا كالحاكم
والمرافق والنور بما اذا لم يكن ضعيفا صرا اذا كان قرب السند مع ضعف

بعض

بعض الرواة فلا تنفك الى هذا العلو كما اذا كان فيه بعض الكذابين
قال شيخنا وهو الظاهر ان الموضوع من العلو كما ينبغي كونه اقرب الى الصحة
فلا بد من التقييد صرا لا يندرج فيه ما تكون رواته ضعيفة اقوال الخلاف
لفظي في التحقيق لا في الشيخ لما اعتبر صورة العلو فلا شك انها موجودة
في الحديث الضعيف بل لا تتصور الصورة في غيره وان ابا قيس كما اراد
حقيقة العلو مع اعتبار مراتب الصحة والحسن اخرجوا الضعيف ثم علم
ان اصل السند خصيصه فاضلة من خصائص هذه الامة وسنة بالغة
في سنن المؤكرة بل من فروض الكفاية قال ابن المبارك السناد من الذين
لولا السناد لكانت دماء وقال النور السناد سلاح المؤمن
فاذا لم يكن معه سلاح لم يقدر ان يقاتل وقال بقية ذكوت احمد بن محمد
احمد بن زيد با حديث فقال ما اجودها لو كان لها اجرة يعجز الله عنه
وقال مطر في قوله واما في علم السناد الحديث ثم طلب العلو او مطلقا
وشان مرغوب قال احمد بن حنبل طلب السناد الولي سنة عن سلف
وعن ابن معين لما قيل له في مرضه الذرعات فيه ما تشتهر قال بيت
قال السناد عال وقال احمد بن اسلم قرب السناد وقرب او قربة الى الله
عز وجل قال ابن الصلاح لا قرب السناد الى رسوله صلى الله عليه وسلم
قرب اليه والتوب اليه قرب الى الله عز وجل وقال الحاكم طلب السناد
العالي سنة صحيحة فذكر حديث انس في مجي الاعراب وقوله يا محمد
انا نارسولك فزعم كذا الحديث قال ولو كان طلب العلو في السناد غير واجب
لانك عليه سؤاله عما اخبره رسول الله ولا مرة بالاضحة فتصارع على ما اخبره
الرسول عنه قال الجوزي وقد روى جابر بن عبد الله الاضحة من الحديث
الى مصر في طلب حديث واحد اشهر واما ما قاله بعض الكابر الصوفية من ان
حديثنا باب من ابواب الدنيا فحله اذا كان الموضوع منه صورا عرضي دني او عرضي

دنيور وقال محمد بن حاتم ان الله تعالى قد اكرم هذه الامة بالسناد وليس
 لاحد من الامة اسنادا وانما هو صنف في ايديهم وقد حطوا بكتبهم خباياهم
 فليس عندهم يتميز بين ما نزل في النورية والنجيل وبين ما الحفوه بكتبهم
 من الاخبار التي اخذوها عن غير الثقات وهذه الامة انما تنص الحديث
 عن الثقة المودف في زمانه المشهور بالصدق والامانة عن مثله حتر تنقل
 اخبارهم ثم يجهلون سند الحديث حتى يرووا الاصحقا لا يحفظوا الا ضبطا
 فالاصحقا والاطول مجاسة لمن كان فوقه ممن كان اقل محابة ثم يكتبون
 الحديث في عشرين وجها او اكثر حتى يهذبوه في العكس ويضبطوا حروفه
 ويعدوه عدلا في هذا افضل نعم الله على هذه الامة **والثاني في العلم**
النبي بكسر النون وسكون الهمزة نسبة الى النسبة يسمى به لكونه نسبة
 الى شخص من رجال السند وهو شخص وهو الثاني في ما يقل العدد فيه اربع
 في اسناد الحديث الى ذلك الامام ولو كان العدد من ذلك الامام الى شتمائه كثير الا
 الحديث بوجود ذلك الامام في رجاله يحصل له رفعة وهي وخرقة وحشية
 بالنسبة الى سند لم يوجد فيه احكام ولم يقره الكثرة المتأخرة اذ الغالب
 ان من ساج الامام ثقات عظام وقد عظم رغبة المتأخرين في زيادة
 على المتقدمين فيه ارفع كتحصيل علوم الاسناد مطلقا حتى غلب ذلك امر ما ذكر
 في الرغبة والميل الى العلم على كثير منهم ارفع المتأخرين بحيث اهلوا الاستشهاد
 بما هو اهم منه ارفع العلوم هو الحفظ والانتقال والثقة والاحتياط والنوع
 علوم القرائن وتحصيل الاخلاق للحق وانما كان العلوم عوفا فيه سواء كان
 مطلقا او نسبيا لكونه اقرب الى الصحة وقلة الخطا ولانه ما من راو من رجال
 الاسناد الا والخطا جازفة فكل كبرت الوساطة وطال السند ارفع رجاله
 وهو عطف نفسه كثر خطا في التحويل ارفع رجاله الخطا وكل قلل ان الخطا
 قلت ان الخطا منها الثلاثيات للثبات في غيره والثلاثيات في موطن الامام

قوله والثقة في اتيانه ربه
 بهذا السبع باردا
 لا يناسب خطا في عبارة
 المحقق تامل

مالك والروايات في حديث الامام ابو جريح قال السني در لكن الاخير بسند
 غير مقبول اذ المعتمد انه لا رواية له عن احمد بن الصلابة يعز لصغره
 زمن ادراكه امامهم فان كان في النزول هو مقبل للعلوم كما يحكي فنية ليست
 في العلم وانما ذكره وانه علم ذلك في قوله فنية للتصريح بان المقصود بالنسبة
 الى العلم كان يكون رجاله او ثقتهم ارفع رجاله كذفي المضاف او يحفظ
 او افقه او الاضمار كان يكون الاضمار فيه ارفع اسنادا اظهر ظاهرا
 اراشك في ان النزول ارجح اولى قال تلميذه لانه ترجيح باهر معقول فكان
 اولى اشتهر وقد قيل ان الرواية بالنزول عن الثقات الاعد ليسا خير
 من العالي عن الجهال والمستضعفين واما من رجع النزول مطلقا واصلح
 ارسله بان كثر البحت ارفع الشخص عن رجال الاسناد يفتق المشقة
 اراشك في ان النزول ارجح فانما ارجح على قدر المشقة لما روي ارفع العباد
 ارجح اراشك في ان النزول ارجح فانما ارجح على قدر المشقة لما روي ارفع العباد
 اهل النظر ان النزول في الاسناد افضل وارجح واصلح بان يجب على الراوي
 ان يجتهد في معرفة جرح من يرو عنه وتغييره والاحتياط في احوال رواة
 النازل اكثر فكان الثواب فيه او فرو قال ابن الصلاح وهو من ذهب ضعيف
 المجته ووجه ما ذكره المصنف قوله فذلك ترجيح باهر جرحي عما يتعلق بالتصحيح والضعف
 والتضعيف اركزة المشقة ليست مطلوبة لنفسها ومراعات المعز
 المقص من الراوية وهو الصحة اولى وهذا المشقة في يقصد المسجدة للجماعة
 فيسلك الطريق البعيدة لتكثير الخطي رغبة في تكثير الاجر واذي سلوكها
 الى فوات الجماعة التي هي المقصودة وذلك ان المقص من الحديث التوصل
 الى صحة وبعده الوهم وكل كثر رجال الاسناد تنظر اليه احتمال الخطا
 والتحليل وكل قصر السند كان اسلم والله اعلم كذا حقيقة السني ورجح قال
 تحت قول العوارق علونسي بنسبه للكتب الستة اي التي هي الصحيح

دات

والسنن الاربعة خاصة لا مطلق الكتب على ما هو الغلب في استقايهم
ولهذا لم يعقد ابن الصلاح بها لكنه قنده بالصحي من وغيره الكتب
المعروفة المعتمدة وهو الذي منى عليه الجلال بن الظاهر وغيره من المتأخرين
حيث استعملوا بالنسبة لسنة بعد ولدت سنة فيه **وفيه** اربع جملته
والاظهر ومنه ان العلو النسبي **الموافقة وهي الوصول الى الشيخ**
المصنفان ارمصنفي الكتب اذ غيرهم كما سبق وادرك كون الوصول
الى شيخ المصنف في الموافقة اذ يتبع الوصول الى شيخ امام معتبر في ائمة
اهل الحديث فيه تردد والعبارة صريحة في الاول وكذا الكلام في الاثني
الثلاثة الباقية **من غير طريقة** ارمصنفي طريق المصنف الى ذلك الشيخ
بأن لا يكون المصنف فيه ويشترط في الموافقة ان يكون العدد فيه اقل
من العدد في الطريق الذي يوجب ذلك المصنف فيه صرح به ابن الصلاح في فهم
في كلام السراج في التمثيل ان الطريق التي تصل الى المصنف المعين ضرورة
لازم المتبادر منه هذه الاضافة ان يراها طريق المصنف المعين الى شيخه
ولا معزلة مهمنا تامل الى اصل ان الموافقة هي ان يروى الراوي
حديث في هذا الكتاب السنة بسند والكتاب في غير طريقها بحيث يجمع
مع السنة في شيخه مع علو في الطريق الذي رواه على ما لوروا
في غير طريق هذا الكتاب السنة ولو اجمع مع هذا السنة في شيخه
مع علو طريقة وهو البديل كما سياتي مثله روى البخاري في صحيحه
كما في نسخة عن قتيبة بالتصغير وهو شيخه عن مالك حديثا فلو رويانه
ار ذلك الحديث بالبناء للمجهول وقيل بالمعلوم في طريقة ارمصنفي البخاري
كما بيننا وبين قتيبة ثمانية ارمصنفي رجال الكناد وروينا ذلك الحديث
بعينه في طريق ارمصنفي الى العباس ارمصنفي الى العباس السراج في نسخة
الراي بالسراج اوصافه وهو امام جليل كان مستجاب الدعوة ولادته في

تاريخ عشرة ومائتين ومات في سنة ثلث عشرة وثلث مائة
كان تلميذ البخاري وقدره وروى البخاري عنه وسلم وعاش بعد البخاري سعي
وحسين سنة فانه البخاري مات سنة ثمانين ومائتين عن قتيبة
بعين اذ غير من شيخ البخاري كان بيننا وبين قتيبة فيه اربع ائمة
سبعة فقد حصلت لنا الموافقة مع البخاري في شيخه بعينه مع علو الكناد
ار لقله العدد بدرجة على الكناد اليه ارمصنفي البخاري **وفيه** ارمصنفي
البديل سمي بدلا لوقوعه في طريق راو بدل الراوي الذي ارده هذا
السنة من جهة **وهو ارمصنفي الوصول الى شيخه** ارمصنفي
كما لك مثلاً **كذلك** قال السراج ارمصنفي مع علو بدرجة فذكر وقال التلميذ ارمصنفي
في طريق ذلك المصنف المعين بل بطريق اقل عدد ائمة كان يقع لنا الظاهر
منه انه مجرد تقدير دون الاول كما قاله محسن والظاهر ان كلهما يقدر
ذلك الكناد بعينه قال محسن كون الكناد بعينه في ذلك هو الكناد مع كون
طريق اخر محل تامل وقال التلميذ صوابه الحديث اقول الاصول ان الراوي
بذلك الكناد الكناد الى العباس المتقدم مثلاً والمقصود في طريق ارمصنفي الكناد
لا الى العباس غير كناد الاول المنتهي الى قتيبة بل المنتهي الى القعبين وهو
يفتح القاف ويكون العين المهملة وفتح النون بعده موصدة ثم ياء نسبة
عن مالك فيكون القعبين بدلا فيه ارمصنفي الكناد في قتيبة والقعبين
ليس شيئا للبخاري فحصلت الموافقة مع شيخه شيخه وهو مالك
والمراد بالعبارة الموافقة والبديل مبتدأ خبره اذا قارنا العلو انا
ان قدر الكلام هكذا اكثر اوقات اعتبار الموافقة والبديل وقت مقارنتها
للعلو او باعتبار ان طرف حاصل ان لم يقدر الوقت ولقد راء الكلام هكذا اكثر
اعتبارها حاصل وقت مقارنتها العلو والاناسم الموافقة والبديل واقع بدونه
ار وان لم يكن الحكم يكونها باعتبار الاكثرية بل بعين صحتها فيه كما هو اعتبار

فهو بطلان لازم اسم الموافقة لا فوله اسم دليل للملازمة والبراه محذوف
وامثالها كثيرة وحاصل المعنى ان اكثر استعمال الموافقة والبدل
في صورة العلو لوقد بعث الطالبين وخرجه على سماعه والاعتناء به
وان كان الت ورف الطائفتين بل الت ورف في طريقك لا يمنع التسمية
وقد يطلق بدون ايضا قال الواقي وفي كلام غيره ابن الصلاح اطلاق اسم
الموافقة والبدل مع عدم العلو فان علا قالوا موافقة عملية وبه لا عاليا
وقد ابن الصلاح اطلاقها بالعلو ولو لم يكن عاليا فهو ايضا موافقة
وبه لا لكن لا يطلق عليهما اسم الموافقة والبدل لعدم الالتفات اليه **وفيه**
ار العلو النسبي الم واة قال تكميذه تقدم ان العلو النسبي ان ينتهي
السناد الى امام ذي صفة عليية وهن الم واة ليست كذلك ان يتغير
والتشيل الاتيين فحقها ان يكون خرافا والعلو المطلق **وهي اسناد**
عد الاسناد ارجاله من الراول الى اخرة **الاسناد مع اسناد**
احد المصنفين اربع عدد رجاله بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم
او بينه وبين صحابي او تابعي او فردونه صرح بهذا التعيم ابن الصلاح
في المقدمة لكن لا يخفى على الاذم ان هذه الم واة مفقودة في هذه الاثر
كان يروى الت في مثل حديث يقع بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم احد عشر
نفسا اربعة وينا ذلك الحديث بالسناد الت في يقع بيننا وبينه صلى الله عليه وسلم
اكثر من احد عشر نفس فيقع لنا ذلك الحديث بعينه بمسنادا في النبي صلى الله عليه وسلم
يقع بيننا وبينه صلى الله عليه وسلم احد عشر نفس فت و الفسافي
من حيث العدد مع قطع النظر عن ملاحظة ذلك الاسناد والمخاض اربع كونهم
في اعل الرتبة **وفيه** ار العلو النسبي ايضا **المصاحفة وهي الاسناد**
مع تكميذ ذلك المص على الوجه المستروح اولاً قال تكميذه ارف الم واة
انتهر بعينه في تصوير رواية الت في مثلاً قال العناني ورف ارف المصاحفة

مفقودة في هذه الاثر ما و قالت التكميذ اذا كانت المصاحفة عا ذكر
فلم تزل في تعريف العلو النسبي كما تقدم في الم واة انتهز توضيح الم تكتين
على ما ذكر ابن الصلاح وغيره ان الم واة ان يقل عدد سنادك الى الصحابي
او من قاربه كالتابعي بل ربما كان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بحيث يقع بينك
وبين الصحابي او التابعي او النبي صلى الله عليه وسلم من العدد مثل ما وقع
بين مسلم مثلاً وبينه والمصاحفة ان يقل عدد سنادك الى الصحابي او من قاربه
وربما كان الى الرسول صلى الله عليه وسلم بحيث يكون السناد من الراول الى اخرة مسنداً
لسناد واحد المصنفين مع تكميذ ذلك المص فيعلو طريق هذا الكتب الستة في الم واة
بدرجة فيكون الدولار كان سمع الحديث من الت في مثلاً وصاحفة ثم قال ابن
الصلاح ولا يخفى على المتأمل ان في الم واة والمصاحفة الواقعتين لك
لا يلتقي اسنادك وسناد مسلم او الت في الا بعيد عن شيخهما فيلتقيان
في الصحابي او قريباً منه انتهز فالتفة معتبرة في الم واة بالنسبة الى رواية
احد المصنفين او تكميذه ولا يعتبر بحيث ينتهي اليه وسميت مصاحفة لان العادة
جرت في الغالب ارف في غالب الناس ارف اكثر البلاد او كان باعتبار سابق الزمان
بالمصاحفة بين من تلاقينا بصيغة الماض من باب التفاعل ومن فرد اللفظ
جمع المعنى كما في قوله مع من منهم والتثنية في معنى الجمع ووقع في نسخة محض
بلفظ تلاقينا بصيغة المضارع من الملاحظات قال المحض الاظهر بيننا وبين من
بلاقينا ارف تكميذ الت في مثلاً انتهز هو تكلف لفظاً ونقص معني
والظان انه تصحيف وكن في هذه الصورة ارف صورة اسنوائنا مع تكميذ الت في
كانا لقينا الت في قال محض ارف تكميذه والظان انه لا يحتاج الى هذه الاشارة
فكانا صا في حانة **ويقال بكسر اللوحين ويقابل بكسر الموحسن العلو**
بمفعول مقدم باق المذكورة **النزول** فيقول هو شوم وقال ابن معين
انه قد روى في الوجه فيكون كل قسم من قسم العلو يقابل قسم من قسم النزول ارف تفصيلها

بالحجاء بل

ما يعلم من تفصيل أقسام العلوق في العلوق المطلق يقابل النزول المطلق
لا منسند من كان نزولاً كان منسند النزول المطلق أربعا وكذا التقابل
بين الأقسام الباقية قال محسن لكن صرح ابن الصلاح في المقدمة بأن العلوق
المقابل للنزول إنما هو العلوق النسبي ويمكن أن يكون قول الشيخ خلافاً لمعظم
أن العلوق قد يقع غير تابع لنزوله أمارة إلى ذلك فيكون في النسبة إلى أفراد
الراد في قوله غير تابع أمارة إلى اعتبار معنى التبعية في أصل الحديث
والا كان لا نسب أن يقول غير منسب لنزوله والصحيح أن المراد بالزاعم
هو الحاكم كما سيأتي بيانه وقال التلميذ وهو الزاعم الشيخ زين الدين العراقي
فانه نازع في ذلك الشيخ تقي الدين بن الصلاح ذكره في الالفة انتهى وهو غير
صحيح لأن ما ذكره العراقي في شرح الالفة ما نصه وأما قسم النزول
فهو خمسة أيضاً فانه كل قسم من قسم العلوق صنفه قسم من قسم النزول
كما قال ابن الصلاح وقال الحاكم في علوم الحديث لعل قائل يقول النزول
صنف العلوق فمن عرف العلوق فقد عرف صنفه وليس كذلك فانه النزول صنف
العلوق انتب لا يعرفها إلا أهل الصنعة قال ابن الصلاح هذا ليس بغير
لكونه النزول صنف العلوق على الوجه الذي ذكرته بل بغير لكونه يعرف بمعرفة العلوق
قال وذلك يلحق بما ذكره هو في معرفة العلوق فانه قصر في بيانه وتفصيله ليس
كذلك ما ذكرناه فانه مفصل تفصيلاً منها كما انتب النزول قال العراقي
ثم إن النزول حيث ذمه ذام فهو محمول على ما إذا لم يكن مع النزول
فالجبره كزيادة الثقة في رجاله على العالي أو كونهم أحفظ أو أفقه
أو كونه متصلين بالسمع وحج العالي حضوراً أو جازة أو مبتولة
وكنه ذلك فانه العدول إلى النزول ليس كمنه موم ولا مفضول
ودين عن ابن المبارك قال ليس جوده الحديث قرب الإسناد
بل جوده الحديث صحة الرجال ورويت عن السلفي قال الأصل في

عن العلوق

عن العلوق فزولهم أو في من العلوق بالاختار عن الجملة عليه من هب المحققين
من النقل والنزول هو العالي في المعنى عند النظر والتحقيق كما روي
عن نظام الحاكم قال عندنا من الحديث العالي ما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم وإن بلغت رواية مائة قال ابن الصلاح هذا ليس من قبيل
العلوق المتعارف عند اطلاقه بين أهل الحديث وإنما هو علوق حيث المعنى
فحسب انتهى كلامه قال السني ورواه في الصحيحين مما وقعت عليه
جائزتهما وبين النبي صلى الله عليه وسلم فيه ثمانية وذلك في غير ما في حديث
حديث نوبة كعب في تفسيره رواية وحديث بعث أبي بكر إلى هيرة في الحج
في رواية أيضاً وحديث من اغتوى رقبة وحديث أنه صلى الله عليه وسلم
طرق علياً وفاطمة في المنية والارادة من التوحيد وأربعها في البخاري
وحديث أنس في الحلال بين وحديث عدي بن كعب لا يجترأ على
وهما في مسلم بل فيها التبعيات انتهى وهذا يؤيد من قال أن الاعتبار بالعلوق
المعصور وهو قوة الراد ولهذا يقدم حديث الشيخين بل أحدهما
مطلقاً على حديث الموطأ مع أن أحاديثه ثمانية وثلاثين **فانه تشارك**
الراد ومن روى عنه تقسيم للرواية باعتبار طريقها **في أمر من الأمور**
المعلقة بالرواية **مسألة** السنن العرف في معناه العلم **واللحق**
أراد اللحق كما صرح السني ورواه لعله أن بالواو ونظر اللغاب والافلج
وهو الأخذ عن الشيخ قال ابن الصلاح وربما يكتفى الحاكم بالتقارب
في الإسناد والأخذ عن الشيخ وإن لم يوجد التقارب في السنن والمراد
بالتشارك في السنن واللحق والمقارنة كما قال إنما التوثيق إذا قارب
سنداهما سنداهما **فمن روى** التشارك المذكور هو النوع الذي يقال له رواية
الأقارب فمن هذا يخرج الغير المستحسن الأعلى باختاره الشيخ من جعل الكتابين
واحد الآخر الأقارب من فروع باعتبار المتن ومجروا باعتبار السند غالباً في المحققين

مقدرة في المتن لتصحيح الحمل لانه ان سمي بالاقوا لا بالاراد في اوردت
 التاري يكون راديا عن قوته وهو نوع مهم وفائدة ضبط اللفظ في الرواية
 في الكسادة او ابدال الواو بعين ان كالا بالعنونة ذكره السني وروى مثاله
 رواية سليمان التيمي عن مسدد فقط قال الحاكم لا حفظ للمسعر عن التيمي رواية
 على ابن غيره روى يوقف في كونه التيمي من اقوا من مسدد بل هو اكبر منه كما صرح به
 المزني وغيره نعم وروى كل من الثوري و مالك بن معصور عن مسدد وهم اقوا
وان روى كل منهما ان القرينيين عن الاخر فهو القادسي وهو الشيخ
المذبح بفتح الموحدة المسندة وهو جرح في الادوار رواية الاقوان
 فكل من روى اقوا وليس كل اقوا من روى طاهر معنوم من الاصفى قال
 الجرحي مثاله في الصحابة عليته وابو هريرة وروى كل واحد في التابعين
 الزاهر عن عمر بن عبد العزيز وهو عنه وفي اتباع التابعين مالك عن الاثري
 وهو عنه وفي اتباع الاثري احمد بن حنبل عن علي بن المديني وهو عنه
 وصنف الرازي في ذلك ارجح المذبح كذا حافظ في محله وسماه به وصنف
 ابو الشيخ الاصبهاني وفي نسخة بالفاء تقدم ضبطه في النسخة ارجح الاقوان
 واذا روى الشيخ عن تكملة صدق ان كلا منهما يورد عن الاخر فهل يسمى به في
 في الاصطلاح فيه بحث اورد ادخل وتفتيش اذ يحتاج ان يكون المصطلح
 جرح من عموم معنوم اللفظة او مبالاة والظاهر ان المادة اللفظية لا يراد بها
 كما بينا لانه ان رواية الشيخ عن تكملة من رواية الاكابر عن الاصاخر اي
 فينازع الاصطلاح الصاخر لم يبق ح ما به الامتياز بينهما والتدريج ما خوذ
 دائرة الاخذ اوسع من الاستقار كما هو معلوم فربما جرت الوجه بكسر الهمزة
 ان صفتها واهانت وبنار خلقة وصورة والحذا يقال لهما الدباجستان
 على ما في الصحاح والحقم وغيرهما فيقتضيه ان يكون ذلك ان المذبح وروى الحسن
 او التدريج حصول عدم صحة الحمل مستويا في الجانبيين ان مستويا جانباه

لان المعنى اللغوي لا بد من ان يراعى في المعنى الاصطلاحي فلا يخفى فيه ان هذا ذكر
 من الشيخ مع تكملة هذا ان التدريج او المذبح **وان روى** ان الرازي **عن**
 هو **روى** في السنن او في اللقي او في المقدار وحاصله ان هذا النوع قسم مهم
 ان يكون الرازي اكبر واقدم طبقة كالزهر ويحيى بن سعيد عن مالك ثانيا
 ان يكون الكبر قد راغ في الحفظ والعلم كمالك عن عبد الله بن دينار و احمد و اسحق
 عن عبد الله بن موسى ثانيا ان يكون اكبر من جهميين كرواية العبادلة في كعب
 وكرواية كثير من العلماء عن تلاميذهم **فهذا النوع** هو رواية **الاكابر** فيه ما سبق
عن الاصاخر هو نوع مهم تدعو لفعله اللفظ العلية والانفس الزكية ولذا
 قيل لا يكون الرجل محدثا حتى يأخذ عمر فوقة ومثله دونه وفائدة ضبط
 الخوف من ظن الانقلاب في السند مع ما فيه من العمل بقوله صلى الله عليه وسلم
 انزلوا الناس منازلهم والى ذلك ان ابن الصلاح يقول وفي الفاشرة في
 ان لا يتوهم كونه المرد عنه كذا في الجمل بل كونه لهما والاصل فيه رواية التيمي صلى الله
 حديث الجلسنة عن تميم الدار كما في صحيح مسلم وقوله صلى الله عليه وسلم
 في كتابه الى اليمن وان مالك بن اعين ايراد حديثه كذا وذكر شيئا اخر
 ابن منزه وقوله ايضا حديثه عن ابن عباس بن ابي بكر الى غير ذلك الاسبعة
 اخرجه الخطيب في تاريخه ذكر السني وروى **منه** ان جملة هذا النوع وهو اخص
 من مطلق رواية **الاكابر** فيه ما تقدم **عن الباب** وفائدة ضبط
 الامن التحريف الناصر عن كونه الابن ابا عن ابنه مثلا وفيه امثلة كثيرة كقول
 انس حدثني ابنتي امينة انه دفن لصلبي الى مقدم الحجاج البصرة بضع عشرة
 ومائة وكرواية ايضا عن ابنه ولم يسمه وكرواية عمر بن الخطاب عن ابنه
 عبد الله وكرواية عباس بن عمر التيمي صلى الله عليه وسلم عن الفضل حديث الجمع
 بين الصلواتين بالمد لفة وكرواية ايضا عن ولده البحر عبد الله وكرواية
 السني ورواية اخرى من رواية الصحابة عن التابعين كرواية انس

عن كعب الاضبار والشيخ عن تلميذه كرواية البخاري عن ابي العباس السراج
وذكر ذلك كرواية التابعين عن الاتباع كالزهر عن مالك **وفي**
ار رداية الرازي عن فوفه في السن او اللقي او المعقد ارد هو المعبر عنه برواية
الصاغ عن الاكابر **كرواية** في كثرتها لا يحتاج الى بيان امثلتها لانه ارض الطرائق
في الكناد هو الجادة بنسبة الى الار الطارقة المستوية المستقيمة وفي الصحاح
هو معظم الطرائق المسلوكة الغالبة وفائدة معرفة ذلك ان رداية الاكابر
عن الاصاغر التمييز بين رايهم في الرواة وتزليل الناس من اهلهم وهو ثبت
على ما قبله وقد سبق بيانه وقد صنف الخطيب في رواية الاباء عن الانباء تصنيفا
وافرد جزا الطيف في رواية الصحابة عن التابعين **ومنه** ارض العكس
من رور عنه ابيه عن جرم الطائفة قوله عن جرم قيدوا حتى لا يجرأ
لانه بدون بعد قال عليه العكس ثم علم ان قوله **ومنه** لم يذكر في بعض النسخ
وفي بعضها مسطور بعد قوله كثره على ما نقله تلميذه ثم قال ينبغي تأخير **ومنه**
من رور عن ابيه عن جرم قوله لانه هو الجادة المسلوكة الغالبة الى انتم وجمع
الى قضا صلاح الدين العلائي منسوب الى العلا بفتح الميم من المتأخرين
مجلد اكبر في موفه من رور عن ابيه عن جرم عن النبي صلى الله عليه وسلم كنه من حكم
عن ابيه عن جرم عن النبي صلى الله عليه وسلم في حكمه هو ابن معاوية بن حبيدة
الغشير قال صلى الله عليه وسلم هو جرم بن قيسمة ارض ذلك النوع من ما كتبه
ان من ذلك النوع ما يعود الصمير في قوله عن جرم على الرازي كما سبق **ومنه** ما يعود
الصمير فيه على ابيه **ومنه** ما يحتمل داودا كما سياتي وبين ان ارض ذلك النوع
وصفة وخرج في كل ترجمة حديثا من رور عن ابيه عن جرم عن افراد من النوع مما كثر
وتوقع في كتب الحديث حرة عن المتأخرين كصاحب المسكوة وغيره حديث
عمر بن شعيب عن ابيه عن جرم فوفه مائة وبه يظهر لك فائدة علم هذا النوع
وقد قال شيخنا من تلاميذنا هو جرم بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن

عمر بن الوائل ابو عبد الله على الصحيح احد علي زمانه رور عن البخاري
ان احد جماعة يجتمعون بحديث عمر ولكن البخاري ما احتج به في جامعه
وقال ابو ذرعه انما انكروا حديثه لكثرة روايته وانما سمع حديثه مرة
واحدة صحيحة كانت عندهما فزواها وتجب لانوفه ولكن ما علمت احدا
وثقة بل ذكره ابن حبان في تاريخ الثقات وقال ابن عمير عن ابن شعيب
ثقة الا انه اذا رور عن ابيه عن جرم عن النبي صلى الله عليه وسلم عسلا قلت
قلت قد ثبت سماعة عن عبد الله وهو الزهر بن رباح حتر قبل ان يحداهات
في حبيوة ابيه عبد الله وكفل شعيبا جده عبد الله كذا في الميزان للذهبي
وقال بعض المحققين الصحيح ان الصمير في جده راجع الى شعيب وكثير ما رور
في رواية ابي داود والنسائي وغيرهما بلفظ عن عمر بن شعيب عن ابيه
عن جرم عبد الله بن عمر بن الوائل فحذبه لا طعن فيه وقال النوراني
بعضهم حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جرم باعتبار ان شعيبا
سمع عن محمد لا عن جرم عبد الله فيكون حديثه عسلا لكن الصحيح انه سمع من جرم
عبد الله فحذبه بهذا الطريق مستطرد لكن لا يراى اذ كثر في الاسناد في
في الصحيح وقال المصنف في تاريخ البخاري في ترجمة عمر وثقة على المحتار حيث
لا يعارضه وقد خضعت كتابه المذكور ان ذكر خلاصة وزدت عليه
ان علم تراجم كتابه تراجم كثيرة جدا بكثرة الجرم وتشديد الدال مبالغة في الكثرة
قال تلميذه طالع التلخيص المذكور في خط المصنف واظهرت فيه تراجم لا
لا وجود لها في الوجود وهر جرم بن عيسى الجهمي عن ابيه عن ابيه عبدة بن
صفي وعبد الله بن عبد الكريم عن ابيه امية عن ابيه رقية وعبد الله بن معاوية
بن عبد الله بن جعفر عن ابيه عن جرم وبشير بن نعيم بن بشير بن النعمان
ابن بشير عن ابيه عن النعمان بن بشير وحالده بن موسى بن زياد بن جهور
عن ابيه عن جرم جهور ولما رايت هذا وضعت كتابا في هذا النوع وبنت فيه

الزايد الحفاف بفتح المعجمة وتشديد الفاد صانع لطف او بايعة وفات
 ار الحفاف سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة فيكون بين وفات البخاري
 والحفاف مائة وسبعة وثلاثون سنة وغالب ما يقع من ذلك لان اعمار
 هذه الامة كانت بين السبعين والستين قالوا ان ذلك على المقدار
 ان المسموع منه ار الشيخ قد يتاخر بعد موت احد الراويين عنه ار الذي
 سمع عنه عند تقدم سنة بعض الاصول في جمع حديث بالفتح وهو حديث
 السن ويعيش بعد السماع منه دهر اطول لا يحصل فيه مجموع ذلك ان تاريخ
 بعد الراويين زمانا ويعيش التلميذ بعد السماع منه نحو من المدة او الذين
 التي تقدمت من مائة وعشرين سنة وكما **واخر رول الراويين**
متفق الاسم بكسر الفاء ثم لا بد من تقدير فوط ليصح العطف عليه في قوله
 اذ مع اسم الاب او مع اسم الجدة عطف على قوله مع اسم الاب فلا يلزم الاتفاق
 في اسم الاب او على فوط المقدور بعد قوله مع اسم الاب فليزوم الاتفاق في الاسم
 واسم الاب والجدة وكذا الحال في قوله اذ مع النسبة **ولم يتميزا** بما يخص كل منهما
 ان بعض خواصهما التي يحصل بها التمييز بينهما فان كانا ثقتين لم يضر تميز
 الوجه الثلاثة في الحركات والمضمر لم يضر خصوص المفعول هو كونه ثقة قال
 السلمية فهم منه اذا كانا غير ثقتين فانه يضر وهو الصحيح قالوا لو قال بين الميم
 والمهمل ان الميم لم يترك له اسم والمهمل ذكر اسمه مع الاستنباه ومن ذلك انما اتفقا
 في الاسم فقط فادفع في البخاري في رواية عن محمد غير منسوبة ان لم يترك معه
 ما يتميز به عن ابن وهب فانه ار احمد المذكور اما احمد من صالح اولي عهد احمد
 اراد عن رواية عن محمد غير منسوبة عن اهل الوان فانه اما محمد سلام بفتح
 هاء لا محقة او محمد بن يحيى الذهلي بضم المعجمة وفتح الهاء هذا
 هو اوست لا اتفق اسماءهم واسماء ابائهم فليس من احمد الاول
 هو الحليل الابن لعمرو بن عويم النخوص صاحب الراوي في ذكر غنم الاحول

الاصناف

ذكره ابن حبان في الثقات والشافعي الحليل بن احمد ابو بستر المزني
 روى عنه المستنير ومثله ما اتفق اسماءهم واسماء ابائهم واهل ادم
 احمد بن جعفر بن محمد بن اربعة متعاصروا في طبقة واحدة
 قالوا احمد بن جعفر بن محمد بن مالك البغدادي والشافعي احمد بن جعفر
 بن محمد بن عيسى السقطي البصري والثالث احمد بن جعفر بن محمد
 الدينوري والرابع احمد بن جعفر بن محمد الطاطوسي ومثله ما اتفق
 اسماءهم واسماء ابائهم ونسبهم محمد بن عبد الله الانصاري الاول القاسم
 ابو عبد الله محمد بن عبد الله بن الحسن الانصاري البصري شيخ البخاري
 والثاني ابو سلمة محمد بن عبد الله بن زيادة الانصاري وقد استوعب
 ارفضلت ذلك ان النوع في مقدمة شرح البخاري ان المسمى بفتح الباء
 ومن اراد ان ذلك صا بطلا كليا بمنازلة احد هما عن الآخر **فباختصاصه**
 ارفض عليه معرفة اختصاصه وبهذا الحل باعتبار الشرح واما باعتبار المتن
 فواضح والاولى ان يقال التقدير فليعلم انه باختصاصه ار الراوي
باحد هما ان السجين **يتبين الماهل** وبيان انه يجوز تسمية اجدتها
 ووزن الاخر او يكون تلميذا لهما لكن له باحد هما زيادة اختصاصه فيكون
 كمالا زمة او بلدة او قرية ليس للآخر قال التلميذ قوله فباختصاصه
 هذا الضمير يرجع الى غير المذكور وتقدم ذكر الراوي فيهم عوده اليه انصار
 كالحمل قلنا فكان حقه ان يقول فباختصاصه اجدتها بالافتيبين
 الماهل ومن لم يتبين ذلك بان لم يختص اجدتها او كان اختصاصها مع
 فاشكاله سند به ارفضت ومع ذلك فيرجع على بناء الجمهور ان فرد
 الاخرية ارفع من الاشكال ارفضت غالبي وقال ابن الصلاح وربما
 قيل بظن لا يقدر **واخر** عن شيخ ارفضت عن ثقة حديث **ومحمد**
الشيخ ارفضت ارفضا فانه كان ان محمدا **ومحمد** وهو باعتبار المتن

تميزه باعتبار السراج خبر كان ومعناه على سبيل الجزم كان يقول الشيخ
كذب على اومار وبيت هذا وكذا ذلك ليس هذا من حديثي او ما رويت له
هذا او ما رويت هذا فان وقع اعاد السراج للتاكيد فقوله تليظه هذا حسولا محال
وكانه حسولا محال وكانه تبعه سراج واسقطه منه ارض الشيخ ذلك
ان الجزم او الجزم او الجزم على سبيل الجزم **روى** ذلك الخبر ارضه وروى على الخثر وهو محكي
عن ابي فني وبعضهم بالغ في ذلك فنقل الاجماع عليه الكذب ووجهه لا بعينه
قال تليظه ان الكذب الاصل في قوله كذب على اومار وبيت ان كان الفروع صادقا
وكذب الفروع في الرواية ان كان الاصل صادقا في قوله كذب على اومار وبيت
الا ان عدالة الاصل تمنع كذبه فيجوز النسيان على الفروع وعدالة الفروع تمنع
كذبه فيجوز النسيان على الاصل ولم يتبين مطابقة الواقع مع ابهاما فذلك
لا يكون قادحا انتهى فان قيل كذب الشيخ مستلزم لصحة الحديث لا رده فانه
اذا كان الشيخ كاذبا في قوله كذب على فكان التليكه صادقا فيكون الحديث
صحيحا حبيب باناسلنا ذلك لكنه اذا ظهر منه الكذب فلا يعتد على قوله والله اعلم
فلا يكون ارضه وذلك الجزم قادحا في وجهه منها ارضه الشيخ والتليكه واغرب شراج
فقال ارضه شيئا منها للتعارض اذ ليس احدهما اولى بغيره وانما تضمن الجزم من الاخر فلا يكون
رد المروي بخصوصه قادحا في عموم الروايات الباقية عنها **ادكانه حجة احتمالا**
اي على سبيل الاحتمال كان يقول ما اذ كان هذا الحديث ولا اذ كان هذا الحديث
ان حديثه مما يقتضي جواز ان يكون ينسب **قبل** ذلك الحديث **في الصحيح** وهو
منه اب جمهور اهل الحديث واكثر الفقهاء والمتكلمين لان ذلك يحمل على نسيان الشيخ
والحكم لذلك انما ثبت الجزم مقدم على النافي المتروك وقيل القائل به بعض الصحابة
اي حسنة لا يقبل لان الفروع تتبع الاصل في اثبات الحديث ارضا مطلقا بحيث اذا ثبت
الاصل للحديث ثبت رواية الفروع وكذا لا ينبغي ان يكون ارضه ارضه ارضه ارضه
وتبعاله في النفي وفي كثير من النسخ في التحقيق ولعل التقدير في تحقيق النفي يعني وقد ذكره

اهله فلا يقبل حديثه **وروى** ان القدر مستعقب ارضه عرض بان عدالة الفروع
تقتضي صدقه وعدم علم الاصل لا ينافيه ارضه صدقه وهو مثبت جازم
فالمثبت مقدم على النافي يعز المثبت الجازم مقدم على النافي المتروك كما سبق
قبيل ذلك وابعده التليكه حيث قال هذا ليس بجيد لان في مسأله كذب
الاصل جزم الاصل نافي والفروع مثبت وليس الحكم فيها للمثبت فالاول
ان يقول لان المحقق مقدم على المظنون او الجزم مقدم على الترويه او اما يثبت
ذلك بالسهادة ارضه الشهادة بان تليكه الاصل للفروع بطرح الفروع في الشهادة
في الشهادة فكذا في الرواية ففكر لانه قياس مع الفارق قال التليكه طاهر
انه جواب سوال مقدور وحاصله جواب بالفارق وهو لا يؤثر حصر يكون واردا
على العلة الجامعة وهما ليس كذلك انتهى ثم بين الفارق بقوله لان الشهادة
الفروع لا تشتمل ارضا قاطع القدرة على شهادة الاصل رواية التليكه والفروع
اتفاقا فافترقا ارضه فامور ارضه فيها نحن فيه على ان بعض المتأخرين اجري
الوجهين في الشهادة على الشهادة اذا ظهر توقف الاصل دون انكاره **وفيه**
ان في هذا النوع صنف الدارقطني كتاب بالنصب مضافا الى قوله ارضه فخرج محلا با
باعتبار المتن **ومن حديث دني** والاصل انه اسم لكتابه فاذكره سراج
عطفنا على الدارقطني بل غير واحد من الائمة غير صحيح وفيه ارضه كتابه حديث
ما يدل على تقوية المذهب الصحيح ارضه عبر عنه المصباح بالصح لكونه كثير منهم اي
من المحدثين حديثا باحاديت فلي عرفت علم الاحاديث عليهم ارضه ارضه
لم يتركوه وما اوردوا بل تردد وفيها لكنهم لا اعتمادهم على الرواة عنهم فوجه
العدالة والضبط باعتبار حسن الظن الغالب عليهم صاروا يروون ذلك
ان تلك الاحاديث عن الزراري وروا عنهم غير انفسهم ليس تاييده لقوله عنهم
بل السوق السناد عن تلك الرواة الى انفسهم ولا يفيد عنهم الاتقيين الرواة
كذا قاله محسن وقاس سراج ان ينتمى الى انفسهم ولا يظهر ان يفتل

عنهم متعلق برواها وعن انفسهم متعلق برواها والمعنى عن قبل
انفسهم كحديث سميل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة مرفوعا في قصة
واليمين وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم فخر باليهما واليمين وبهذا جند
التي هي انما اذا كان له عرس به وحده يحلف المذبح فيكون حلفه بمنزلة ما
قال عبد العزيز بن محمد الدراوردي بفتح اوله بعده را فالف فوا ومفتوحة
فوا اس كنه بعده رال فيا نسبة حديثه ربيعة بن عبد الرحمن في نسخة
ابي عبد الرحمن عن سميل ان المذکور الى اواس السنة قال ان الدراوردي فليقت
سميل ان لته اسمى لا عنه ان الحديث فلم يوفق ولم يكره بل تردد فيه
فليقت ان ربيعة حديثه عنك بلذا فكا ان سميل بعد ذلك يقول حديثه ربيعة
عني ان هو وثقة عنده ان حديثه عن ابيه ان بالحديث المذکور ولا حفظه
قال التميمي ان كان هذا الفقه الفقه فمخبره تصرف فكا ان سميل ان يقول
حديثه الدراوردي عن ربيعة عن ابي هريرة عن ابي انترو والطا ان فيه تصرفا
والاهل فلقى سميل ربيعة وذكر انه حديثه والا فالكسناد يصير منقطع
ونظيره كثيرة ويدار عليه قوله يكون كثير منهم **وان اتفق الرواة** في اسناد
من الكسناد في **صحيح الاداء** لما كان الماش والشيخ متغايرين في الحقيقة
وان جعلنا كتابا وحدا في الحكم جاز متعلق الجارين في معرو حديثه بقوله
اتفق مع انه يمكن ان يكون ان في بعض من الكل باعادة الجار سمعت
فلانا قال سمعت فلانا اذ حدثنا فلانا قال حدثنا فلانا وغير ذلك بالمر عطف
على محل سمعت او غير ما ذكره الصيغتين من التصيغ اربعة صيغ الاداء
ار التي مثلها في اتفاق الرواة باعتبار الكسناد **او غير ما** اربعة صيغ الاداء
من الحيات القولية اربعة فقط سمعت فلانا يقول استشهد بالله لقد حدثني فلانا في الرواة
ار اواس السنة قال السني ان حديثه ان صلى الله عليه وسلم قال لعنه
رضي الله عنه اني احبب فقل برب كل صلوة اللهم اعني على ذلوك وشكرك

حديث

الحديث فقد تسلسل لنا يقول كل من رواه وانا احبب فقل او الفعلية اربعة فقط
كقوله ارادوا دخلنا على فلان فاطعن ثم اكلوا او القولية والفعلية معا كقوله
حدثني فلان وهو حديثه بالجملة قال امتت بالقدر ثم قال السني وروى ذلك حديث
وحديث كحديث اس مرفوعا لا يجده العبد خلاوة الايمان حتى يؤمن بالقدر خيره وسره
حلوه وحره قال قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم لحبته وقال امتت بالقدر فقد
تسلسل لنا بقبض كل واحد من رواة على حبته مع قوله امتت ثم اسهر وتفصيل
اسناد هذا الحديث ذكره الواقعي بنساده وهو شيخ العقلاء في شيخ السني وروى
ولعل هذا الحديث منارة الى ان الاحاديث والغير وايضا الى التسليم والانقياد له
ولذا يقال في الامثال الحية فلان يبرر ان هو مغلوب وحقت نصرته ان يعرف فيه كيف
استاء ومنه قوله تعالى ما من دابة الا هو خذ بناصيتها **فهو المسلسل** بضم السين
وهو في اللغة انصال الشيء ببعضه ببعض ومنه سلسلة الحديد قال السني وروى من
فضيلة التسلسل الاقعة ان النبي صلى الله عليه وسلم مغلا وكفه والاشجار على
الضبط من الرواة وهو المسلسل من صفات الكسناد اربعة فقط بخلاف فروع
وكونه فانه من صفات المتن وبخلاف الصحيح وكونه فانه من صفات تمام الاصل
ان يقع التسلسل من اول الكسناد الى اخره كما تقدم وقد يقع التسلسل في معظم الاسناد
ار اكثره كحديث المسلسل بالاولية ان المسنوب بالاداء هو الحديث المسلسل
بالاداء حديث سمعه كل واحد منهم في شيخه وانا قال في معظله لان السلسلة
شهرية ان في اسناده الكسناد بن عبيدة وفي نسخة فقط ويفيد التوكيد
لكستغناء عنه بالانتهاء بعرضه التقطع بين فروع ورواه سلسلة الى انتهاء
ار الكسناد وهو الصحيح في الروايات الحديث فقد وهم بكسر الهاء ار غلط قال السني و
ومن المسلسل ما هو ناقص التسلسل اذ له او وسطه او اخره وله امثلة
كحديث عبد الله بن عمر بن العاص الرازي عن ابيهم ابي عبد الله المسلسل بالاولية
وقعت جليل رواية حيث كان اول حديث سمعه كل واحد منهم من كسبه فانه

انه انما يصح التسلسل فيه الى ابن عيينة خاصة وانقطع فيمن فوقه على القول المعتمد
انتهى الى اصل التسلسل من الحديث ما توارد رجاله واحد فواحد
على حالة واحدة سواء كانت تلك الصفة للرواية او للشاهد وسواء وقع فيه الشاهد
متعلقا بصيغ الاداء او متعلقا بزمان الرواية او مكانها سواء كانت صفة الرواية
قولا او فعلا او قولا وفعلا معا كما سبق وهذا عليه الاكثر وقال الحاكم ومن انواعها
ان تكون الفاظ الاداء هي في جميع الرواية دالة على الاتصال وانما تختلف بانه في بعضها
سمعت وبعضهم خبرنا وبعضهم حدثنا وهذا التسلسل بالمكان الحديث المسيل
باجابة الرواية في المتن حديثا مسليا من طريق اهل مكة **وصيغ الاداء** اراد الرواية
في الشاهد وانما رتبها ان يقول سا بقا في صيغ الاداء على تمام مراتب انواع
مرتبة لكل منهما مرتبة الاولى في المرتبة الاولى **وسمعت** **وحدثني** اراد ان كان
فرق بينهما كما سياتي في الترتيب المذكور ايما اليه وكذا الكلام في قوله **عن** **ابن**
وقرائت عليه وهي المرتبة الثانية والحاصل انه انما كان سمعت وحدثني في المرتبة
الاولى لان السماع عن اهل مراتب ثم الرواية على الشيخ دون قراءة الشيخ على خلاف
مشهور فيه ولازم الاجاب في احتمال الكثرة والكتابة ولعدم صفة في اتمت فته
ثم قرى عليه وانا سمع وهي الثالثة لعدم الخاطبة فيه عدم احتمال التثبت
والغفلة **ثم انبا** وهي الرابعة لانها يحتمل الاجازة لانها في عرف المتقدمين
معجز الاخبار وفي عرف المتأخرين للاجازة **ثم ناو لي** وهي الخامسة لما سياتي
انها رافع انواع الاجازة كما فيه من التعيين والتشخيص والاجازة دون السماع
ثم ساقني ار بالاجازة وهو ارب دسة لان مطلق الاجازة المتلفظ بها
دون المناولة **ثم كتب الي** بالاجازة وهو ارب بعة لان الاجازة المكتوب بها
دون المتلفظ بها هذا مجمل المراتب وتفصيلها مع تعليلها على ان وجه تقديم سمعت
على حدثني هو ان الثاني يحتمل الوسطة كما يذكره المحقق ووجه تقديم الثاني
حدثني على اخبر في ما يذكره او كونه اخبر في ما خوراه من الخبر وهو علم في الحديث

وجه تقديمه على قرائت عليه مع ان كلا منهما لا يحتمل الوسطة حتى الغفلة
حتى لم يجعل بعضهم قرائت من وجوه التحمل هذا وسياتي ما يقدر تقديم قرائت
على اخبر في قرائت عليه ووجه تقديم قرائت عليه على قرى عليه وانا سمع
ناكد امر الغفلة باعتبار السج والراور ووجه تقديمه على انبا في انما هو بالاصطلاح
حيث جعله المتأخرون للاجازة ووجه تقديمه على ناو لي انه ليس في المناولة
حديث يصل بل هو ان يعطيه الشيخ كتابه ويأذنه بالرواية ووجه تقديمه على
الاجازة بالمت فته انه اقوى منها ووجه تقديمها على الاجازة بالمت فته اليه
انه لا مت فته فيها **ثم عن** **وخو** بالرفع من الصيغ المحتملة للسماع والاجازة
ولعدم السماع اردوا المحتملة لعدم ايضا وهو الاجازة فقط بالمت فته والمحتملة
وهذا **ارخو** مثل قال وذكور و **بالصبيغ** المعلومه وفاعلم فلان هذا اذا كان
يدور الجار والمجرور اما معهما مثل قال فلان فمثل حدثني في انه متصل بكنهم
كثيرا ما يستعملونها بما فيها سمعوه حال المذكرة دون الحديث بخلاف حدثني
فاللفظان **فما ساقني الاولان** استرخ في السج الى ان المتن وقع فيه الوصف
لموصوف محذوف وكان الانب ان يقول الاوليان ان الكلمتان الاوليان
او الصيغتان من صيغ الاداء وهما سمعت وحدثني صالحان الاولان ثابتان
لمن سمع وحدثني من لفظ الشيخ وتخصيص الحديث بما سمع من لفظ الشيخ هو
بين اهل الحديث وكذا الاخبار بالرواية على الشيخ اصطلاحا وان كان ذلك غير
اللغة كما قال ولا فرق بين الحديث والخبر حيث اللغة وفي ادعاء انما
ار لغة تكلف سدية ولعل التكلف هو ان الاخبار ما خوذ من الخبرة وهو الاختبار
وفي الرواية على الشيخ معز الا متى موجود وهو انه اهل بقره ام لا قال ابن الصلاح
الفرق بينهما هو ان يسمع الغالب على اهل الحديث والاصحاح لذلك في حيث اللغة عند
وتكلف وخير ما يقال فيه ان حسن ما يوجه به انه اصطلاح منهم ارادوا به التسمية
بين النوعين لكن لما تكرر الاصطلاح صار ذلك حقيقة وفيه فيقدم على الحقيقة اللغوية

ذكر الشيخ في شرح الالفة ان التمييز بين خبرنا وحدثنا استشهد به بعض الائمة
بانه لو قال من اخبرني بهذا فهو ولا يثبت له فاجزه بذلك بعض ارقائه بكتب
او رسول او كلام عتيق بخلاف ما لو قال من حدثني بهذا فانه لا يعتق الا ان
ثبت منه زاد بعضهم وابتنى اربعة مسائل للجزائري والظاهر ان بني الايمان على خوف
اهل الزمان ثم انه يحتمل ان يكون عفا خاصا وان يكون عاما ثم المحققون فرقوا
بين التثنية والاضمار بان الاول هو الخبر الالهي الذي اثره يظهر على بشرية
خلقوا العبيد من بشرية فكذا فهو فالخبر الاول يعتق لا غير ولو قال من اخبرني
يعتق كل من اخبره منهم وقال ابن دقيق العيد حدثني يعز في الهمزة بعينه
من الوضع للفقير بخلاف اخبرنا فهو صالح لما حدث به الشيخ ولما قرره عليه
فاقرب بلفظ الاخبار ثم في الحديث فكل حديث اخبار ولا ينعكس وحاصل
كلام الشيخ ان الهمزة مقدم على اللفظة كما هو متروكا اذا قال الحديث حدثني بحمل على
من الشيخ واذا قال اخبرنا بحمل على سماع الشيخ مع ان هذا الاصطلاح هو الذي
انما سماع عند ائمة رقة ارجلهم وفيهم مذهب الاوزاعي وابن حزم
والامام الشافعي ومسلم بل قيل انه مذهب اكثر الحديثين رضوا ان الله عليهم السلام
منهم ابن وهب المحض والابن في اذا غالب المتعارفة او ومن تبعهم
فلم يستعملوا هذا الاصطلاح بل الاخبار والحديث عندهم كعين واحد وهو
وهو جواز اطلاقها في التواتر على الشيخ معا وقد قيل في هذا مذهب الحجازيين
والكوفيين وقول الزهري وماكل وبن عيينة وكحي بن سعيد
في اخرون من المتقدمين وهو مذهب البخاري وجماعة اجلاء من الحديثين
فان رجوع الراوي اي ضمير المتكلم في الاولين بقرينة ما تقدم من قوله فالاول
ارائه بصيغة الاولى او بصيغة المراتبة الاولى وهو سمعت وحدثت ولو كان
بالوصف لاختص بسمعت وفي بعض النسخ بصيغة الاولى وكان المراد جنس
الاول فيشمل الاولين جميعا كما يقول حدثت فلان او سمعت فلان يقولان كذا

والظاهر بان

هو

وهو دليل على انه سمعه **مع غيره** اعلم ان يكون ذلك الغير هذا او اثنين
منكروا موثقا وقد يكون التزم اربعة المتكلم للعقبة او للمعظم نفسه نحو انما فتنا
لكنها مبينة وانا عطينا الكوفة وهو كثير في الزمان لكن بقله اريد به بوصف
قله في الاسناد وغيره اذا لم ما يقدر المنفرد حدثنا واخبرني **واو** الحقيق
وهو سمعت بخصومه دون سمعت مع حدثت ويبر عليه قوله الالفة لان حدثنا
فالظاهر تفسير كلام الضمير بصيغة الاداء او تفسير الاداء بصيغة الاداء والثاني
بالم ائمة الثمانية على عكس ما نقله المحقق حيث قال ارضيكم المراتب **اصرها** ارضيكم
بصيغة الاداء لان اول المراتب هو مجموع سمعت وحدثت لا سمعت وحده الذي
هو امراد ههنا ثم اولها وهو سمعت اصهرها في سماع قائلها لانها لا تحمل الواسطة
بخلاف حدثت وما بعده ومثاله قول الحسن البصري حدثنا ابن عباس عن علي بن
البصرة ان ظهر ما فانه لم يسمع من ابن عباس ولا من حدثت في الاجازة تلي
ار سمعت لا يجاد يطلق فيها في حاشية التلمية قال المحقق في تزيده هذا يبر عليه
ما ورد في نسخة الرجل الذي يقتل الرجال ثم يجيبه فيقول عند ذلك
استشهد انك الرجل الذي حدثت عنك رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن المعقول
ان هذا الرجل لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم وانما يريد بحديث جماعة المسلمين
قلت هذا يبر على جواز الاطلاق لا على الاطلاق تلي المستشهد عليه ثم كلامه
وانما في هذا اعتراض من سوء ظنه لشيخه وقلة فهمه وزعمه بغيره حيث
جعل قوله هذا رجوع الى الاطلاق في الاجازة وانما هو عائد الى ما قبله فان مثل
هذا لا يخفى على من له اذني مسكة من العقل والالام فكيف يخفى على شيخ الاسلام
الذي هو خاتمة الحديثين ورجوع هذا الفن عند الانام وانما في هذا القول بعد تمام
الكلام وفوض الامر الى ذور الافهام ان صح انه قد مر في هذا المقام والله تعالى
اعلم بالام والحق ان حدثت وسمعت من اول المراتب وهو السماع من الشيخ كما هو
وهو انما في التفاوت بينهما فتلا اولها اصهرها وقد خلت في انما

فخت الخطيب وتبعه المصنف اولها سمعتهم احد من تابعي من الاولاد
وقال بعضهم حدثني لالة علي بن الشيخ رواه اياه بخلاف سمعت والاول
اصح هذا وما يدل على بطلان كلام التلميذ ابن القطان قال وانا علم ان حدثت
ليس بنص في ان قالها سمع فصح مسلم حديث الذي يقتله الرجال في معلوم
ان ذلك الرجل متاخر الحيات فيكون مراده حديث امته هذا ان لم يكن ذلك
الرجل الحضر عليه السلام **وارفعها** مستند وقوله مستند ان يميز ارا على صيغة الاداء
في كل حصة ما يقع **في الاما** في ارفع الاملاء من الثبوت والتخفيف بغير السماع
من لفظ الشيخ اما على الطالب وهو يكتب اما سرود والاول هو الارفع
وعلى ان ما فيه من ثبوت الشيخ في الاملاء والطالب في الكتابة فاما ذلك
البعد في الغفلة واقراب التحقيق وتبين الالفاظ مثلا في اربعة الاول اذا قال
حدثني الشيخ املاء فانه ارفع حصة من ان يقول سمعت الشيخ وبهذا يتبين لك
الاول في تقديم قوله وارفعها على قوله واولها او تافهه غير قوله كما ليس لانه يتعلق
بمطلق الصنيع اولا كان او غيره ولم يعلم حكم الاول والثاني في **قاروا** ان الصنيع
الاداء وهو ارفع **والرابع** قرات عليه **لمن قراته** على الشيخ **فان جمع**
اراد ان الغفلة كان يقول ارفعنا او قراتنا عليه في نسخة صحيحة بالواو ولكنها
بمعنى او **فوقها** وهو مرفوع عليه وانا سمع ارفعنا من خبرنا وكونه يقال
فيما قرئ على الشيخ وهو يسمع وعرف من هذا ان محاذير من ان خبره في قرات عليه
لمن قراته ان التعبير بقرات خبره في التعبير بالاجبار حيث يعرف في تغييره
بعند ان التزادة ان المقصود من هاتين الصيغتين بيان قراته ولا شك ان
قرات في افادة ذلك المقصود اصح واظهر من خبره كما صرح به بقوله لانه ارفع
تصويرة الحال فالتعبير بقوله قرات على فلا خبره وقوله لانه ارفع على العلة
تبيين ان هذا تبيين محتاج الى تأمل فيما خالف فيه التزادة على الشيخ من جهة قوله
ان احد انواع هذا العلم عند الجمهور ان من المحدثين والبعيد من ذلك ان جواز

التحمل

التحمل بالتزادة على الشيخ من اهل العراق وهم سر ذمة قليلة وقد استند
انكار الامام مالك وغيره من المحدثين ان الذين هم معد العلم عليهم ارفع العلم
بذلك ان سبب ذلك القول والاباء وفي نسخة في ذلك خبرنا بعضهم ارفع العلم
او بعض العلماء وهو الاظهر من تحت ان التزادة على الشيخ على السماع من لفظ الشيخ
وهو من ذهب الامام ابو حنيفة رحمه الله على ما ذكره العراقي وذهب جميع اهل الكوفة
منهم البخاري وصحابة البخاري ان ذلك المذهب في اهل الكوفة من العامة من الامة
فانه قار في كتاب العلم في الباب السادس سمعت ابا عاصم عن مالك وسفيان ان التزادة
على العالم وقراته سواء في جميع وهو من اهل السماع من لفظ الشيخ والتزادة
بالنصب عليه ارفع الشيخ يعرف الصحة والقوة سواء في تفسير ما بعده وهو قوله
سواء وكان الاول ان يقول ادلا سواء ثم يقول ارفع الصحة والقوة والله اعلم
والحاصل ان التزادة من الطالب على الشيخ وهو مكتوب يسمع ويسمونها اكثر المحدثين
من اهل الشرق ومنهم من عرضنا لكون القارئ يرفع على الحديث حرويه سواء قراء
هو او قراء غيره وهو يسمع وسواء قراء من كتاب او حفظا وسواء حفظ الشيخ
ام لا اذا مسك اصله هو او ثقة من السامعين احد وجوه التحمل وردا بانه
صحيحة عند الجمهور بل عند الكل على ما ذكره العراقي قال والنحو لا يعتد به في
الاجماع من السلف كما في عالم النبيل فيما صحه الراهر حري عنه والوكيع قال
ما حدث حديثا قطعا وصح وخبر محمد بن سلام انه ادرك الامام مالك بن انس
والناس يقرؤن عليه فلم يسمع منه لذلك وكنه عبد الرحمن بن سلام البخاري لم يكتب
بذلك فقال مالك ان جوه عنه وكان مالك يابى من المقالة استه الا بانه يقول كيف
لا يجر الوض في الحديث ويجري في التوازي وهو محظوم واستدل جماعة منهم ابو سعيد
الحداق فيما صحه البخاري واخره للمعتمد بقصة ضخم وان قوله للنبى صلى الله عليه وسلم
الله اذك بهذا وقال له نعم قراءه على النبي صلى الله عليه وسلم ثم خبر قوله فاجازوه
ان قبلوه هذا وجه المتنوية ان لكل منها جهة ارجحية ووجهية فتقارر

اما لو فرض قلتم ان الحديث بالصحة واقباله من الورد وعدم تمكن الظاهر ما لا يثبت
او ظنه خطا ما عنده او صحته ما عدا لهذا قال ابن فارس اربطاً حيث
وارى قلباً وتوزع الفكر الى القار اسرع واما للفظ فلم يعد تقليد غيره وخرجه
اقباله الذي لا يتبع له التعلل عنه الا بقطع ما هو فيه ثم الاز العمل على الاول
وعليه المحمول فانه بالتصديق **الاسماء** من حيث اللغة امر مطلقا وهو
والمطلوع المتقدمين ارضي الحديثين **بعض الاجابة عن المتأخرين** فهو ان الانبياء
للا جازة كعن لانها اخرجت عن المتأخرين للاجازة قال تلميذه المقام مقام
الاضمار لتقدم ذكرهم وهو انهم قلت عدد اخرجوا الى الاظهار لا فاعالوه العود
الى المتقدمين قال المصنف والطبقة المتوسطة بين المتقدمين والمتأخرين
لا يتركوا الانباء الا معتد بالاجازة فلما كثر واستمر مستغنى المتأخرين عن ذكره
ذكره التلميذ **وعنفة المعاصر** سواء ثبت اللقي **على السماع** بخلاف غير المعاصر
فانها انما عنفة تكون منسلة ارايه كان تابعيا او منقطعة ارايه كان من بعده
ففسر طحطا على السماع ثبوت المعاصرة قال تلميذه ارايه زيادة مستغنى عنها
وانما ذكرت لاجل الاستثناء الذي في المتن مع تقدم قوله بخلاف غير المعاصر
فلو اخرج كان اولى بغير الاتصال به **الامن المدلس** فانها انما عنفة
منه ولو كان معاصر اليست محمولة على السماع ارايه انها بالتمسك في رواية
الا اذا صرح بالحديث والسماع كما سبق **وقيل يشترط** في كل عنفة المعاصر على
على السماع **ثبوت لقائهما** ارايه الشيخ والراوية **ولو دة** وحدة تأكيد تقدم
في كلام المصنف ارايه الراوي اذا ثبت له اللقي ولو دة لا يجرى في رواية احتمال
ان لا يكون قد سمع لانه يلزم من روايته ان يكون عدل وانما لم يفرغ من
في غير المدلس ولذا قال ليحصل الامن ان يسبب اللقاء مرة المحمول على السماع
بحسب حسن الظن بالمسلم في باره معنونه عن كونه من المرسل الحنفى
فان التمسك ليس يختص بمن روى عن عرف لقائه اياه فاما ان عاصره ولم

ولم يعرف انه لقيه فهو المرسل الحنفى كما سبق قال تلميذه تقدم ما فيه
فراجع **وهو ارايه القليل او الكثرة** **المختار** ارايه جماعة او عنده
تبعه على من المحدثين والبخاري وغيرهما من النقاد بضم النون وتبديده
القاف ارايه ارايه الحديثين ومحققهم علم ارايه العنفة مصدر مفعول
كالسئلة والحكمة من عنفت الحديث اذا رويته بلفظ عن من غير بيان الحديث
والاخبار والسماع وختلفوا في حكم الاسناد المعنعن فالصحيح الذي عليه العمل
وذهب اليه المجاهير من ائمة الحديث انه من قبيل الاسناد المتصل والمحمول على السماع
بشرط سلامة الراوي الذي رواه بالعنفة من التمسك وليس بشرط ثبوت
الحكاية لمن رواه عنه بالعنفة قال ابن الصلاح كاد ابن عبد البر يدعي اجماع
ائمة الحديث على ذلك قال الراوي وماذا لو كان من ائمة ارايه ثبوت اللقي هو من ذهب
ابن علي المديني والبخاري وغيرهما من ائمة الحديث وانكر مسلم في خطبة
صحيحة **استرا** ارايه ذلك وانما القولان مع المتفق بين اهل العلم بالاجاب
قد يما حد يث انه يلقي في ذلك انه ثبت كونهما في عصر واحد ولم يات في خبر واحد
انها اجماعا وتا فيها وختار المصنف ما قاله مسلم ولذا اعتبر عن استرا ارايه ثبوت
اللقي بقبيل ويمكن ان يختار قول البخاري ولذا اطلق قوله وهو المختار وانما
غير عنه بقبيل ارايه ارايه الى انه قول سر دمة قليلة في مقابلة قول الجمهور هو
لا ينافي كونه مختارا عنده وعند غيره وقد قال ابن الصلاح وفيما قاله
مسلم نظروا قاله الحكم لا ارايه يستمر بعد المتقدمين فيما وجد من المصنف
واسترا ابو مظفر السمعاني طرا الصحة مع اللقاء وابو عمرو الدواني ان يكون
موقوف الرواية عنه وذهب بعضهم الى ان الاسناد المعنعن من قبيل المنقطع
والمرسل حتى يتبين اتصاله والله اعلم **وطبقوا** ارايه الحديث **المختار** **فمنه**
في الاجازة الملقظ بها ارايه استعملوا ساقي بالاجازة الموصولة لاجتاز لك
في اجازة لفظا من طريق استعارة حيث استعملوا ما وضع لاجازة لفظا

في اجازة الغائب بعلامة الازن وهذا معز قوله في السراج يجوزنا
 واي واطلقوا كذا ارجل المت فيه يجوزنا **المكاتب في الاجازة المكتوبة**
 علم ان الاجازة مصدر اجاز وله معان ينطبق الاصطلاح منها على الاجاز
 وحقيقتها الازن في الرواية لفظا او كتابة يعين الاخبار الاجمالي عرفا
 ولهذا كانت متفردة عن التي قبلها اذا اخبار فيها تفصيلي واركان
 الاجازة كما صرح به مع حقيقتها الكمال السمتي حد ائمة الحديث اربعة
 المجيز والمجاز له والمجاز لفظ الاجازة ولا يستر القبول فيها كما قاله البلقيني
 وقال ابو الحسن بن فارس الما جازة مأخوذة من جواز الماء الزر يسقاه
 المال من الماشية دلحرت يقال منه استجرت فلانا فاجازني اذا سقاك
 ماء لما شئت او ارضك فكذا طالب العلم تجيز العالم عليه فيجزيه له اياه
 فعلى هذا يجوز ان يعدي بغيره ف جرد لا ذكر رواية فيقول اجرت فلانا
 مسموعا وقيل الاجازة اذن فعلى هذا يقول له اجرت له رواية مسموعا
 واذا قال له اجرت له مسموعا فهو على حذف المضاف انتهى واستعملوا في الاول
 ست فمضى فلانا وانما منه مجاز الازن المت فيه في اللغة المحيطة من فيك
 الى فيه لا التلفظ بالاجازة فقط وفي الثاني كتبت لي او الى فلان اخبرنا كتابة
 في كتاب مجاز الازن الكتابة عام يتناول الاجازة وغيره وهو ان المكاتب
 موجود في عبارة كثير من المتأخرين اسود كتبت الشيخ الى الطالب
 في رواية ان المكاتب فيما كتبه الشيخ في الحديث الى الطالب اسود اذن الشيخ
 له الطالب في رواية يحتمل اضافة الى الفاعل او المفعول ام لا
 بعرض سواء انضم اليه الاجازة ام لا لا اراد بطلان المستعمل من المكاتب
 فيما اذا كتبت اليه بالاجازة فقط وصورة الضم الاجازة ان كتبت الشيخ
 شيئا من حديثه بخطه او بغيره فكتبت عنه باذنه سواء كتبت له عن الغائب
 او حاضر عنده ويقدر اجرت لك ما كتبت لك وكذا ذلك في سببها بالمناولة

المقترنة بالاجازة في الصحة والقوة **ومنه طواف في الرواية** اربط بين
 الارضية **بالمناولة** لا يخفى ان المت في صحة المناولة وان الباء في السراج
 متعلقة بالرواية **اقترانها** مفعول منه طواف اقران المناولة **بالاؤن**
بالرواية متعلق بالاؤن **وهي** المناولة اذا حصل هذا الشرط اقران
اربعة انواع الاجازة لما فيه اربعة المت في المناولة من التعيين اربعة المجاز
 والتشخيص اربعة حضوره المستخص وصورتها اربعة المناولة ان يرفع
 الشيخ هله او ما قام مقامه المستقل من هله وهو النوع المقابل باصله
 المتقابلة المعنية للطالب متعلق برفع او يحضر الطالب اصل الشيخ من
 الاحضار اربعة به سم فيعوضه عليه وسماه غيره وهو من الائمة عصب
 قال النور و هذا عرض المناولة وما تقدم عرض التوازة ليعتبر هذا ما لا
 فاذا عرض الطالب الكتاب على الشيخ تأمله الشيخ وهو عارف متيقظا
 ليعلم صحته وعدم الزيادة فيه او النقص منه او ترك تحت بين فتر
 عليه بالمقابلة وكذا بان لم يكن عارفا متيقظا وكل ذلك كما صرح به الخطيب
 على سبيل الوجوب ويقدر ان الشيخ له الطالب في الصور بين اربعة
 الدفع والاحضار **هذه** اربعة الكتب وان كانت ثابتة الجبر وهو قوله
 رواية عن فلان او سماعي عن فلان فاروه عني او اجرت لك رواية
 عني وسرطة بصيغة المصدر مفعول على الالبته ائمة والضمير الى الاربعة ووجه
 بصيغة المجهول ايضا ان مع ما تقدم ان يمكنه بتدبير الكافي ان يجعله
 متمكنا منه ان من الاصل والمعز كما يشترط اقرانها بالاؤن بالرواية
 يستر طان يمكن الشيخ الطالب من هله او فرعه القائم مقامه بان يقدر
 على الانتفاع اما بالتملك وهو على دغ معناه الوقف عليه وعلى اليوم
 والنظر له او بالعارية لينقل منه ان ينسخه منه بنفسه او بغيره ويقابل عليه
 اربعة متقابلة صحيحة صحيحة والا ارد ان لم يمكنه منه باعه بما باه نادله واجاز له

رواية دستورده في الحال فتقوله ان ناوله بدل من الاو وكان الظا
ان يقول كما استرنا اليه او يقول فان ناوله دستورده في الحال فلا يبين الوجه
لعدم استواء الطالب عليه وعيبه عنه الا انها صحيحة ويكره للطالب
روايته اذا وجد ذلك الاصل او مقابله وغلب على ظنه سلامته من تغيير
هذا في نسخة واما ان ناوله لم يهوط وان سرطية واما ترديد سراج
بقوله الظا ان سرطية فالصواب ان بالفاء وايضا يلزم الاستدراك
وان قور بالفتح على انها مصدرية ان ناوله لم يتوجه ما ذكره الا انه غير ظا
والاولى به دخ الفاء غير ظا لظا هم من كلامه انه صنيط واما بكسر الهمزة
فوقع فيها وقع والله اعلم لكن لها ار لهن الصورة من صورة المناولة
زيادة قرنية بفتح الميم وكسر الزاي وتشديد التحتية ار حربة من الزحان
على الاجازة المعينة ار عند اهل الحديث فدريما حديث خلا فالمجاعة من
من المحققين من الفقهاء والاصوليين فانهم قالوا لا فان ثمة في هذه
المناولة ولا تأثير لها وهي الاجازة المعينة ان يكون الشيخ برواية كتاب
معين ار من النصائيف المشهورة او بالاحاديث المعروفة المعينة
المسطورة وقال ابن كثير انها في الكتاب الشهير كان يقول اجزت لك
رواية البخاري عن ويحيى ار الشيخ له ار لطالب كيفية روايته
ار الشيخ له ار لكتاب بان يبين له ان روايته هذه الكتاب علم العسقلاني
مثلا اجازة او سماعا او قراءة قال سراج واما ما في نسخة فلا يبين
لها رواية قرنية على الاجازة المعينة فجئنا على ابن الصلح وسبعة
القاض عياض وهو انه لا يكاد يظهر في هذه المناولة حصول قرنية
على الاجازة المجودة الواقعة في كتاب معين واذا اخذت المناولة
ار تجدت عن الاذن ان ناوله الكتاب دليلا يقول هنا في حديث
او من سماع ولا يقول له ار عن اجزت لك رواية عن وكذا لك

لم يعتبر

لم يعتبر ار لا يجوز الرواية بها عند الجمهور ار من الفقهاء والاصوليين وطائفة
من اهل العلم صح او اجاز الرواية بها قال ابن الصلح هذه اجازة مختلفة
لا يجوز الرواية بها قال دعا بها غير وهذه من الفقهاء والاصوليين على المحدثين
الذين اجازو هم وسوغوا الرواية بها وصح بفتح جيم دون مخففة وحاء
هائلة ار مال وفي نسخة واصح ار استدل من غير ار المناولة المجودة الى
متعلق بفتح على الايح ومتعلق بفتح على نسخة اصح ار استدل في اعتباره اياما
حال كونها منتهيا وما ثلا الى ان مناولة اية ار مناولة الشيخ الطالب
نقوم مقام ار تنزل من ار رسالة اليه بالكتاب ار كالبخاري
او حصل من الاصول او حديث في الاحاديث في طلبه الى بلدة متعلق بار رسالة
وفي حاشية التكملة قال المصنف ار مكتبة الشيخ دار رسالة الطالب والحداد
بالكتاب النسخ المكتوب وهو المعبر عنه بالكتابة ار كاسيان وقد ذات
الى صحة الرواية بالكتابة المجودة بان يكتب اليه ولا يقول اجزت لك مكتبة
لك او كذلك في جماعة من الائمة بل كثير من المستعدين والمناوين مهم ابوب
السبي تاني ومضد واللبث بن سعد وغيرهم وهو الصحيح المشهور بين
اهل الحديث ولو لم يقترن ذلك بالاذن بالرواية للو وصلية فلا يجب الى الحوا
كانهم ار الجماعة اكتفوا به ذلك بالقرينة وهي انه لا فائدة في ارسال الكتاب
سور الاذن بالرواية وكما صحت الرواية بالكتابة المجودة صح بهذا قال
الشيخ ولم يظهر في فوق قوت ار تميز بين بين مناولة الشيخ للتطالب
وبين ارسال بالكتاب من موضع الى اخر اذا اخذ كل منها عن الاذن اي
لم يبين في صحة الرواية في احدهما ذو الاذن الظاهر ان فائدة الارسال
والمناولة هو الاذن بالرواية لا يجوز بخط الكتاب لكن فريقا في كتابة
الشيخ وار رسالة الطالب قرنية قوية على الاذن بخط مناولة الكتاب وهو
في بلده والله اعلم وكذا استطرا الاذن بالرواية وهو الاجازة في الواجدة

وهو مصدر موله لو جد كيد غير مسموح في الوب الوباءات في المولدين في قوتهم
بين مصادر وجد للتميز بين المعاني المختلفة كوجد الضالة وجدانا ومطلوبة
وجودا فلو دأب المصدر الخاص لهذا المعنى المصطلح وهو ان يجزى الطالب
نحط ان لا حد في المسبح احاديث يرويهها او كتبا صنفه يعرف تلك كاتبة
بصفة المحوف او الجوار ان يغلبه الظن في غير شراط البينة في غير ان يرويه
الوجد غير في الخط لا بالسمع ولا بالاجارة ولا بنحو ذلك بل قد لا يكون الوجد
ادركه اصل فيقول وجبت نحط قلنا ان في الحديث او قرات نحط قلنا
عن قلنا ويند كذا باقين وند الذر عليه العمل قد ياد حديثا وهو في باب
المنقطع والمرسل لكن فيه شوب الاتصال للارتباط المفيد بثبوت
النسبة في الجملة وان لم يكن كافيا لمن سطر الاتصال عليه الكمال كما هو
كالصحيين وكذا فيهما وربما ليس بعضهم فتد كذا الذر وجد نحط وقال فيه
عن قلنا او قال قلنا وذلك ندر ليس فيج ان ادهم سماعه منه وابطاله قوم
فلم يجوزوا الاعتماد على الخط نحط طو البينة على الكتاب بروية وهو يكتب
ذلك او بالسند عليه انه خطه او بغيره انه خطه نحط له شبهة في الخطوط
بحيث لا يتميز احد الكاتبين عن الاخر قال ابن الصلاح انه غير دني لنسبة
اللبس انتهى نحط باب الرواية اوسع من السندادة ولا يسوغ ان لا يجوز
فيه ان في الوجدادة او في هذا النوع اطلاق اجزى في بحر ذلك ان ما ذكره الوجد
الا اذا كان له ان لو وجد منه ان في الخط اذن بالرواية عنه والحق قوم ذلك
ان اجزى وكوه نحط آتت به اللام ان سبوا الى الغلطا قال ابن الصلاح
وجاز في بعضهم فاطلق فيه حديثا واجزى نافي نكو ذلك على فاعله نحط
الوصية بالكتاب ان كما نحط طو الاذن في الوجدادة نحط طو في الوصية
بالكتاب وكان الاول ان يقول في الوصية مراعات السابق واللاحق وهو
الوصية ان يوصي بالتحقيق او التشديد عند موته او سورة الخاق له بالموت

لنصوص

لنصوص معين باصالة او باصوله ان في كتب الحديث فقد قال قوم
من الائمة المتقدمين يجوز له ان يروى تلك الاصول عنه بحمد من الوصية
لانه دفعه له نوعا من الاذن وشبها في الوضو والمناولة وروايتهم
الخطيب بل نقله عن كافة العلماء وذلك انه لا فرق بين الوصية بها واشياء
بعد موته في عدم جواز الرواية الا على سبيل الوجدادة قال وعلى ذلك ادركنا
كافة اهل العلم ويعقب المصنف على ابن الاثير في الرواية بالوصية
على الوجدادة وقال هو غلط في الرواية بالوجدادة لم يختلف في بطلانها
بخلاف الوصية فمن على هذا الرفع رتبة في الوجدادة بلا خلاف وبتشكك
الشيء وانما في عمل بالوجدادة جماعة من المتقدمين وادى ذلك ان ما ذكر
في الوصية المجردة للجمهور الا ان كان له منه اجارة لانها ليست بتحديث
لا اجالا ولا تفصيلا ولا يتضمن اعلاما لا اجالا ولا تفصيلا ولا يتضمن
اعلاما لا صريحا ولا كناية نحط استرطو الاذن في المجارة بالرواية
في العلم بكسر الحقة بمعنى الاخبار وهو ان يعلم الشيخ احد الطلبة
ان مثل بانتي اردو الكتاب الغلطي كالبني رر عن قلنا كالعقل في
مقتصر اعلى ذلك فان كان له ان للطالب منه ان من الشيخ اجارة
ان نوعا من الاجازات اعتبر ان ذلك العلم والا ان لم يكن له الاجارة
منه نحط عبرة بذلك ان في العلم العلم انهم ضلغوا في جواز الرواية
بحمد العلم فحوز للرواية به كثير من الحديث والفتا والاصوليين منهم
ابن جرج و ابن الصباغ والصحيح انه لا يجوز الرواية والاعلام و
قطع ان فعلة وختمه المحققون لانه قد يجوز سمعه ولا ياذن
في الرواية لخلل يعرفه كالاجارة العامة ان كعدم اعتبار اجارة
العامة وقيل في شرح بقوله على الاصح وفيه بحث في المجازة ان الذي
اجيز له وهو التلمذة لا في المجازة وهو الحديث ان عدم الاعتبار في العلم

والاجازة العامة خاص في المجاز له اما في المجاز به فلا شك في اعتباره وجواز
سواء كان عامة او خاصة فان نفي النفي يثبت الاثبات وتغلقه شاع
فقال لا في المجاز به فانه لا جرة به في غير الاصح مثل ان يقولوا اجرت
جميع مسموعات او رواية هذا الكتاب لفلان واما مثال المجاز في
العموم سواء يكون المجاز به خاصا او عاما ما بينه المص بقره كان يقول
اجرت جميع المسلمين او لمن ادرك حياته اول اهل الاقضية بكسر
الفتحة قال اجرت ن اول اهل البلدة الفلانية كني را فلو ان الاجرة
اعز لاهل البلدة الفلانية اقرب الى الصلة لوزب الاختصار فان قرئ بوصف
حاصر كالمسلمين او اهل العلم من اهل النوازل كسند من اد المحدثين من
من اهل بلية فهو اقرب الى الصلة قال ابن الصلاح ومثله القاصر عياض
بقوله اجرت لمن هو الاخر من طلبة العلم ببلد كذا او لمن قرأ على قبل
هذا وقال ما حجبها ختلفا في جوازها فمن تصح عنده الاجازة
ولا راي منعه لاحد لانه موصوف محصور كقوله لا دلا وقلان
او اخوة فلان كذا ذكره الوان وكذا الاجازة ان لا تعبر بالمجهول
او بالمجهول فالاد كقوله اجرت جماعة من الناس مسموعات وانما
بقوله اجرت لك بعض مسموعات كان يكون المجاز له او المجاز به
او مطلقا قال التلميد تقدم ان المجهول لم يسم والمكمل لم يسم لم يسم
قال الوان في مثل هذا النوع ان يسمي شخصا وقد يسمي غيره وحده
في ذلك الوقت كاجرت محمد بن خالد المستفي مثلا او يسمي كتابا كاجرت
لك ان تروى عن كتاب السنن وهو يدور عن السنن المودقة يد لك
ولم ينصحه مراده في المسالين فانهم اجازة غير صحيحة اما اذا انضج
بقرينة باز قبل له اجرت محمد بن خالد بن علي بن محمود الدمشقي مثلا بحيث لا يفسى
فقال اجرت محمد بن خالد الدمشقي او قبل له اجرت له رواية كتاب السنن لابي داود

عز ذلك

مثلا فقال اجرت لك رواية السنن فالطاصحة هذه الاجازة وان
الجواب خرج عن المسؤل عنه وكذا الاجازة ان لا تعبر للمعدوم كان يقول
اجرت اجرت سبيله لفلان قال ابن الصلاح هو الصريح الذي لا ينبغي
غيره لان الاجازة في حكم الاخبار فيكي لا يصح الاخبار للمعدوم لا يصح الاجازة
وقد قيل والقائل ابو بكر بن داود والسجستاني وابو عبد الله بن منزه
ان عطفا على موجود صحيح كان يقولوا اجرت لك ولكن سبيله لك وكقوله اجرت
لفلان ولولكن وعقبه ما تناسلوا قال النور في غيره الاقرب الجواز
وقد شبه بالوقوف على المعدوم ايضا اذ قد يفتقر بعضها بتعاملا لا يفتقر
استقلال قال المحصن والاقرب عدم الصلة ايضا ولعل وجهه ما ذكره ابن الصلاح
من ان الاجازة في حكم الاخبار سواء عطف على موجود ام لا وكذا ان لا تعبر
بالاجازة لموجود او معدوم علق في التعليق ار علق تلك الاجازة على
بمسية الغير باله والادغام ان يارادته كان يقولوا اجرت لك ان
فلان او اجرت لمن ساء فلان الط اجات لمن سبيله ان ساء فلان
ليكون مثلا للمعدوم علق اجازة بمسية الغير واما النور ذكره الشيخ
فالط انه مثال للمجهول الذي هو الاغم للمعدوم فتأمل وكذا ان علق
بمسية المجاز له بهما كقوله من ساء فلان اجرت له او اجرت لمن ساء
فهو كتعليقها بمسية الغير قال ابن الصلاح بل هذا كتر جهالة وانتشار
من حيث انها معلقة بمسية من لا يحصر عددهم واما ان علق بمسية
المجاز له معينة فهو صحيحة لا انتفاء للجهالة والانتشار والى هذا اشار المحصن
بقوله لان يقولوا اجرت لك وفي نسخة صحيحة لان يقولوا موداهما وحده
ان شئت ار على القول المعتمد كما ذكره الوان وعلق الرواية لا الاجازة
كقوله اجرت لمن ساء الرواية عن ابن يروى عن قال ابن الصلاح هذا اولي
بالجواز من حيث ان مقتضى كل اجازة تفويض الرواية بها الى مسية المجاز له

فكان هذا مع كونه بصيغة التعليق نظري بما يقتضيه الاطلاق وحكاية
الحال لا تعليقاً في الحقيقة وهذا اذا كان من عدم اعتبار الاجازات المذكورة
مبنى على الصحيح في جميع ذلك وقد جوز الرواية بجميع ذلك سواء الجواز لم يتبين
ار من الجواز الخطيب فاعل جوز فاعل غير قوله وحكاية عن جماعة من شيوخه
قال المصنف استعمل الاجازة للمعروف من القدماء ابو بكر بن ابي داود وابو عبد الله
بن منيرة بفتح ميم وسكون نوون وحكاية القاضى عياض عن معظم الشيوخ
المتأخرين لا ياذن في الرواية لا لحادثة حتى لا يصح للمعروف واستعمل المعقولة
بمسبة الغير منهم ار من القدماء ايضاً ابو بكر بن ابي خيثمة بفتح ميم
وسكون خثية وفتح مثناة وروى بالاجازة العامة جمع كثير مجموع بعض الحفاظ
في كتاب ار تصنف على حصة ثلثتهم ورتبتهم على حصة اربعهم ار على ترتيب
ووزن التهجى بان قال مثلاً باب الالف احمد بن حنبل اكثرهم منطلق بجمعهم
وربتهم على طريق التبراع وكل ذلك مبني على ان جميع ما ذكره من التجوزات
كما قال ابن الصلاح الاولى تاخير عن قوله توسع غير محضى فانه خير
والقول لا يكون الاجازة فيبعد تحققة يصح التسوية ثم يعمل بقوله لا الاجازة
لخاصة المعينة ان لا قراءة سوى على الجيز مختلف في صحتها اختلافاً قوياً عند
القدماء وان كان العمل استقر على اعتبارها ار الاجازة الخاصة عند المتأخرين
ترجيها في تحصيل الرواية وحفظ السلسلة الاسناد الذي عليه مدار الرواية
فهي دور السماع بالاتفاق لانه المعص الحقيق والطريق اليقين والاجازة
بانواعها انما هي وسيلة اليه ومرتبة وطية لديه فكيف اذا حصل فيها اي
في الاجازة الكثر سال المذكور ان التوسع المستطوع في الوصية والوجادة
والاعلام والاجازة فانها تزداد ضعفاً ارجح ضعف لكنها ار الاجازة التي هي
ار مطلق لتولية الحلة لكونه في الحكم منقطعاً او كلاً او متصلاً خيراً من ايراد الحديث
وهو حذف الرواة متوهملاً والله اعلم قال شارح وفي نقل الاتفاق نظر

فانز تقى بن محله وثبته ابنه وحسين بن عبد الرحمن فيما حكاها ابن عات
عنهم قالوا ايها سواد وخبره قوله ابي طلحة منصور بن محمد المروزي الفقيه كانت
ابا يكون من عزيمة الاجازة لما بقي على من تصانيفه فاجازها في وقال الاجازة والمناولة
عند سماع علي الصبيح كذا ذكره السني وفي شرح الالفية انتهى وعند سماع
سماع من التشبيه البليغ وهو حذف الالة ار كالسماع والافلاك انما دون
السماع باتفاق ارباب العقول واصحاب النقود والله اعلم والله اعلم ار في الجواز
من اول البحث الى ههنا انتهى الكلام في قسم صيغ الاداء ثم الرواه ان
اتفقت اسماؤهم واسماء ابائهم كمحمد بن محمد بن محمد النوري وكذا الجازي
فصاعداً ار فزائد باتفاق اسماؤهم ايضاً اختلف اشياء صهم
قال بعض في ادعي الفضل في هذه الصناعات قوله وخلف اشياء صهم
زائدة لا فائدة فيه لانه اشياء صهم لا تكون الا مختلفة فحذفه او في قلت في التعليق
لا معنى له والصواب ان يقال لانه لفظ الرواة ان اتفقت اسماؤهم بغير عنه
ويمكن ان يقال في جوابه ان هذا بيان الواقع وكثيراً ما يقع ذلك البليغ كذا ذكره
التلميذ وفيه ان تعليق المعترض هو عين الصواب وقوله حذفه او في يدفع الجواب
والبلغة انما هو مطابقة المقام لمحله للايجاز والاطناب والتحقيق ان ايراد
ممنوع كما ان المدفع مدفوع فان المراء بالرواة جنس ادر الحديث
وهو من حيث هو كمثل اتحاد الشخصية واختلافها كما استرنا اليه في المثال
وتوضيحه ان الراوي الذي اتفق اسمه واسم ابائه اذا تكرر في سنادين فتارة
يتحد ذاته بان يكون هو عين الاول وتارة يختلف بان يبرار بالناس في غير الاول
فاذا اتحدت فلا اشكال واذا اختلفت فهو من هذا النوع نعم اختلف
الشخص باعتبار التكرار في اسناد واحد غير منصور من هذا وقع المعترض في
فيما وقع والله اعلم سواد اتفق في ذلك انما منهم ام اكثر فليس
فالمراد بالجميع ما فرق الواحد في قوله ثم الرواة وانت قد علمت ان المراد به

الجنس وهو شامل للجميع وغيره فمثال ما اتفق اسماءهم واسماء اباؤهم الخليل
بن احمد سنة رجال الخليل بن احمد بن محمد بن النخعي صاحب الكوفى
البصرى روى عن عالم الاصول والثاني الخليل بن احمد ابو بشر المكنى والثالث
خليل بن احمد البصرى ايضا روى عنه عكرمة والرابع الخليل بن احمد ابو سعيد
السجري الفقيه الكنتى قاضى سمرقند الخامس الخليل بن احمد ابو سعيد البصري
القاضى الملقب بالساجس الخليل بن احمد بن عبد الله بن محمد بن قيس ومثاله
ما اتفق اسماءهم واسماء اباؤهم واحد منهم محمد بن يعقوب بن يوسف
النيسابورى الثاني في عصر واحد روى عنه الحاكم احمد هما ابو العباس الاصم
والثاني ابو عبد الله الاخير الى فظا الشهور وذكره في الحكم اذا اتفق الثاني
فصاحبه في الكنية كما تقدم في ضمن الامثلة اب بقية في اتفاق ابو سعيد
والنسبة كما تقدم في ضمنها في اتفاق البصرى للخليلين ومثاله الجمع
بينهما ابو عمر الخليلي فيفتح الجيم ويكون الواحد ثم نون هاء عبد الملك بن حبيب
التابعي والثاني موسى بن سهل البصرى ومن قاتمه ايضا في اتفاق
اسماءهم واسماء اباؤهم وان بهم محمد بن عبد الله الايضار اولهم القاهر
المشهور ومن روى عنه البخاري والثاني ابو سلمة ضعيف وكذا في اتفاق
في الاسم وكنية الاب كصالح ابن صالح اربعة مولى النومة والذر ابوه ابو
صالح السمان والسر ومولى محمد بن 9 بيت **فهو** النوع الذي يفرق فيه
المتفق والمفترق بالكسر بينهما المتفق من وجه وهو اللفظ والمفترق من وجه
وهو المعنى المراد ومن افاد ان يتفق الاسم فقط ويقع في السند
ذكر الاسم فقط مطلقا من ذكر ابيه او نسبه يميزه مثاله ان يطلق محاد في غير
ان ينسب اليه ابن زبادة ابن عمر وكذا ان يتفق الكنية فقط ويذكر
بها في السناد من غير تمييز يفسر بامثلة ابن الصلاح بانه محرة قال وذكر
بعض الحنفية ان سبعة روى عنه سبعة كلام ابو حمزة عن ابن عباس كلام

١٤٦
بالحاء والزاى والواو جده فانه بالجيم والزاى هو ابو حمزة نصر بن عمر البصري
وقاسم معرفته حشية ان يظن السجستاني برفع الحشية على الخبرية
ارازاته خوف ان يظن ظان الشخصين شخصا واحدا وحصل ان نتيجة
معرفة هذا النوع وعمرته الامن من اللبس فربما يظن الاسماء شخص واحد
كما وقع لجماعة من الكبار هذا الوهم وربما يكون احد المستر كين ثقة والآخر
ضعيفا فيضعف ما هو صحيح ويصح ما هو ضعيف وقد صنف فيه اربعة
النوع الخطيب كتابا باسمه الموضح لادام الجمع والتزيين حافظا ان جامع
ومع هذا فانه بعض تراجم كان ينبغي له ذكرها وذكر شيئا لا يتعلق ضرورة
بإيرادها ولذا قال المصنف قد خصصت اربعة فئات الاول فئات النوا
وزدت عليه ثمانية اخرى من مهمات الفوائد قال السني وروى عن جليل
يعظم الانتفاع به صنف فيه الخطيب كتابا في شرح شيئا في تلخيصه
فكتب فيه حبا وقفت عليه شيئا يسيرا مع قوله في شرح الحشية انه كلفه
وزاد شيئا كثيرا وقد شرفت في تكملة مع كتبه راى شيئا فاقته وهذا النوع
المذكور عكس ما تقدم من النوع المسمى بالمامل ان المذكور بنوع متقدمة
من غير تميز لانه يحتمل فيه اربعة ذلك النوع ان يظن الواحد اثنين وهذا النوع
يختص منه ان يظن الاثنين واحدا وهذا هو تصوير توصيف لتصوير العكس كما هو
ظاهر **فانه اتفق الاسماء** ارا اسماء الرداءة مطلقا ملا لالاء والاحد
وكذا الملا القاب والكنى والاب **خطا** اربعة الكفاية **وختلف**
نظما اربعة الرواية سواء كان وضع الاختلاف النقط ارجو
وعدمه ما في زيادة ونقصانا او الشكل ارا عابا وبنا **فهو** اربعة النوع
المؤلف والمختلف بالكسر فهما المسمى بهذا والاختلاف باعتبار الخط
والاختلاف باعتبار النقط فمعرفة مهمات هذا النوع ارجو بالاعوان
في الاهتمام به حتى قال علي بن الكندي استند المصنف اربعة النوع

من دون بيان فتح وضم وكسور وفيه تعريض لا يخفى وزدت عليه على الالهي
 شيئا كنية عما اهلله ولذا قيل لم ترك الال واللاح ولكن الفضل المتقدم
 والله الحمد على ذلك ار على هذا الجمع وعلى جميع النعم فما هنا **انفق الاسماء**
 ار اسما الرواة خطا ونطقا اربعا **واختلفت الابداء** ار اسما اباد الرواة
 نطقا تتميز عن النسبة مع ايتلافها ار اتفاق الابداء خطا لمحمد بن عيسى
 بفتح العين ار الهملة بعد ما قاف ومحمد بن عيسى بضمها وهما اديا متفارقة
 بالنسبة الالوان بوري بفتح نون وسكون تحتية وسين هاء في الثانية
 فرياب بكسر فاء وسكون زاء وتحتية بعد ما الف فموصلة بعد ما ياء النسبة
 منسوب الى فرياب مدينة بيلد والتركي بحذف الياء الاولى يعني فيقال فريابي
 وقد ينسب اليها بابتنائها يعني بانيات الابداء فيقال فريابي كذا في جامع الاصول
 واما قول محسن بحذف هاء ياء النسبة وبانيات كذا في جامع الاصول
 فخطا فاحسن كما عرفت المعنوم من جامع الاصول ولا ياء النسبة تكون
 مستردة لا مكررة نعم قد تحذف لكنه غير مراد ههنا ار الاديان المذكورة ان
 مشهورا ار معروفان بنسبتها اوبسحة روايتها وطبقا هما متقاربة
 ار يعرب عصرهما وسيجي مع الطبقه **او بالعكس** ار اذ كان الاحر بعكس
 ما ذكره كان مختلف الاسماء نطقا اربعا ونطقا الابداء خطا ونطقا اربعا
 وبه يتبين في قول محسن في قول المحض وبالعكس فيه مساحية فانه عكس
 ما ذكره اختلاف الاسماء خطا ونطقا واتفاق الابداء خطا نطقا لا ما ذكره
 تا مل انهم كسر ح من النعمان بضم النون وسكون ح من النعمان كذا في سراج
 في الصورتين بالتصغير الاول بالسين المعجمة والحاء المهملة وهو تابعي
 يروي عن علي كرم الله وجهه والثاني بالسين المهملة والهمزة وهو من سراج
فان ار ما ذكره الاتفاق المستورد عكس هو النوع الذي يربط الى **المتن**
 ار في الرسم وقد صنف فيه الخطيب كتابا جليلا ار عظيما في الكنية والكيفية سماه تلخيص المتن

ار تلخيصه وتلخيصه تلخيصه واغرب شارح حيث قال وهو حسن كنية
 لكنه لم يعرف باسمه الذي سماه به انهم غايبه لا يخفى ثم ذيل عليه ايضا انهم
 بمقاته اولاد وهو كنية الفاشرة او شجرة الفاشرة ثم في بعض النسخ ههنا في المتن
 عبارة زائفة وقعت في نسخة بعد قوله المتن به وهو كذا ان يكون من نوع
 المتن به ان وضع ذلك ار الاتفاق كما في نسخة يعني نطقا وخطا في الاسم والضم
 الابد والاختلاف بالرفع او بالرفع الاختلاف بالنسبة ار في النسبة
 كما في نسخة انهم **بتركيب** منه ار من نوع المتن به **وما قبله** من نوع المتن
 والمختلف **انواع** ار صنف افرسيات تفصيلها وقال شارح يعني
 ان المتن به مركب من المتن المختلف والمختلف ومما قبله اعز المتفق والمفترق
 حيث اعتبر فيه اتفاق الاسماء خطا واختلافها نطقا مع ايتلافها
 خطا فيتركب منها قال ابن الصلاح وغيره من النوع بتركيب من النوعين
 اللذين قبله وهما المتفق والمفترق والمؤلف والمختلف انهم هو خطا
 فاحسن يظهر لمن تأمل فيه وفيما قبله واما ما نسب الى ابن الصلاح وغيره
 فاطنه صحيحي ثم قال في قوله انواع ار المتن به انواع انهم وقد تبين
 لك من تقريرنا ان قوله انواع فاعل لتركيب وكانه وهم ان قوله بتركيب
 على بناء الجمل فنبني عليه كلامه ولم يعرف عرض المحض ودرامه **منه**
 ار من جملة الانواع **ان يحصل الاتفاق** ار في الخط والنطق **والاستنباه**
 ار فيها بحر او حرفين فاكتر لا بالتقديم والتأخير فتور الال او بالتقديم
 والتأخير عطف بحسب المعنى وفي نسخة او الاستنباه فاولم منع الخلو في الاسم
 ار اسم الرادر واسم الابد ار بيه مثلا والجار متعلق بالمصدرين
 لغا ونشر ارب او متعلق بالاجزئ منهما والتقدير الاستنباه في جميع النطق
 الاسمين **الاف** حرف **او حرفين** فاكتر من حرفين من ههنا ار هو الاسمين
 من اسم الرادر واسم الابد او شبهه في نسبة او كنية او منهما ان جميع

وهو ان هذا النوع على قسمين لانه اما ان يكون الاختلاف بالتغيير مع ان التغيير
 بعد الحروف ثابتة الرط ثابت ولعله اكتسب الثابت في المضاف اليه
 في الجنتين ارف في جهتي اسم الراويين او يكون الاختلاف بالتغيير مع نقصان
 بعض الاسماء عن بعض ارف في عدد الحروف فمن امثلة الاول ارف من القسمين
 محمد بن سنان بكسر السين المهملة ونونين بينهما الف وقد ضبط بالهمزة
 وعمره وهم ارف المسمون بهذا الاسم ارف محمد بن سنان فجماعة ارف كثيرة
 منهم العود في بفتح العين ارف المهملة والواو عطف على العين ثم القاف
 عطف على الفتح ارف بعد ياء النسبة نزل في العود بطن في عبد القيس
 فنسب اليها شيخ النجاشي بالاضافة ومحمد بن سنان بفتح السين المهملة
 وتشديد الياء التختانية وبعد الالف ارف قال محمد بن سنان في الياء مشددة
 فليسا متساويين في العدد انتهى وهو خطأ اذ الياء المشددة ما قبل
 اثنين بخلاف المدغم مع اذ التاء في عدد الرسم صادق عليه ارف
 ارف المسمون به ايضا جماعة ارف كثيرة منهم اليماز بفتح اوله منسوب الى يماز
 شيخ عمر بن يوسف والى حصل انه اتفق على الاسم وهو محمد وختلف واختلف
 اسم الاب نطقا مع ايتلاف خط الالف حرف وهو النون حيث كان مكانه
 الراء وعلى هذا فقس غيره من الامثلة ومنها ارف في امثلة الاول محمد بن
 جنين بضم الجيم المهملة ونونين الالف مفتوحة بينهما ياء كتحية ارف كنة
 تابعي يرو عنه ابن عباس وغيره ومحمد بن جبير بالجيم ارف المضموه بعد
 ياء موحدة ارف مفتوحة واخر ارف بعد ياء كنة وهو محمد بن جبير بن عظم
 تابعي مشهور ايضا وفي ذلك ارف في القسم الاول ارف في امثلة الاول
 معوف بن وهصل بضم بيم وتشديد ياء مكسورة كوفي مشهور ومطرف
 بن وهصل بالطاء بدل العين شيخ ارف يرو عنه ابو حفص بفتح الهاء
 ارف بفتح النون وسكون الهاء ومنه ارف في امثلة ايضا محمد بن حسين صاحب ابراهيم

قوله الظ لا ارف
 في بعض النسخ

سعد واخرون عطف على صاحب المسمون باحمد بن الحسين غير صاحب
 ابراهيم وحميد بن الحسين مثله ارف مثل احمد بن الحسين لكن بزر الجيم
 ياء تحتانية وهو شيخ بخار بالوصف يرو عنه عبد الله بن محمد البجلي
 بكسر الموحدة وسكون المشنة التحتية وفتح سين مائلة وراء بعد ياء شيخ
 مشهور في طبقة مالك بن جهم بن مبسر شيخ لعبد الله بن موسى الكوفي الاول
 بالحاء المهملة ارف المفتوحة والفاء ارف كنة وبعد ياء مائلة والثاني
 بالجيم ارف المفتوحة والعين المهملة ارف كنة بعد ياء فاء ثم راء قال
 محمد بن سنان في جعفر زائد على حفص وقال التلميذ لا يصح ان يكون منه لان
 لان عدد الحروف منه لم يكن ثابتة في الجنتين وقال شيخ والوصف انه
 من امثلة القسم الثاني كما صرح به السني ورجح شرح الالفية انه في التحقيق
 ان عدد الحروف في صورة الخط ثابت في الجنتين وان كان غير ثابت باعتبار
 النطق بحقيقة الحروف فكان شيخ رحمه الله نظرا الى التوضيف الناس
 عن الخط كما وقع لكثير منهم فغيره من القسم الاول فامل ومن امثلة الثاني
 ارف القسم الثاني مما يكون الاختلاف بالتغيير مع نقصان بعض الاسماء عن بعض
 في عدد الحروف عبد الله بن زيد جماعة ارف جماعة المسمون به منهم في الصحابة
 صاحب الاذان ارف النضر ارف كينية الاذان في المنام وفي قوله عليه السلام
 فتره في تحصيل الحرام واسم جده ارف صاحب الاذان محمد بن ياء باضافة
 العبد الى ربه ورواد حديث الوصو واسم جده ثعلبة وفي نسخة صحيحة
 عاصم واما ارف صاحب الاذان ورواد حديث الوصو النضر ياء ارف منسوب
 الى النضر وعبد الله بن زيد بزيادة ياء التحتية مفتوحة في اول اسم الاب والزار
 مكسورة ارف في اسم الاب هناك كانت مفتوحة فيما سبق وهم ارف المسمون به
 جماعة منهم في الصحابة الخطمي ارف بفتح الحاء المعجمة وسكون الطاء المهملة
 وبعين نسبة لخطه بطن من الالف صغير والى الكوفة لابن الزبير

كذا ذكره شارح وقال صاحب المسكوة في اسماء رجاله وهو الخطمي اللقاني
الانصارى شهد الحديث وهو ابن سبع عشرة سنة يكنى بالتشديد والتخفيف
ابا موسر وحدثه في الصحيحين اربعة كور في رجالها والقارار اربعة كور في البيا
في غيرهم منسوب الى قارة وهو اسم رجل ابي قبيلة له القارار ذكره حديث
عائشة وقد زعم بعضهم انه القارار هو الخطمي اربعة كور في البيا
وهو في الاكل وهو البكير اربعة كور المستهوبين الكل وفيه نظر ذكر التلميد
ان المص قال في تقرير هذا الحديث من زعم ان القارار هو الخطمي بان القارار
كان صغيرا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فكيف يكون من كور اوجه النظرة
لو كان صغيرا ذكره حديث عائشة في الصحيح وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم
سمعه في الليل وهو يقرأ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد ذكره آية كنت
ان سميتها او كما قال صلى الله عليه وسلم هكذا ذكره بعض من يدعى علم
هذا الفن قد يقال لا منافاة بين كونه صغيرا او هو من كور لا وما ولو قرر
وجه النظر بهذا الكور اولى اذ لا يلزم من ذكره ان لا يكون صغيرا انتهى قلت
الطائر من قال صغيرا انما اراد انه لم يكن بحيث يحضر النبي صلى الله عليه وسلم
وفراجا بان لو كان صغيرا ليعرف بالحيثية لما كان له ذلك على هذا الوجه
وهو انه يقرأ التوراة في الليل انتهى بعض فثبتت المناقاة في الجملة بين
كونه صغيرا وبين كونه من كور او منها اربعة كور امثلة الشاة عبد الله بن يحيى
وهم جماعة وعبد الله بن يحيى بعثم التوراة وفتح الجيم وتشديد الباء تابعي موثق
يرور على كرم الله وجهه وفيه إشارة الى ما ذكرنا من اربعة كور الصورة
الخط فان يحيى بن يزيد على يحيى في الرسم لانه عدد الحروف المسقوطة فانها فيه سواء
او يحصل الاتفاق في الخط والنطق بالنسبة الى الاسمين لكن يحصل الاختلاف
والاستنباه عطف تغيير في بعض النسخ والاستنباه ولا وجه له الا ان يقال
الاختلاف باعتبار النطق والاستنباه باعتبار الخط او الذين فاد للتشويح

فيندفع

فيندفع اعتراض شارح بان الاختلاف جعل فيما سبق احد افراد ما به
المت به فليس ادراخ غير الاستنباه حصر يعطف باو **بالتقديم والتأخير**
اما في الاسمين كلمة اربعة كور وبسبب المقلوب والمخطيب فيه
رافع الارتياب في المقلوب من الاسماء والاف ب وفائفة ضبطه
الاف من من توهم القلب وهذا النوع مما يقع الاستنباه في الذين لا في صورة
الخط وذلك ان يكون اسم هذا الراويين كاسم ابي الفخر خطا ولقبا واسم
الاخر كاسم ابي الاول فينقلب على بعض الال حديث كما انقلب على البخاري
ترجمة مسلم بن الوليد فجعل الوليد بن مسلم كالمولود بن مسلم المسمى
المستهور **او نحو ذلك** كان يقع التقديم والتأخير في الاسم الواحد في بعض حروفه
بالنسبة الى ما يشبه به مثال الاول ان التقديم والتأخير في الاسمين
الاسود بن يزيد ويزيد بن الاسود وهو طافا لاول الاسود بن يزيد النخعي
التابعي والثاني اننا في يزيد بن الاسود الصحابي الخراساني ويزيد بن الاسود
الجرجسي الخضر ومنه امر من هذا القبيل وفيه انه لم يظهر وجه الفصل عنه
حزب يقال ومنه عبد الله بن يزيد وهو الخطمي ويزيد بن عبد الله لم يحضر في الا
ما يتميز به عن غيره ومثال الثاني ان التقديم والتأخير في الاسم الواحد
ايوب بن سيار بفتح سين مائلة وتشديد حمية واخوه راو او ابو
بن سيار بفتح حمية وسين مائلة مخففة الاول مدني مشهور معروف
ليس بقوي اثر في الرواية فحذبه ضعيف والاخر بمجول فحذبه غير مقبول
واسم علم **خاتمة** اربعة كور المثلثية المهمة في الرواية والرواية
خاتمة يختم بها مثل الكتاب بعون الملك الوهاب وقد اشار
الى كثرتها وختصاره على ذكر ضرورياتها بقوله **ومن المهم عند المحققين**
اي النقاد الذين لهم اهمة في معرفة الاسناد **معرفة طبقات الرواة** اي
مرايت مفرقة واصناف مختلفة للرواة باعتبار مراتب متعديدة

وقائمه اربعة النسخ في المعرفة الامن من تدخل المستهين بالثنية
ويحتمل الجمع قال السني واما المتفقين في اسم او كنية او نحو ذلك كما في المتفقين
والمتفقين واما مكان الاطلاق بالرفع عطف على الامن او فائدة امكان
الوقوف على تعيين التأسيس في اضافة المصدر الى معنوه والوقوف
بالرفع عطف على الاطلاق وهو محتمل لكن اختار التفسير والاولا كتنى بقوله
على حقيقة المراد بواو العطف للنفى في العنفة وهو الاتصال وعدمه قال
العلمية يعزى الهم محمولة على السماع او حركلة او منقطعة والطبقة
وهي في اللغة المتناهيان على ما ذكره السني واما في اصطلاحهم اربعة نواحي
وغيرهم فقامت اربعة اهل زمانهم كوا في السن او لوتغريب كما صرح
السني واولا في الحاشية اربعة اهل زمانهم واما المتفقون بالاشتراك في التلافي
وهو غالبا لازم للامتياز في السن بنه عليه السني واما فيكون احدها
سني للآخر وقد يكون السني الواحد في طبقتين باعتبار ان اربعة اهل زمانهم
مختلفين كالمحضرين كاس بن مالك او الانصار ارجاء اليه صلى الله
عليه وسلم وعمره عشرة سنين وحذره وكيفية في اصاغر الصفاية فانه ايا
انما في حيث نبوت صبيته للنبي صلى الله عليه وسلم ارجب في طبقة العشرة
اي المبشرة وغيرهم في اكل الصفاية كاس بن مسعود مثالا فيه للمعروف والمعدود
فيه من حيث صفات السن بعد ان اثنى ايضا مثالا في طبقة في بعدهم اي
غير العشرة في اصاغر الصفاية كاس بن عباس وابن عمر وابن الزبير فمن نظر
الى الصفاية باعتبار الصفة او مطلقا جعل الجميع ارجب في الصفاية
والكبيرة طبقة واحدة كما صنع ابن حبان وغيره فعلى هذا يكون الصفاية ثانيا
باسمهم طبقة اولى والتابعون طبقة ثانية واتباع التابعين طبقة
ثالثة واسمهم جوا وهذا هو المستفاد من قوله صلى الله عليه وسلم خير القوم
قد في ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم الحديث ومن نظر اليهم ان الصفاية

باعتبار قدر زائدة اربعة طبقة وفضيلة زائدة لبعضهم كالسني في الكلام
او في الهجرة او شهود الحاشية عطف على السني القاضية كبد ر
وحد وبيعة الرضوان جعلهم طبقات بحسب ما يقتضيه خبر
في درجات واما ذلك اربعة اهل زمانهم كوا في السن او لوتغريب كما صرح
السني واولا في الحاشية اربعة اهل زمانهم واما المتفقون بالاشتراك في التلافي
وهو غالبا لازم للامتياز في السن بنه عليه السني واما فيكون احدها
سني للآخر وقد يكون السني الواحد في طبقتين باعتبار ان اربعة اهل زمانهم
مختلفين كالمحضرين كاس بن مالك او الانصار ارجاء اليه صلى الله
عليه وسلم وعمره عشرة سنين وحذره وكيفية في اصاغر الصفاية فانه ايا
انما في حيث نبوت صبيته للنبي صلى الله عليه وسلم ارجب في طبقة العشرة
اي المبشرة وغيرهم في اكل الصفاية كاس بن مسعود مثالا فيه للمعروف والمعدود
فيه من حيث صفات السن بعد ان اثنى ايضا مثالا في طبقة في بعدهم اي
غير العشرة في اصاغر الصفاية كاس بن عباس وابن عمر وابن الزبير فمن نظر
الى الصفاية باعتبار الصفة او مطلقا جعل الجميع ارجب في الصفاية
والكبيرة طبقة واحدة كما صنع ابن حبان وغيره فعلى هذا يكون الصفاية ثانيا
باسمهم طبقة اولى والتابعون طبقة ثانية واتباع التابعين طبقة
ثالثة واسمهم جوا وهذا هو المستفاد من قوله صلى الله عليه وسلم خير القوم
قد في ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم الحديث ومن نظر اليهم ان الصفاية

لما جعل بن سعيد اي ايضا حيث جعلهم ثلاث طبقات وكنه اسم
 في كتاب الطبقات وربما يبلغ بهم اربع طبقات وقال الحاكم في علوم الحديث
 هم خمس عشرة طبقة اخرهم من لقي انس بن مالك في اهل البصرة ومن لقي
 عبد الله بن اوفى من اهل الكوفة ومن لقي انس بن مالك بن يزيد من اهل المدينة
 والطبقة الاولى من روى عن العشرة المبشرة بالسماع منهم ولكل منهما
 اي من الناظرين او الناظرين او الاعتبارين وجه اوجه وتوجيه نبه
 ومن المهم ايضا معرفة **وهو اليد ثم دوخا ثم بفتح الواو وكسر الفاء**
 وتشديد التحتية وهو ما قبله فردا في التاريخ اذ حقيقته الاعلام بالوقت
 الذي يضبط به الوقايع والموايد ويعلم منه المعجز الكليل والكليل في انساب
 وما يلحق بذلك من الحوادث والوقايع التي فرادها الولايات كالحلقة
 والتملك ونحوه كالاستيلاء على البلاد والعباد لانهم يجمعون فيها يحصل الامن
 من دعوى المدعى للقاء بعضهم اي من الصيانة والتابعين وهو في نفس
 ليس كذلك اي كما ادعاه وقد ادعى قوم الرواية عن قوم فنظر المحققون
 في التاريخ فظهر انهم زعموا الرواية عنهم بعد وفاتهم وايضا بهن المعرفة
 والمعرفة السابقة يعرف المرسل والمنقطع من المتصل **فمن المهم ايضا معرفة**
بلدانهم بضم اوله جمع بلد او طائفتهم جمع وطن وهو ثم الا ووافاته الامن
 من ترحل الاسمين اذا اتفقا اي لفظا او خطا لكن اختلفا في النسب
 بفتحين وفي نسخة بالنسب ويمكن ان يكون بكسر اوله جمع نسبة ويؤيد
 ما في نسخة بالنسبة اي بنسبتهم الى بلد بهما المختلفين يحصل التمييز بين
 الراويين **ومن المهم ايضا معرفة احوالهم** **تعدى** وهو وما بعد منصوب
 على التمييز اي تزيين **وتجزي** وفي نسخة جرحا بفتح **وجها** بفتح اوله والاختصار
 على الثلاثة لان الراوي اما ان يعرف عدلته او يعرف نفسه بان يكون مشهورا
 بالديانة او مشهورا بالفسق والحيانة او لا يعرف فيه شيء من ذلك

جمع المبدأ ومفتاح
 وهو كالمولد بمعنى وقت الولادة

ان مما ذكره من العدالة والفسق حيث لم يكن مشهورا باحدهما فيكون مجهولا
 الحال **ومن المهم** ذلك انما ذكره من المهمات بعد الاطلاع في الوقوف
 على الحالات ومنها الاطلاع على نفس الجرح **معرفة** **رأب الجرح** اي تم
 التعديل وهذا يعلم ان الجرح مقدم على التعديل كما سيجي التوضيح بذلك
 وانما يحتاج الى معرفتها لانهم انما يحدثن من غير حداثهم قد يكون تشديدا
 اراد ان ينسبون الجرح **الشخص** في نسخة يجر حوز يكون الجرح وفتح الواو
 ويجعلونه مجر حوا ومعيبا بما ان الشيء من عيوب لا يستلزم رد حديثه اي
 حوى الشيخ **الشخص** كلمة بل لا يستلزم رد بعضه او لا يستلزم شيئا
 من رد وهو قد بينا ان ذكرنا معضلا ومبينا اسباب ذلك ان الجرح فيها هي
 اي من الكلام في صدر الكتاب وخصه نأيا ان اسباب في عشرة ارجح المراتب و
 وتقدم شرح معضلا والنسخ ان المعصية من ذكره هنا ذكر الالفاظ الواردة
 في اصطلاحهم على تلك المراتب انما ذكره هناك وفي كلامه تنبيه على ازالة
 هذه الالفاظ بعضها على المراتب وبعضها على الادنى وبعضها
 على ما بينهما على ما بينها فيما سياتي انما هي بحسب اصطلاحهم والافق حيث اللغة
 لا يكون في اكثرها دلالة على ترتيب المراتب **وللجرح مراتب** اربعة اصلية
 وكثير تبعا وتزيعا **اسوأها** اربعها **الوصف** بما دل على الجبالفة
 ولا شك انه يتفاوت باختلاف مراتب الجبالفة ولهذا قال واهصر ذلك
 انما ذكره الاسود **التعبير** **بالعمل** ان الموصوف للفضيل **كالكذب الناس**
 بكسر الهمزة على العمل وبفتحها على الحياية وفي معناه بل شهد من قولهم شهد الناس
 كذا باؤة اقولهم اليه انتهى اي النهاية في الوضع ارجح افتراء الكذب بل هو
 شهد مما قبل وهو ان كذا اقولهم هو ان فلان الراوي كمن الكذب وكذا ذلك
 كمنع الكذب ومعدنه **ثم دجالا** برفع وجوزجه قال محسن الرجال الكذاب
 ولذا سمي دجالا في القاموس دجل البعير طلاه بالرجل

كثير وهو القطار او عم جسمه بالهنا ومنه الرجال المسبح لانه يبح الارض
او من اجل كذب واحد في مجمع وقطع نواحي الارض سيرا او من اجل
انه جسد عظمي وطلي بالذهب لثوبه به بالطل او من الرجال للذهب
لان الكسوة تتبعه او من الرجال كسحاب للسراجل لانه ينحس وجه الارض **او**
وضاع او كذاب بتدبير العين فيهما على صيغة المبالغة لكنها دون فعل
في المرتبة لانها ارفع من الكلمات وان كان فيها نوع مبالغة لكنها ارفع من الفعل
دونها التي قبلها ارفع من مرتبة ما قبلها في المبالغة لكن في دجال نظر فانه ارفع
دجال الخوف حمل عليه مبالغة او على التشبيه البليغ فان لم يكن فوق
التي قبلها فلا اقل ان يكون مثلها **واسهلها** الالفاظ الدالة على الجرح قولهم فلان
على ما في نسخة **لين** بفتح اللام وتشديد التخمينة المكسورة ورجع الضمير في اسهلها
الى الالفاظ بناء على انه يصح حمل قوله لين ومثله على المرتبة ويمكن ان يكون الضمير
عائدا الى مراتب كما هو مقتضى سياق الكلام بان يقال اسهل مراتب ما يقال
فيه لين ارفع لينة في الرواية وليس له قوة في الرواية **وسى الحفظ او فيه**
او في مقال ان مطعن في جعل شي الحفظ في مرتبة طريقه لا يخرج في استكشاف ان
الدارقطني قال اذا قيل لين لم يكن ساقطا ولكنه خرج بشي لا يسقط عن عدم
العدالة ونحو ذلك وبين اسهل الجرح واسهل مراتب لا يجزى ارفع على مراتب
معونة المراتب فقوله لم ارفع من مرتبة او ساقطا او فاحش الغلط او مثل
الحديث اسد في قولهم ضعيف او ليس بقوي او فيه مقال قيل فالمرتبة
الثالثة فلا تتم الكذب او الوضع فلا ساقطا او بالكل او ذاهب او ذاهب
الحديث فلا منزه او منزه في الحديث او تركوه فلا فيه نظر فلا يسكتوا
عنه فلا لا يعتبر به او لا يعتبر بحديثه فلا ليس بثقة او غير ثقة او غير مأمون
ونحو ذلك والمرتبة الرابعة فلا فيه مقال فلا ضعيف او فيه ضعيف او حجة
ضعيف فلا يعرف ويكره يعرف فلا ليس بذاك ادراك القوي وليس للين

وليس القوي

وليس بالقوي وليس بحجة وليس بعمدة وليس بالرفق ولا للمعنف
ما هو وفيه خلف وطعنوا فيه او مطعون فيه وسى الحفظ وليس الحديث
او فيه لين وتكلموا فيه ونحو ذلك وكل من قيل فيه من المراتب الاربعة
بل الخمسة لا يجزى به ولا يستشهد به ولا يكتب حديثه اهمل انتهى وهذا الترتيب
يحتاج الى التمهيد كما لا يخفى على اللبيب **وفيه الملم ايضا معرفة مراتب**
التعدي وارضها بالرفع اي ارفع مراتب الوصف ايضا ارفع كما سبق بما دل على
المبالغة فيه واهرج ذلك التغيير **بافعل كاد في الناس** ارفع ارفعهم
اعتمادا وفي معناه عدل الناس او انت الناس ارفع حفظ وعدالة اولية
المشترج التثبت ارفع التيقظ والاحتياط في الديانة وفي معناه فلا زلازل ارفع
ثم ما ارفع تافه **بصفة** من الصفات الدالة على التقدير بان يكون بعينه
او صفاتين كد متغايرتين فقال الاول **كثقة** ثقة بكسر الميم فيهما
وحذف الواو منها كعدة ودية من الوثوق وهو الاعتماد والكل للمبالغة كرجل
عدل او مجذوف مضاف ارفع وثقة والتكرار للتأكيد **او ثبت ثبت** قال السجدي
سكون الموصوف الثابت القلب والكتاب الحجج واما بالفتح فما ثبت
فيه المحدث سموع مع اسماء المتكلمين له فيه لانه كما حجة عند الشخص لسماعه
وسماع غيره ومن صيغ هذه المرتبة كان مصحف ومثال الثاني قوله **او ثقة حافظ**
او عدل رضا بط او نحو ذلك كثرة ثبت او ملكه والحاصل ان التاكيد الحاصل
بالتكرار فيه زيادة على الكلام الحالي منه وعلى هذا فافاد فيه على مرتبتين مثلا كونه
اعلى منها كقول ابن سعد في سبعة ثقة مأمون ثبت حجة صاحب الحديث
قال السجدي في الرواية ما وقفنا عليه من ذلك على قول ابن عيينة حديث عمرو بن
ديار وكان ثقة ثقة سعة حوات وكان سكت لا تقطع نفسه
انتهى بعض اراؤا التكبير والتاكيد دون الحصر والتخدير **او اقل مراتب**
التعدي بل **اسرع** ارفع وصف اشر **بالزوب** ارفع فويها **بمهل** التخرج

وفي نسخة من الـ **البرج** والطا انه تصويف فانه الكسب بين با صنادها
كسبح بالرفع ارسو سبح ويجوز جوه ارسبح في قولهم فلا يسبح ويروي
حديثه ويعتبر به اي وكهذين وكذا ذلك ارسا ذكر في العباد كسبح وسطح
او صالح او مقارب الحديث بفتح الراء وكسرها او جبه الحديث او صوب
بالنصيف او صدوق ارسا والله تعالى ارسعيه بالاستثناء وبين ذلك ارسو
من الاربع والادني مراتب ارسقبول وكفه لا تحق قيل فالمرتبة الثانية
بل الرابعة قولهم لا بأس به ارسو او صدوق او فامون او خيار
فكل من قيل فيه ارسا مراتب الثلاث الا ارسبح بحديثه ومن قيل فيه الرابعة
والخامسة يكتب حديثه وينظر فيه قال ابن الصلاح لان هذه العباد لا تشع
بسر رطة فينظر بحديثه ويختبر حتى يعرف ضبطه وحكمه انه جعل المصنف
المرتبة الاولى ما ذكر فيه افعول بهم لم ينو صوابا لعل جعلوا المرتبة الاولى
هنا ما افرز بصفة كسفة او ثبت وفي مراتب الحجج ما جعله ثانية
وايضاد في منهم اختلاف فبعضهم جعلوا ما هو في المرتبة الثالثة مرتبة ثانية
وبعضهم عكسوا في المقال الله اعلم بحقيقة الحال وهذه ارسا الاثنية
بعد ذلك وهو قول التريكية في عارف بكسبا بها **حكم** تتعلق به لكن ارسا
ذكر في مراتب الحجج والسعديل ذكرتها ههنا لتكامل الفارقة ارسا التحليل
المستقلة لاصريهما بالاخر فاقول ارسا في المتن **تقبل** بالند كبر والتا ثب
وفي نسخة صحيحة وتقبل التريكية **التريكية من عارف بكسبا بها** ارسا التريكية
في مراتب الحجج والسعديل لامن غير عارف **نصر** بما علم ضمنا واعاده
لينا ط به قوله لتلا يزكي ارسا غير عارف بخرد ما بظلاله ابتداء في غير عارفة
من بيانها واعتبارها بالموحدة وعطفة لنفسه ارسا في الراوي
وكذا الحكم في البرج ولعله سكت عنه لما انه هو الاصل في باب الرواية واز كان
الاصلي في باب الشهادة عكس ذلك **لو** وصلية ارسا لو كانت التريكية صادرة

من مرك **وحد** است ارسا راج الى انه صفة موصوف مخزوف
على الاصح اي بنا على القول الاصح اشارة الى ما يتصل ان الشهادة تقبل
بمرك وحمد لما قاله لها بالتركية في الرواية ويرحل فيه تعديل ارسا العدل
والعبد العدل وقد حشطن في تعديل ارسا في محكي القاض ابو بول عن اكر الفقهاء
من اهل المدينة وغيرهم انه لا تقبل تعديل النفس لاف الرواية ولا في الشهادة ورسا
القاض انه يقبل تريكية ارسا مطلقا في الرواية والشهادة واما تريكية العبد
فقد قال القاض ابو بكر يجب قبولها دون الشهادة لان خبره مقبول وشهادته
غير مقبولة خلافا لمن شرط انها ارسا التريكية لا تقبل الا من اثنين ارسا في كباين
الحا قال ارسا الرواية او للتريكية وهو طاهر عبارة فقدلة بالشهادة اي
بالتركية في الشهادة كما في كلام ابن الصلاح وغيره في الاصح ايضا فان الاصح
انه معدل الشهادة يجب ان يكون اثنين وقال بعضهم يكفي معدل وحمد
وعن نقل عن ابى حنيفة وابى يوسف الاكتفاء بالوجه في التريكية
في الشهادة وكذا في الرواية وانما اكتفوا بالوجه لانه ان كان المرزكي
للراوي فلا من غيره فهو من جملة الاخبار وان كان جهها داخرا قبل
نفسه فهو بمنزلة الحاكم في الحالتين لا يشترط التعدد والفرق بينهما
ان بين ذي الراوي وذي الحكم ارسا التريكية تنزل بتدبير الزار المفتوحة
منزلة الحاكم بالنصب على المصدرية فلا يشترط فيها العدد ارسا يحصلها
عدالة الراوي ولا يحتاج فيها الى حكم وحمد والشهادة تقع في حاله عند
عند الحاكم فافترقا وحاصل الفرق ان تريكية الراوي حكم بركوالة وتريكية
المرزكي ارسا على زكوة فلا بد من العدد في الاخير دون الاول فمثل
تم ارسا الشيخ الى ما اتجه عنده من تخصيص محل الخلاف بما اذا كانت
التريكية مستندة الى النقل فقال ولو قيل يفصل بالتحقيق والتشديد
ان يفرق ويخير بين ما اذا كانت التريكية في الراوي مستندة بغير التوزاد فتحها

حركه الحركي الى اجتهاده والى النقل الى الرواية فمن غيره لكان متجرب
 بضم الميم وتشديد التاء وكسر الجيم استوجها وموجها في نسخة فتحرجا
 بصيغة اسم الفاعل من باب التفعيل في الخارج وتكلف حشر في معناه
 بناء على انها اصله وقال التخرج بالحاء المعجمة وبالجميم رسيدون يعلم بعض
 الوصو الى العلم والطاهر انه تصحيح وفي نسخة تكليف لانه ان التزكية
 وذكر لانها بمنزلة التعديل ان كان التعديل الاول ان القسم الاول وهو المستند
 الى الاجتهاد فلا يشترط العدد ارفيه فضلا لانه يكون بمنزلة الى التكم حيث
 بحكم اجتهاده ولا يه لا ينقله عن احد فلا يحتاج الى عدد وان كان التعديل
 الثاني ان القسم الثاني وهو المستند الى التقليد فيجوز فيه الخلاف انما يكون
 فيما سبق وتبين ان ظاهر الفرق المذكور انه ان الثاني انما كان الاول لا يشترط
 ارفيه لانه اصل النقل ارفيه الرواية يؤيد كلام حشر ان نقل الحديث
 قال السني في السواد كان في الرواية او التزكية لا يشترط فيه ارفيه الزكي
 العدد فكذا ان لا يشترط العدد ما تقع عنه ارفيه بتب عليه في التزكية
 او النقل الخاص وحاصله انه لا يشترط العدد في قبول الخبر فلم يشترط
 في جرح راديه وتعديله بخلاف الشهادة واسد علم وبفهم منه قوله
 وتبين ان قوله لكان متجربا ليس بمرضي عنده بل المرص عنه من الوجه
 يكفي في النقل واسد علم وينبغي ان لا يقبل الجرح ان التخرج
 والتعديل ان يخرج احد وتعديله الامن عند متيقظ اسم فاعل في البقعة
 من باب التفعيل ان من مستحضر ذي بقعة تحمله على التخرى والضبط فيها
 عنه فلا يقبل بصيغة المفعول جرح من افراط في اضافة المصدر
 الى المفعول ولو جعل الضمير في قوله فيه راجعا الى الرواية المذكور ضمت
 وجعل قوله جرح في موضع الظاهر الضمير العائد الى من لكان في اضافة
 المصدر الى الفاعل وهو الاول لسياق الكلام في بقاء وطاعة وقوله بما لا يقتضي

متعلق بافراط المعنى لا يقبل جرح من تعدى جرح راد من يدعي
 انه جرح لا يخرج لا يقتضي ردا ان راد من الرد بحديث الحديث
 كما لا يقبل تزكية من اخذ بالحد الطاطل التزكية ان من غير تيقظ
 وتحفظ والعالم بهذا المنصب العظيم فانزبا لثواب الجسم والمقام الكريم
 قال السني في راي جبل عند موت يحيى بن معين النبي صلى الله عليه وسلم
 واصحابه مجتمعين فقام عزيب اجتماعهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 حيث لا صلى على هذا الرجل فانه كان يذب الكذب عن حديثي ونودي
 بين نفسه هذا الذي كان ينفي الكذب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ثم روي في المنام فقيل له ما فعل الله بك قال خوفي واعطاني
 وحيا في وزوجتي ثمانية حورا وادخلني عليه حرايين وقيل فيه **شعر**
 ذهب العلم بعيب كل محدث **و** بكل مختلف من الاستناد **و**
 وفي بكل اهم في الحديث مشكل **و** يعني به علم اكل بلاد **و**
 استمر هو الذي وقع له انه حين لقنوا لاله الا الله حدث بحديث في كان
 اخو كلامه لاله الا الله دخل الجنة وقبض وجهه حين وصوله الا الله
 ووقع له انه غسل على السرير الذي غسل عليه النبي صلى الله عليه وسلم
 فنهض له ثم هنيهة له وقال الله هير هو ان الله هير في اهل الاستعداد التام
 ان التسبب الكامل في نقد الرجال اخصوصا وقد قال لم يجتمع اثنان
 ارفع لانه متيقظا في علماء هذا ان فقط على توثيق ضعيف ان من
 اشهر ضعفة فانه لم يوجد اثنان اتفقا على توثيق بل وجد ادم يوجد
 اصلا ولا ار ولا اجتماع اثنان كما ذكر على تضعيف ثقة انتهى في حاشية
 التكمية قال المصنف في تقريره بعض يكون سبب ضعفة شينين مختلين
 وكذا عكسه قلت لم يقع المصنف على علم ذلك ولم يفهم المراد من قبل هذا
 من المصنف وانما معناه ان اثنان لم يتفقا في شخص على خلاف الواقع

في الواقع بل لا يتفقان الا على من فيه سائبة مما اتفقا عليه وهو الظاهر
ان معناه لم يتفق اثنان من اهل الجرح والتعديل غالبا على توثيق ضعيف
وعكسه بل ان كان احدهما ضعيفا وثقة الاخر او وثقة احدهما ضعيفا
الاخر وسبب الاختلاف ما قرره المحقق بان يكون سبب ضعف الراوي
شبهين مختلفين عند العلما في صلاحية الضعيف وعدمه فكل
واحد منهما تعلق بسبب فتناء الخلاف فلم يزد التثنية التثنية
لم يصيب في التخيير ولم يفهم اذ مع انه المطابق لما ذكره في المال والمعاد
عبارة انكشيت وحسنك وحسنه فكل الى ذاك الجمل اليسير
وهذا المعنى المناسب لتعليقه بقوله ولهذا كان من ذهب النسا في ان لا يترك
حديث الرجل حتى يجمع الجميع ارا الاكثر على تركه فان التعارض يوجب الاحتياط
وكان النسا في ذهب الى ان العدالة مفقودة على الجرح عند التعارض بناء
على ان الاصل هو العدالة بخلاف الجمهور كما سيجي وبهذا يندفع ما قاله بعض
اعتراضا على التعليل فيه ان ما يتفرع على قول الذهير انما هو هذا لا يترك حديث
الرجل حتى يجمع الجميع على تركه اذ اثنان او يترك حديث الرجل اذا اجمع على تركه اثنان
لا ما ذكره من قوله يجمع الجميع على تركه انتهى وقد ذكرنا في هذا الاطال
تحت ولما كان من ان تضعيف الثقة وتوثيق الضعيف انما هو
في تحقيق سببه والامام وقع الخلاف فيما يتعلق به قال وليجزر المتكلم
ان خبر اهل الجرح والتعديل في هذا القرن ارفق الحديث من التمسك
ان من ان لا عدم تحققة الجرح والتعديل ارا لاحد من الرواة فانه
المتكلم ان عدل بالتشديد ان ينسب راويا الى العدالة بغير تثبت
ان بغير دليل وبرهان وتعليل وبيان فان المتكلم كالمثبت حكمي ليشان
انما قال كالمثبت لانه يترك حكمه على سبب لكنه ان فيه فيجوز عليه ان يدخل
في زمرة من روافد حديثه وهو يظن انه كذب لانه مع العتال فيه

لم يحصل

لم يحصل غلبة الظن على عدالة فيصدق عليه انه ظن كذب وانما هو توهم
انه صدق فلا ينفع في فانه بعض الظن انما هو جرح بالتشديد ان نسب
راويا الى الجرح بغير حرج تفعل في المراتب بخلاف الراوي وهو الشحيح
والظن الغالب او معناه بغير احتراز واحتياط او معناه بغير تحفظ
فانه يقال تحرز نفسه ارجل في زوايا قول محض ما هو بالراء المهمة
والراي المجمع ارا لحد وهو حاصل المعنى لا وحصل المبني اقدم ارا دخل
بجراة على الطعن ارا القوم في مسلم برز يحتمل ان يكون صفة مشبهة
على زنة فصيل وان يكون فعلا ماضيا بكسر الراء او منزه او مقترنه فذلك
اذا في نفس الاحاد باعتبار غلبة الظن ووجه عطف على اقدم او حال
من فاعله ارا علمه وشره وفضله عظيم سواء ارا بعلامة من مودة والميم
بمسير يم الهم الكي اريد به العلامة الى صفة بها مجازا يسبق عليه ارا حال
حيوانه وجماله وعلى اتباعه وذرياته عارة ارا ما يعبر به ابا ارا دائما
بحسب الطاعة النكس وان كان مبررا في الحقيقة عند الله وكذا عند العارفين
بحاله وحسن فعالة والافات ارا الكثرة تدخل في هذا ارا في الباب من
الوترة تارة من الهم والار ارا النفس في السد والغل والغش الكامنة
في الباطن والعرض الفاسد من العداوة والتعصب المذهبي والراء والسمعة
مما يتضمن من تزكية النفس كما هو من هذه كثيرة في المتأخرين وكلام المتقدمين
اير من السلف والخلف الصالحين سلم في هذا غالب ارا مع احتمال غير نادرا
وتارة من المخالفة في العقيدة فانه بعض اهل السنة يطعنون في الروايات
اذا كان افاضيا او خارجيا او غيرهما مع كونه طاهر العدالة نظر الى عدالة
بدعته واما الروايات في النواصب فعلا وهم ما يعتبرون في رواية اهل
السنة بالكلية بل لا يقولون بعدالة اكثر الصحابة فضلا عن غيرهم ولذا
لم يلتفتوا الى حديث الشيخين وغيرهم واما جملة من ينفردوا اهل السنة

بمسير ما

اما في اعتقادهم واما في ارتكاب الكبار على مقتضى مدعيهم وهو
ان ما ذكره من الصلح في الراور تارة يكون مخالفة العقيدة موجودا كثيرا
فقد يما وحدثنا ارجح كلام المتقدمين والمتأخرين وان كان في الحديث
الكثير ولا ينبغي ان لا يجوز اطلاق الجرح بذلك ارجح ما ذكرناه من مخالفة
العقيدة فانه يحتل به الدراية لانه راد باب الرواية ولذا وجه السبغ
والناصب في رجال الشيعين فقد قدمنا تحقيق الحال ارجح المقال
برواية المتبعين ارجح ان كانوا هم اهل الجلالة والصلح ارجح ان يكون العبد
الوجه التي تدخل منها الالة خمسة احدها الهوى والوقوع وهو سرها
وفي توارخ المتأخرين كثيرة والثاني مخالفة في العقائد والثالث
الاختلاف بين المتصوفة واصحاب العلوم الظاهرة فوقع تناقضا
وجب كلام بعضهم في بعض والرابع الكلام بسبب الجهل بمراتب العلوم
والكثرة في المتأخرين كاستفهام بعلوم الاولين وفيها الحق كالحج
والهندسة والطب وفيها الباطل كالطبيعات وكثير من الالهيات
واحكام النجوم والخمس الاخذ بالزم مع عدم الورع وقد عذر عبد الله
في كتاب العلم بابا للافراد والمتعاصرين بعضهم في بعض وراى ان الاله
العلم لا يقبل جرحهم الا ببيان واضح **والجرح** بفتح الجيم بمعنى التجريح
مقدم على التعديل ارجح عند القارض والا فالاصل ان يكون الراور
عدلا تحسنا للظن بالمسلم واطلق ذلك ان التقديم المعتمد بوقت
التعارض جماعة ارجح الاصوليين لان مع الجرح زيادة علم لم يطلع
عليه المعدل لان الجرح مصدق للمعدل فيما اخبر به عن ظاهر الحال
وهو يخبر عن باطن حقيق عن الاخر نعم ان عيب سببا نقاه المعدل
فلا يعتبر فانها مستعارضا ولكن حكمة ارجح تقدم الجرح على التعديل
ثابت عند المحققين على وجه التفصيل وهو انه **ان صدر** ارجح **مبين**

ارفسرا **من عارف** **بمسبابه** ارجح لان كان غير مفسر لم يقدح في ثبوت
عدالة ارجح ان كان يقدح فيمن لم يعرف حاله في كلامه وانما لم يقدح في غير بيان
في ثابت العدالة لان النكس يختلف في الجرح وما لا يجرح بناء على امر
اعتقده جرحا والحال انه ليس بجرح في نفس الاخر فلا به في بيان سببه
وان صدر ارجح في غير عارف بالاسباب لم يعتبر ارجح به ان بالاجماع
من غير تفسير ايضا ارجح كالم يعتبر من العارف بها بل هذا بالادنى كمالا يخفى
فان خلا الجرح عن التعديل وفي نسخة صحيحة غير تعديل **قبل الجرح** فيه
محملا غير مبين السبب بان يقول من ذكره ليس بالعمود وكونها اذا صدر
من عارف اجترأ من غيره **على المختار** لانه اذا لم يكن فيه ارجح الراور تعديل
ارجح تعديل به كان وفي نسخة كان وفي نسخة فهو كان في جرح الجواهر والاظهر
ان يقال في خبر الجلالة او كان مجهولا واعمال قول الجرح ارجح اعتبارا جرح ارجح
من اعماله ارجح انه لم يخلف ما تقدم من اعماله او في اعماله في حق ثابت
العدالة لا يسوق من العود وقال ابن الصلاح في مثل هذا الى التوقف فيكون
متوقفا في هذا ايضا والمثل زائد لما زيد في امثاله فيكون كثر ارجح غير
المختار **فصل** ارجح البحث في تنوع من جنس هذا الباب معضول عما
قبله لمقايسة ما بينه وبينه او لطول الفصل عن ذكر الماهم وهو الاظهر والا
فما بعد عطف على ما قبله متنا وشرحا كما اشار اليه بقوله **في الماهم**
في هذا الفن **معرفة كنى المسلمين** بضم الكاف وفتح النون جمع كنية وكنى
ما صدرت باب واحد والمسلمين بفتح الميم بفتح الميم الممددة فمن ارجح جمل
في تهتم باسمه وله كنية لا يوفى الوصفة اخرى لمن ان ياتي ان المستبر
في بعض الروايات ملكي بصيغة اسم المفعول ان يكتسب لثلا يظن انه ارجح
مطلبة لكون موقفا من الماهم قبل ومثاله حديث رواه الحاكم في رواية ابو يوسف
عن ابيه عن ابي موسى بن ابي عابشة عن عبد الله بن كرادع عن ابي الوليد

بن يوسف بن خنيس فرقا بين عبد الله بن ابي صالح اخي سميل وبين عباد
 بن ابي صالح فجعلوا بينهما اثنين وقال الخليل في الموضع وعبد الله بن ابي صالح
 كان يلقب عباد اذ ليس عباد باخ له اتفق على احمد بن حنبل وغيره ثم
 الاقارب بالمعنى الا انهم ينقسم الى ما يجوز ذكره في الرواية وغيره سواد عرف
 بغيره ام لا وهو لا يكرهه صاحبه كابي تراب لقب على بن ابي طالب
 لقبه به النبي صلى الله عليه وسلم على سبيل الملاطفة لما خرج من عنده فاطمة عصباء
 ورقد في موضع على التراب فقال له ثم ابا تراب وما كان له ان يراه تعارفة
 اسم حب اليه منه مع انه في القاب ابو الحسن وابو الحسنين والي لا يجوز ذكره
 ان كان مع وفا بغيره ويجوز ان لم يعرف بغيره للقدرة وبغير الحاجة
 كالاعمش والاعمى وكما ونة بن عبد الكريم احد الكبار الحديث قيل له
 الضال لانه ضل في طريق مكة ثم الاقارب ايضا قد يعرف بسبب التلقب
 بما وقد لا يعرف **ومعرفة من وافقت كنية** وهو ما صدر بالاب وكونه
اسم ابيه كابي اسحق ابراهيم بن اسحق المحدث بفتح الراء قال المصنف المحدث
 نسبة الى مدينة ما والمدينة نسبة الى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولم يند في هذا الا على بن المحدث فانه والى في اهل المدينة نقله التلمذة
 هذا اتباع التابعين بالجرم من ابي اسحق ويجوز الرفع والنصب فيه كما هو ط
 ومن لم يور في امثاله وقائمة معرفة ان معرفة الموافق المذكور ومعرفة هذا
 النوع المستور في الخلط على نسبة الحديث والرواية الى ابيه ان ابي الرادر
 فقال ان من نسب اخبرنا ابن اسحق فنسب بصيغة المجهول ان نسب الجاهل
 بمعرفة الناسب العالم بمعرفة ان التصحيح الاظهر التحريف وان اردت
 القول بام الصواب ان ان يقال اخبرنا ابو اسحق وقاشر الحسن بن العلقم
 والى **والحال ان كلا منهما صواب ولا تحريف في الانتساب او بالعكس**
 كما سمى بن ابي اسحق وقائمة الاخر في العلق والتبديل وكأنه ذكر التقليل

بشاره العكس يعني بفتح السين المهملة وكسر الموحدة بعد ما تحفته فعين
 مهملة منسوب الى قبيلة من اليمن سكنوا الكوفة **ادوافقت كنيته زوجة**
 كابي ابوب الانصار وادام ابوب صحابيا مشهورا **قانه في التحريف والتبديل**
ادوافق اسم شيخه اسم ابيه ان الرادر كابي ربيع بن انس عن انس هكذا
 ياتي في الروايات فيظن ان الرادر انه يدور عن ابيه كما وقع في الصحيح عن عامر
 بن سعد عن سعد بن ابي مالك ابي وقاص وهو ارسجد ابوه ان ابوه عامر
 وليس ان ولكن او الحال انه ليس ان شيخ الربيع بالوضع على انه بدل
 او عطف بياض والد لا خبر ليس بل ابوه ان انس المذكور بغير بفتح موحدة
 وسكون كاف منسوب الى بكر بن وائل وشيخه انصار وهو شيخه ان بن مالك
 الانصار المشهور ان يانه قادم رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس الربيع المذكور
 ثم اولاده ان من اولاد انس المشهور ومنه ما يظنه الجاهل بمعرفة الرجال انهما
 بن انس صاحب المذهب هو ابن انس بن مالك وليس كذلك **ومعرفة**
من نسب الى غير ابيه ان اجنبي لسبب **كالمقداد بكسر الميم بن الاسود** **الاسود**
 ان ابن عبد بن عترة الرهر ان التميمي لكوفة وفي نسخة لانه بنيناة تغفل
 مصنوع من الابن قال الحسن وكذا ما راج لانه كان المقداد ولد زوجة
 الاسود انتهى وفيه ان مثله يقال له الربيب واما التميمي انما يستعمل
 في الولد الاجنبي يجعل ابنا له كما وقع له صلى الله عليه وسلم بالنسبة الى زيد
 والقضية مشهورة والابيات في القصة مسطورة وانما هو ان المقداد بن الاسود
 في الحقيقة المقداد بن عمرو ان ابن ثعلبة الكندي في اهل اليمن قال المصنف
 وقد نسب عمرو الى كندة وليس منها وانما هو من اهل كندة فنسب اليه
 فانفق له ما اتفق لولده نقله التلمذة **ادنسب الى امه** كابي علي بن عيسى
 وفتح لام وتشديد حية وهو ان ابن علي بن اسمعيل بن ابراهيم بن عيسى
 بكسر اوله وسكون الثاني وفتح المهملة حمدا لثقات ذكره على سبيل الاستطراد

قال حدثني ابي علي بن الحسين بن علي عن ابيه عن جده عن علي بن ابي ربيعة عن
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس الخبز كالمعينة وهذا يظهر
بظلال قول محسن بن ابي لم يظهر معناه او انصف وادانته بالنسبة الى معناه
وقد يتفق الاسم اسم الراوي واسم الاب ابيه مع الاسم اسم الجده
كما في نسخة صحيحة واسم الاب ابيه كما في نسخة صحيحة ان الجده والجد ان
يتفق اسمه مع اسم جده ويتفق اسم ابيه مع اسم جده فضا عدا اي فقد يكون
الاتفاق زائدا على ذلك مثال ما قبله كابي اليمس الكندر بكسر الكاف وسكون النون
وهو زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن فكان النسب تقديم المثال
على قوله فضا عدا **اد** اتفق اسم الراوي واسم شبيهه وشيخه **فضا عدا**
كعمر بن عمر بن الاور يعرف بالقصير والثاني البور جاء العطار في بعض اوله
والثالث ابن حصين بضم الحاء المائلة الاولى وفتح الثانية مصفوا الصفي
وكسيما عن سليمان عن سليمان الاول ابن لعنه بن ايوب الطبراني والثاني
ابن لعنه الواسطي والثالث ابن عبد الرحمن المدني بضم الدال وفتح الهميم
وكسره ارسام المعروف بابن بنت سرجيل بضم السين المعجمة وفتح
الراء وسكون الحاء المائلة بعد ما موصلة مكسورة فتحية ساكنة وقد يقع ذلك
ان التوافق المعلوم من اتفق او ما ذكر من الموافقة للراوي وشيخه مع اسمهما
جميعا او يقع اتفاق اسمه واسم ابيه وجده وقال محسن بن ابي قد يقع اتفاق
الاسم اسم الجده واسم الاب اسم ابيه الجده ثم قال وكان الصواب ايراد ذلك
مقدما على قوله او اسم الراوي انتهى وهو مخطى في نسخة فان المثال الثاني
شامل للصورة غير مختص بما ذكر كابي العلما بفتح الميم المائلة الهمداني قال المص
هو بالتحريك والميم والذال المعجمة نسبة الى البلدة وبكونها واهمال الدال
نسبة الى القبيلة ومن اوله ما في الكتاب نقله تلميذه العطار ابن بايع
العطر والطيب او صاغه مشهور بالرواية عن ابي علي الاصفهاني تقدم ضبط

الحداد اذ صاغ الحد يد وكل منهما ارمي الراوي والشيخ اسمه الحسن
بن لعنه بن الحسن بن لعنه فانه كان الكنية فانه جده ابا العسل
والاخر ابو علي والنسبة الى البلدة او الاصفهاني والحمد لله والصناعة
لكون جدهما حداد والاخر عطار او صنف فيه ارمي النوع ابو الحسن بن
بابا جده طافلا ارمي ارمي او مجله اجمعا لا مثله في النوع **و** معرفة
من اتفق شيخه والراوي ارمي اسم الراوي **عنه** ارمي عن اتفق والراوي
ففيه مسألة لا تحق وهو نوع لطيف لم يتعرض له ابن الصلاح اذ كان
ينبغي له ان يتعرض له وكانه للطفه حتى عليه وما التفت اليه وقاسم رقع البني
بفتح اللام ارمي الخلط والاشتباه عن يظن ان فيه تكرارا بفتح اوله وانتلا با
فاذا قال مثلا عن تلميذ مسلم عن البخاري عن مسلم فيظن فيه التكرار بان
يكون المراد من المسلمين وجده او الانتقال باعتبار ان التلميذ كيف يكون
شيخي فمن امثلة ارمي امثلة في النوع البخاري عن مسلم وروى عنه ارمي
ابن البخاري عن مسلم في شيخ البخاري عن مسلم بن ابراهيم بن ابي بكر النخعي
ثم رابعه الف ثم دال هائلة ثم تحتية ساكنة فسين هائلة فيا النسبة
البصري بفتح الموحدة وكسرها والراوي عنه ارمي البخاري عن مسلم بن الحجاج
بفتح اوله وتشديد الجيم الاولى القسري بالتصغير نسبة لقسري وهو
ابو قبيلة صاحب الصحيح ارمي المشهور وهو جد الصحيح بن ارمي جملته الصحيح
الست وكذا وقع ذلك ارمي مثل ذلك من اشراك الاسمين المختصين
بالمسلمين وختلاف الجسامين لعنه بن حميد بالتصغير حد المخرجين القو
اير كما وقع للبصري عن ارمي بن حميد عن مسلم بن ابراهيم وروى عنه
اي عن ابن حميد عن مسلم بن الحجاج في صحيحة حديثا بهذه الترجمة بعينها كحدثنا
عنه بن حميد عن مسلم ومنها ارمي من امثلة يحيى بن ابي كير وروى عنه هم وروى
عنه هم ارمي ارمي متغايرون في شيخي هشام بن عروة وهو من اقرانه ارمي طبقة

والرادر عنه هتم بن ابي عبد الله الرستوان بفتح الراء وسكون السين
 وفتح القوقية ثم واو بعد الف محدود وباء النسبة ومنها ابن جرجان باجيم مصغرا
 الاظهر ان يقول وكذا وقع لابن جرجان زور عن هتم وور عنه هتم فالاسم
 اربعة ابن عروة والادنى اربعة ابن يوسف الصنعاني بفتح الصاد المهملة
 وسكون النون الادنى فحين حاملة ومنها الحكم بفتح الحاء ابن عيسى زور عن ابن جرجان
 وفي نسخة وور عنه ابن ابي لبلى فالاسم على عبد الرحمن والادنى محمد بن عبد الرحمن
 المذكور الموصوف بالاسم في امثلة ارامثلة هذا النوع كثيرة وفيما ذكرناه
 كفاية ومن الماه في هذا الفن **معرفة الاسماء والمجردة** ارمز الكنى واللقاب
 اظم من ان يكون اصحابها ثقات او ضعاف مذكورة في كتاب دون كتاب
 وهذا النوع اعراض التلميح بقوله ان كان المراد بالجمردة التي لا تقيد يكون اسم
 ثقات او ضعفاء او رجال كتاب مخصوص فلا يظهر معزولة منهم من مجموع
 بغير قيد انتهر لكن لا يخفى ان الرفع انما يتم لو ثبت ان جميع الائمة مختصين بجملة
 له كنية او لقب او بمن لم يشتهر باحد هاد الطائفة مجموع الجمع واعم واسد علم
 وقد جعلوا الاسماء المجردة كلها جماعة من الائمة ارمز علماء الرجال لكن باختلاف
 في مجموعهم فمنهم من يكون غير قيد ارمز ثقات او ضعفاء كابن سعد في الطبقات
 وابن ابي حنيفة بفتح الحاء المجمع وسكون التحتية وفتح المثناة والبخاري في تاريخه
 ابن تيمية ابن سعد والبخاري وابن ابي حاتم في الجرح والسعيير اسم كتاب له فانهم
 ذكروا الاسماء كلها في تصانيفهم من غير تفرقة بين ثقتهم وضعفهم ومنهم من
 من الائمة التي جمع الاسماء المجردة من افراد الثقات ارمز بالتصنيف لانهم المكف
 وهم الاصل في الوجود كالسجى بكسر الميم وسكون الجيم وابن جبان بكسر الميم
 وتشديد الموحدة وابن سبأ بكسر الهاء ومنهم من افراد المجردة لا يسمون اصل
 وضبطهم انهم وموقفهم اهم كابن عذر وابن جبان ايضا ومنهم من يقيد بكتاب مخصوص
 ارمز كاسماء رجال ذلك الكتاب كرجال البخاري لابن نصر الكلاباذي بفتح الكاف اوله ورجال

مسلم

مسلم لابن بكر بن مجوية بفتح الميم وسكون النون ثم جيم مضمومة بعد ها واو سكون
 فتحنية فتاء تانيث مفتوحة ورجالها ارمز رجال الشيباني مفتاحا ارجيف
 لابن الفضل بن طاهر ورجال ابن داود لابن علي الجبالي بفتح الجيم وتشديد التحتية
 بعد ها الف وثوز وباء النسبة وكذا رجال الترمذي والسبأ في الجماعة في المغاربة
 قال التلميح من هذه الجماعة الحافظ ابو محمد الدورقي له لكل منهما كتاب من دون انهم
 وكذا رجال مشكوة المصابيح لمصنفه ورجال السنة الصبيعيين لم يبدل مما بعده
 وابي داود الترمذي والسبأ في واربين باجة لعبد العزيز المقدسي بفتح الميم وسكون
 القاف وكسر الدال في كتاب الكمال وفي نسخة في كتابه الكمال ارمز بالسبأ في الكمال في موفه
 الرجال ثم هذه ارمز حفصه مخدفة الزوائد ارمز في نسبة الى حفصه بكسر الميم وتشديد زاي
 بلديا ثم في تهذيب الكمال اسم كتابه وقد حفصه ارمز زيادة على تلخيصه وزودت
 عليه شيئا كثيرة ارمز في الامور المهمة المتعلقة بصنيط الاسماء وموفه الرجال
 وسميته تهذيب التهذيب وجاء ارمز في كمال اقتصاره مع ما اشتمل عليه من الزيادات
 قدر ثلث الاصل ارمز الاصل الاول هو الطاولا اصل الثاني وهو بعيد لانه ارمز
 زاد عليه فلا يظهر وجه نقصانه عنه بهذا المقدار ومن الماه في معرفة الاسماء **المجردة**
 قال التلميح وهو التي لم يات ارمز في شئ من شئ منها غير فيها وقد صنف فيها
 ارمز مخصوصها والا فالفاظ ان الجوامع المتقدمة ثمانية لاسماء المجردة الحافظ ابو بكر
 احمد بن يارو في البرديجي بفتح الموحدة وسكون راو وكسر الدال وسكون التحتية فيجيب في نسبة
 فذكر شيئا اربعة كما في نسخة تعقبها ارمز في النقاد عليه ارمز على الحافظ
 المذكور او تصنيفه المسطور بعضها في بعض الاشياء في ذلك ارمز في جملته قوله صفير
 صفير ابن سنان بكسر الدال احد الضعفاء خبر متبادر مقدم وهو يصح الصاد المهملة
 وقد تبدل سينها مهملة وسكون الغين المجمع بعد ارمز دال مهملة ثم ياء كياء النسبة
 وهو اسم علم بلفظ النسب ارمز اصله صفير وليس هو فردا شخصيا وحدا
 بل هو نوع من انواع العلم تحت افراد فاطلاق الضعف عليه غير صحيح

ولما تعقبوا عليه وقال ابن الصلاح ان الحاكم فيه على ظاهر الخطا والانتقاص
فانه حصر في باب واسم سديد الانتشار في الجرح والتعديل لابن ابي حاتم صفير
الكوفي وثقة ثبت المثلثة ان زكاة ابن معين بعث اليهم احد الائمة المتقادين
وفرق بالتشديد والتحقيق ان ميز يمينه ابن معين صفير هذا وبين الزرقلة
ان المذكور في المتن فضعفه ارحم عليه بالضعف قال التلمية يعمر ابن ابي حاتم
اسم الطائفة الضمير اجماعا الى ابن معين على طبق فرق فتا من فانه ثمة معين
وفي تاريخ العقيلي بالتصغير صفير بن عبد الله بن ربيعة فتادة وقال العقيلي
حديثه غير محفوظ انتهى واظنه ان صفير ابن عبد الله هو المذكور ابن حاتم يعمر
ووثقة قال التلمية يعمر الصفير الكوفي انتهى هو ط لا ما قبله هو صفير بن
سنان فتعين الكوفي وتبين انه مختلف في ضعفه لكن تعقبه الشيخ
بقوله واما كونه العقيلي ذكره ان صفير الكوفي في الضعفاء ارجح نوبين
ابن معين وتقدموا ابن ابي حاتم فانما هو ان ضعفه في العقيلي
لحديث الزرقلة ذكره العقيلي هذه دلت الافة ارافة الضعفاء وعلته
وسببه منه ان صفير بن بل هو الافة من الراوية ان صفير يعمر
بالراوية غيبة بفتح مائلة وسكون نون وفتح موحدة ابن عبد الرحمن بالله علم
ان حقيقة الاقوياء والضعفاء ومن ذلك ان روى ذلك صفير بالهمزة
والنون بوزن جعفر هو مولى ربيع بكسر زار وسكون نون فموصلة الجذافي
بضم الجيم له ان صفير صحبة ورواية ارجح النبي صلى الله عليه وسلم
وجمع بينهما لانه لا يلزم في الصحبة الرواية والمصاهرة ان يكون بصيغة الجمول
منه وادخلفا ان يسمى باسم الكنية ابا عبد الله وهو اسم فرد بالوصف لم يتسم بفتح
حرف المضارعة وتشديد الجيم وفي نسخة بتد التاء وكسر السين ان لم يتصف
به غيره فيما نعلم ان الله علم بالا لغيره لكن ذكر ابو موسى في الزيل ارف كتابه
المسمى بالزيل على موقعة الصلابة لابن مسدة بفتح ميم وسكون نون سند روى نسخة

وسند روى ابو الكود وروى ان ابو موسى له ان سند حديثه وتعقب
بالبناء الجمول ارا عترض عليه ذلك ارف المذكور بانه ابن ابي سند هذا
هو المذكور كره ابن مسدة وقد ذكر الحديث المذكور ان المذكور واه ابو موسى محمد بن الربيع
بفتح الراء وكسر الموحدة الجيز بكسر الجيم وسكون التمنية بعد ما ان منسوب الى جيزة
موضع معروف بمصر في تاريخ الصحابة الذين نزلوا مصر في ترجمة سند مولى ربيع
وقد حوت ان بيت ذلك في كتاب في الصحابة ارف موفهم وكذا موقعة **الكني**
المجدة والحفدة كاي العبيد بن بالتصغير والتثنية واسم موقعة بن سيرة
بضم المائلة وفتح الموحدة والراء **واللقاب** مثل الضعيف لقب به
عبد الله بن محمد لانه كان ضعيفا في حسيه ومثل القور لقب به الحسن
بن يزيد لقب به كلقوته على العبادة والطواف حرق قتل انه بكى
حرق عني وصلى حرق حارب وطاف حرق فقد كان يطوف كل يوم سبعين
دوره السني وروى اي الالقاب تارة تكون بلفظ الاسم كالتف النقة
واسمها وكسيفة بمائلة وخاء كدينة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم
لقبه بذلك لانه ما حمل في بعض الغزوات من سيف وترس وغيرهما مما يجز
رفقة عن حمله واسم مهران وتارة بلفظ الكنية وانما يقع بلفظ الكنية كالتف
اللقب في المعز من اجل الرفعة او الصفة كاي بطن وابي تراب وتقع الالقاب
حرة بسببه الى غاية اي افة كالا عمنش من العمنش وهو ضعف البصر في العين
مع سبلان الدمع في الكراواتها وكالا عرج والاعشى او حوفة كالبرار والطار
او صناعة كالحياط والصباغ وفيه ان كل من الاسم والكنية واللقب في اسم الاخر
وتقدم جوابه فتد بروته كذا **وقد امكنه** **الان** **ب** وهو تارة تقع **اللقب**
جمع قبيلة وهم بنو اب واحد وهو في نسخة وفيه اي الانساب وفي نسخة
وهي اي الانساب الى القبائل المتقدمة بين الكرو وفي بعض النسخ الكري اي كرو
الى الاكثر بالنسبة الى المتأخرين قال المص لان المتقدمين كانوا يعنون بحفظ

ان بهم ولا يكتون المدة والقوى غالبا بخلاف المتأخرين نقله التلميد
وتارة الى الاوطان جمع وطن وهو محل الانس من بلدة او صنفه او سكة
 ولا فرق بين نسب الى محل بين ان يكون اصلها منه او نازلا فيه بل ومجاورة له
 ولذا لم يقد النسبة بحسب الانتقال ولا حد للامانة المسوغة للنسبة
 بمن وان ضبط ابن المبارك بربع سنين فقد توقف فيه ابن كثير وهذا
 اي الانتساب الى الاوطان لخصوص التمييز بين الاقوام اكثر بالنسبة الى المنتمين
 وحسن الفهم مما يقتضيه حفاظ الحديث في تصرفاتهم ومصنفاتهم فانه يتعين
 به الحمل وتبيين به المحل ويظهر الراوي المحدث ويعلم منه التفرقة بين الراويين
 وغير ذلك من مظان الطبقات وتواريخ البلدان ومعرفة الانتساب وفيها
 تصانيف كثيرة وقد كانت العرب تنسب الى قبائلها غالبا فيقال القريشي
 البكر فلما جاء الاسلام وغلب عليهم سكنى القرى والحدائق وضاع كثير
 من انسابهم فلم يبق لهم غير الانتساب الى البلدان ان نسبوا اليها ثم منهم
 من كان نقله من بلد فاريد الانتساب اليها فيقال المصري والمصري والاحسن
 ان يقال ثم المسمى لماعات الترتيب ومن كان من القرية من قرى بلد
 يجوز ان ينسب الى القرية فقط او الى بلدة تلك القرية او الى ناحيتها او الى اقليمها
 وله الجمع فيبدأ بالاعم وهو الاستسليم ثم الناحية ثم البلدة ثم قرية فيقال المصري
 الصعيدى المناوى الحصى فالحصى قرية والمنية بلدة والصعيد ناحية
 البلدة المنية ويجوز العكس المقصود التوفيق والتمييز وهو حاصل وكذا في النسب
 الى القبائل يبدأ بالاعم ثم بالخصص الخاص ليحصل بالثاني فاشرك لم تكن لازمة
 من الاول فيقال القريشي ثم الهاشمي دون العكس لعدم الفارقة في الاستلزام
 الهاشمي القريشي فان قيل فكيف ينبغي ان لا يذكر الا اعم بل يقتصر على الاخص فالجواب
 انه قد يخفى على الناس كون الهاشمي قريشيا كما قاله شارح وهو منقوض بعدم
 جواز العكس فالصواب في الجواب ان يقال يستفاد من الاعم معنى عام

ثم ذكر الاخص يفيد زيادة فائدة لم تكن مستفادة من الاعم على وجه الجمل
 والتبيين الذي اوضح في النفس وليس كذلك ذكر الاعم بعد ذكر الاخص الا
 بالنسبة الى الجاهل بقضية الاعمية والاختصاص ولا عبرة به عند اهل العلم نعم فظهر
 هذا الخفاء في البطن الحنفى كالا شمس من الانصارى ومع هذا ثم قد يقتضون
 على العموم وقد يقتضون على الخى ص هو قليل والنسبة الى الوطن اعم من ان يكون
 بصيغة التذكير في النسخ الصحيحة بناء على ان النسبة مصدر يستور فيه المذكر
 والمؤنث او بناء على الانتساب ولا يبعد ان يكون الضمير راجعا الى الوطن
بلاد اجمع بلدة او ضياعا بكسر الضاد جمع ضيعة بفتحها وهو المزرعة او سكا
 بكسر السين المهملة وفتح الكاف جمع سكة وهو المحلة والطريق لكنه اوسع
 من الزقاق وكان الاول ذكر هذه الاشياء بصيغة الافراد كمنسبة الوطن
 ولماعات قوله **او مجاورة** وهو كما قبلها منصوبة على التمييز ويمكن ان يكون خبر يكون
 بتقدير مضاف الى نسبة بلاده لكن يشك ان المجاورة مقابلة للوطن اللهم الا ان
 يراى به المعنى اللغوي والظاهر ان المصنوعات تميز في الاوطان اي تقع الانتساب
 تارة الى الاوطان من جهة توطن البلاد او الضياع والسكك او من جهة المجاورة
 في جميعها لكن جعل الكلام يخرج السج في المرام وانما جمع الاوطان لارادة الانواع
 ومقابلة للجمع بالجمع والافلا ينسب احد الى الاوطان الا نادرا وكذا قوله **وتقع** اي
 تارة **الى الصنائع** والصناعة بالفتح اخص من الحرفة لانه الصناعة لا بد من المباشرة
 فيها بخلاف الحرفة كذا قيل اما بالكسر فهو مجاز الاصطلاح الناشئة عن الصناعة
 المعنوية من العلوم العقلية والنقلية كالحياطة ارباشة نجياط **والوف** بكسر
 ففتح جمع حرفه **كالبراز** ارباع البر من غير مباشرة في تحصيل وجوده من القول
 والشئ **وتقع فيها** ارباع الانتساب المنسوب الى القبائل والاطان والصنائع
 ارباع النسبة الى هذه الاشياء وفي نسخة وتقع فيها ارباع الانتساب كذا كور **الاتفاق**
 ارباعا كالتقليد والقرى **والاستنباه** ارباعا فان ارباعا بضم القاف وفتح الراء

نسبة الى قريش والاخر بفتح فكوز نسبة الى موضع في بلاد ما وراء النهر
وهذا الوقوع كثير في الصباغ والحرف كالصباغ والصباغ فالاول بالوجه
والثاني بالتحية والبنار في اخوة زاي والجمال والجمال بالجيم والحياء
كالاسماء اركان كوقوعها في الاسماء على ما تقدم هذا ما ظهر في المرام في صل
الكلام وقال شارح بناء على ان اصله بلفظ فيه كما في نسخة عندنا اي
ينفع للرايين والكر استنباهم في النسب كما يقع الاسماء وذلك كالنسب في
بفتح النون والسين وبعد الالف حمزة نسبة لمدينة بخرسان يقال لها
ن و هم جماعة منهم صاحب السنن انتهى وبعده من المعبر لا يخفى **وقد يقع**
الانساب اسارة الامم فخير يقع اليها فتعني التانيث فما في بعض النسخ
المصححة بالتذكير فاما سهو وغفلة واما بناء على ان المتن والشرح لمصنف
وحدوث تعلم ان هذا محال لظهور الية ولا مما يوجب بفتح عليه **الف باب**
ار قد يقع اللقب بصيغة النسبة كخالد بن مخلد بفتح ميم وسكون مع القطوان
بفتح القاف والطاء المائلة كاذ كوفيا ويلقب بالقطوان وهو فعولان بالتحريك
صفة من القطوان وهو مقاربة لخطوط مع النث ط كذا ذكره محسن وهو غير
صحيح لان مقتضى الفعل ان كوز النون زائرا ومقتضى الفعل كونها اصلية
فاختلف ما واما في حكاية منسوب الى بلدة وهو على تقدير صحة غير مناسب للمقام
اللام الا ان يقال انه كاذ كوفيا وكان ينسب الى غير بلد او الى بلدة مرموم وكان
يفضبه منها ارم من تلك النسبة وذكر في المعنى نقل عن مقدمة الفسلفة انه
لم يرد منسوب فيه ورايت في غير المستب له بواو وفتح الطاء خالد بن مخلد
القطوان شيخ البخاري ومحمد بن ابي الحسن القطوان شيخ لابن عفره وكذا عثمان
بن عمر القطوان وهذا منسوب الى قطوان من قرقر سمعته والله اعلم في القاموس
قطا نقل منيه والما سرقارب في مسية وهو قطوان ويحرك وهو موضع
والطويل الرجلين المتقارب الخطوط وقطوان محركة موضع بالكوفة منه

الأكسية

الأكسية انتهى وقال محسن نسبة بقطوان بفتح موضع بالكوفة انتهى
فالوجه ما بيناه والله اعلم ومن المهم ايضا **معرفة اسباب ذلك** ارم ما ذكرنا في الاكسية
يعني اسباب انساب الانساب كالفصل اسم فاعل من فعل والضعيف ضد القدر
كما تقدم ذكره وتبين وجهها وكصا عفة وهو ابو يحيى احمد شيوخ البخاري
لقب بذلك لشدته حفظه والنسب بكسر فتحة نسبة ارم اسباب بالنسب اليها
على خلاف ظاهرها محمد بن سنان العوفي بفتح العين والواو بالقاف باهلي نزل
في العوفة بطن من عبد القيس فنسب اليها وكاب مسعود عفة بن عمر والاضمار
البدر لم يشهد به راف في قول الاكسية بن بزر بها وسكنها فنسب اليها **ومعرفة المولى**
ار ومن المهم معرفة المولى من العلماء والرواة وهو جمع المولى وهو علم من ان يكون
من ولاد العتاقة والمعاقرة والاسلام ويطلق المولى على معاز غير مرادة وهنا
يطلق على كل من طرفيه ولذا بينه بقوله **في الاسفل** كالمعتق بالكسر والحق لفي بفتح
والاسفل كالمعتق بالفتح والحق لفي بالكسر **بالرقا** ارم سبب الرق الذي
نثا منه الاعتقاد وفيه الرقا انما ينسب الى الاسفل والمكلا الى الاعلى
فكان الاول كان يقول بالاعتقاد لبشمل الاسفل والاعلى كمال يخفى **او بالحلف**
بكسر وسكون واصلة المعاقرة والمعاقرة على النعا ضد والتا عفة قوله
والذين عافت انما كنتم فاندتم نصيهم او بالاسلام كابي علي الحسن بن عيسى
كان نصرانيا واسم عليه بن المبارك فينقل له مولى ابن المبارك لان كل ذلك
ار جميع ما ذكره كونه اعلى واسفل بالرقا والحلف والاسلام وغيره كونه القبيلة
يطلق عليه مولى ولا يعرف تميز ذلك ارم عن الاحوال بالنسبة ارم في رواية اوهم
معتمد عليه ارم على ما يتميز به جماعته الا في ارم ذلك ما ينسب الى القبيلة مع طلاق
النسب كقوله التوليد ومنهم يافوت السبي ومثقال السبي وياقوت
الكيز وازد عنبة السريفي وانما هم موال لهم بعض المعنويين فربما ظن انه
منهم صلبية بحكم ظاهر الاطلاق وربما وقع من ذلك خلل في الاحكام الشرعية في الاول

تخضع

المسروطة فيها النسب كالامامة العظمى والكفاية في النكاح وكذا ذلك
من التوارث والتقديم في الصلوة وغيره وما وقع من ذلك في زماننا
ان ادعى وجه من اهل اليمن انه من بني سبيعة وهو الحالب وكان يقال له
السبيبي ايضا في بلادهم وهو يكتل ان نسبته الى سبيبة وسبيعة غير جد بن سبيعة
فانبت عند بعض قضاة السوء بجاعة شهيد وان سبيبي في تصور دعوى
امانة له عند غيره وابانه دفع الامانة الا بعد نبوت سبيعة انه سبيبي
فاعتمد القاضين على صحة نبوت النسب بالسمع على مجرد قول الشهود
انه سبيبي من غير تحقيق انه من نسل سبيعة الحلبى وحكم بانه سبيبي وانبت
انه اكبر من اولاد بني سبيعة الموجودين بكلمة المكرمة اصحاب مفتاح المعظمة
وكانت العادة القديمة فيما بينهم ان المفتاح يكون لأكبرهم لال فضلهم ولا
لاصلهم فاحذف المفتاح ولم يسبق في المفتاح لكن مات قبل ان يورث الفلاح
ورجع الا بعد الفلاح الى الصلاح وكان هذا نتيجة قوله صلى الله عليه وسلم
يجد بن سبيعة حين دفع المفتاح اليه خذها خالدة تالدة لا يزعها منكم
الا يد ظالم فحقق ذلك الاستثناء بمقتضى صورة ما جرى على ان سيد الانبياء
هذا وقد صنف في الموالي ابو عمر الكندي ولكن بالنسبة الى المصريين لا مطلقا
ثم الموالي المنسوبون الى القبايل منهم من يجوز ان يكونوا من موالي العتاقة وهذا
هو الغلب كابي البخترى الطائي ومنهم من يكون ولاء الحلف كالامام مالك بن
النس هو اصبحي صليبة وقيل له التيمي ايضا لان نفا من اصبح موالي التميم قريش
بالحلف ومنهم من يراى به ولاء الاسلام كالامام محمد بن اسمعيل البخاري قيل له
الجعفي بضم جيم فسكون عين مهمل فقاء لاجده كان جوسيا فاسلم على يد الهما
بن الهما احسن الجعفي **ومعرفة الاخوة** بكسر الهمزة **والاخوات** اردن الامام
معرفة الاخوة والاخوات من العلى والرواة مثاله في الصحابة عبد الله وعثمان
ابن مسعود وفي التابعين عمرو بن عبد الله بن مسعود بن عبد الله بن مسعود

اصحاب ابن مسعود وفاشدة دفع توهم اتحاد المتعدد بظن الغلط حيث يكون
البعض مشهورا ومن غير ومنها دفع ظن من ليس بالشيخ اخا لشيخه ابو هيب
في الاسم كالحمد بن اسكاف بكسر حزة وفتح وسكون معجمة وبكاف وموحدة
في اخرها من غير انقاف وقيل متصرف على ما ذكره الكرماني وفي مقدمة المصنف اوله
وعلى اسكاف ومحمد بن اسكاف فالاول حفرى على ما ذكره في المعنى والاخر غير
وقد صنف فيه اربعة انواع القدمات جمع قديم اربعة المتقدمين كعلي بن الحسين
ومن المهم ايضا **معرفة اداب الشيخ والطالب** وذلك ان علم الحديث علم شريف
لكونه مضافا اليه صلى الله عليه وسلم فبنا سب صاحبه وطالبه ان يكون موسوما
بمكارم الاخلاق ومحاسن السيم ويشتركان في تضييق النية ان يجريد
عن الرياء والسمعة وخلصها لا بتغافل الرضا والقرية بالتوجه الى المراتب العليا
بسبب تحصيل العلم والعمل وتكميل التعليم في حصول العقبي قال سفيان الثوري
قلت بحبيب بن ابي ثابت حدثنا قال حزن يحيى النية والتطهير نظير القلب
من اغراض الدنيا اى من المال والجاه والتباع الهوى وقد ورد من تعلم على
مما يستحق به وجه الله عز وجل لا يتعلم الا ليبسب به غرضا من الدنيا لم يجد عرف الجنة
يوم القيمة اريجها والخال انها توجد من مسيرة خمسمائة سنة وخمسين الخلق
بضمتين وبنهم وهو القيام بمسيرة الخلق ومتابعة الخلق قال سفيان في حديثه الكريم
وانك لعل خلق عظيم وسنت عاية رضى الله عنها عن خلقه صلى الله عليه وسلم
فقلت كان خلقه القرآن واسرار الله الى معنى الحديث بقوله في وصف
ما قال منهم رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل القرآن اهل الله وخاصة ويؤخذ
منه ان اهل الحديث اهل رسول الله وصفوته **نظم**
ابو البرد ارجان والتقى حلاهم بها جاء القرآن مفصلا
ثم قال عليك بها ما شئت فيها مناسا وبع نفسك الدنيا بانقاسها العلى
ويؤخذ من الشيخ بان السبع بضم اوله وكسر لائه اهل الطالب الحديث اذا جئنا اليه اهل الشيخ

او الى حديثه والحاصل ان من اداب الشيخ خاصة انه مترجم الى ما عنده جلس للسمع
 وجواب ان تعيين عليه استحبابا ان كان كم مثله وهو الصحيح فقد جلس الامام مالك
 للناس وهو ابن سبغ وعشرين سنة والناس متوفرون وشيوخه احياء وكما جلس
 الامام الشافعي وخلفه عنه العلم في سن الحداثة بحيث حمل منها بعض شيوخه
 ومن اسن منها واقدم عليها ومن انكر التقييد بسن مخصوصا لاضرعيان وبين
 انه كم من السلف فمن بعدهم لم ينسب اليه السن ونسب في الحديث ما لا يحصى قال ابن
 خلدون في السماع اذا بلغ الخ من لانها انتهاء الكهولة وفيها مجتمع الاسد
 قال ولا ينكر عند الاربعين لانها حد الكهولة ومنتها الكمال وعند هاتين عمر الان
 وقوته وتوفر عقله وجمع ابن الصليح بينهما بان ما قاله ابن خلدون في المسنين
 غير البارعين في العلم فانه لا يكتسب اليهم الا عند السن المعين وكونه من نقل عنه
 التصديق في الحداثة وهم البارعون الذين صحيح ما عندهم ولا يحدت اولا وينبغي ان يحد
 ببلد فيه اول سنة بان يكون مرتبة في السن والاعلى من وجوه ترجيح بل يحد ان يراد الطابع
 اليه اولا منه ان اطلع عليه فان الدين للتصحيح وبالاولاد ان لا يحدت بحضرة من
 هو اول منه بالحديث ولا يترك سماع حديثه فاسن اولا لا يمنع من حديثه لكونه غير
 صحيح النبوة فانه قد يبرجى له صحته بعد ما قال بعض السلف طلبنا العلم لغرضه فالي
 ان يكون الا الله وهذا هو الغالب في علم الكتاب والسنة بان ما لها وينتهي لهما
 ان يحسن حاله ويحتم بالحسن ماله وان ينظر اى طهارة كاملة في غسل اودنوه
 ويتسوك ويتطيب ويسرج لحيته ويتوب اليه ويتفرغ له به ويجلس اترتمك
 على صدر فراسه بوقار اسكوز وحيية ولا يحدت قائما اى الاضدرة ولا يجلس بفتح
 فكسر مستجلا في تلفظ الحديث منسج السماع فتم بعينه فان كلامه صلى الله عليه وسلم
 كان فضلا بل كان احيانا يكره تلاما فقد روى عن عابته رضي الله عنها لم يكون النبي
 صلى الله عليه وسلم يورد الحديث كسر دكم انما كان يحدث حديثا لوعده العادل احصاه
 او المعنى ولا يحدت حال كونه مستجلا في ادم اموره فانه يكون مشغولا ابال في بل يرفع له

خلل في المقال ولان الطريق بان يبعد فيه او يقع او يكر الا انه انظر تضم الطاء
 ويجوز كسر النون وضمه الى ذلك ما ذكر في المنهيات سواء تكون الضدرة شرعية او عرفية
 قال الحارثي في سماع البخاري فقد روى عن مالك بن انس كان اذا اراد ان يحدث
 نوضا وجلس على صدر فراسه ويسرج لحيته وتمكن في جلوسه بوقار وحيية فقبل له
 في ذلك فقال احب ان اعظم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يحدث الا على طهارة
 كاملة وكان يكره ان يحدث في الطريق او هو قائم او مستجلى وقال احب ان اتنهم ما حدث به
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى عنه ايضا انه كان يغسل لذكه ويتبرجى ويتطيب
 فان رفع جد صوتة زوجه قال له يا ايها الذين امنوا لا ترفعوا اصواتكم فوق صوت
 النبي وان يمسك امر يستعجب عن الحديث اذا مضى التغير ارفى لانه اول نسيان ارفع حفظ
 وضبط ثم مضى ان يخليل به مزاجه وعقله والا فقد تقدم ان ابن معين حدث عنه
 نزعه وقال من كان اخر كلامه لا اله الا الله وقبض روجه قبل قوله دخل الجنة او هم
 بفتحين اركب سن مؤد الى حرف قال تعالى ومنكم من يرد الى الراجح ليعلم
 من بعد علم شيئا لكن قال التوازن محفوظ عنه وكذا الحديث غالبيا والناس في طوع
 هذا السن متغا وتوزجسب اختلاف احوالهم وضبط ابن خلدون في الامم
 بالثمانين قال والتسبيح والذكر وتلاوة التوازن اول بابنا الثمانين فانه كان
 عقله ثابتا ورايه مجتمعا يعرف حديثه ويقوم به ويجز ان يحدث احسبا بارجوت له خيرا
 كثير كالخضري موسى بن عبيد ان فقد حدث بعد ما بل حدث بعد المانة جماعة من الصحابة
 والتابعين فتم بعدهم قلت قد حدث شيخنا المعتمد في السنة زبرة الاوليا
 وعمرة العلماء السيد زكريا ويقول عمرى مائة وعشرين سنة فطوبى لمن طالع عمره
 وحسن عمله كما روى في السنة ثم الاول للحديث ان يتخذ مجلسا لاسلامه
 الحديث فانه اعلى راتب الرواية عند الجمهور بان يكون الحديث بلفظ الشيخ
 مع تحريه وتربيرة وكوز الطالب يلقنه منه مع يتقظه وضبطه وحققه ما سمعه
 ويكتبه وايضا الا في الفارة ثم ولتحصيل الطالبين علم واذا اخذ مجلس الاملاء ان يكون له

قلت في رواية ابن معين ومالك بن انس
 بالفتح والنقل ما نقلت في قوله لا اله الا الله
 واما النقل فتكثير به قوله بورد الله
 الى الجنة والله اعلم

كان حقه ان يقول وان يكون له الحق اذا اتخذ مجلس الاملاء ثم قوله مستمل اسم فاعلم الا
من الاستملاء وفي نسخة بفتح الهمزة من الاستملاء فان الاملاء والاملاء المعجز واحد
فيل وهو اداء بطيب الحديث من كلام الشيخ وقيل هو من يكتب اسرار
المجلس والصواب ان المراد به المبلغ الحديث اذا كثر الجميع وعند تكاثر الجمع بحيث
لا يكتب بمسمى واحد اتخذ مستملين فاكه وقوله بفتح ففتح فكسر متيقظا حاضر
القلب حافظ لفظ الحديث من غير تغير في بناءه واعرابه عما سمع من مملته وينبغي
ان يكون المستمل عند كثرة الناس على موضوع مرتفع من كرسى او نحو ذلك والافعال
على قدميه ليكون ابلغ للسامعين وعلى المستمل ان يبلغ لفظ المحلى واخراجه من بلغة
على بعد ولم يتنزه الا ان من يسمع لفظ المستمل لا يجوز له الرواية عن المحلى الا ان يبين
الحال على وجه ان سماعه لذلك الحديث او بعض العاقل من المستمل كما فعله الامام ابو بكر بن
حرية وغيره من الائمة وهذا هو الاحوط والا فالنظر عليه العمل ان من سمع المستمل
دور سماع المحلى جاز ان يروي عن المحلى كالموضوع سواء لان المستمل في حكم من يقرأ
على الشيخ في بعض حديثه ولكن بشرط ان يسمع الشيخ المحلى لفظ المستمل كالتقارر عليه
ومع هذا فليس ممن لم يسمع لفظ المحلى ان يقول سمعت فلانا يقول واستحسنوا افتتاح
مجلس الاملاء بقرائة قارئ من التواضع العظيم اية او سورة تبركا بالقرآن الكريم
فاذا فرغ القارئ استنصت المستمل اهل المجلس اذا احتجج اليه لقوله صلى الله عليه وسلم
ثم اقبل على الشيخ الحديث فانك لا تدري من السجود او ما ذكرت اخرج الاحاديث
رحمك الله او عقر الله لك واذا انتهر المستمل في الاسناد او في الحديث الى النبي
صلى الله عليه وسلم استحب له الصلوة عليه رافعا صوته واذا انتهر في ذلك الصلابة قال
رضي الله عنه اورضوا الله عليه وان يفتح الشيخ مجلسه ويختمه بوجه تحميد الله تعالى
والصلوة والسلام على النبي صلى الله عليه واله عا بما يبين بالحج او يفرط الطالب ان يوتر الشيخ
ان يعظم من سمع منه الحديث وخذ من العلم كما رور من فرط ليس منا من لم يحبل
كبيرنا ولم يرهم صغيرنا ولم يعرف لعالمنا حقه ولا يصحبه بعض اولادنا لا يوقعه في الفتوة

والحالة بان يطرأ عليه بل ينبغي للطالب ان لا يتعدر القدر الذي يشتر الشيخ
اليه صريحا او كناية اولالة فربما كان ذلك سبب حرام الطالب ولعله
يكون مانع للشيخ من التطور فيحصل بسبب اشتغال قلبه خلل في التحصيل وقد قال
الزهري اذا طال المجلس كان للشيطان فيه نصيب ويرشد ارايه هتدي
غيره لما سمعه من العلم فان كتمان لوم من فاعله وعلوم عليه صاحبه وقد ورد فيه
وعيد شديد من النبي المختار من كتم علما الجمل بجام من نار وانما يقع فيه جهل
الطلبة لظنهم بذلك انهم ينفردون به عن اضرابهم وبير فضول بذلك على اقرانهم وامثالهم
وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما خواتم صحوا في العلم ولا يكتف بعضكم بعضا
فان خيانة الرسل في علمه اسد في خيانتة في ماله وروى عن مالك قال (بركة الحديث
افادة بعضهم بعضا وكفه عن ابن المبارك ويحيى بن معين فان الجمع بين
الكمال والتكميل بالعلم والتعليم صفة الاولياء الاصفياء والعلماء ورثة
الانبياء وفي الحديث العيسوي من علم عمل وعلم يد عرق الملكوت عظمي
اقول ويسمى في الدنيا الاخر كريا قال تعالى وما رزقناهم ينفقون وقال صلى الله عليه وسلم
ان علما لا يقال به ككثرة لا ينفق منه ذلك ان الجليل كل النبل في لا ينفق مما لا ينفق
بالامتنان بل يرب فيه وفي غيره بالاقفاق وما رزقناهم ينفقون وقال صلى الله عليه وسلم
كسبة وسفينة النور والبيت وابن جرج وسفينة بن عيسى وابن لميعة وعبد الرزاق
قال الرازي فانه علم بمقامهم في ذلك ولا يدع الاستفاضة او ولا يترك طلب العلم
واحدة ممن هو دونه في نسب او سن او غيره حياء فان الحياء يمنع الرزق والى
يمنع العلم وقد قالت عائشة رضي الله عنها فوفا او موقفا فاسم النساء انصار
لم يكن يمنهن الحياء ان ينسفن في الدين او تكبر قال تعالى سافر عن ايات الدين
يتكبرون في الارض بغير الحق ولا من تكبر على نعمه حرم خبرها وقد ذكر البخاري عن مجاهد
قال لا يفتاد العلم مسخي ولا مستكبر ولا طالب الصادق كالمحب العاشق لا يمنعه
عن مطلوبه ومحبوبه عاشر ويكتب باسمه تاما ارايه يكتب جميع ما وقع له في سماع كتاب

وهشتم

او جز او حدیث طویل مشتمل بر اصول کلام علی وجه الحال و التمام و لا یفتقر فانه
نقص فی الحرام و ربما یحتاج الی روایة ثانیة منه مالم یکن فیما انتخبه منه فیندم حیث
لم ینفعه النعم قال ابن المبارکی ما انتخب علم عالم قط الاندست و قال ما جازم متفق
خیر قط و قال ابن معین صاحب الانتخاب یندم و صاحب السمع لا یندم فان احتیاج
الی الانتخاب لصیق و فقه اولی کونه فی الرحلة و اجازة السیاح به تولاہ بنفہ از کار تمیزا
عارفا بما یصلح لانتخاب و الاستغناء بحفظ متیقظ فی هذا الباب یعتبر امر مهم
باتفاق مشکر الاحادیث و ایتقان الروایات بالتقیید ان یتقیید ما سمع فی بناء
و اعابہ و بیان حروف جهالة فان العلم صید و الکتابه قید و لتلا یقع فی التصحیف
و ینقله علی وجه التحریف فم کلهم المفسر لا یخلو العلم عن صحفی و لا التوازی عن صحفی
فقیل الصحفی الذی یرور الخطاء علی قراة الصحف بامتناء اللاحق و قیل ان اصله
هنا ان قوما کانوا یخذوا العلم فی المصحف من غیر ان یتفقدوا منه فی العلم فکان فیما یرور
التغییر نقیل عند ما قد صحفوا و رده عن الصحف فهو مصحف و رور عن الی العین
قال حضرت بعض شیخ باحدیث فی المغفلین فقال فی رسول الله صلی الله علیه و سلم
عن جبریل علیه السلام فی الذی یجری فی قلبه من الذی یصلح ان یكون
شیخ الله فاذا هو قد صحف و اذا هو قد جری کذا ذکره الکاذب و فی شیخ البخاری
لکن فی نظره و تردده ان یكون من شیخ نظر طاهر لا یخفی و رور ان یثنی بالذکر حدیث
فقال اجتمع النبی صلی الله علیه و سلم و اعطى الحاکم اجرة بالمدر و ضم الجیم و رور ان یثنی بالذکر حدیث
من فوق و انما هو تصحیف اوجا بکون الجیم و بالهاء و رور ان امیر المؤمنین
علیه السلام و الله قال ان ان جواب یصیرکم من الذی یخرج فیصحف و قالوا بالو
بالزنج فما اقلعوا من هذا التصحیف الا بعد مائة سنة عند معاشرهم امر الزنج
و رور ان علی کرم الله وجهه کان رجلا یحبنا بالعیس المجمع فقرأه بعضهم عنینا
بالعیس المملة و النوز و هو خطاف و فی بعض النسخ هو الذی یفین و قال بعضهم
عینا بکسر المملة و رور انباء الموصلة فی الاول و بالمثلث فی الاخر ای کان یعیش

کثیرا

کثیرا ای یخرج و هذا اقرب معنی فی الاول و هو علی وزن سکتا و ستریب
و قصد بعض اهل الحدیث شیخی یسمی منه و کان فی کتابه ان رسول الله صلی الله علیه و سلم
او یقولون فقال قال رسول الله صلی الله علیه و سلم او یقولون بالذال المجمع
و الموصلة و بالعیس المملة بعد ما نوز و هو الخطا المصحف و صحف بعضهم الحدیث
المشهور زر عن ابن زرعنا فقال زر عن ابن زرعنا ثم قص قصة طويلة ان قوما
کانوا یؤدو و یعشر غلاتهم و ینصدقون فصار زر عنهم کلهم حنف و الضبط ای
بضبط مسموعة بالتکوار و الحفظ فی صدره او تفصیل ما یندرج و متونه فی کتابه
فان من اعتنی بحمده و رور احواله یرجى له فی مرة قليلة مشاركة اهل و زیادة
افضاله و فی کلام الشیخ اشارة لطیفة بان لا یستعمل فی طلب العلم و ان یحفظ
الحدیث علی التدرج قليلا قليلا لما روى عن ابی هريرة رضي الله عنه قال طلب
العلم فانه جملة فانما یدرک العلم حدیث او حدیثا من اقوال و اعلم مقتبس
من قوله تعالى و قالوا لولا نزل علیه القرآن جملة و حرة کذلک لنثبت به فؤادک
و رتلتها ترسیلا و قوله عز و جل و قران فرقناه لتقرأه علی انفس علی ملک
و قوله سبحانی لا یخری به لک لتعجل به الایات و یزکرا مع واحد من سرکانه
او غیرهم او بنفہ باز یندرج بحفظه لیرسخ یفتح السین اربعت فی ذمته
اربع فتم و حفظه من جهة معناه و لفظه لیکون من الراسخین فی العلم و الحاکمین فی العلم
و قدر و رور علی کرم الله وجهه قال نذاکر ان الذی و لا یفعلوا یدرسوا
و رور عن ابن مسعود رضي الله عنه قال نذاکر ان الذی الحدیث فان حیاته مذاکرته
انتهر و مفهومة ان هامة متارکمة و فی الملام موقفة **سن التحمل** ارساع الحدیث
و حظه سواد کاز بنفہ و غیره **والاداء** ارسن اداء مسموعة دروایت و مختلف
فی سن التحمل فقال المهور اقله خمس سنین و قال جماعة من العلماء یتحی
ان یتبدی ارساع الحدیث بعد ثلاثین سنة و حکي محمد بن حنبل
الرامهرمزی فی کتابه الحدیث الفاضل عن ابی عبد الله الزبیری عن ابی ثعلبة ان

قال يستحب كنب الحديث في العشر من لانا مجتمع العقل قال وجب ان يشتغل
دونها بحفظ التوازي والتوازي وقال السور كان الرجل اذا اراد ان يطلب
الحديث يقعد قبل ذلك عشر سنين كذا في منزل الدور في اصول الحديث
الشهور وقال موسى بن هرون اذا فرق بين البقرة والدابة اربعين اخفوها
والعموم والظا انما الناقية وانما صحت على التام في فاما معرفة العم والخاص فاغماهر
صياح وحيوان وهو اذ في مراتب التمييز واما معرفة العم والخاص فاغماهر
مرتبة الخواص قال السفي ورس السماع التمييز يعرف الحجة في العمرة ويحصل
غالبها في خمسة وربما يتخلف بل قد يحصل قبلها وقال الكازروني شارح
البخاري وبلغنا عن ابراهيم بن سعد الجوهري قال رايت صبي في اربع سنين
قد جعل الى الامور وقد قداد التوازي ونظر في الاراب غير انه اذا جاع بكى وقال
وقال حافظ ابو محمد عبد الله بن محمد الاصمعي حفظ التوازي في خمس سنين
وحملت اليه بكر بن المتور لاسمع منه في اربع سنين فقال بعض الحاضرين لا
لا تسمعوا له فيما قرئ فانه صغير فقال له ابن المتور سمعوا له والعهد على
والاصح اعتبار سن التحمل بالتمييز وهو في تمام الخطاب ورد الجواب على وجه الصواب
وتخو ذلك حيث ارتفع في حاله لا يعقل مثله قال السور والعراق انهم الخطا
ورد الجواب كان مجيزا صحيح السماع وان كان له في خمس سنين والافلا يصح سماعه وان كان
ابن خمس سنين هذا في السماع ارد في الحضور للبركة والاجازة بعد الالبلة وقد جرت عادة
المحدثين ارفقاء وسفاه وقد بما وهدينا باحضارهم الاطفال اطفال انفسهم
وغيرهم ممن لم يتاهل للسماع بقرينة قوله هذا في السماع في كنب الحديث مغفورا فيه
ار رواية ودر اية ليحصل لهم في بركاته فانه عند ذكر الصالحين تنزل البركة
فكيف عند ذكر الصالحين والتابعين واتباعهم في العلم والعلمين وذكر احاديث
سيد العالمين ويكتبون الحمد لله انهم الاطفال انهم صغروا ان مجلس العلماء ولا بد في مثل ذلك
ار ولا بد في معتد الرواية بعد الكبر لهم في مثل ذلك الحضور حال الطفولية والحضور في اجازة المستمع

بكرة

بكرة الشيخ لهم الاطفال اجازة خاصة او عامة لان رواية الحديث
لا تصح بدون السماع والاجازة لا سماع هنا فلا بد من الاجازة وضع قوم رواية
الصبي مطلقا قال العراقي وهو خطا حدود عليهم لان الحسنيين وغيرهما
لمن تحل في حال صباه قبل النكاح روايتهم من غير فرق بين ما تحمله
قبل البلوغ وبعد ولذا كان اهل العلم يحضرون الصبيان
مجالس العلم ويعتدون بروايتهم كذلك بعد البلوغ انتهى ويعلم منه
ان مجرد احضار العلم للصبيان يستلزم اعتدادهم بروايتهم
بعد البلوغ ولو بلا اجازة لكنه متعقب بانه يمكن ان يكون الحضور لاجل التحري
والبركة الحاصلة لاهل اليقين والاصح في سن الطلب ان طلب علم الحديث بنفسه
بمستغال بكنبه الحديث وتخصيله وضبطه وكذا الرطة فيه قال التلميذ اشار
الى ان الطلب قد يكون بغيره كالاطفال يحضرونهم مجلس ابيهم لانه لا يستغنى
لما ذكرنا من منفعات الطلب لانهم يعرفون علل الاحاديث والنفكات
وعلى الروايات ولا ان يعقل المعاني ويستنبط الدلالات لانهم ليسوا
الاداء ففضل عن الطلب ذلك يختلف باختلاف الاشخاص وليس بخصر في سن
مخصوص وقال عبد الله بن محمد الزبيري واسم الزبير بن عمار وهو الزبير عليه
اهل الكوفة يستحب كنب الحديث في العشر من وقال اهل البصرة في العشرة
وقال اهل الشام في الثلاثين ويصح تحمل الكافر ايضا اذا اده بعد اسلامه
اي كما تقبل شهادته ومثاله حديث جبر من مطعم المتفق على صحته
انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول في المغرب بالطور وكان جارا في قريش
بدر قبل ان يسلم في رواية البخاري وذلك انما هو قوله لا يمان في قبلي كذا النسخة
ار قبول تحمله في باب الاواني في تحمل الكافر اذا اده بعد توبته ارفق فقهه وتوبته
ار وبعد ظهورها بظهور علانيته والله اعلم بسريته دينه واما الاداء فقد تقدم انه لا اختصاص
بزمان معين بل يقتدر من يقينه بالاصح ان يصح ان يروى له رواية او رواية والتايل لذلك

والمدار عليه كما صرح به السيوطي في الاتفاق في اقراء التوازي ورواية الحديث والافتاء
وال تصنيف من له اهلوية لذلك بالاستحقاق التام وقلة مظانه في اكرام يجوز له
ان يصدر وان لم يكن له اجازة ومن لم يكن اهلا لذلك فلا يفيد له ولو الف اجازة
وسماع ورواية ومن لم يكن اهلا لذلك قال التلميذ من زيادة على ما صحى النور
في ترتيب التيسير حيث قال انه من اجتناب الى ما عنده جلد لسر الاسماء تاديه
ونشره وجوبا ان تعين عليه واستجابا ان كان ثم مشكلة في اي من كان وهو
ان اهل اهل مختلف باختلاف الاشياء في ارضها وصفها ونطقا فربما يكون صغيرا
وضيح الله عليه علم كثير او ربما يكون كبيرا علم عليه شيئا يسيرا وقال ابن الخطيب اذا بلغ
ارتاب في ذلك فقد رددنا لانها انتهاء الكهولة وجمع الكثرة ولا ينكر الابداء عليه
عند الاربعين لاحد الاستواء ومنتهاى الكبار وعند ما ينته عن الان وبتوفر
عقله ويجوز ذراية وفادة ظاهر عند اهل البيتين ويقبض ارجع اعترض عليه
في ذلكة نوقف نحن حدث قبلها اربعين كمالك امام الحنفين في الائمة
المستقيمة قال المصنف حبيب عنه بان مراده اذا لم يكن هناك او يقتصر الحديث
كان لم يكن هناك امثلة منه وكان يكون قد صنف كتابا وادريه سماعه منه قال التلميذ
فاذا لم يكن ما يوجب الحديث مما ذكر فالس مظنة التاخر عنه والله اعلم
من اقام مودة صفة كتابه الحديث اخلف الصابة والتابعون في كتابة الحديث
فخره ابن عمر بن مسعود وزيد بن ثابت وابو موسر الاشور وابو سعيد
الخدرى وروى من الصحابة والتابعين رضاه عنهم اجمعين لقوله صلى الله عليه وسلم
لا تكتبوا عن شيئا الا التوازي ومن كتب عن شيئا غير التوازي فليحى اوجهه مسلم
وجوزه او فعله جماعة من الصحابة منهم عمر وعلي وابنه الحسن وعبد الله بن عمرو بن
العاصي وانش وجابر وابن عباس وابن عمر ايضا وروى من السابقين الذين
رضوا الله عليهم اجمعين لقوله صلى الله عليه وسلم اكتبوا لابي ساه وروى
ابوداود ومن حديث عبد الله بن عمر قال كنت اكتب كل شئ اسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم

فذكر الحديث وفيه انه ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لا اكتب وقد خلت
في الجواب ان حديث ابو سعيد مشهور باحد اذ في الكتابه وكان النهي
في ادراكه لحرف اختلاطه بالتوازي فلي امن ذلك اذ فيه وجمع بعضهم بينهما
بان النهي في حق من وثق بحفظه وحيث انكاله على خطه اذا كتب والاذن
في حق من لا يوثق بحفظه كايضا في المذكور وحمل بعضهم النهي على كتابة الحديث
مع التوازي في صحيفة واحدة لانهم كانوا يسمعون تاويل الاية فربما يكتبونه مع فنها عن
ذلك لحرف الكتابه وهو اربعة كتابه الحديث ونعنه ان يكتبه الحديث وكذا
التوازي ومن في معناها مبينا بفتح التثنية حال من المعقول في كسر ما على انه
حال من الفاعل وكذا قوله من هو عطف بياض او التبيين بالنسبة الى جوه الحروف
وال تفسير باعتبار عوارضها من الشكل والنقط قالوا يستحب ابانة الخط وحيث
دور مستقة وتعليقه والمشتق خفة اليد وارسالها مع تغيير الحروف وعدم اقامة
الاسنان والتعلق هو كما قيل خلط الحروف الذي ينبغي تزيينها واذها
اسنان ما ينبغي اقامة اسنانه وطمس ما ينبغي اظهار بياضه كما قد بينت
على كل منهما عدم التمكن من قرائته غالبا وبشكل حرف المضارعة وضم الكاف
اربعون اشكلى ارا المعلق منه وهو لا يفهمه كل احد وانما يريد العلم وفيه
شارة بطريق المفهوم انه لا يشك في غير الشكل لانه يصعب العمل وتكثير العمل
الذي اولى بتقريب العلم والامراد بالشكل الحركات وهو اولى من الحركات البنائية
الصرفية والاعرابية التكوينية فالمتشوب في قوله او ينقطه في الشكل منه
او مطلقا لان الغالب فيه الاشكال قالوا يستحب لطالب العلم ضبط كتابه
بالنقط والشكل ليؤديه كما سمعه لقوله صلى الله عليه وسلم نضر الله امرأ سئع
فوعاها واداءها كما سمعها وما في اللطمة عن الاصمعي يقول اخوف ما اخاف على طالب
العلم ان لم يعرف التوازي يدخل في جملة قول النبي صلى الله عليه وسلم من كذب
على محمد فليتبوا مقعده من النار لانه صلى الله عليه وسلم لم يكن يلج

فما رويت عنه ولخصت فيه كذبت عليه في الشكل تقييد الاعراب قال الجوهري
 شكل الكتاب اذا قيدته باعرابه ثم اختلفوا هل يقتصر على ضبط الحروف في الفاظ
 المتن والكناد او يضبط هو وغيره فقال علي بن ابراهيم البغدادي في كتاب سميت
 الحظ ورواه اهل العلم بكونه هو الاعجام بكسر الهمزة والنقطة والاعراب الالف
 الملتبس وقال القاض عياض النقطة والشكل في باب شكل وبنسبة وقال ابن
 خلاد قال اصحابنا اما النقطة فلا بد منه لانه لا يضبط الاكسياء المتكلمة الاله
 وقالوا انما يشكل ما يشك ولا حاجة الى ان يشكل مع الاشكال قال وقال اخوان
 الادب ان ليس لكل الجميع قال القاض عياض وهو الصواب كما في المبتدئ وغيره المتبحر
 في العلم فانه لا يميز ما يشك ما لا يشك ولا صواب وجه الاعراب للمشكلة
 من خطائه قال ابو اسحق اولي الكسياء بالضبط اسماء الناس لانه لا يدركه القياس
 ولا قبل ولا بعده شئ يدل عليه فيرفع الالتباس واما صورة ضبط المشكل
 فقال القاض عياض رسم المستخرج واهل الضبط في الحروف المشككة والكلمات
 المشبهة اذا ضبطت وصححت في الكتاب ان يرسم ذلك الحرف المشكك من ذواته في حاشية
 الكتاب قبالة الحرف وعلى ذلك باء الاثر اذ يرسم اشكال الالف بضبط
 فوفه وحته في السطر كما يجمع دقة الكتاب وصيق الاسطر وذكرا في الصلح
 ولم ينو هذا لتطويع في حرف الكلمة المشككة التي تكتب في هامش الكتاب
 وقال ابن ديق العبد من عادة المتقنين ان يبالغوا في ايقاظ المشكل
 فينو قوام في الكلمة في الحاشية ويضبطوا في فاه فاقال الواقي وهو حسن
 وفائزته انه يظهر شكل الحرف بكتابة من ذواته في بعض الحروف كالنون
 والياء المشبهة في تحت بحرف ما اذا كتبت الكلمة كلها والحرف المذكور
 اولها او وسطها واما ضبط الحروف المهملة فقد اختلف فيه فيقول كيعمل
 تحت الهمزة والراء والسين والصاد والطاء والعين المهملة النقطة
 التي فوق المعجمات ولا بد من استئذان الحاد من ذلك لانه لا يباينها بحجم

وقيل

وقيل كيعمل فوق الالف المهملة صورة اهن في الالف المهملة الظاهر
 مضجعة على قفاه وقيل كيعمل تحتها في صغيرة مثلها وعليه عمل اهل المشرق
 والاندلس ويوجد في كثير من الكتب القديمة فوق الالف المهملة خط صغير
 كفتحة ورياءات عنه التباس حيث قرأ بعضهم رصوان بالفتح ارفع
 اراد في بعض الكتب تحتها مثل الهمزة ويكتب اراد ان يكتب الطالب
 الساقط ان المزدك في حمله في الحاشية اليمنى ما دام في السطر او سطران فما
 بقية ارفع في الكتابة باء يكون بعد الساقط كلمة اذكر والآخر ان لم يكن بقية
 بان يكون الساقط من اخر السطر فيغيب اليسرى ان يكتب في الحاشية اليسرى
 ومعه انه لا يكتب بين الاسطر ويزال الى كيم بطا به عام في الصفحتين ولعله
 كان ذاب المتقدمين ان يجعلوا طرفي الاسطر متساويين في التوسيع
 واما على المعتاد في زماننا ان طرف حاشية اليمنى من الصفحة الاولى اوسع
 عكس الصفحة الثانية فينبغي ان يكون في الحكم مقصلا فنت مل فانه موضع زلل
 ثم رايت في كلام عياض تقريرا بذكر كيم الله تعالى ذلك ثم يحكم انهم قالوا
 ان اهل الحديث والكتابة يسمعون ما سقط من اصل الكتابة فالحق في جهة
 بالحاشية او بين السطور باللوح بفتح اللام والهاء المهملة معا اخذ من الالف
 والزيادة قال الجوهري باللوح بالتحريك شئ ملح بالاداء قال صاحب الحكم
 اللوح الشئ الزائد وكيفية كتابه ما سقط من الكتاب ان يخط من موضع سقوط
 في السطر خطا صاعدا معطوفا الى فوق معطوفا الى بين السطر من عطفه بسة
 الى جهة حاشية اللوح وقيل بغير العطف من محل السقوط الى اول اللوح والاداء
 اولي السطر اليسود الكتاب كما عند كثرة اللغات ثم يكتب الساقط في الحاشية
 اليمنى اسقط في وسط السطر لانه ان يطر السطر في بقية السطر سقط
 فيخرج الى جهة اليسار فلو كان في اول السطر ايضا كتبه موضع هذا
 الساقط بموضع الساقط الاخر وان خرج للثاني الى اليمنى تقابل طرفي التحريكين

في الصفحتين ط

وربما اتفق لرب السطرين فينظرون ان ذلك ضرب على ما بينهما وان سقطا بعد تمام
 السطر يكتب في اليسر قال القاضى عياض وبتبعه ابن الصلاح لا وجه لذلك الا قرب
 التخييل من الحق وسرعة لحاق النظر به ولانه امن نقص يحدث بعده فلا وجه
 الى مخزيه الى اليسر وهذا التخييل بجهة اليسر فيما اذا كان السطر في الصفة
 اليسرى حيث الشئ باليسر والطريقة المتقدمة بين في التسوية بين اليمين
 واليسارين والافضل من جهة اليسر قال الواقي وقد رايت ذلك في خط
 غيره وجه من اهل العلم في الاول ان يكتب السطر ماعدا الالف والواو في
 حيز اى جهة كان لا تازلا به الى اسفلها لاحتمال حدوث سقط اخر فيكتب
 الى اسفل فلو كتب الاول الى اسفل لم يجد للسطر الثاني موضعاً يتقابل به
 في الحاشية خالياً ويكتب في انتهاء الخط فيقول يكتب مع صحيح مرجح
 وفيه تطويل ويكره الخط الدقيق لانه لا يشتغل به في خروج ما يكون اليه
 وهذا اذا كان بغير عذر لمضيق الوقت وقلة البرق الذي يكتب فيه او كان
 رخصاً في طلب العلم به به على كونه مع فتكون خفيفة الحذف فلا تكرر ذلك
صفة عضة ارد في الكلام صفة عضة وهو مقابلة الطالب
 مسموعة ولو كان من غيره مع الشيخ المسموع او الحديث سواء يكون معه اصله وهو
 الاول او لا يكون معه اصله او لا يكون معه اصلاً وهو حافظ ضابط او مع ثمة غيره
 او غير المسموع او مع ثمة ارد مع اصل الشيخ في الصور تسمى ثمة اي
 على جهة التدرج للاحتياط في المقابلة وهو قيد للجزء منه للكل وعلم ان على الطالب
 كما قالوا مقابلة كتابه بكتاب الشيخ الزرعي روي عنه سماعاً او اجازة او اصل
 صكرية المقابلة صكرية او بغير مقابلة باصل السماع مقابلة معتبرة مؤثقة
 او بغير قول كذا على في قول العبد وبينهما اذا الغرض الخط ان يكون كتاب الطالب
 مطابقاً لاصل روي عنه كتابه في قول العبد وبينهما اذا الغرض الخط ان يكون كتاب الطالب
 الشيخ متعينة لا بد منها واضل الرض ان يقابل كتابه بنفسه مع شيخه بكتاب

ولو كثر صحيح

حين سمع من الشيخ او قرأ عليه لمافية من وجود الاحتياط والاتقان
 من الجانبين بغير ان كلاهما اهل لذلك فان لم يجتمع من الاوصاف نقص
 من مرتبة بقدر ما فاته منها المرو قال ابو الفضل الجارودي رخص الغرض ما كان
 مع نفسه بغير حرج فاحق الكون في لم يقله غيره ولم يجعل بينه وبين كتابه في وسطه
 وهو بذلك على ثقة وتيقين من مطابقتها قال ابن الصلاح انه من ذهب من ذلك
 وهو من مذاهب اهل التشديد في المروضة في عصرنا وصح عدمه لاجساد الفكر
 ينتشعب بالنظر في الشئتين بخلاف الاول قال السخاوري احيى كما قال ابن دقيق
 العيد ان ذلك يختلف قرب من عادته كزبد بفظته وحفظه عدم السهو عند
 نظر بينهما فهذا مقابلة مع نفسه اولى اعادة لجوده وكثرة حفظه
 فهذا مقابلة مع غيره اولى قلت وهذا هو الغالب على اكثر الناس في معظم الاحوال
صفة سماعه ارد في الكلام صفة سماع الطالب او سماع الحديث بـ
 على اضافة المصدر الى فاعله او مفعوله بالا لايت عمل بالباء الاولى بيانية
 والثانية سببية متعلقة بالفعل اى بسبب شئ يحل به من نسخ او كتابة ومن
 بيان ما يعين بحيث يمتنع معه فانه لا يتم الا بكمال حتى يكون الوصول الى سمعه كانه
 صوت غفل ويصح اذا كان بحيث لا يمتنع منه الزم كقصه الدار فظن انه صغر
 في حد ذاته مجلس سمعيل الصغار فجلس يسمع حذا كان معه فقال له بعض الحاضرين
 لا يصح سماعك وانت تسمع فقال فاني لا املأ خلاف ما لم قال يحفظ
 كم امسى الشيخ من حديث الى الان فقال الدار فظن امسى ثمانية عشر حديثاً
 فوجدت كما قال ثم قال الحديث الاول منها غفر فلان غفر فلان ومنته كذا
 ولم يزل يرويها من الحديث على ترنيمة في الاملا حتى الى ان اتمها
 فنحب الناس منه او حديث ارتكاه بكلام ما مما يمتنع معه الزم او ناسخ
 وهو مقدمة النظم المسمى بالسنة بكسر السين وهو نوم ضعيف غير محل
 غالباً فلا يكون قادراً من العطن وهذا التفصيل ذكره ابن الصلاح رحمه الله

وذهب الأستاذ أبو اسحق الكوفي إلى أن ما روي عن غيره من الأئمة لا يمنع
الصحة مطلقا وهو لا يحوط ويقويه أن الحكم للأكثر والأغلب وذهب مؤيدون إلى أن
الحال للصحة مطلقا وهو بعيد جدا خصوصا حال النسخ الأناذرا كما سبق
وقد رأيت بعض من أئمتنا كان يعلم الصغار وكانوا قريب من ثلثين
وكان يكتب التواتر عينا ويترجمهم ويستمع لهم وذكر أنه ما وجد قطعا في مصحفه
المكتوب تلك الحالة من أو التواتر في سورة الشراء **وصفة اسماء** أو اسماء بن
أو الحديث للغير كذا كل أرباب لا يتفلح بما يخل به من نسخ أو حديث أو نفس
على الاختلاف المذكور حتى لو لم يخل به يصح الاسماع كالنسخ الحقيق والهدا
كان الذي والمصنفون حين اسماعها ويردوا على القارئ إذا زل وكذا وقع
في النسخ منها وأن يكون أو وصفه الاسماع أيضا أن يكون ذلك أو الاسماع من ههنا
أو الشيخ الزرعي أو الطالب فيه أو من فرع قول على ههنا مقابلته ثقة وليس
أن يحدث من ههنا نسخة الذي لم يسمع فيه أو من نسخة كتبت من نسخة شيخه وكانت
نفسه إليها لا قد يكون فيها زوايد ليست في نسخة سماعه إلا أن يكون له إجازة الشيخ
بذلك الكتاب كما نزل ويأتى يجوز الرواية أو ليس فيه أكثر من رواية تلك التواتر
بالإجازة لا بلفظ آخرنا أو حديثا من غير الإجازة فيها وهذا معنى قوله قال بعد
أر كل من الأصل وفروعه المقابلة به بأن غاب عنه الكتاب بأمانة أو ضل أو مرقه
أو نحو ذلك فلا بد من الإجازة كما ذكره ابن الصلاح جواز المخالفة والتغيير فيجب
بضم الموصلة أي ليجز الشيخ نقصان الطالب بالإجازة كما خالف الرشي خالفه
بأن نقله ما ليس من سماعه أو نقص عنه أو نقل بلفظ أن خالف أو الطالب
مخالفة ما **وصفة الرحلة** بكسر الراءه أو من المأمم كيفية الإجازة طلب سماع الحديث
حيث يستدرك ينبغي أن يستدرك حديث المرسل فبستوعبه أرفها من جميعا
ويحصله بكامله ثم يرسل مفتوحا للمأملة على سبيل الاستحباب فيحصل بالثقة
في الرحلة ما ليس عنده والرحلة كثر الرجل لأجل تحصيل ما ليس عنده من الأئمة

والمتمون وغيرهما فقد روى جابر بن عبد الله مسيرة شهر في حديث واحد
والتخصيص بعد الرسل لما هو الغالب فيها ولا يابا إلا أن المسألة البعيدة
لا تمنع منها ولا فلا توجه مكثيا أو في السفينة كان مؤيدا محصلا لهذين
السنة ففي الحديث عن كثير بن قيس قال كنت جالس مع أبي الدرداء في مسجد
ومشق فجاءه رجل فقال يا أبا الدرداء إن جئت من مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم
لحديث بلغني أنك تحته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جئت لحاجة قال فاني
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من سلك طريقا يطلب فيه علما
سلك الله به طريقا من طرق الجنة وإن الملائكة لتضع أجنحتها رضا لطالب العلم والعلو
يستغفر له من في السموات ومن في الأرض ولتغفر له جوف الأرض فضل العلم على العباد
كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب وإن العلماء ورثة الأنبياء وإن الأنبياء
لم يورثوا دينارا ولا درهما وإنما ورثوا العلم فمن أخذه بخله وأخذه بخله
رواه أحمد والترمذي وأبو داود وابن ماجه والدارقطني والطبري والحديث
أبي الدرداء بأحد أنه يحتل أن يكون مطلوب الرجل بعينه وإن يكون بيان أن سعيه
مشكورا عند الله تعالى ولم يذكر ههنا ما هو مطلوبه والاول أغرب وأقرب إلى العلم
ويكون اعتناؤه أي وينبغي أن يكون اهتمام الطالب بتكثير المسموع أي من الحديث
أكثر من اعتناؤه بتكثير الشيوخ وأما سبيلنا المقصود والاصل هو الرواية لا الجد
الرواية نعم قد يحتاج إلى تكثير الرواية لتضييع الرواية ومن اقتصر على تكثير الشيوخ
دون المسموع محتجا بما قيل ضيع ورقة ولا يضييع شيئا فقد ضيع الأصل وقد قال العلماء
تحصيل الفضول تضبيع الأصوار **وصفة تصنيف** أو من المأمم معرفة كيفية تصنيف
الطالب أو تصنيف مسموعه وذلك بالتصنيف **أما على** أي ترتيبها
بأن يجمع مسند كل صحابي على حدة بكسر الميم وكثيف الثانية كعدة أو منفردة
بأن يجمع ما عندهم وحدها واحد من غير نظر لصحة وضعف ومناقبه باب وفضل
ومراتب ترتيب حروف هجا وغيره وإنه مختلف أنواعا حديثه في ذلك

وقد ذكر الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد في بعض المصنفات شرح في جميع ذلك
ان سبب ورود الحديث وكأنه ما رأى ابن دقيق او بعض عصره
تصنيف العلي في المذكور ويمكن انراه او اراد زيادة على جملة **وصنفوا** العمل
في غالب هذه **النواع** اراكم وهرز اثره على التمانين بل على المسألة
كما ذكره الشيخ في ما استرنا اليه اراكم تصنيفهم غالباً **وهذه** النواع
المذكورة في هذا الحاشية **نقل محض** بالتوصيف **ظاهر التعريف** بالاضافة
مستغنية عن التمثيل اراكم ايضاً الامثلة لظهورها وعدم توقفها
على موفقة بنياتها في نسخة زيادة على المتن وحصرها بمقتضى احصاء الامثلة
والانواع **فليصح** بفتح الجيم لها اراكم النواع او الامثلة **مبسوطاتها**
اذا الكتب المبسوطه ليحصل الوقوف على حقايقها اراكم ويظهر الاطلاع على قايها
وقد ذكرنا بنزلة يسيرة مشتملة على فوائد كثيرة فانه لا يترك كلمة لا يترك كلمة
بعضه بل حسب التناهي غلط وغير الامور الوسط **والله الموفق** للتحقيق
والهادي امر سواد الطابع **لا اله الا هو** اراكم ليس غيره بالالهية حقيقة
عليه توكلت اراكم قبول عبادته وانيه انيب اراكم في تقصير بعضيتي
وحسبنا الله اراكم فينا في السرور ونعم الوكيل اراكم الموكول اليه الامور
والحمد لله رب العالمين الذي رجب من عباده الشكور والاعمال اراكم معصيته
ولا قوة الا على طاعته الا بالله اراكم بمعونته العلي العظيم وصلى الله على رسوله
النبى الكريم اللهم ارزقنا متابعتك في الدنيا وشفاعتك في العقبى ورافقتك
في الرفيق الاعلى على الوجه الامم والله تعالى اعلم **وهذه** النسخة بمكة المكرمة المشرفة
المعظمة في سلك شهر سنة ست بعد الالف في جمرة الالف على صاحبها
الاف تحية والوف سلام على يد مؤلفه على القار المحتاج الى عفوريه البار غفر ذنوبه
وسر عيوبه